مذكرات الضباط فى غير الحرب

عسكرة الحياة المدنية

د. محمد الجوادى



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠٠٥

الاخراج الفني: مادلين أيوب فرج

مذكرات الضباط فى غير الحرب

الإهداء

إلى صديق العمر الأخ الفاضل

الدكتور محمد عبد الفتاح حجازى

نموذج الود الصادق والوفاء النادر

د. محمد الجوادى

هذا الكتاب

لا أظن القارئ بحاجة إلى التذكير بالفروق الجوهرية بين الإدارة فى الحياة العسكرية والإدارة فى الحياة المدنية، وعلى الرغم من الفهم الأكاديمى القائل بأن الإدارة هى الإدارة مهما تعددت المواقع وتنوعت الأزمان، ، إلا أن الحياة العسكرية تهيئ إيجابيات عديدة للمدير ولتنفيذ خططه، ولتحقيق أهدافه، كما أنها تكفل التنفيذ السريع، والأداء الفورى، ومع هذا فإن بوسع الحضارة المتأصلة أن ترتقى بمستوى الأداء الإدارى فى المؤسسات غير العسكرية ليتفوق على الأداء الإدارى الناجز فى هذه المؤسسات، ولكن إلى أن يتحقق لشعب ما هذا القدر من الحضارة تظل المفاضلة قائمة بين أسلوب قائم على الضبط والربط وكفيل بتحقيق أكبر نسبة من الأهداف، وبين أسلوب آخر يسمح بالهدنة والتراخى، ويعلى من حقوق الإنسان، ويترك المجال مفتوحا للجدل والنقاش والأخذ والرد، حتى لو جاء هذا على حساب الإنجاز الإدارى.

لهذا كله فإن البريق الذى يصدر عن الإنجاز العسكرى فى مجال الإدارات المدنية يظل قابلا للتكرار حتى لحظتنا هذه، وتتضاعف قيمة هذا البريق عندما يتولى أمره شبان متحمسون يحلون محل شيوخ متمهلين فإذا هم يبذلون من شبابهم وحماسهم ما يضيف إلى إنجازاتهم، وما يزيد من بريق هذه الإنجازات، ومع هذا فإن مثل هذا الطريق سرعان ما ينقطع ليصبح محفوفا بالمخاطر من كل ناحية، فمن ناحية الشبان المتحمسين فإن النجاح يغريهم بنجاحات أخرى، لكنه فى الوقت نفسه يهيئ لهم أنهم وحدهم كانوا السبب فى هذا النجاح، وأن مساعديهم أو شركاءهم أو خبراءهم لم يكن لهم دور، وأن المعطيات والظروف والماضى لم يكن لها فى هذا النجاح الذى تحقق دور، وإذا بهم نتيجة هذا الفهم السهل يفقدون مقومات النجاح ويستبقون مقومات الفشل مضاعفة، وحين يبحثون عن أسباب الفشل الجديد فإنهم يستسهلون الأخذ بنصائح جلساء السوء الذين يصورون لهم الأمور راجعة إلى قصور فى الدعاية لأعمالهم على سبيل المثال، فإذا هم يزيدون من ضجيج الطبول صباحا ومساء من دون أن يكون هناك ما يستدعى هذا العزف الصاخب، فإذا ما وصلت هذه الدعاية إلى أقصاها دون نتيجة إيجابية صور جلساء السوء من طائفة أخرى لهؤلاء العسكريين الشبان أن السبب فى هذا الركود والتدنى والفشل الظاهر الذى أعقب النجاح السريع لا يعود إلا إلى وجود «قوى رجعية» قادرة

على تصوير النجاح فشلا، ولابد من القضاء على نفوذ هذه القوى الرجعية، وربما يقتضى التفكير فى القضاء على نفوذ هذه القوى القضاء على الأفراد أنفسهم، وسرعان ما يستجيب العسكريون لمثل هذه النصيحة، وسرعان ما يثبت فشل هذه النصيحة أيضا، بينما تزداد المعاناة من الفشل ومع الفشل نتيجة لغياب الإنجازات التى بشروا بها دون جدوى.. ويعود العسكريون إلى جلساء السوء مرة أخرى لينصحوهم فى عبارات مغلفة بأن يصفوا أنفسهم، ويقدموا لهم هذه النصيحة الخطرة فى صورة الخلاص من أعداء الشعب، وممن انحرفوا عن طريق الجادة، وهكذا تبدأ مواسم التصفيات وتأكل الحكومات العسكرية أبناءها بعد أن لم تجد ما تأكله، وتنمو الدعوات إلى تكرار حركات تصحيحية من حين إلى آخر، وإلى إشعال ثورة على الثورة نفسها.. وهكذا، بينما تفقد الحياة المدنية كثيرا من مقومات التطور والتقدم والازدهار، ثم تفقد أيضا كثيرا من مقومات البقاء والاستقرار، ثم تفقد بالتالى وبالحتمية كثيرا من المقومات التى بدأت بها والتى لابد لها منها حتى تستطيع الوجود من الأصل.

ويعود الوعى إلى المتأملين ليفكروا فيما حدث فإذا بهم يشغلون أنفسهم بالبحث عن السبب الذى جعل مَنْ بدأوا كملائكة يسلكون مسالك الشياطين، وإذا هم يظنون أنفسهم قادرين على أن يحددوا اللحظة التى يحدث فيها الانحراف وعلى أن يصفوا وصفات كفيلة بمنع

حـــدوث الانحـراف فى هـذه اللحظة، ويتـنادى هؤلاء بالعـــودة إلى الديمـقراطيـة وإلى الليبـرالية ولا يزالون يتنادون . . . ويتنـادى آخرون بالعودة إلى الإخلاص الثورى والنقاء الفـورى، ولكنى أختلف معهم فى كل ما كتبوا، وأظننى سأظل أختلف معهم فى كل ما يكتبون وينادون به لأنى أحبذ طريقا آخر هو العودة إلى «الطبيعة البشرية» نفسها.

ذلك أنى أستطيع أن أفـهم دور الإدارة العسكرية على نحو مـا أفهم عمل هرمـون الأدرنالين (وأخواته) فى لـحظات الأزمات التى يمـر بها الجسم البشـرى، حيث يتضاعف أداء أجهزة هذا الجـسم إلى معدلات تفوق المـعدلات الطبيعيـة أضعافا مـضاعفة حـتى يمكن لصاحب هذا الجسم أن يجتاز الأزمة التى مر بها أو مرت به، ولكن هذا الإفراز الزائد لهذا الهرمون الرائد والقـائد لا ينبغى أن يستمر لأكثـر من وقت قصير، ولابد من أن تعود الأمور مـرة أخرى إلى الأحوال الطبيعـية الهادئة التى يمكن للحـياة فـيهـا أن تسيـر من دون هذا الإجهـاد الزائد، ومن دون التكثيف، ومن دون العصبية، ومن دون معدلات التمثيل العالية.

لعلى أضيف هنا أن الجسم البشرى بطبيـعة تكوينه المعجز كفيل بأن يسـتجـيب للأدرنالين من آن لآخـر، وهو نفـسه الذى يفـرز الأدرنالين وأخـواته بقـدرة الخـالق عـز وجل، ولكنـه لا يسـتطيع الحـيـاة على الأدرينالين لا بـصـورة أبدية، ولا بصـورة دورية، ولا بصـــورة مطولة نسبيا، إنمـا هو يتقبل هذه الأوضاع ويتواءم معـها فى لحظات الأزمات

وحسب، ولكنه سـرعان ما يرفض هذا الوضع إذا ما أريد له أن يسـتمر على هذه الآليات «الطوارئية» بفعل فاعل، كأن يحقن بهذا الأدرنالين أو أخواته بصفة مستمرة، وسرعان ما يعلن هذا الجسم البشرى المعجز فى تكوينه وتركيبـه وأدائه أنه عـاجز عن أن يمـضى تبـعا لهـذا الأسلوب «الطوارئى» فى التشغيل، وسـرعان ما يفقد الجسم البشـرى نفسه القدرة على الاستجابة الطبيعية للإدرنالين، ثم سرعان ما يفقد قدرته على إفراز الأدرنالين من تلقاء نفسـه فى أية أزمة طارئة، ذلك أنه تحول بحكم هذا التدخل الخاطئ إلى نمط آخر غيـر النمط الطبيعى الذى يحس بالأزمات ويواجهها، فكيف به، وهو يعيش الأزمة بصفة أبدية، كيف يمكن له أن يدرك حدوث أزمـة جديدة أو أن يتصـور أن هذا الذى يحدث من قـبيل الأزمة بنما هو فى أزمة مستمرة حتى وإن كانت مفتعلة؟

□

أظن أن فكرتى عن إدارة بعض العـسكريين للحيـاة المدنية فى عـهد الثورة قـد بدت واضحـة وضوح الشـمس، وأظنها كذلـك قادرة على تصوير ما حدث لوطننا على نحو ما حدث بالفعل، وأظنها كذلك قادرة على أن تجنبنا فى المستقبل القريب والبعيد. اللجوء إلى حلول مكررة من تلك الحلول التى لجأنا إليها فخلقت لنا مشكلات كنا فى غنى عنها.

ومع هذا فإنى من أشد الناس حبا للأداء العسكرى، ومن أشد الناس حبا للحياة العسكرية، ومن أشـد الناس إعجابا بالعسكريين وعقلياتهم،

وأخلاقهم، ولهذا فإني أستعرض في هذا الكتاب مدارسات مطولة لأفكار وعقليات نماذج متقدمة الأداء من هؤلاء العسكريين، أستعرض نموذج القاضى العسكرى متمثلا فى الدكتور سمير فاضل بكل ما فى تكوينه من مقومات النجاح والفهم والإصابة فى الحكم على الأمور، والقدرة على الوصول إلى الحقيقة، وهو رجل تخرج فى كلية الحقوق فى نفس العام الذى قامت فيه الثورة، وقضى شهورا قليلة فى وظائف متعددة قبل أن يلتحق بالقوات المسلحة ليعمل فى الجناح القضائى لهذه القوات الوطنية، وهو يتدرج فى وظائفه خطوة خطوة ويمر فى كادره القضائى بكل ما يمر به مناظروه فى الحياة المدنية، ويواصل تأهيل نفسه بالعلم والشهادات العلمية، حتى ينال درجة الدكتوراه، كما يصل فى النهاية إلى موقع الرجل الأول فى القضاء العسكرى، وتشاء الأقدار أن يتولى بنفسه رئاسة المحكمة التى تولت محاكمة الذين قدر لهم أن يتورطوا فى اغتيال الرئيس السادات، وهو يروى لنا حياته بطريقة سلسة مرتبة، وقد رضى عن حياته ورضيت عنه حياته، وبات سعيدا بالمسار الذى مضى فيه حتى وصل إلى ما وصل إليه، وهو يعانى ما يعانى فى فترات متعددة من هذه الحياة، لكنه لا يتبرم ولا يتضجر، وإنما يعالج الحياة والوظيفة العسكرية بأقدار مقدورة ومقدرة من الصبر الجميل.

ونتدارس فى هذا الكتاب أيضا مذكرات واحد من أبرز الضباط الأحرار نفوذا فى بداية عهد الثورة، ومن أبرزهم نجاحا أيضا، فهو اللاعب الرئيسى الذى أحرز هدف النصر لمجموعة عبد الناصر فى أزمة مارس ١٩٥٤، واستطاع بمهارة شديدة أن يحول صورة الشارع المصرى (ولا نقول يحول الشارع المصرى) فى اتجاه غير الاتجاه الذى كان يسير فيه هذا الشارع، فإذا بمجموعات من العمال تهتف هتافا مناقضا لما كانت تهتف له بالأمس، وإذا بالهتافات تنادى بما لا تنادى به الهتافات الشعبية عادة، فهى تهتف بسقوط الديمقراطية بدلا من أن تهتف بحياتها، وهى تذهب إلى مجلس الدولة لتعتدى على أعضائه ورئيسه بدلا من أن تهتف بسيادة القانون، وإذا هى فضلا عن هذه الهتافات تعطل الحياة المدنية بإضراب وسائل النقل بدلا من أن تساعد فى تسيير حركة الحياة وحركة المدنية. ويحقق طعيمة (وزميل له هو الطحاوى) هذا النجاح من خلال أحد أجنحة تنظيم سياسى وليد (هو هيئة التحرير)، وعلاقات متميزة مع العمال، وتكون النتيجة الطبيعية كما هو متوقع فى ديناميات السياسة الميكيافيلية أن يظل هذا الرجل محل شك وخوف من قدرته على تحريك الجماهير مرة أخرى، ولكن لحسابه هو، وإذا بالثورة فى مجموعها تضعه دوما فى أماكن بعيدة عن توقعه، فإذا ما أنجز فى أحد المجالات أبعدته عن الإنجاز، وانقضت على إنجازه فقضت عليه، وتتكرر عبارات هذا «العسكرى الشاب» فى

الشكوى من هذا الذى يصادفه يوما بعد يوم، وفى موقع بعد موقع، بينما يظن نفسه أنه لم يكن يستحق كل هذه المعاناة التى قدر عليه أن يجابهها على مدى عمله وزيرا وسفيرا وأمينا من أمناء الاتحاد الاشتراكى، ثم وزيرا بلا وظيفة فى رئاسة الجمهورية.

وتدلنا مذكرات هذا الرجل العسكرى على آراء كثيرة فى زملائه وفى الحياة المدنية، ربما نسعد ببعض هذه الآراء وبصدورها عن مثله، ونتعجب فى الوقت نفسه من أن تكون مسيطرة على أمثاله من الذين قادوا بلادنا فى النصف الثانى من القرن العشرين.

□

ونتدارس فى هذا الكتاب مذكرات مهندس مدنى كان من أحلامه أن يكون عسكريا من البداية، لكنه يفقد هذا الأمل إلى حين، وسرعان ما يلتحق بالعسكرية بعد عام من تخرجه من كلية الهندسة، وتشاء الأقدار له أن يزامل قادة الثورة بحكم السن، وأن يحظى بثقتهم وإن لم يحظ بانبهارهم به، ويصبح له موقع متقدم بين رجال السلطة فى عهد جمال عبد الناصر، وكان من الممكن أن يصبح فى موقع أكثر تقدما شأن زميلين له من المهندسين العسكريين (محمود يونس وصدقى سليمان)، لكنه على كل حال يظل قريبا من السلطة، وقد شئ له أن يدعم علاقته بها من خلال المصاهرة مع اثنين من رجال الحكم من

الضبــاط الأحرار (شعراوى جمــعة وسعد زايد)، وأن يصــبح واحدا من مجمــوعة من المجمــوعات التى يتكون منها نظام الرئيس عــبد الناصر، تلك المجوعـات التى ربطتها روابط الصداقة أو المصـاهرة أو المصلحة المشتـركة، ويصبح بالتـالى مؤهلا لأن يشترك فـيما اشتركـت فيه هذه المجـموعة من مناوئة الرئيس السادات فى بدايـة عهده، مما دفـعه إلى القضاء على نفوذها بـل على وجودها فى السلطة، وهكذا أصبح حلمى السعيد من المتهمين فى الحركة التصحيحية فى ١٥ مايو، ثم من الذين قدموا للمحـاكمة، وتتيح له الأقدار حياة امتـدت إلى أكثر من ثلث قرن بعـد ابتعـاده عن السلطة، فـإذا هو يتأمل كل هذا الذى حـدث دون أن يصل إلى خـيط يكفل له رسم خط سيـاسى لحيـاته فى السلطة وقبـلها وبعدها، لكنه مع هذا يؤكد على إخلاصه ووطنيته، وعلى صفاء نفسه، وعلى سعادته النفسية أو سلامـته النفسية التى مكنته من أن يتغلب على المحنة ومن أن يعيش حياة حرم منها غيره ممن أكلتهم الثورة فى مراحل سابقة، وهو يقدم فى مذكراته تفاصيل صغيرة وبسيطة عن أحداث كبيرة وكثيرة، قد لا يفيد منهـا التاريخ على نحو ما كان التاريخ يرجو، وعلى نحو ما كـان المؤرخون يرجون، ولكنه من حـيث لا يدرى ومن حيث لا يدرى هؤلاء البـاحـثون عن الوقـائع، يؤكـد للتـاريخ على أن بعض شاغلى المواقع المتـقدمة يشغلونها ويحتلونها ويبـقون فيها من دون أن يدروا موضعهم من البوصلة، ولا موضعهم من الكرة الأرضية، ذلك أن

مثل هؤلاء يفتقدون الوعى السياسى الذى يكفل لهم إدراك التوجهات، لكنهم سعداء بهذا الافتقاد لأنهم يدركون بكل وضوح أن الحياة السياسية لا تستقيم لو أن كل المتقدمين فيها كانوا من ذوى الوعى، ومن ذوى التوجهات، وهم سعداء بأنهم يخلصون فى عملهم أياً ما كان الموقع الذى يعملون فيه، ذلك أنهم يضعون نصب أعينهم مدى تقدير زعميهم أو رئيسهم أو قائد مجموعتهم لأدائهم وجهودهم دون أن يلتفتوا إلى موقع هذا الأداء فى خضم التيار الذى يتطلبه الوطن.

□

ونتدارس فى هذه المذكرات مذكرات شاعر جميل وإنسان نبيل قدر له أن ينتظم فى الدراسة العسكرية، وأن يتخرج مبكرا فى إحدى الدفعات التى ضمت كثيرا من أصحاب النفوذ فى عهد الثورة، الذين وصل بعضهم إلى رئاسة الوزارة، ووصل بعضهم الآخر إلى منصب نائب رئيس الوزراء، ووصل بعضهم الثالث إلى مناصب الوزراء والمحافظين، وقادة الأسلحة، ورؤساء الأركان، ورؤساء مجالس الإدارات.

ولأن هذا الشاعر كانت له ميوله المعرفية والوجدانية فإنه ينضوى مبكرا بعد قيام الثورة فى جهاز الشئون العامة فى القوات المسلحة فى هدوء وتواصل، ويصعد نجمه كرجل ملتزم قادر على التنفيذ والإدارة

المنزهة عن الأغراض الفجة، والأهداف المتطرفة، وتعهد إليه الثورة مرة بعد أخرى برئاسة المؤسسات الصحفية فيصبح رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير مرة بعد أخرى، وفيما بين المرتين يصبح عضوا منتدبا لمجلس إدارة دار الهلال، وهو قبل هذا وبعده معنى بالكتابة، ومعنى أكثر بالتأمل فى هذه المسارات التى يراها أمامه لكل ما حدث وما يحدث، وهو بشاعريته وثقافته يقبض على اللحظات الحيوية فى التاريخ الذى يجرى أمام ناظريه، ويسجل هذه اللحظات على نحو فوتوغرافى وتوثيقى فى ذاكرة شاعرة، ويعود ليستعرض لنا هذه الحياة كلها بكل ما فيها مما يخصه و مما يخص زملاءه فى مذكرات شيقة رائعة الصياغة والتكوين، تنير معرفتنا، وتغنيها بكثير من الفهم والإدراك والتصور، وتجعل من هذه المعرفة صورة بديعة للفهم العميق لحياة الثورة فى سنوات صعودها، ثم فى سنوات انكسارها،

ونرى صاحب المذكرات الذى تحول صحفيا ومديرا وهو يعيد تأمل الأحداث من شرفة التاريخ بعدما عاشها بنفسه ووجدانه فى شارع التاريخ نفسه، وإذا نحن أمام عمل فنى رائع يقتطف من الحكاية العبرة، ومن التاريخ الموعظة لكل ما مر بصاحبها وبزملائه من أحداث فى حقبة حافلة بالحياة المضطربة فى جميع الميادين.

ونتدارس فى هذه المذكرات مذكرات ضابط شاب من جيل رجال الصف الثانى فى الضباط الأحرار قدر له أن يكون إلى جوار أول رؤساء

الجمهورية ، وأن يظل إلى جواره حتى شهد محنته وإبعاده عن الصدارة وعن الحياة السياسية بل عن الحياة العادية نفسها ،

وهو يصور الأمـور كما رآها وكما أدركـها ، كما أنه يصـور الصراع على نحو دقيق ، وقد كان قريبا مـنه وبعيداً عنه ، فهو قادر ، إلى حد كبـير ، على التـأمل وعلى الحكم على الأمور ، كـما أنه عاش حـياة ممتدة فيما بـعد هذا من خلال السلك الدبوماسى حيث رأى ما أكد له مارآه من قبل ، وما استنتجه من قبل ، وتفتحت عيناه على مالم يدركه أو يستنتـجه من قبل، وكان حريصـا على أن يطلعنا على كثيـر مما نود الاطلاع عنه من طبيـعة علاقـات النخبة العـسكرية فى مراحل مخـتلفة ومتوالية ، والواقع أنه يبخل علينا ببعض ما كنا نود أن نعرفه منه ، ومع هذا فإنـه لايبخل علينا بكثـير مـما يضئ مناطق الغـموض فى تاريخـنا المعاصر.

□

ولست أستطيع أن أتجاوز عن ذكـر حقيقة مهـمة وهى أن المذكرات والذكريات تنفرد عن غـيرها من المذكرات والذكريات الأخـري بخاصة ممـيزة، وهي أن أصحابهـا كتبوها بـعد أن انحسر المـد الذي هيأ لهم مواقعـهم التي تحدثوا عن ذكرياتهم فيـها، وهكذا أتيح لهم، وأتيح لنا من بعدهم، هذا التأمل الهادى لكل ما كان على نحو نجا من الإحساس بالمسئولية تجاه كل مـا هو استثنائى، وإن لم ينج بالطبع من الإحساس

بالفخر ومن الإحساس بالانتماء. . وهى خلوة لا سبيل إلى إنكار قيمتها وأثرها فى تقريب الطريق إلى الحقيقة.

□

وكلى أمل أن ينفع الله بهذا الكتاب وبما أنفقت فيه من جهد استهدفت به جلاء الحقيقة ، وضبط الروايات التاريخية ، وإلقاء الضوء على كل ما هو جوهرى فى فهمنا لهذه الحقيقة .

والله سبحانه وتعالى أن يقينى شر الهوى، وأن يقينى شر التعجل ، وأن يقينى شر الانخداع ، وأن يرزقنى الغنى والهدى والعفاف والتقى ، وأن يتجاوز عن سيئاتى ، وأن يتغمدنى برحمة ، وأن يديم علىّ توفيقه وأن يجعلنى قادراً على شكر فضله.

د. محمد الجوادى

المحتويات

غير مسئولة ● قصة بالغة الدلالة عن قانون الذى تغير من أجل إمضاء سلطة وهمية للمشير والمحصلة هى نزعها فى النهاية من يد رئيس الجمهورية نفسه ● متأثر مما أصاب سيادة القانون على يد المقدم على شفيق ● كان من الصعب فى ذلك الوقت بل من المستحيل أن تُرد كلمة المشير أو تبدل ● دولة المشير عبد الحكيم عامر لا تعدم الحيلة لإثبات القوة والغطرسة: تعدل القانون نفسه ليتوافق مع ما أمر به المشير، وتقضى فى التعديل على أن يكون هذا التعديل بأثر رجعى كذلك ● ما يصفه سمير فاضل بأنه لا مثيل له فى أى قانون عسكرى فى العالم ● يطمأننا إلى أن هذا الخطأ قد صُحح فيما بعد ● هؤلاء القادة لم يكونوا معادين تماما للالتزام بالقانون، وإنما كانوا مؤمنين بأن يكون التزامهم هذا فى حدود لا يتعداها ● حديثه عن فترة خدمته المبكرة فى خدمة القضاء العسكرى والفرصة النادرة التى أتيحت له بالتعامل رأسا مع كبار قادة القوات المسلحة بينما كان لا يزال فى أول الطريق وبرتبة صغيرة ● صاحب المذكرات يواجه التجربة المبكرة بشجاعة ● يبدو أن الأمور لم تكن تتوقف عند المشير عبد الحكيم عامر ورئيس أركانه فى الفترة المبكرة (الفريق أول على عامر)، لكنها كانت لا تزال متأصلة فى نفوس بعض كبار القادة حتى بعد أن وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ ● الفريق أول محمد فوزى القائد العام الجديد يأبى أن يسمح لمدير القضاء العسكرى أن يجبره على الحق، فإذا هو يعزله بعد أن يأخذ برأيه ● يعلق الدكتور سمير فاضل بتعليق مهم جدا من وجهة نظره فى ضرورة توفير الحصانة من العزل للقضاة العسكريين ● صاحب المذكرات حريص على أن يطمئن نفوسنا النازعة إلى الخير إلى التعويض الإلهى الذى لقيه مدير المحاكم العسكرية حين صمم الفريق أول محمد فوزى نفسه على أن يختاره كمحام عنه فى قضية ١٥ مايو ١٩٧١ ● الواقعة فى حد ذاتها لاتحتاج إلى تعليق أو تفسير فى دلالتها البليغة ● لا يبخل علينا برواية تجربته الشخصية مع غطرسة أصحاب الرتب الصغيرة من أعضاء مكتب المشير ● كانت تجربة هذا الرجل قد أوشكت أن تقوده إلى ما وراء الشمس لولا حدوث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧ ● المؤلف يروى طبيعة الدور الذى كانت المباحث الجنائية العسكرية تقوم به فى بعض القضايا ● يروى ما يروى من زاوية القانون دون أن يتطرق إلى الدوافع السياسية من قبيل حماية النظام.. إلخ، أو إلى الانتقادات السياسية من قبيل صراع الطبقات المصطنع ● صاحب المذكرات يجد نفسه فجأة أمام تجربة مثيرة حين يدعى للقاء « الإمبراطور » حسن خليل ● المؤلف يضع

نهاية غير حزينة للقصة لكنها نهاية مؤسفة على مستوى الوطن الذى ضاع فى غمرة هذه الأحداث ● التصرفات الرعناء لأفراد شلة المشير عبد الحكيم عامر كانت بمثابة الهم الأكبر الذى عانى منه القضاة فى عهد الثورة ● «الصورة» موضوع اتهام تاجر الموبيليا كانت بمثابة الوثيقة التى لابد للسيدة برلنتى عبد الحميد أن تحافظ عليها بروحها وبأكثر من روحها لأنها بمثابة الدليل القوى والإثبات الذى لا يقبل النقض على زواجها بالمشير ومعرفة الرئيس نفسه بهذا الزواج ● أعضاء مكتب المشير لم يكلفوا أنفسهم سؤالا منطقيا عن المستفيد الأول من الاحتفاظ بالصورة ● ظلوا مفضلين للمضى فى مسار الضغط على تاجر الموبيليا، واعتقاله وإعادة اعتقاله واستجوابه وإعادة استجوابه، وكأنهم بهذا سدوا خانة المشكلة الناشئة ● لم يضع دفاع الدكتور محمد عبد الله فحسب، وإنما ضاع حكم المحكمة، ومن قبله تحقيق النيابة، ومن بعده أمر النيابة بالافراج ● المجموعة المحيطة بالرئيس عبد الناصر تحظى أيضا بانتقادات واضحة لسلوكها ● أبرز هذه الانتقادات ما يرويه صاحب المذكرات عن اهتزاز شخصية وزير الداخلية إلى الحد الذى جعله يلجأ إلى الرئيس عبد الناصر ليأخذ منه الإذن أو الموافقة على تركيب حمام أفرنجى بدلا من حمام بلدى فى سجن شمس بدران ● يبدو فى هذا الذى يرويه بوضوح وكأنه لا يزال عاجزا عن تصور الطبيعة المفضلة لرجال الحاشية ● سلوك وزير الداخلية كان يحسب له على المدى الطويل حتى ولو انتهره الرئيس فى لحظة من اللحظات على مثل هذا التصرف، وقد كان رجال الحاشية ولا يزالون يدركون بأفضل منى ومن سمير فاضل ما ينبغى عليهم أن يفعلوا ● صاحب هذه المذكرات لايلتفت إلى حقيقة أن الوجه الآخر لهذا الولاء الشديد كان يتمثل فى التصرف بخاتم الرئيس على نحو مطلق فى المواضع الأخرى ● صاحب المذكرات حريص على أن يصور لنا أن الرئيس السادات على الرغم من حرصه على سيادة القانون والتزامه بهذا بالفعل ● كان يظن أنه يمكن له أن يعاقب بعقوبة يسميها بالإبعاد خارج البلاد مع أن الدستور لا يجيز مثل هذه العقوبة ● رؤية السادات البعيدة كانت تسجل نفسها فى نص التأشيرة ● العنوان الذى وضع فى المذكرات لم يكن دقيقا بما فيه الكفاية فى التعبير عن المعنى الذى اراده صاحب المذكرات بما أورد من وقائع ونصوص وتعليق ● المناخ المحيط بالرئيس السادات كان لا يزال متأثرا بفترات سابقة ● بعض المسئولين كان يظن أن من مصلحة الدولة الإيحاء باتجاهات معينة لرئيس الجمهورية فى قضايا معينة ● صاحب

المذكرات حريص على أن يروى بكل وضوح مدى سعادة كل من الرئيس السادات والمشير الجمسى بأن تمضى الأمور فى نصابها القانونى دون تحيز أو تجن ● قصة تعرض الفريق أول محمد صادق وزير الحربية فى عهد السادات بعد فترة من خروجه من الوزارة للاتهام بأنه شارك فى تعذيب الضباط المتهمين فى القضايا التى أعقبت حرب ١٩٦٧ ● الإشارة إلى الفريق صادق كان منذ ما قبل الحرب مديرا للمخابرات العسكرية، وقد ظل محتفظا بهذا المنصب حتى عين رئيسا للأركان خلفا للمشير أحمد إسماعيل فى سبتمبر ١٩٦٩ ● انتهت المحكمة التى تولت محاكمته فى النصف الثانى من السبعينيات إلى أن حكمت عليه بالإدانة، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ ● كان صاحب هذه المذكرات [بصفته مسئولاً فى ذلك الوقت عن النيابة العسكرية كمدع عام عسكرى بالنيابة] قد توصل إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الفريق صادق ● كل ما ورد فى التحقيقات بشأنه لم يرق لمرتبة الدليل على ارتكابه إحدى جرائم التعذيب ● الرئيس السادات وافق على هذا القرار وتم تنفيذه فورا وأعلن به الفريق صادق ● قصة محاكمة الفريق صادق كاملة ● يقدم معلوماته عن محاولتى الانقلاب أو التمرد العسكرى اللتين حدثتا قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ● ندين للدكتور سمير فاضل بمصطلح «التمرد العسكرى»، وهو وصف دقيق لما حدث بالضبط ● الفريق الشاذلى انفرد بالإشارة إلى هاتين الواقعتين فى مذكراته، وإن كان قد وصفهما وأوردهما فى إطار فقدان الرئيس السادات لثقته فى وزير الحربية الفريق صادق، وفى إطار صعود نجمه هو، أى نجم الشاذلى ● سمير فاضل يروى ما حدث بطريقة قانونية دقيقة بادئا من الحادث الأحدث إلى الأقدم منه ● صاحب المذكرات يأبى إلا أن يصور لنا ما حدث من وجهة نظر الطب الشرعى والنفسى على نحو ما صوره له بطريقة علمية طبيب نفسى كبير ● يفصل الحديث عن محاولة أحد الضباط التحرك بدباباته إلى وسط القاهرة ● يردف بعبارة مهمة يعبر بها عن ضرورة وضع هذه الأحداث التى حدثت قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى موضعها الحقيقى من حيث هى استثناءات وليست قاعدة ● نجد أنفسنا فى كثير من صفحات هذه المذكرات وقد دخلنا مع صاحبها إلى المعسكرات وإلى الحياة العسكرية فى الخنادق فى تلك الفترة الخانقة من تاريخنا حين تزايد احتمال حدوث الجرائم فى معسكرات الجيش ● يصور بدقة بالغة وباختصار شديد ملامح الحياة الاجتماعية فى القوات المسلحة فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر المجيدة

● يستعرض بالتفصيل بعض قصص الجرائم التى وقعت فى هذه الفترة ● يلخص ما يراه بمثابة دلالة ومغزى هذه الأحداث المأساوية ● يلخص مدى الإحباط الذى سيطر على أفـراد قواتنا المسلحة ومعـقبات هذا الأحبـاط وما صاحبه من مـشاعر نفسية بالغة التعقيد على أفراد القـوات المسلحة حتى فى سلاح الحرس الجمهورى ● يرى أن متاعبه لم تقف عند الحدود النفسـية التى تتعلق بالحرص على سيادة القانون، أو الألم لانتهاكه، لكـن تحقيق العدالة كان كثيرا ما يسـتدعى المغامرات ● يلخص المصاعب «الطبيعة» التى كان تواجهه فى أدائه لمهمته القانونية بصورة إجمـالية ● أفظع موقف واجهه صاحب المذكرات فى اثناء ادائه لوظيفته حين وجد نفسه ـ بسبب سوء تصرف أو إهمال أحد الضباط ـ وقد سجن مع ثلاثة عشر قاتلا فى زنزانة ● قصة مثيرة إلى أبعد حدود الإثارة التى قد يتصورها إنسان ● قصة واقعة من الوقائع النادرة فى تاريخ العـدالة حين يقدر لمحكوم عليه بالإعدام أن ينجو من الإعدام فى اللحظات الأخيرة جـدا وقبل تنفيذ الحكم بساعات ● صاحب المذكـرات يصور بصورة دقيـقة المشاعر الـمتباينة التى افتـعلت فى عقله ووجدانه خلال الساعات الباقية على تنفيذ الحكم ● حرص صاحب المذكرات على أن ينقل إلينا الفهم السليم للقضاء العسكرى وضـرورته وأهمية ووظيفته وادائه وتاريخه وانجازاته ● حرصه على أن يوضح منذ الصفحات الأولى لكتابه أنه قضاء خاص منصوص عليه فى الدستور وليس قضاء استثنائيا ● سمير فاضل يدلل على أن صورة القضـاء العسكرى المصرى لا تزال بحاجة إلى تصـحيح حتى فى أذهان بعض كبار أسـاتذة القانون ● صاحب المذكرات يضـرب مثلا آخر للدلالة على قصور صورة القضاء العسكرى فى أذهان الأساتذة ● هذا المثل لا يقل أهمية عن المثل السابق لأن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى نفسه وهو بطل الحوار لم يبرأه إلا القـضاء العـسكرى ● ما يرويه عن توليه رئـاسة المحكمة التى تولت محـاكمة المتهمـين فى حادث المنصة ● السبب المباشر فى توليه بنفـسه هذه المهمة كان حادثا بسيطا جدا، وهو أنه لم يحضر العـرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر الذى اغتيل فيه الرئيس السـادات مع أنه كان مدعواً لحضـوره بحكم منصبه ● قُدر لهــذا القاضى المحنك أن يرأس المحكمة التى تولت أخطر قـضية فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين بلا مبالغة ● اغتيال رئيس الدولة ومقتل سبعة آخرين معـه من بينهم عُمانى وصينى، فضـلا عن رئيس الجهاز المـركزى للمحاسـبات، والرجل الثانى فى الكنيسة المصرية، وكبير الياوران، ومصور برئاسة الجمهورية ●

كان يدرك أن هذه المحاكمة كانت بمثابة المرآة التى ستصدر عنها صورة مصر والحكومة المصرية والمجتمع المصرى أمام العالم فى الحقبة الباقية من القرن العشرين من حيث قدرة هذا الشعب وحكومته على النظام والانضباط والتأمين، والقدرة على الوصول إلى الحقيقة من ضباب كثيف وغبار كثير يثيره المتربصون بمصر ، والمتربصون بالنظام القائم وانجازاته، فضلا عن المتربصين بالسادات بعد مقتله ● صاحب المذكرات كان واعيا كل الوعى للحدود الفاصلة بين حقوق ومسوغات كثيرة ستفرض نفسها على المحكمة والمحاكمة ● يروى حقيقة الموقف الذى دفع المحامين إلى الانسحاب من المحكمة ● كيف تصرف هو مع هذا الانسحاب بطريقة حاسمة انتهت بأن عاد هؤلاء فى اليوم التالى ● صاحب المذكرات نجح فى أن يقدم لنا وجهة النظر القانونية فى تلك الجزئية التى حاول المحامون الاستناد إليها فى انسحابهم من الدفاع ● يوضح هذه الرؤية فى عبارات مبينة واضحة بما لا يقبل إضافة أو تفسيرا ● يشير بشجاعة فى أكثر من موضع من هذه المذكرات إلى رأيه الواضح فى محاولة تسييس القضية على يد المحامين ● لا يجد غضاضة فى أن يروى ما تعرضت له المحكمة من أحد المحامين من تجريح دون أن تقاطعه المحكمة ● لا يذكر صاحب المذكرات نص العبارة السيئة التى قالها المحامى فى حق هذه المحكمة، لكنه يدلنا بوضوح واختصار على أنه لم يفرط فى هيبة المحكمة، وأنه حافظ على حقها ● كلف المدعى العام العسكرى بالتحقيق مع المحامى المذكور فيما بدر منه ● يورد ملخصا لموقف مجلس نقابة المحامين وموقف نيابة أمن الدولة العليا من هذا المحامى ● يختم حديثه فى هذا الشأن ببلورة سبب حرصه على إيضاح كل هذه الحقائق ● لا يمكن للمحكمة أن تفرط فى هيبتها لأن هيبتها هى هيبة القضاء كله الذى لا تقوم للمجتمع قائمة بدونه ● يروى ملخصاً لردود فعل المحامين تجاه القرار الذى اتخذته المحكمة فى حق زميلهم ● يردف بما يبين به عن هدفه من هذا كله ● تصويره لعودته إلى منزله بعد أن نطق بالحكم فى الجلسة الأخيرة لمحاكمة المتهمين فى حادث المنصة ● نراه حريصا على الالتفات إلى جملة معان مهمة: فهو مؤمن بالقد وحريص تماماً على التعبير عن إحساسه براحة الضمير ● يعتقد أن الذين أقدموا على طلب الشهادة حسبما يعتقدون لن يخشوا حكما يصدر عليهم أيا كان ● نعجب أن يكون هذا هو شعور رئيس المحكمة بعدما عانى من مفاجآت فى يوم إعلان الحكم، وهى مفاجآت عديدة منها أن الجلسة نفسها لم تعقد إلا

بعد ساعتين لانقطاع التيار الكهربائى عن القاعة، فضلا عن الهتافات التى بدأ أحد المتهمين فى ترديدها ● مفاجأة الحضور بحكم المحكمة ببراءة الدكتور عمر عبدالرحمن ● يحرص فى موضع سابق على أن يسجل مدى الاحترام والتقدير الذى لقيته هذه المحكمة العسكرية التى رأسها فى الخارج والداخل ● لا يفوته أن يشير إلى معاناته الحقيقية من بعض الكتابات الصحفية التى كانت تعلق تعليقات مختلفة على بطء سير القضية ● يذكر أنه وصلته آلاف الرسائل المتعجبة من هذا التأنى فى المحاكمة ● يعترف بتردده فى الكتابة عن حادث المنصة ومحكمته، لكنه يعترف أيضا بتعجبه من طبيعة التناول الإعلامى للقضية ● يشير إلى أنه كان حريصا على أن يحفظ حق المتهمين وضماناتهم ● المحامون حرصوا على إثبات شكرهم للمحكمة على هذا السلوك ● لماذا أمر بالتحقيق مع اثنين من كبار الصحفيين؟ ● سمير فاضل يسجل أنه قد أصبح بعد مرور عشر سنوات على المحاكمة فى حلٍ من أن يلقى الضوء على بعض جوانب القضية ● المذكرات تتضمن صورة بديعة يرسمها صاحب المذكرات فى موضعين من المذكرات ● يريد بالصورتين أن يدلنا على أن الرحمة لا تتعارض مع العدل، وأن الأبوة لا تمنع أن يحاكم الأبناء على ما اقترفوه ● لنقرأ هذا النص البديع الذى ورد بطريقة عابرة ضمن حديثه عن محاكمة قتلة السادات ● يورد نصا مشابها يرويه وهو يتحدث عن التناقض فى شخصية زعيم جماعة التكفير والهجرة شكرى مصطفى وذلك ضمن ما يرويه عن قيامه بالإشراف على التحقيق فى قضية مقتل الشيخ الذهبى ● صاحب المذكرات يعقب بما لمسه بنفسه من هذا التناقض التام بين صورتى الشخصيتين اللتين ظهر بهما شكرى مصطفى أمامه ● اهتمام صاحب المذكرات ببيان وجه الحق فى جزئيتين مهمتين لا يزال اللغط حولها يدور ● فى الجزئية الأولى يبين أن الرصاص الذى أصيب به السادات لم يكن من حراسه، ولا من الأمن، وإنما من رصاص المتهمين ● الجزئية الثانية التى يحرص صاحب المذكرات على بيان وجه الحق فيها فيلخصها فى قوله: «إن كامب ديفيد لم تقتل السادات» ● يرد بهذا على ما أثاره الأستاذ أحمد بهجت فى عموده بالأهرام يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩١ ● يستطرد فى رده على الأستاذ احمد بهجت إلى بيان رأيه هو شخصيا كمتخصص فى القانون الدولى فى الانجاز الذى حققه السادات فى كامب ديفيد ● يقارن هذا الانجاز بما يتطلع العرب إليه فى مؤتمر مدريد الذى كان قد بدأ أعماله فى الوقت الذى كان صاحب المذكرات يكتبها فيه ● ● من رجاحة

رأيه ووصفه للمفاوضات بأنه قد تطول إلى أمد لا يعلمه إلا الله سبحانه وتعالى ● المذكرات تنفرد بحديث مهم رأينا كثيرا من عناصره عن تاريخ القضاء العسكرى المصرى وأهميته، وإنجازاته وتاريخه ومتاعبه ● الإشارة إلى أن الكتاب الكتاب جزءا أعذب فى قيمته الأدبية من هذا كله ● صاحب المذكرات يسبقنا جميعا إلى هذا التسجيل الدقيق والتصوير الجيد لفترة دراسته فى فرنسا ● القاضى الفاضل الذى لم تفته شاردة ولا واردة من الأدلة المتناثرة على سر عظمة المجتمع الذى أتيح له أن يقضى فيه عاما كاملا لجمع المادة العلمية لرسالته ● لا أجد أى نص فى النصوص المتاحة من ذكريات طلاب البعثات يعبر كل هذا التعبير عن الفارق الحقيقى فى روح الحضارة وتصرفات البشر على جميع المستويات ● أعترف أننى أعدت قراءة هذه الفقرات مرات ومرات ● كنت أشعر برهبة روحية شديدة وأنا أرى هذا القاضى يسجل كل ما جاشت به نفوسنا كطلاب علم حين كنا نلمس ونعيش الفارق بين بيئتين علميتين مختلفتين، فى بلادنا وفى البلاد المتقدمة ● الوحدة الشعورية بين هذه الفقرات ظلت مسيطرة وربما بأكثر منها فى الكتاب الأصلى ● فى هذا الجزء دلالة قصوى على مدى ما تمتع به صاحب المذكرات من دقة التصوير وصدق التعبير ● يصف المناخ العلمى فى باريس وصفا دقيقاً مفصلاً يتميز بدقة غريبة لا يستطيع أحد منا نحن رجال الجامعات أن يصفها على هذا النحو لأننا نخلط بين أحلامنا لما نتمناه، وبين الواقع الذى لانجده، ونستحى أن نعترف بقصور جامعاتنا ● يلخص فى دقة رائعة كثيراً من دروس الحياة التى تعلمها فى بارس والتى ارتقى بها سلوكه العام والمعرفى ● قصة حصوله على معونة الاستاذ العالمى الكبير له ● قصة تشى فى وضوح بكل معانى الأستاذية الحقيقية والمناخ العلمى المتميز الكفيل بمساعدة أصحاب النبوغ على المعنى فى الطريق العلمى الصحيح ● لا يفوته أن يتحدث عن مدى كفاية الموظفين الفرنسين وحرصهم على أداء الخدمة العامة بأفضل صورة بعيداً عن الروتين والجمود الفكرى ● يروى وقائع كثيرة ومتعددة يدلل بها على هذا المعنى ● نجتزى منها ببعضها فقط ● لا يخلو هذا الكتاب القيم من آراء المؤلف الصريحة والواضحة فى كثير من الأحداث الوطنية التى مرت به ● منحاز للدور الذى قامت به مصر فى اليمن رغم كل التوريط الذى حدث ● فى الكتاب فقرات حافلة بالاثارة عن فترة عمله فى اليمن وكيف اكتشف مدى الإظلام الذى كانت تعيشه هذه البلاد الشقيقة ● ما يرويه عن أول أيامه فى اليمن وكيف قاده الحظ إلى أن يواجه

مباشرة بسيناريو تنفيذ العدالة فى محكمة الثورة فى اليمن ● صاحب المذكرات وهو رجل القضاء العسكرى لا يدلنا على ما تقدم به من اقتراحات أو آراء من أجل القضاء على هذه الصورة من المحاكمات اليمنية ● فقرة أخرى تصور مدى الانفلات التى كانت تعيشه اليمن ● رأيه فى الفارق بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧ ● لسمير فاضل رأى خاص فى موقف الشعب المصرى فى ٩ يونيو ● صاحب المذكرات يروى ذكرياته مهمة عما شاهده بنفسه يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ حيث حدث حريق القاهرة، وكان هو نفسه أحد الشباب المشاركين فى المظاهرات صباحا ● لا يفوت صاحب هذه المذكرات أن يبدى وجهة نظره فيما يتعلق بمشاعره عند تحقيق قضايا التعذيب ● اهتمام صاحب المذكرات بالأخلاق العامة أمر جدير بالتنويه ● حريص على أن يذكر قصة المذكرة التى رفعها إلى رئيس الجمهورية بعد الانتهاء من محاكمة المتهمين فى حادث المنصة ● يحرص على أن يذكر أن الرئيس مبارك قد اهتم بالفعل بما تضمنه المذكرة وأن لقارءاته فيما بعد أفصحت بالفعل عن توجهاته فيما يتعلق بمضمونها ● صاحب المذكرات يظهر أساه من تناقص حماسنا لهذه القضية الاجتماعية والخلقية شأن كل حماس مصرى مع كل قضية.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● عمله كوزير للأوقاف خلفا للشيخ الباقورى وسلفا لحسين الشافعى ● بعض ما يرويه عن إنجازاته فى هذه الوزارة ● أحد إنجازاته: مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية ● يعتقد أنه أنشأ مؤسسة نموذجية بشهادة خبيرة دولية، لكن هذه المؤسسة سرعان ما أصبحت وكراً للجرائم حين سلمت لوزارة الشئون الاجتماعية عقب إخراجه من الوزارة مباشرة ● مدى العبث الذى كانت وزارات الثورة فى بعض الأحيان تتعامل به مع بعض إنجازات بعض رجالها ● تعليق المؤلف: لا نتوقع من حسين الشافعى غير ما فعل ● الدولة ظلت فى الستينيات تتعامل مع الأوقاف والشئون الاجتماعية على أنهما شأن واحد ● حسين الشافعى نفسه قد بدأ وزيرا للشئون الاجتماعية، ثم خلف أحمد طعيمة فى الأوقاف ● الصورة تتكرر حين يؤسس أحمد طعيمة مستشفى للوزارة وموظفيها فإذا بالثورة المباركة تأخذ هذا المستشفى بعد بنائه وتسلمه لوزارة الصحة ليكون معهدا للقلب ● يصور نفسه سباقا إلى الإنجاز الذى لم يتحقق إلا بعد

أربعين عاما حين افتتح فى عهـد الدكتور زقزوق مستشفى للدعاة ● صـاحب المذكـرات كان يظن أن المشكلة تكمن فى بنـاء المستشـفى، وكأنما البناء كـفيل بعلاج المرضى، وبتغطية نفقات العلاج ● لا نستطيع أن ننجو بأحمد طعيمة من اللوم على بنائه المـستـشفى السـابق، ذلك أن كان قـد رأى بعينيه أن الـدولة قد استولت من قبل على المستشفيات التابعة لوزارة الأوقاف وحولتها إلى تبعية وزارة الصـحـة ● كان عليه أن يفـهم هذا المعنى، قبل أن يؤسس مستـشفى جديدا للأوقاف، لكنه مع هذا كله يصر على إنشاء مستشفى جديد لا تلبث وزارة تالية أن تنقله من تبـعيـة الأوقاف ● الحكومة تركتـه أيضا يؤسس صيدلية صبـر عليها معارضوه لأنهم لم يجـدوا أنها تحقق له نفوذ ذا بال، ومع هذا فقد نقلت تبعـيتها بعد هذا على نحو ما كان الـعهد الجديد يمضى ● الحصـول على الدواء أصبح مـحل مزايـدة بين وزراء مسـئـولين، حـتى إن وزير الأوقاف الذى سـحـبت منه المستشفـيات أصبح يستورد الدواء بالطائرة!! ● نفس المنطق «الثـورى» يحكم تصرفات الأستـاذ أحمد طعيمة فيـما يتعلق باقتصاديات المـمـتلكات العقارية التى كانت تابعـة لوزارة الأوقاف ● كان يظن أن بإمكانه أن يدير قـدرا من الأموال «الجديدة» ببناء مساكن جديدة إذا ما قـام ببيع شقق الأوقاف بدلا من تأجيرها ● الرئيس جمال عبـد الناصر نفسه يأمر بعدم تنفيـذ مثل هذا المشروع، ● طعـيمـة القريب من عبد الناصر لا يحادثه بوجهة نظره كما فعل فى موضوعات أخرى ● طعيمة أقرب إلى السذاجة الاقتصادية فى علاجه للمشكلات المعروفة الناشئة كآثار سلبية للأخذ بسياسات القـرارات القومية الشمولية ● توزيع شقق الأوقـاف كان مصدرا للشائعات والأقاويل، فإذا هو يلجأ إلى القرعة ● ماذا كان فى وسع أحمد طعيـمة أن يفعل؟ وقـد زادت الطنطنة والشنشنة بينما المـعروض قليل والمطلوب كثير جدا ● يحدثنا أنه كان يتصدى لمشكلة تافهة وسخيفة كانت من صنع بعض أجهزة الثورة نفسها بحل بدائى هو فى حقـيقته أسخف من المشكلة نفسها ● يتصارخ رجـال الثورة بشكواهم من التطرف والمتطرفين بينمـا هم الذين يصنعون البيئة الصالحة للتطرف بما ينمونه من شائعات الأجهزة السرية ● مساعدة وزارة الأوقاف فى عهده لبـعض الطلاب الأقباط ● يتناسى أو ربما يتـجاهل أن الثورة نفسها كانت قـد أممت الأوقاف الإسلامية وبعض الأوقاف المسـيحية أيضا ● يحاول أن يظهر نفسه أكـثر فهما للدين من الشيخين الجليلين سيـد سابق ومحمد الغزالى، ولست أدرى لماذا استشارهما إذا كان هو نفسه يملك الفتوى الأكثر فقها

وفهما من فتواهما ● صاحب المذكرات يصور الأمور وكأنها هى مقايضات مظهرية وكأنها ليست مسئولية مجتمع ● طعيمة يصور نفسه قادرا على مشكلات المواطنين جميعا ● يظن نفسه فى لحظة من اللحظات قادراً على أن يكون حلال المشاكل للموظفين من خلال الأموال الكثيرة التى كانت تحت يده بفضل ما أممته الدولة وما استولت عليه من أموال الأوقاف ● يبدأ مشروعاً يقرض فيه الموظفين بدون فوائد على حين كانت وزارة الخزانة تقرضهم بفائدة ٣٪!! ● يروى القصة فى فخر شديد، ونكاد نتزعج فى النهاية من أنه حصل على شكر الرئيس فحسب ● نرى أن عضو مجلس قيادة الثورة كان على صواب ● يروى أنه كان بوسعه أن يحصل على قرض من هذه القروض عندما احتاج المال لبناء مسجد والدته، ولكنه لم يفعل ● المذكرات تصور طعيمة صاحب مبادرات فردية ذكية من أجل أبناء شعبه ● انتبه إلى أن يكون القرض الحسن بلا فوائد، بينما كانت الفوائد على هذا القرض قد وصلت إلى ٤٠٪ ● يعترف بأنه واجه الأسلوب نفسه فيما يتعلق بالمصروفات الزائدة التى كان يتقاضاها التفتيش الزراعى التابع لوزارة الأوقاف من مستأجرى أرض الوزارة مقابل لوازم الزراعة ● يعترف فى وضوح وصراحة أن وزارة الأوقاف نفسها كانت تتعمد عدم إعطاء مستحقى الأوقاف مستندات الوقف حتى لا يحصلوا على أموالهم ● أكثر من هذا دلالة على مدى تعسف الدولة بالأوقاف: ما يظنه أحمد طعيمة أن هذا التعسف كان موجها إليه هو نفسه فى المقام الأول ● لا يدرى من فرط ذاتيته مدى ضخامة وجسامة مشكلات التمويل فى الدولة التى يحكمها أفراد ذاتيون مختلفو الأهواء ومتعارضو الأغراض ● كان خروج طعيمة نفسه من أسهل ما يكون ● كان من الأولى بأحمد طعيمة أن يركز جهوده فى بناء المساجد، فلعله لو استغل طاقته وحيويته وسلطاته فى هذا الشأن لكان قد ترك ثروة من المساجد لبلاده ● يبدو أنه لم يكن منتبها لهذا المعنى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه كان قد عانى فى بناء بعض هذه المساجد من بيروقراطية كانت كفيلة بإيقاف بناء المساجد إلى الأبد ● ما يرويه عن سوء معاملة الحكومة للمقاولين حتى كادوا يقاطعون وزارته ● قصة الاعتراض الذى واجهه حين طلب الاعتماد الإضافى لإصلاح المساجد ● مذكرات طعيمة حريصة على أن تصوره وقد تجاوز الروتين فى كل ما أنجز ● يصل إلى أن يعترف أنه أنشأ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية رغم أنف اللجنة الوزارية المختصة، التى رفضت إنشائه، فعاد وأصدر هو نفسه قرارا وزاريا بإنشائه وتمويله من فائض

موازنة الوزارة ● المجلس الأعلى للشئون الإسلامية لم يكن هو الكيان الوحيد الذى أنشأه طعيمة بمجهوداته الشخصية بعيدا عن منظومة الحكومة والوزارة ● يفخر بأنه هو الذى استن سنة بعثات الحج كبيرة العدد التى درجت الهيئات على ابتعاثها للحج موفرة مصاريفها من الشركات من خلال تبرعات إجبارية ● يثنى الثناء كله على المطرب محمد فوزى الذى مكنه من أن ينجز ما يعتبره أعظم إنجازاته فى الوزارة وهو القرآن المرتل المسجل ● يحكى قصة المشروع مثنيا أيضا على الشيخ محمود خليل الحصرى ● أول مَنْ انتبه إلى قيمة هذا العمل هم الأمريكيون الذين طلبوا نسختين لمكتبة الكونجرس ● أحمد طعيمة يبدو بعد هذا كله واثقا من وجهة نظره الشخصية (كوزير للأوقاف) فيما يتعلق بقضيتين محوريتين من قضايا السياسة، وهما قضيتان مرتبطان بعلاقاتنا الخارجية وصراعنا الدولى ومكاننا على خريطة العالم ● نراه واثقا من صواب رؤيته دون أن يقدم روافد هذه الرؤية التى تسند منطقه● القضية الأولى: قضية تطوير الأزهر الذى كان طعيمة يعارض فيه ● يصل فى معارضته إلى حد التشكيك فيه مستندا إلى تبنى كمال الدين رفعت (وهو المعروف بميوله اليسارية) للمشروع ● يتصور نفسه منتبها إلى أمر يصور لنا أنه الأمر الخطير الذى لم ينتبه له الرئيس عبد الناصر وجهازه السياسى وهو أن كل يهودى صهيونى، وأنه لابد من خوض معركة الكتب المقدسة مع اليهود أينما كانوا وأن اليهود يزدرون القرآن ● طموح طعيمة لم يكن يقف عند حد ● الموقف الحرج الذى وجد طعيمة نفسه فيه حين توسط لبلاده للحصول على شحنة القمح من المكسيك وتمكن من حل الأزمة التى واجهتها الحكومة المصرية ● المسئولون المصريون يحرجونه ويقضون على أية فرصة للإفادة من مثل هذه العلاقة فى المستقبل ويمتنعون تماما عن سداد ثمن هذا القمح على الرغم من أن الشرط فى شرائه كان التسديد بالنقد ● يعترف بأنه كان حريصا على بقاء نفوذه الذى استطاع تنميته من خلال هيئة التحرير ● لا نستطيع أن نفهم أن الصراع على النفوذ بين ضباط الثورة بعضهم وبعض كان قد وصل إلى هذا الحد ● ما يرويه أحمد طعيمة فى ثلاثة مواضع مختلفة عن ضيقه بمنصب الوزارة وخوفه من أن ينهى تقلده لهذا المنصب أهميته وسطوته فى التنظيمات السياسية للثورة ● الموضع الأول يعترف فيه طعيمة برفضه الوزارة حين عرضها عليه عبد الناصر بعد أحداث ١٩٥٤ ● الموضع الثانى يعترف فيه أحمد طعيمة بأنه لم يكن مرحبا بتولى المسئولية الوزارية يأتى عند تعيينه وزيرا بالفعل، حيث

يروى أنه ظل أسبوعا بعد أدائه اليمين الدستورية كوزير للأوقاف دون أن يذهب للوزارة حتى استعان أشقاؤه عليه بوالدته ● الموضع الثالث يأتى حيث يروى أحمد طعيمة قصة مواجهة مباشرة بينه وبين زميله أحمد أنور الذى هو بطل تأديب السنهورى فى ١٩٥٤ وهى معركة موازية للمعركة التى قادها طعيمة وقد دارت حول الهدف ذاته ● أحمد طعيمة كان تاليا فى كشف الجيش وأقدميته لأحمد أنور، مما مكن أحمد أنور من أن يحدثه بهذه الطريقة ● إعادته من الأرجنتين بعد وصوله إليها بيوم واحد لأنه كان من المفروض أن يبقى فى مصر ليعمل فى الاتحاد الاشتراكى ● يورد هذه الرواية من دون أن يشير إلى أن حسين الشافعى كان فى ذلك الوقت الأمين العام للاتحاد الاشتراكى ● طعيمة يدعم كل هذه الرؤى بما وصله من المعانى من خلال اعتراف تقدم له به صلاح سالم قبل موته ● نرى كثيرين من رجال الثورة وهم «يعرقلون» تقدم أحمد طعيمة على حد ما نفهم من رواياته ● محاولات حسين الشافعى وعضو فى مجلس القيادة لم يذكر اسمه وجمال سالم وصلاح سالم وعلى صبرى وعبد القادر حاتم وأحمد أنور ● ينسب إلى وحيد رمضان أيضا جهدا فى الدس له أيضا مع أنه يعترف بأن وحيدا هو الذى ضمه للثوار الأحرار ● صاحب المذكرات يشير إلى معاناته بعد حرب ١٩٥٦ من صلاح دسوقى وكان فى ذلك الوقت أركان حرب وزارة الداخلية قبل أن يصبح محافظا للقاهرة ● أحمد طعيمة لم يكن غافلا عن هذا الدس الذى يعانى منه ● يروى أنه لمس موقف عبد الناصر المتشكك فيه ● كان حريصا على أن يعطى العذر لعبد الناصر وأعوان عبد الناصر فى نوعية المعاملة التى كانوا يعاملونها له ● كان حريصا على أن يتباهى بما حدث من تعبير عن حب الناس له حين عودته من العلاج فى الخارج ● يصور لنا أن الخوف من أحمد طعيمة قد استمر حتى فى عهد السادات ● يروى أنه تولى الاتصال بعمر التلمسانى ● طعيمة ينسى أن يشير إلى أن السادات نفسه كان هو الذى أفرج عن هؤلاء فى بداية عهده ● لم يكن طعيمة هو الذى عقد الصفقة، ويبدو لنا أنه شأن كل من تعودوا أدوار الوساطة حريص على أن يشير إلى عقم أسلوب وساطات الآخرين من منافسيه فى هذه الأدوار ● ينعى على السادات اتصالاته ويصفها بأنها خاطئة مما أدى إلى اغتياله!! يذكرنا طعيمة بهذا الحديث بنماذج مشهورة لمن انتقدوا السادات لأنهم لم يحضروا الصفقة ● المذكرات تحفل بانتقاد السادات بمناسبة وبغير مناسبة، وهى انتقادات عابرة ليس لها مضمون تاريخى لكنها تعبر عن نفسية طعيمة تجاه

السـادات ● صاحب لم ينكر المذكرات عدائه لـلسادات ولا كراهيته له، لكنه لا يقدم مبررات كافية لهذا ● يكتفى فى تصوير غضبه من السادات بذكر قصة إحالته إلى المعاش ● نرى السادات رجلا نبيلا حريصا على إرضاء أحمد طعيمة ولكن يبدو أن صاحب المذكرات كان يطلب ما هو أكثر من هذا الإرضاء ● طعيمة لم يكن غافلا تماما عن مدى ما يمكن أن يصادفـه من متاعب سياسية بسبب سيطرته التامة على الأحداث فى ١٩٥٤ ● ينسب الفضل فى تنبيهه إلى خطورة موقفه إلى وزير الأشغال المهندس أحمد عبده الشـرباصى، كما يروى أن هذا التنبيه قد صدر فى ذروة أحداث مارس ١٩٥٤ ● جمال سالم لم يبخل على طعيمة والطحاوى بالنصح المبكر من معقـبات الطريق الذى سارا فيه ● من الحق أن نشـير إلى أن رواية أحمد طعـيمة عن هذه النصيحـة التى صدرت من جمال سالم ترتفع بقـيمة وقدرة جمـال سالم فى التاريخ، وتدلل على مدى مـا كان يتمتع به صاحـبها من وعى سياسى وبعد نظر وإلمام بالتاريخ ● المذكرات لا تهمل استعراض الأحداث الكبرى التى مـرت بالوطن وعاصرها صاحب المـذكرات ● أبرز هذه الأحـــداث بالطبع: هزيمـة ١٩٦٧ ● صاحب المذكرات كان قد بلغ نـضجه السياسى قبل وقوع هذه الـحرب ● خروجه إلى العالم الخارجى قـبيل حرب يونيو بسنوات قليلة، سواء للسفارة أو للعلاج و للسعى فى تدبير القمح لبلاده ● طعيمة يدرك مدى الوهم الذى عـاشته القيـادة المصرية بسبب مـعاونيها من الذين صـوروا لها الأمور على نحو مـا تحب فحسب ● يتجاهل أن الرئيس عبـد الناصر نفسه هو الذى مكن اليسار من نفسه ومن وسائل الإعلام، وقد كان فى وسعه ألا يفعل ● يبدو طعيمة فى بعض الفقرات التى تضمنـها خطابه لعبد الناصر فى مستوى فكرى وسياسى مـتقدم ● فى بعض الفقرات التى يروى بها تنبيـهه لعبد الناصر فى تلك الأيام يبدو وكأنه يدعى الحكمة بأثر رجعى ● أحمد طعيمة يلخص أزمة ١٩٦٧ ومقـدماتها معـتمدا على عـقيدته التى أشـرنا إليها فى خطورة سـيطرة الاتجاهات اليسارية على الاتحـاد الاشتراكى ● يعترف أنه هناك كان فصـيلان: فصيل معتنق لليسار، وفصيل آخر مدع للـيسار لمنافع شخصية ● قصة رسـالته إلى الرئيس عبدالناصر فى ٣٠ أبريل ١٩٦٧ ● يشير إلى مدى خطورة سيطرة اليساريين على الجماهيـر، ومدى إحساس أمـريكا بهذه الخطورة ● طعيـمة يبـدو وهو يسقط إحساسـه بقدرته هو نفسه على تحريك الجماهير على عـبد المجيـد فريد (أحد أقطاب الاتحاد الاشتـراكى) على الرغم من أن هذا الرجل لا يكاد يرى له أثر على

مستوى الشارع فى السياسة المصرية فى ذلك الحين ولا بعده، وإنما هو رجل مكتبى فحسب ● نفهم من روايات طعيمة أن الرئيس عبد الناصر كان يجيد مغازلة الأمريكيين، لكنه فيما يبدو توقف عن هذه المغازلة فى لحظة معينة ● طعيمة يؤكد لعبد الناصر أن أمريكا قد اتخذت قرار الحرب بالفعل ويعدد شواهده على هذا ● يحرص على الإشارة إلى اقتناعه أو تبنيه لما شاع فى الوجدان المصرى من أن هزيمة ١٩٦٧ كانت نتيجة طبيعية للظلم الشديد الذى مارسته الدولة فيما قبل هذه الحرب ● طعيمة يبدو حريصا على تصوير نفسه غائبا عن العلم بقيمة نفوذ بعض ضباط الثورة الذى استشرى إلى آفاق لا حدود لها ● يحدث شمس بدران دون أن يدرى الصلاحيات التى وصل إليها وزير الحربية الهمام ● يفاجئنا برواية تحوى كثيراً من التفصيلات عن طبيعة الدور الذى لعبه شمس بدران فى توريط مصر فى حرب وهزيمة ١٩٦٧ ● طعيمة يروى تعبيرا شعبيا فولكلوريا ينسبه إلى شمس بدران، لكنه لم يرد على هذا النحو فى الروايات الأخرى ● لا يكف عن انتقاد سياسات عبد الناصر فى دهاء شديد ● يترحم على عبد الناصر على نحو ما كان الرئيس السادات يترحم ● طعيمة يشير بدهاء مقصود إلى أن عبد الناصر هو المسئول عن استمرار دكتاتورية عبد الناصر حتى بعد وفاته، وهو ما يتفوق به أحمد طعيمة على كل مَنْ هاجموا عبد الناصر ● ما تضمنته هذه المذكرات من حديث عن أثر ١٩٦٧ فى نفسيته وعقليته ● بعض عبارات من خطاب أحمد طعيمة لعبد الناصر فى ١ سبتمبر ١٩٦٧، وهى عبارات شديدة التعبير عن المأساة إلى الحد الذى يعبر فيه طعيمة عن كراهيته لحياته التى امتدت به حتى شه ما شهد ● يضمن خطابة لعبد الناصر مقارنة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهى مقارنة قاسية النتائج ● طعيمة يبدو متأثرا بما كان النظام الناصرى نفسه قد بدأ الترويج له من أن فساد قيادة الجيش كان هو السبب الرئيسى لحدوث النكسة، وذلك من أجل التغطية على مسئولية القيادة السياسية عن قرار الحرب ● طعيمة يستطرد من الحديث إلى الجيش إلى الحديث عن باقى أجهزة الدولة ● طعيمة يغالى فى وصف أثر الطغيان الناصرى على نفسية الشعب المصرى دون أن يوجه اللوم للزعيم فيما حدث ● يكاد يؤمن بأن أشباحا وقوى غيبية كانت تعاون مراكز القوى فى حكم مصر، وكأنه يريد أن يبرئ عبد الناصر ويبرئ نفسه من المسئولية عن هذا المناخ الفاسد ● طعيمة يصور الأمور على نحو يوحى بأن عبد الناصر نفسه كان يعانى من تسجيل حركاته عليه ● طعيمة يرى أن عبد الناصر كان يعانى

من المشير وبطانته وأن هؤلاء قد حرموه الاستمتاع بالسلطة، ويفوته أن يدلنا على حال عبد الناصر بعدما تخلص من المشير ومن بطانة المشير ● ما يشير إليه فى مقدمته لمذكراته من إحساسه العميق بالتجسس عليه وعلى مذكراته ● يشير إلى أن عبد الناصر لم يوافقه على أن يتولى الكتابة عن ثورة ٢٣ يوليو، وأنه طلب منه أن يؤجل هذا حتى وفاته ● يشير إلى اكتشافه أن مَنْ يعاونه قد وقع تحت إرهاب المخابرات!! وهى رواية غريبة لكنها تدل على عقيدة ثابتة عند صاحبها ● يفسر مظاهرات ٩ و١٠ يونيو ١٩٦٧ على نحو يتسم بالذكاء بفضل الصورة التى لجأ إلى الاستعانة بها من أجل إبداء رأيه ● يبدو حريصا على تصوير نفسه متمتعا بالوعى السياسى اللائق برجل مثل سنه عندما كتب المذكرات ● يبدى أسفه على أن الرئيس عبد الناصر لم يتمكن من وضع دستور لمصر ● طعيمة كان يظن أن وضع الدستور معجزة(!!) وينسى أن الثورة قد تسلمت مصر وفيها دستور جميل قائم هو دستور ١٩٢٣، وبدلا من أن يعترف بهذا الحق الذى لا مراء فيه، فإنه يلتف حوله ويعترف فى موضع آخر بأن دستور ١٩٢٣ أعطى البلاد حقوقا لم تعطها دساتير الثورة، وهذا حق، لكنه ورد ضمن حديث آسف يدلى به واحد من الذين ساعدوا على سحق الدستور ● طعيمة يبدو حريصا على وصف الظاهرة التى يسميها «تأله جمال عبد الناصر» ● يضرب أمثلة لا تدل على التأله بقدر ما تدل على أن طعيمة وزملاءه كانوا يظنون لأنفسهم حقوقا مكتسبة كالحقوق التى استأثر بها عبد الناصر ● طعيمة يروى واقعة لا تدل على تأله عبد الناصر وإنما على ضحالة فكر مَنْ صاغ هذه الرؤية التى ينتقدها صاحب هذه المذكرات ومَنْ قبلها ومَنْ اعتبرها شيئا مذكورا بينما هى هراء فى هراء ● نفاجأ بطعيمة، وهو العابد الزاهد (!!)، يبالغ فى النفاق لعبد الناصر فى خطابه المؤرخ فى ٣ أبريل ١٩٦٧ مبديا استعداده لسفك دم نفسه ودم أبنائه، وكأنه يملك دم أبنائه ● يبدو أن هذه الأسباب جميعا كانت هى ما دفعت أحمد طعيمة إلى أن يسجل فى خطابه المؤرخ ١ سبتمبر اقترحا على الرئيس عبد الناصر بترك معاونيه للشعب يختار من بينهم من يريده، وكأنه كان واثقا من شعبية الصالحين [من أمثاله] وانعدام شعبية الفاسدين الآخرين الذين سبقوه إلى أذن وعقل وقلب الرئيس عبد الناصر ● يحرص على أن يشير إلى أنه اكتشف منذ ١٩٦٧ أهمية وجود المعارضة للقضاء على البطانة ● فكرة طعيمة عن المعارضة لم تكن تتعدى أو تتخطى فكرة عبد الناصر وغيره من العسكريين (بمن فيهم الرئيس السادات فى وقت من الأوقات)

الذين يظنون أن مهـمة المعارضـة هى خدمة الحاكم بمـراقبة معاونـيه له، أما أن تكون المعارضة لتداول السلطة مع الحاكم فهو أمر أبعد ما يكون عن أذهان هؤلاء ● ينتقد سيطرة الدولة على أرزاق الجماهير منحازا إلى الشعب ● يؤكـد على انتقاده مـبدأ الحراسات ● يشير بأسى وأسف إلى استمـرار مظالم لجان تصفية الإقطـاع ● يعيد التعبيـر عن رأيه الذى كان قد أبداه بضرورة إبعاد الوزراء الذين مارسوا السلطة المطلقة بعد تشكيل برلمان ١٩٥٧ ● ينتقد فى رسالة للرئيس عبد الناصر تملك الدولة للتعاون الاستهلاكى ● يبدو أسير أفكار نظرية تتعلق بالهياكل دون أن تعنى بالمضمون، ولكنه على عادة أمثاله العسكريين يظن نفسه وقد احتكر الصواب، ويظن تجـربته بمثابة التجـربة الأولى بالتطبيق ● ينتـقد الأسـاليب التى لجأت إليها الثورة فى تـحقيق التعاون الزراعى ● ينتقد فى رسـالة للرئيس عبد الناصر ما يسميـه ظاهرة سفه الاستيراد ● يجاهر بانتقادات كـثيرة لرجال السلك الدبلوماسى المصرى فى عهد الثورة ● يورد وقائع خطيرة وآراء منسوبة إلى غيره، لكنه يورد أيضا آراء شخصيـة واضحة المعنى والمغزى ● ينتقد معـاملة مصر للسوريين فـى أثناء الوحدة ● تنفرد المذكرات بمجـموعة من الانفرادات التى توفرت لصاحبها بحكم موقعه المتقدم فى فترات مبكرة ● يتحدث عن صراع عبد الناصر والبغدادى فيما يتـعلق بقصة مجدى حسنين ● تنفرد المـذكرات بإيرادها رواية مهمة عن مـحاولة عبد الناصر معـاودة الاستعانة بزميله كمـال الدين حسين وكيف وصل إلى علمه أن كمـال الدين حسين هو الذى رفض ● يروى لقـاءه به ومحاولته إقناعه ● مذكرات طعيمة تنفرد بالتصريح بمدى ضيق طبيب الرئيس عبد الناصر الفريق رفاعى كامل من الخطأ فى عـلاجه من أزمة السكر التى أصابته وهو يودع أمير الكويت ● الخطأ الذى أدى إلى وفاة الرئيس ● رواية طعيمة تنفرد بأنه هو الذى أقنع رفاعى كامل بالتـجاوز عن الحقائق الطبية مـادام الرئيس قد مات!! والتوقيع على تقرير وفاة الرئيس جمال عبد الناصر ● الإضافة التى يقدمها أحمد طعيمـة فيما يتـعلق بمحاولة اغتـيال الرئيس عبد الناصـر عام ١٩٥٤ هى أن أحد أعضـاء الإخوان المسلمـين هو الذى أبلغ عن عشـرة أسماء سيـكون من بينها مَنْ يكلف باغتـيال عبـد الناصر، وأن هذا الإبلاغ أو التـبليغ قد تم من خلال أحـمد طعيمة نفسه ● ما يرويه عن أدواره البارزة التى قُدر له أن يقوم بها ومما يؤسف له أنه لم يوف نفـسه حقـها، ولم يقـدم نفسـه فى صورة بديعة، بـل إن صورته فى الخيـال الشعـبى تفوق صورته التى قـدم بها إنجـازه التاريخى الذى حـسم الأمور

لصالح عبد الناصر فى ١٩٥٤ ● نرجسية أحمد طعيمة تصل إلى حد قريب من التأله ● حديث صاحب المذكرات الفخور بجهده فى هيئة التحرير: نموذج للحديث الديماجوجى المطلق الذى يحتقر العقول ويلغيها ● يدعى أن ولادتها كانت طبيعية وأنها لم تكلف الدولة شيئا، وأن الجماهير كلها انضمت لها.. إلخ وينتبه إلى أن هذا كله قد تبخر مع إلغاء الهيئة بقرار فوقى ● ينسى أن هيئة بالمواصفات التى تحدث هو بها عنها لا يمكن أن تنتهى بقرار من رئيس جمهورية ● يردف مباشرة بالحديث عن تبنى الدولة للهيئة ● طعيمة ينحاز ضد الإخوان تماما ● لا يجد حرجا من انتقاد الإخوان فى كثير من المواضع.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● تقدم المهندس حلمى السعيد ببعض مذكرات لينشرها على الناس، ويبدو أنها كانت تجميعاً لبعض أحاديث ● ● يبدو حريص فحسب على أن يلبى الدعوة إلى أن ينضم إلى مجموعة أصدقائه وزملائه من الذين كونوا المجموعة المناوئة للسادات فى مايو ١٩٧٤ ● يبدو بوضوح أن هذه المذكرات قد كُتبت بالإلحاح على صاحبها ● يكرر الحديث ويكرر عن منهجه فى كتابة المذكرات دون أن يكتب مذكرات حقيقية ● المذكرات فى بعض مواضعها تتحدث عن أنها حوار بضمير الغائب ● يكتبها صاحب مذكرات وإنما يقدم بها صحفى لحوار أجراه ● بعض أجزاء هذه المذكرات قد كتب قبل نشرها بأكثر من عشر سنوات ● أهم ما فى هذه المذكرات هو حديثها بإنصاف، وربما بتميز، عن طبيعة وحجم دور المهندس عثمان أحمد عثمان وشركته فى بناء السد العالى ● انتماء صاحب المذكرات الواضح والقوى لمجموعة ١٥ مايو المعادية للسادات ● كثير من اليساريين والناصريين يروون عثمان أحمد عثمان لم يكن إلا مقاول الأعمال الترابية فى السد العالى يحرك ردما من مكان إلى مكان ● حلمى السعيد سكرتير اللجنة العليا للسد العالى والوزير الذى تم افتتاح السد العالى فى عهده يعلن بكل وضوح فى مذكراته أن عثمان أحمد عثمان كان هو المقاول الرئيسى الذى تفوق عطاؤه على عطاء عبود ● ما يرويه المهندس حلمى السعيد عن الحوار الذى دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر ● المهندس محمد حلمى السعيد نفسه كان رئيسا لمؤسسة مصر، وهى المؤسسة التى كونتها الدولة من بنك مصر والشركات التابعة له ● حديث صاحبها عن مشاركته هو والرئيس جمال عبد

الناصر بالحضور فى الحفل الذى أقامه الملك فاروق فى القصر الملكى يوم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ● هذه الواقعة لم تكن معروفة ولا منشورة فيما قبل هذا فى الأدبيات المتاحة، ومن الطريف أيضا أن فى وسع كتاب الدراما أن يستغلوا مثل هذه الواقعة فى أى عمل فنى عن ثورة ١٩٥٢، وبإمكانهم أن يديروا أى حوار يريدونه بين جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وهما على مائدة من موائد الطعام فى قصر عابدين بينما القاهرة تحترق ● نلمح فى هذه المذكرات إيحاء قويا وواضح الدلالة بحقيقة موقف الدول الغربية من أزمة التسليح التى تصورها بعض أدبيات الثورة على أنها كانت نقطة الافتراق فى العلاقات المصرية والغربية، ونقطة البداية فى توطيد العلاقات مع المعسكر الشرقى ● نقرأ لحلمى السعيد ما يدل على موقف آخر أو توجه آخر تماماً وهو أن الغرب لم يكن يمانع فى تسليحنا ولكن بشرط ألا تتعدى قدراتنا قدرة إسرائيل، وهو بالطبع موقف مختلف تماما عن مسألة رفض التسليح من الأساس ● تلقى مذكرات حلمى السعيد بحجر يحرك هذه المياه الراكدة للبحث والتحقيق الكفيلين بإدراك وجه الحقيقة فى هذا الموضوع ● يقدم صاحب المذكرات حديثا مفصلا عن بعض المقدمات التى مهدت بها الثورة للتأميم كحل لجأت إليه للخلاص من بعض مشكلاتها ● يذكر أن مكتب الرئيس خطط للتأميم على مراحل، بدءا بالبنوك وشركات التأمين بالكامل، ثم بالتأمين «النصفى» لبعض شركات المقاولات والتجارة ● كان حلمى السعيد [وحده] بمثابة الرجل نصف الفنى ونصف العسكرى الذى وضع إطار تأميم مجموعة كبيرة من مؤسساتنا الاقتصادية ● كأنه هو ورجال الثورة كانوا يعرفون أن التأميم سيهبط حتماً بمستوى الشركات فإذا بهم ينقلون لوزير التموين توصية رئيس الجمهورية بالمحافظة على مستوى بعض الشركات وهو ما يعنى تلقائيه أنه «لا مانع من انهيار الأغلبية»!! ● يقدم المهندس حلمى السعيد حديثا مقتضبا عن مؤسسة مصر التى قدر له أن يرأسها، وهو يعترف بطريقة غير مباشرة أن هذه المؤسسات (التى تحولت فيما بعد إلى مؤسسات عامة ثم إلى هيئات عامة ثم إلى شركات قابضة . . إلى آخر مسميات عهود الثورة) لم تكن فى حقيقة الأمر إلا بنك مصر والشركات التابعة له فإذا بها تصبح مؤسسة تعلو على البنك الذى أنجبها، وما هى إلا كيان بيروقراطى ● يشير فى تعفف إلى ما شاع من أنه ذهب إلى بنك مصر ليعاين مكتبا ربما يكون مكتبه كرئيس للمؤسسة، ولكنه فى الواقع (وبحكم ما جبل عليه من تربية جيدة) اكتفى بمكتب

فى الدور الرابع من بنك مصر(!!) ● ما يرويه المهندس حلمى السعيد عن دوره فى تأسيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ● القراء كانوا يتوقعون أن تتحدث هذه المذكرات عن بعض الأسرار أو حتى عن بعض الملابسات التى ألم بها صاحبها حين تولى التحقيق مع صلاح نصر وقادة المخابرات فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ● المذكرات تقدم الوقائع من وجهة نظر حائرة لا تستطيع الانحياز لا إلى المشير ولا إلى الرئيس، ونراها كذلك وهى لا تستطيع الانحياز لا إلى الحق ولا إلى المنطق، وإنما هى تحاول فى ظل حرصها على مجاملة هذه الشخوص الحقيقية، والشخوص الاعتبارية الأربعة على ما يسمى فى لغة الشارع السياسى تسديد الخانات، أو تقفيل الثغرات ● حديث هذه المذكرات عن قضية الفنانة التى تزوجت المشير ● يشير إلى ما يطلق عليه «الناصريون» القضايا الفرعية التى كان لابد منها مع الإنجاز الكبير ● أدبيات سياسية كثيرة تشير إلى أن شركة المقاولات الكبيرة التى لم يذكر حلمى السعيد اسمها هى شركة المقاولون العرب، وأن رئيسها هو المهندس عثمان أحمد عثمان، لكن العلاقة الحميمة بين الرجلين جعلته يتجاوز تحديد الإشارة ● يذكر حلمى السعيد أنه استقصى حقيقة موضوع السموم من صلاح نصر، وهو يشير إلى اعتراف صلاح نصر باستيراد السم الذى مات به المشير ● يتناول حلمى السعيد موضوعات كان هو نفسه فى غنى عنها لأنها لا تعبر عن مذكرات حقيقية، ولا عن شهادة تستحق التسجيل ● لا ينكر انتماءه (بحكم النسب وبحكم الاقناع الفكرى أو البيروقراطى) إلى مجموعة شعراوى جمعة والتزامه بموقفها من الرئيس السادات فى بداية عهده ● يبدو حريصا على الإشارة إلى حفاظه على هذه الرابطة حتى أنه بعد خروجه من المعتقل ذهب للقاء رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية للعمل على الإفراج عن شعراوى جمعة ● حلمى السعيد يدافع عن التنظيم الطليعى ببعض معلوماته المحدودة عن هذا التنظيم دون أن يضيف هذا الدفاع شيئا غير تفسير الماء بالماء، أو تجهيل لما هو معروف للكافة، أو تنكير ما هو معلوم بالضرورة ● يكاد يؤكد الانتقادات التى يوجهها الليبراليون إلى طبيعة الدور المباحثى لمثل هذا التنظيم ● يضرب المثل على هذا النجاح فى «التوصيل» بما حدث فى إضراب شركة المحلة، وهى واقعة معروفة، ولم يكن لحلمى السعيد نصيب فيها لأنه لم يكن المسئول عن منطقة المحلة الكبرى وإنما كان مسئول التنظيم فى جنوب القاهرة ● مفارقات القدر تدلنا على أن الوزير الذى أوذى بسبب هذه الفاعلية أو من أجل

إبراز عضلات هذه الفاعلية، كان هو ثالث ثلاثة أصدقاء أو زملاء على الأقل، أما الآخران فهما من باب الطرافة حلمى السعيد نفسه والرئيس جمال عبد الناصر نفسه، وقد كان هذا الوزير أحمد توفيق البكرى مزاملا للرجلين فى التدريس فى مدرسة الشئون الإدارية ● حريص على أن يخصص بعض صفحات الكتاب لصور بعض نشرات التنظيم الطليعى، وقد تولى الناشر إعادة جمع المواد المكتوبة فى هذه النشرات فإذا به يخصص صفحة كاملة (أكثر من مرة) لكلمة واحدة هى عنوان النشرة ● يلجأ إلى نفس الأسلوب المبسط أو المسذج (الذى اتبعه فى الحديث عن التنظيم الطليعى) عند رواية ذكرياته عن أحداث ١٥ مايو محاولا أن يصور الأمر فى إطار استقالات طلبت منه وقد طلبها حليفه ونسيبه شعراوى جمعة ● حريص تماما وبوعى كامل على تجاهل كل الحقائق التى لا تعجبه أو لا تتفق مع توجهاته، وذلك باختزال الأجزاء التى لا تتناسب مع عقيدته، أو مع ما يبشر به فى كتابه ● يذكر القرية التى نشأ فيها وهى قرية عظيمة بلاشك يتحدث عن شهدى عطية (ابن القرية) حديثا مختزلا وكأنه ليس هو شهيد الثورة ● حريصا جداً على تصوير نفسه على أنه كان من المهنيين العسكريين أو العسكريين المهنيين الذين لا يحفلون كثيرا بالعمل السياسى ولا بالعمل الوطنى ● حديثه عن تجربته فى السجن حديثا روتينيا لا يحفل بأى قدر من الوعى السياسى أو الإنسانى، ولا يتضمن المشاعر المتأججة ولا الألم ولا الضجر ● يشير حلمى السعيد إلى أنه كان يتمتع بما لم يتمتع به الآخرون من أعصاب ● نرى هذا التوجه اللاسياسى أكثر وضوحا فى علاقته بالثورة على الرغم من أنه كان عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار وقريبا جداً من الرئيس عبد الناصر ● حديث حلمى السعيد عن المقاومة الشعبية التى كان هو نفسه من قادتها لا يكاد يتعدى الحديث عن دور مهندس مساحة أو مقاول بسيط، أو معلم عسكرى يتولى تقييم الضباط ● نرى حلمى السعيد وهو لايكاد يعنى فى تاريخ علاقته بالزعيم جمال عبد الناصر إلا بعناصر المجاملة فيما بينهما ● ما يقدمه حلمى السعيد فى هذه المذكرات من أفكار سطحية فيما يتعلق بتقييمه لشخص الرئيس عبد الناصر ● هل لنا أن نعلق بأن نسأل صاحب المذكرات إن كان يلوم الرئيس عبد الناصر على حرمانه الوطن من كفاءة لاعب البنج بنج لو أنه يبخل عليه بموقف الوزارة بسبب هذا الموقف القديم. . أم أن سلوك الوزير كان فى عمله الوزارى شبيهاً بسلوكه السابق؟ ● ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن بعض الاتصالات البيروقراطية التى كلف بها مع بعض السياسيين القدامى ● قصة

حسن صبرى الخولى التى تدل من ناحية على مدى ما كان يتمتع به عبد الناصر من دكتاتورية وما كان حلمى السعيد يتمتع به من قدرة على الوفاء لأصدقائه ● حرص منذ مطلع حياته على أن يكون بعيدا عن السياسة، وعن العمل الوطنى على الرغم من أن ثلاثة من أشقائه كانوا من السياسيين النشطين ● يقدم لنا أفكارا محدودة القيمة عن فهمه لجوانب العمل الوطنى ● يظل حلمى السعيد متمسكا بملامحه الجامدة والهادئة والفاترة تجاه النشاط السياسى والوطنى ● حلمى السعيد كان قريبا جدا من الموضوعية فى تقييمه لكثير من شخصيات عصر الثورة، ولننظر على سبيل المثال إلى تقييمه المتزايد لمكانة ودور كل من أنور السادات وعلى سبرى فى الفقرة التى تناولناها عند حديثه عن دوره المبكر فى عهد الثورة ● ضعف الوعى السياسى عند حلمى السعيد قد انعكس على تقييمه للأدوار التى أتيح له أن يؤديها أو أن يتولاها من خلال انتمائه للثورة ● هذه الروح التى تصور الأمور من وجهة نظر بيروقراطية صرفة، أو من وجهة نظر موظفين مؤمنين بالنظام فحسب، فى حديث هذا الرجل عن عمله رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ولعل أهم ما فى هذا الحديث هو حديثه الهادئ (أو الفاتر) عن نجاح مجموعة من الوزراء الجامعيين الذين دخلوا الوزارة فى ١٩٦٨ فى تنحيته عن رئاسة هذا الجهاز بعدما أقنعوا الرئيس عبد الناصر بهذا ● حديث حلمى السعيد عن هؤلاء الوزراء الذين سعوا إلى إبعاده عن الجهاز المركزى، فيركز فيه على الدكتور محمد حلمى مراد بالاسم وعلى وزير الخزانة بالمنصب دون أن يذكر اسمه!! ● عمله كأول وزير للكهرباء فى عهد الرئيس السادات فلا يحظى بأى اهتمام أكثر من إشارته إلى أنه كان يتمنى أو يفضل لو أن صدقى سليمان كان قد استمر وزيرا للكهرباء ليشهد احتفالات إتمام بناء السد العالى ● فترة تكوين هذا الرجل العظيم، ونحن سعداء بأنه انتبه إلى حد كبير إلى حقيقة فضل والده العظيم عليه وعلى إخواته السبعة ● لا يفوته بحس الإنسان الذى يعرف قيمة التجويد والدقة أن يترحم على مدارس ذلك العهد الذى نشأ فيه، ولكنه بحكم افتقاد كتابته إلى الوعى السياسى لا يعنى بأسباب افتقاد مدارس العهد الحاضر لهذا التجويد ● بعض ملامح هذه التربية الجيدة فيما يرويه حلمى السعيد عن قصة حياته، فهو على سبيل المثال يدلنا على مدى ما كان يتمتع به من شجاعة أدبية حيث يروى قصة رسوبه فى الامتحان ● مراحل نشأته اعترافا ضمنيا بفضل حكومات الوفد على الحركة الوطنية وعلى مجريات الأحداث، فهو على سبيل المثال سعيد بإلغاء

السخرة، وهو الإنجاز الذى حققته حكومة الوفد ● يشير إلى فضل حكومة الوفد (١٩٤٢) فى تعيينه بعد تخرجه من كلية الهندسة وبقائه بلا عمل حقيقى ● يشير أيضا إلى فضل حكومة الوفد فى التحاقه بالقوات المسلحة ● يشير إلى أن أحد أبناء الوزراء الوفديين قد أوصى عليه ● يشير حلمى السعيد إلى السلبيات التى كانت موجودة وقضت عليها إنجازات الوفد ● يشير إلى مدى تعاون رجال الحكم فيما قبل الثورة وتقديرهم لمسئوليات أبنائهم من المعلمين ● صاحب المذكرات لا يجد مانعا فى أن يرتكب إثم الكذب البين الصريح والاختلاق فى حق الزعيم مصطفى النحاس، ويبدو لى أن هذه الفقرة قد أقحمت على كتاب هذا الرجل لأنها تتناقض مع خلقه ومع ذكرياته ومع رواياته ● من الإنصاف أن نشير إلى رؤية كاتب صحفى عظيم ينتمى إلى نفس المركز الذى ينتمي إليه حلمى السعيد، وهو الأستاذ الدكتور فتحى عبد الفتاح فى أحد مقالاته فى الجمهورية ● جمال عبد الناصر.. مصطفى النحاس.. زعيمان من أبرز إن لم يكن أبرز زعماء مصر الراحلين ● مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر هما أكثر زعماء مصر الراحلين اللذان تميزا بربط البعد الوطنى بالبعد الاجتماعى فى تناولهما لقضايا الوطن ● أما مصطفى النحاس ومن بعده جمال عبد الناصر فقد كان البعد الاجتماعى متداخلا ومتواكبا مع البعد الوطنى ● النحاس كان يرى الوطن المستقل فى خدمة الأغلبية الساحقة والطبقات الكادحة والمظلومة من العمال والفلاحين والموظفين ● أما عبد الناصر فكان الاستقلال يعنى بالنسبة له سيادة قوى الشعب العامل مثلما حددها فى الميثاق «العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية» وخرجت كل القوانين من الإصلاح الزراعى، إلى التأميمات الواسعة، إلى قوانين التأمين والمعاشات، إلى مجانية التعليم والعلاج.. وكلها استهدفت إقامة شكل من أشكال العدالة الاجتماعية المفتقدة ● آراء عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع المنصفين إلى القول بأن الشعارات التى جاءت بها ثورة يوليو فى هذه المجالات الاجتماعية كانت فى واقع الأمر امتدادا وتطويرا لبرامج الوفد القديم وانحيازه الاجتماعى.

الباب الرابع: حكايات سبتمبر ١٩٤٢.. مذكرات مصطفى بهجت بدوى . ٣٦٧

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● هذه المذكرات التى نتناولها فى هذا الباب مذكرات ممتعة إلى أبعد حدود الإمتاع الذهنى والعقلى والنفسى والتاريخى إن جاز أن يتفاضل الإمتاع إلى كل هذه الصور المختلفة، وقد لجأ فيه مؤلفه إلى تقنية

جديدة أو تكنيك جديد كـأنه التقنية أو التكنيك الذى لجأ إليه نجـيب محفوظ فى كتـابة رواية أو قصـة «المرايا» ● لست أحب أن أصف مـنهج صـاحب هذه المذكرات بصفـات تقليدية بينما المنهج نفسه فى ظاهره وفى باطنـه غير تقليدى، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أتجاوز ما هو مطلوب منى فى توصيف مافعل إن لم يكن وصفه ● من المفيد إذاً أن نتأمل فيما يصف به صاحب الكتاب مذكراته وهو يقول أو وهو يعترف فى براءة ظاهرة تبـدو كذلك وإن كان وراءها بالطبع وبالقطع قدر كبيـر من فن كبير ● يعترف مصطفى بهـجت بدوى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات بأنها مذكرات غير وافية، إنما هو يكتب على هامش التاريخ، لهذا فإنه غير ملزم بالوثائق أو المستندات معتمداً على الصدق وحده ● يقدم مصطفى بهجت بدوى فى مذكراته صورة قلمية رائعة لليلة التى توجه فيها لتقديم أوراقه فى الكليـة الحربية، وقـد شهـدت هذه الليلة غارات من قـوات المحور علـى مدينة الإسكندرية ● يشير صاحب المذكرات إلى قبول الطلاب فى الكلية الحربية وما كان يستلزمه الأمر من ضرورة وجود واسطة تهيئ لهؤلاء القبول فى كشف الهيئة، ويشيـر ضمن هذا إلى واقـعة توصـية عبـدالمجـيد إبراهيم صالـح قطب الأحرار الدستـوريين على بلدياته جمـال عبد الناصـر فى دفعة سـابقة، ثم يصـور موقف دفعتهم مـن الدفعات السابقة عليهم ومـوقف هذه الدفعات منهم ● يقـدم لنا مصـطفى بهجت بدوى صـورة مهـمة لا تزال تشـغل ذهنه من الأيام الأولى التى قضاها فى الكلية الحربية ● يتحدث مصطفى بهجت بدوى بتفصيل مهم عن بعض التطورات التى حكمت سياسة القبول فى الكلية الحربية فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، ويروى كيف كـان السلاح البحرى سيختص بدفـعة من هذه الدفعات إلا أن تسعة من أفرادها راحوا شهداء قبل تخرجهم فى الكلي ● يحرص الأستاذ مصطفى بهـجت بدوى على أن يروى المفـارقة فى أمر التـرقيات العـسكرية التى حظى بها أفـراد الدفعـة التى ينتمى إليـها فى القوات الـمسلحة (دفـعة سبـتمـبر ١٩٤٢)، ذلك أن أحد أفراد هذه الدفعة، ترك خدمة سلاح المشاة وبدأ بداية ثانية فى سلاح الطيران متسـاويا بالطلبة الجدد مضحيا بأقدمـيته فى الجيش، ولكنه مع هذا حصل على رتبة اللواء قبل زملائه فى الجيش ● يقدم صاحب هذه المذكرات تصويراً طريفـاً ودقيقاً وحـياً لفتـرة الأسابيع الأولى فى الكلية الحـربية وهى التى تسمى بفترة المستجدين ● من أطرف ذكريات مصطفى بهجت بدوى فى الكلية الحربية ما يرويه عن حضوز أركان حرب الكلية البكباشى حسين فريد (الفريق فيما

بعد) لخطبة الجمعة التى ألقاها فى مسجد الكلية وتهنئته عليها، وكيف أن باشجاويش الدفعة لم يدعه يهنأ بهذا التقدير ● يروى مصطفى بهجت بدوى موقفا، قد يبدو لنا اليوم وأمس وكأنه فى غاية الغرابة، وقفه منه الفريق الدجوى صاحب المحاكمات الشهيرة فى الستينيات، ولو أنه كان قد تقمص نفس الروح التى اشتهر بها فيما بعد لكان جزاء مصطفى بهجت بدوى الإعدام المبكر، وهو يحكى كيف أن باشجاويش الدفعة والتالى له فصلا من الكلية الحربية لسبب مشابه، ثم جاء الدور عليه لولا أن القدر كتب له البقاء ● يعانى معاناة المسئولين وقد أصبح فى نهاية حياته الوظيفية رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية مرتين.. وهذا هو يروى ببراءة شديدة أنه كان واحداً من الذين قدر لهم أن يتضمنهم كشف الدفعة الثانية من الصحفيين المبعدين عن وظائفهم الصحفية فى مارس ١٩٧٣، وهى المرة الأولى التى حدث فيها مثل هذا فى عهد الرئيس السادات، وقد أبعد هؤلاء إلى مصلحة الاستعلامات ثم أعيدوا قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، وقد كان من بين هؤلاء: لويس عوض وأحمد بهاء الدين، وكاد مصطفى بهجت بدوى أن يكون من بينهم، ولو حدث ذلك لكان قد أصبح (بروتوكوليا) بمثابة الأول بينهم بحكم رئاسته فى ذلك الوقت لمؤسسة صحفية هى المؤسسة الثالثة (على أقل تقدير)، ولكن السيدة جيهان السادات أنقذته بمصادفة رهيبة، ويدلنا ما يرويه مصطفى بهجت بدوى على أن الأمور لم تكن واضحة تماماً ما بين أبيض وأسود وإنما كانت بحكم «الضباب» السائد فى تلك الأيام خبط عشواء، ويكفينا بدون تعليق كثير أن نقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات وهو حريص على أن يذكر أن محمد عبدالقادر حاتم هو الذى قدم الكشف للسادات بحضور محمد حسنين هيكل ● تأمل كثير مما رواه صاحب هذه المذكرات عن الأسرار وما وراء الكواليس التى كانت وراء كثير من التقلبات التى عمت المؤسسات الصحفية والمسئولين عنها طيلة عهد الثورة، وهو يلخص هذا الموقف فى فقرة طريفة شاملة ● يروى صاحب هذه المذكرات ما حدث لجريدة المساء التى يحرص على أن يصفها بما كانت توصف به من أنها «وكر الشيوعيين المصريين» ● يرويه فى موضع آخر حين يتحدث عن صفات أول دفعتهم وزير السياحة السابق أمين شاكر، وهو يتحدث عن الفهلوة، والإثارة والاعتداد بالنفس إلى حد إهانة الآخرين، ويتطرق إلى أمثلة على هذا الذى يقول فإذا بأمثلته تأتى من محيط الصحافة التى قدر لها أن تستوعب أمين شاكر فى مرحلة من المراحل،

وأن تستوعب صاحب المذكرات نفسه فى فترة أخرى، وهذه القصة التى ننقلها عنه ترينا كيف أصبح الدكتور السيد أبو النجا نفسه بكل ما يمثله مجرد رقم (٢) عند أمين شاكر الذى هو رقم (١) ● يضرب مصطفى بهجت بدوى المثل على فهلوة أمين شاكر بقصة مهمة لا يقف مدلولها على فهلوة أمين شاكر وحدها ولا على أمين شاكر نفسه وحده، وإنما تتسع القصة لترينا أنماط تفكير كثير من رجال الثورة ورجال الحكم فى عهدها حين كان من شأنهم أن يرسموا سياسات إصدار الصحف والمجلات دون رؤية واضحة ودون هدف مهنى أو سياسى واضح، ثم كيف كانت سياسات التمويل تمضى غير عابئة بقواعد الاقتصاد أو الإدارة أو الضمير نفسه، ثم كيف كانت الأمور نفسها تسوى فيما بعد ● يحكى مصطفى بهجت بدوى تجربته الشخصية مع مجلة بناء الوطن ومع أمين شاكر ● كيف نشأت إدارة «الشئون العامة» نفسها ● يحكى عن فترة عمله فى الشئون العامة بعد قيام الثورة، فيتطرق إلى المقارنة بين شخصيتى السادات ووجيه أباظة، وفى هذه السطور يتضح لنا تقدير مصطفى بهجت بدوى الشديد للدور الذى لعبه وجيه أباظة فى أول الثورة إلى الحد الذى يجعله واحداً من اثنين فقط يعرفهما كل الناس فى مصر بعد قيام الثورة، هو والرئيس محمد نجيب ● مصطفى بهجت بدوى معذور فى هذا التقدير الذى يضفيه على وجيه أباظة وبخاصة عندما لمس مدى الفارق بينه وبين خلفه فى الشئون العامة الذى لم يستطع تحقيق النجاح الذى حققه وجيه أباظة ولا بذل الجهد الذى بذله، وهو يتحدث عن تولى محمد حمدى عاشور إدارة الشئون العامة فى القوات المسلحة ● مصطفى بهجت بدوى حُسب وصُنف دائما من أعداء السادات والناقمين عليه، فإنه يقدم فى هذا الكتاب أحكاما قاطعة فى إنصاف السادات، وهو يفعل هذا على الرغم من أنه لا يمانع فى أن ينتقده فى مناسبات عديدة، وهو ـ على سبيل المثال ـ يؤكد على أن توجه السادات للحريات السياسية كان مشهودا وملموسا مهما كانت الانتقادات التى وجهت إليه فى هذا الشأن ● يلفت مصطفى بهجت بدوى النظر إلى نجاح السادات فى مد مظلة التأمينات الاجتماعية، وهو النجاح الذى لا يلتفت كثيرون من المؤرخين والكتاب إلى أنه لولا اهتمام السادات شخصيا وإيمانه العميق به ما كنا قد وصلنا إلى حالة الاستقرار الاجتماعى التى نعيشها اليوم، ومع أن صاحب المذكرات لا يصور الأمور على نحو ما أصورها فإنه وهو الرجل الكيس الفطن المستمع إلى طبقات الشعب المختلفة والمخالط لهم وغير المتعالى عليهم يصور جزع أصحاب معاش

السادات عند وفاته على نحو معبر عن فهمه هو لديناميات الحياة الاجتماعية ● موقف مصطفى بدوى من هذه الحرب يدل على شجاعته الفائقة فى إبداء رأيه فى الوقت الذى استعرت فيه حملات أصدقائه والمنتمين إلى معسكره الفكرى ضد السادات وضد دوره فى هذه الحرب، ولكن صاحب المذكرات وهو رجل مسئول وعرف معنى المسئولية يشير إلى أهمية القرار فى حد ذاته، ويصوره فى أبهى صوره «نورا متلألئا» فى تاريخ مصر والسادات بصرف النظر عما أعقب ذلك ● يحرص مصطفى بهجت بدوى على أن يمتن للسادات برفع معاشه ومعاش زملائه من ضباط القوات المسلحة الذين تركوا الخدمة [أو أجبروا علي تركها] على مدى عمر الثورة، ويرى صاحب المذكرات أن هذا القرار كان خطوة جبارة فى سبيل إصلاح حال هؤلاء فى الفترة المتبقية من عمرهم وقد بلغوا أعمارا متقدمة ● يجدر بنا أن نلقى نظرة على أكثر تجارب حياة صاحب هذه المذكرات حماساً وتوهجاً قبل أن نمضى فى تناول الوقائع التاريخية وتاريخ الشخصيات من وجهة نظره ● تجربته مع حزب مصر الفتاة ● يروى صاحب المذكرات تفاصيل تجربته مع مصر الفتاة بإيجاز تتسارع خطواته وهو يروى قصة تجربته مع السنية ● يشير فى ذكاء إلى دور «الداعية»، وهو حريص بحكم التجربة على أن يشير إلى أن جوهر الدعوة والداعية هو القدوة، وأن يكون الداعية نفسه نموذجاً للسماحة وبُعد النظر وفهم الدين وممارسته، وهو يشير إلى أن الرجل لم يكن يحمل من المؤهلات مما حمله خطباء الجمع ولكنه - وهو الصانع الكريم - أتى بما لم يستطعه هؤلاء.. ومع هذا فإن صاحب المذكرات فى أبيات الشعر التى يضمنها قصته يثبت ظنه أن تكون استجابته نتيجة استعداد نفسى، فى نفس الوقت الذى يتساءل فيه إذا ما كان الداعية قد نجح معه بفضل البراهين أو بفضل عنصر آخر لا يعرف عنه شيئاً، فهو يطلق عليه مسمى «السحر» كما نرى فى البيت الأول ● أخذ تماماً بحديث «الصانع» الماهر، وأصبح مستعداً للهداية على يديه، وللتحول إلى صورة أخرى من صور النفس البشرية ● صاحب المذكرات يلاحظ أن هذا الرجل يصلى بصلاة النبى عليه الصلاة والسلام فهو يطيل الركوع والسجود، وشيئا فشيئا يرتبط مصطفى بهجت بدوى بهذا الداعية الذى صادفه فى طريقه على هذا النحو، وهو يروى فى سعادة - وواقعية أيضا - كيف أن الحماس أخذ به كل مأخذ حتى تبدل حاله تماما ● يحدثنا صاحب المذكرات بعد هذا عن القرارات السلبية والإيجابية التى بدأ يتخذها بعد أن اهتدى إلي مصدر الارتواء المبالغ فيه من هذا

الاتجاه الدينى الجمُـيل، ونحن نراه لا ينكر شيئا فعله فى هذه المـرحلة ولا قبلها ولا بعدها، كما نراه أقرب مـايكون إلى الاعتدال فى روايته لأدائه فى ذلك الحين وبعد ذلك الحين، وهو صادق كل الصدق لأنه لا يبـغى من حديثه أن يزكى نفسه عند جبهة من الجبـهات أو مجموعة من الجماعات، ولكنـه يقدم تجربته بتواضع وثقة ● يرينا صاحب هذه المذكرات بذكاء بالغ أثر هذا التدين فى تكوينه وثقافته، فقد قوّم القرآن لسانه، واستقامت لغـته، والتزم قواعد النحو، وزودت آياته ثقافته بالحكمة، وفهم الشريعة، وانطلق لســانه بالقريض، وهكذا إلى آخر ما نراه يلتفت إلى أنه كان نتيجة طبيعيـة لهذه الفترة من الانغماس فى هذا الوسط الروحانى ● قدم مـصطفى بهجت بدوى صـورة لشاب يجنح إلى هذا الطريق الذى يـجنه إليه كثيرون منا ومن إخواننا وأبنائنا ● أحسن مصطفى بهجت بدوى صنعاً حين روى كل ما رواه بمشاعر وانطباعات الفترة التى عـاشها ولم يحمل هذه الفترات مشاعر ولا حكمة الفـترات التالـية من حيـاته حين أصبح عـسكريا أو يساريا على سـبيل المثال ● يصل مصطفى بهجت بدوى بعد هذا كله إلى أن يعلق وهو فى السبعين على تجربته الحية حين كان تحت العشرين ● يعود الأستاذ مصطفى بهجت بدوى بعد هذا الحديث المفصل ليبلور حصيلة التجربة الذاتية التى مر بها ● بعض آراء صاحب هذه المـذكرات السريعة العابـرة والمعبرة عن بعض رجـال الثورة، ونبدأ فنقول إنه معجب بأمانة خالد محيى الدين ونزاهته، حتى فى أحكامه السياسية ● صاحب المذكـرات حريص على أن يروى مان نسب إلى صلاح سـالم من نبوءته بأن السادات هو الذى سيرث جمال عـبدالناصر ويخلفه فى الرئاسة ● صـاحب المذكرات يصف صلاح سـالم بالذكى الأريب دون أن ينسحب بهذا الوصف على النبوءة نفسها، مفضلاً أن تبقى النبوءة فى رأيه ما بين العشوائية والذكاء والحسابات والحـظ! ● تاريخ عبدالحكيم عامر فيحظى بمـوقفين مهمين فى هذه المذكرات ضمن مجـموعة أخرى من الروايات والقصص والاسـتطرادات، ففى أثناء حديث صاحب المذكرات عن زميله العميد مـحمود صفوت يقول مصطفى بهجت بدوى ● القصة الثانية فتأتى فى غضـون حديثه عن تشييع جنازة صلاح سالم ● نـال شمس بدران أيضـا كثيراً من التـعليقات التى تتناسب مع شـخصيتـه وتاريخه فى كتاب الأستاذ مصطفى بهجت بدوى «حكايات سبتمبر ١٩٤٢» ● يستطرد مصطفى بهجت بدوى ليحكى قـصة من أغرب القصص وأطرفـها فيما يتـعلق بنفوذ شمس بدران ومدى وعى (أو لا وعى) عبدالناصر وعبـدالحكيم عامر لحدود هذا النفوذ

● يروى صاحب هذه المذكـرات واقعة أخرى يدلل بها على مـدى نفوذ شمس بـدران ● ويحظى على صبرى فى هذه المذكـرات بتحليل سياسى مهم لأدواره وحظوظه، وربما لم يحظ على صبرى فى أى مذكرات أو كتابات أخرى بما حظى به فى هذه المذكرات، ويستحيل أن نفهم أو ندرس على صبرى وأدواره فى عهدى الرئيسـين عبدالناصـر والسادات من دون أن نقرأ هذا الذى كـتبه مـصطفى بهجت بدوى ورواه عنه وعن مواقفه ومـواقعه فى عهد عبدالناصـر، وسنبدأ بموقف مهم كان صاحب المذكـرات نفسه أحد أطرافه حين أبعد فجـأة عن منصبه كرئيس لدار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية لتكون الدار والجريدة تحت إشراف على صبرى نفـسه، وهو يحكى هذا المـوقف بقدر كـبيـر من الموضـوعيـة وإن لم يخل من الشماتة بالطبع، بل والتشفى ● يروى حقيقة موقف على صبرى منه حين ارتأى أن يرشحه لرئاسة دار النشر الخاصة بالدولة، وليكون فى نظره بمثابة محور توازن مع محـمود أمين العـالم عضوها المنتـدب، وهكذا يجتمع على هذه الدار اشـتراكى معتدل مع شيوعى متطرف ● يسخر مصطفى بهجت بدوى من أفكار على صبرى الصحفية ● الرواية الوحيدة التى يظهر فيها على صبرى مغلوباً تماماً على أمره فى شأن هـذه المقـالات التى كانت تنشـر بتوقـيعـه، وهى المقـالات التى جلبت له الكراهية وألقت على عـاتقه بالمسئـولية فى الوقيـعة بين الحكومة وفئـات الشعب المـختلفـة ● صاحب هذه المذكرات لتـأمل مغزى هذه التصرفات السـياسية القاصرة، وهنا يلمح صاحب المذكرات بل ويصـرح بأن الرئيس عبدالناصر نفسه ـ ولا أحد أقل منه ـ كان هو المسئول عن كل هذا!! ● يصل مصطفى بهجت بدوى فى النهاية إلى أن يقـرر حقيقة مـا يعتقده ومـا ينتهى إليه تفكيره فى هـذه الجزئية بالـذات ● يصل مصطفى بهجت بدوى فى أحـد مواضع هذه المذكرات إلى أن يتعـاطف تماماً مـع على صبرى، بل وإلى أن يقـودنا إلى المضى فى سـبيل هذا التعاطف ● يستطرد مصطفى بهجت بدوى فى تقييم على صبرى إلى واقعة مهمة يتبيـن لنا منها أن على صبرى كـان عنده إحساس وطنى بالمأسـاة التى حدثت فى ١٩٦٧، ولم يكن من أولئك الـذين لا يزالون يزعـمون أنهـا لم تكن إلا مـجـرد معركة خاسرة ● نراه حريصاً على رواية قصة معينة تدل على مدى ما كان صلاح نصر يكنه من كراهية لعبدالقادر حاتم ● من الواجب أن نشير إلى أن صلاح نصر نفسه كان حريصاً على تبرئة نفسـه وتصرفاته فى هذه القضية الخطيرة ● أبـرز السـياسيـين من زملاء دفـعة صـاحب هذه المذكـرات وهى الدفعـة التى سمـيت

المـذكرات باسـمهـا، وأبرز هؤلاء هو كمـال حسن على الذى وصل إلى رئـاسة الوزارة، فضـلاً عن توليه وزارات الدفـاع والخارجـية ومنصـبى مدير المـخابرات ومدير المـدرعات ● صاحب هذه المذكرات حريص كل الحرص على أن ينتقد بأدب شديد الموقف الذى وضع فيـه كمال حسن على نفسه فيـه حين قبل رئاسة أحد البنوك بعـد خروجه من منصـبه فى رئاسة الوزارة مـباشرة، مع أنه يعـبر عن اقتنـاعه باستـثنائه من هذه القـاعدة فإنه فى ذات الـوقت يعبر عـن إيمانه بالمـبدأ الأساسى الذى لابد أن يسود وأن يظل راسخاً ومحترماً ● يتحدث مصطفى بهجت بدوى عن كمـال الدين رفعت باعتـزاز كبيـر. وإعجابه بكمـال الدين رفعت ليس بحاجة إلى تقديم، فهو يفـيض بالحب والمودة والتقدير والإعجاب ● يـصـل صاحب هذه المـذكرات فى تقديره لكمـال الدين رفعت إلى أن يضـفى عليه اسم «جمال عبدالناصر» دفعتهم ● بعد أن يسرد صاحب هذه المذكرات هذا الملخص لتاريخ كـمال رفعت النضـالى والوظيفى، يبـدأ فى الحديث عن ثوريته وخـصاله الرفيـعة التى يقدرها هو كل التـقدير ● نتحـفظ على هذا الذى يورده صاحب المذكرات، فإن كـمال رفعت ترك الوزارة فى أول تغيير فى عـهد الرئيس السادات ● العلاقة العائلية بين أسرتى السـادات وكمال الدين رفعت كانت لا تزال قائمة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بأكثر من عام، يدلنا على هذا ما ورد فى مذكرات محمد عبد السـلام الزيات عن حفل حـضرته زوج كـمال الدين رفـعت مع السيـدة جيـهان السادات ومع مـحمـد عبد الـسلام الزيات، ومن العجـيب أن يستـسهل الأسـتاذ مصطفى بهـجت بدوى الحكم على كمال الدين رفـعت بالنفى والحكم على أنور السادات بأنه نفى كمال الدين رفـعت إلى لندن من أجل «الانقلاب»، بينما هو فى فقرة تـالية ينبئنا بكل وضوح أنه هو نفـسه زار لندن وقضى مـعه أياماً سعيـدة بعد وقوع هذا الانقلاب بأكثر من عـام!! وهذا من أعجب ما يمكن كما قلنا فى بداية هذا التعقيب ● والشاهد أن كمال الدين رفعت ظل يحتفظ بموقعه حتى خرج فى إحدى الحركـات الوظيفية التى كان لابد منها لـتصفية أعداد المـعينين فى الرئاسة والخارجية على درجات الوزراء وما فـوقها بدون أى عمل محدد ● مـثل هذا الخلط الشائع جـداً فى الحديث عن كل الشخـصيات فى عهـد السادات الذى لم يكف عن تغـيير الشـخصـيات فى المواقع المـختلفـة دون أن يكون لهذا عـلاقة جوهرية بالتحمل أو التـوجهات، أو دون أن يقتصر السبـب على مثل هذه العلاقة كما يريد صـاحب هذه المذكرات أن يوحى ● أما ثالث السياسـيين المبرزين فى

هذه الدفعة وهو حسن التهامى فإنه يجبر صاحب هذه المذكرات على التقديم لحديثه عنه بفقرات مطولة تحفل بالتأمل، والتعبير عن الحيرة، والموازنة بين الجوانب المختلفة ● صاحب المذكرات يقف لينهى إلينا وليطلعنا فى ثقة وتواضع على ما انتهت إليه تأملاته فى شأنه ● يروى صاحب المذكرات قصة طريفة يراها صاحب المذكرات من أبرز قصص حسن التهامى، مع أن حسن التهامى ليس المسئول عن موقفه فيها ● أما أول الدفعة أمين شاكر فيحظى بكثير من الحديث عن شخصيته ونشاطه فى هذه المذكرات، ويحظى الحديث عن «الأول» بكثير من التفصيل منذ الصفحات الأولى، ولعلنا ننقل الفقرات التى تصور حياته الأولى فى الكلية العسكرية ● يبدأ مصطفى بهجت بدوى حديثه عن علاقته الشخصية بأمين شاكر ● تمثل هذه المذكرات مرجعاً مهماً جداً لدراسة العلاقة بين جمال عبدالناصر وأمين شاكر، وهى نموذج بارز لعلاقة عبدالناصر بمساعديه المقربين، وما شاب معظم هذه العلاقات من شد وجذب، ومد وجزر، وتقارب وتباعد دون أن يجد الجمهور تفسيرا واضحا أو معقولا لهذه التقلبات، وكأن العلاقة العامة بين الرئيس ومعاونيه تدخل فى إطار المحظورات، ولاشك فى أن عبارات أدبية كعبارات صاحب هذه المذكرات كفيلة بتعميق فهمنا لشخصية عبدالناصر نفسه ولأدائه ولمدى تحكمه فى نفسه فى علاقاته بالناس ● يصل مصطفى بهجت بدوى فى حديثه عن علاقة الرجلين [عبد الناصر وأمين شاكر] إلى أن يتناول بتأمل طريف ما أثير عن الجفاء الذى حدث بينهما ● وعلى الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى يصنف تلقائياً على أنه من محبى عبدالناصر وشعراوى جمعة، إلا أن هذا لا يمنعه من أن يعترف بجواز أن تكونَ هذه الرواية على هذا النحو صحيحة! وهذا مما يحسب لهذا الرجل، ولنقرأ عباراته المفعمة بالصدق ● يلقى صاحب هذه المذكرات الضوء على الدور الذى لعبه أمين شاكر فى عهد الرئيس أنور السادات وبعده ● يحظى عدد كبير من زملاء صاحب هذه المذكرات بالإشادة ببطولاتهم العسكرية بالطبع، ومن هؤلاء المحافظ الشهير محمد أحمد البلتاجى الذى يتحدث مصطفى بهجت بدوى عن بطولته البارزة فى حرب ١٩٤٨ ● يذكر مصطفى بهجت بدوى زميل دفعته محيى الدين أبو العز بالخير مترحماً عليه وعلى صفاته الطيبة ● يروى مصطفى بهجت بدوى فى كتابه واقعة حماسة وطنية مهمة تشرف صاحبها الوزير الأسبق سعد زايد ● من بين المدنيين الذين تناولتهم هذه المذكرات يعتز مصطفى بهجت بدوى بفتحى رضوان ، ويتحدث عنه فى كتابه فى

أكثر من موضع بالتقدير ● يأتى أيضاً ذكر الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى (ثم التربية والتعليم) بقدر كبير من الاعتزاز ● يتحدث صاحب المذكرات باعتزاز كبير عن عمه عبد الحميد بدوى باشا وعن أنه جبل على فعل الخير على نحو لم يتوافر فى غيره بذات القدر، وأنه كان فى فعل الخير لا يقف عند حد، وكانت أوهى صلة للناس به تهيئ لهم أن يستفيدوا من علاقتهم به فى تحقيق مآربهم خاصة فى التوظيف الذى كان بمثابة إنجاز كبير فى تلك الفترة ● يتناول صاحب هذه المذكرات دور عبدالحميد بدوى فى منع الملك فاروق من الاستيلاء على «جزيرة الذهب» بأسوان، ويرجع إلى هذا السبب - وحده - استقالة عبدالحميد بدوى من وزارة حسين سرى باشا. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور هيكل باشا فى مذكراته يشير إلى أن تعيين عبد الحميد بدوى فى ذلك الوقت كان تمهيداً لإعداده أو لاختياره لرئاسة الوزارة ● لست أعرف هل استخدم مصطفى أمين هذا التعبير فى وصف عبد الحميد بدوى باشا، ولكنى متأكد أنه استخدم هذا الوصف فى مقال تاريخى مشهور فى مخاطبة محمد هاشم باشا زوج بنت حسين سرى باشا رئيس الوزراء فى ١٩٤٩ حين كان محمد هاشم يتولى وزارة الدولة فى وزارة حميه، ولست أظنه فعل هذا من قبل مع عبد الحميد بدوى، وإن كان صاحب هذه المذكرات لم يقطع بمثل هذا وإنما قال «من عينة»، والذى أعرفه عن خبرة شخصية أن مصطفى أمين كان يقدر شخصية ومواهب عبد الحميد بدوى باشا.

● التعريف بالمذكرات وصاحبها ● صاحب المذكرات لا يحرص على الإشارة إلى حقيقة دوره فى تنظيمات الضباط الأحرار، مفضلا أن يستشهد بمقال للواء مصطفى ماهر أمين الرئيس السابق للجنة الفرعية العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ ● صاحب المذكرات يخطئ فى اسم أحد الضباط الأحرار البارزين، ومن الغريب أيضا أن يتكرر الخطأ أكثر من مرة : يذكر عبد الحميد كفافيه باسم شقيقه العالم الكبير محمد عبدالسلام كفافى ● ما يرويه رياض سامى عن أحداث الفترة التى سبقت الإبعاد الثانى للرئيس محمد نجيب فى أزمة مارس ١٩٥٤ وكان أبرزها صدام بدنى تعرض فيه الرئيس محمد نجيب لبعض العنف بعلم القوات البريطانية ● ننتظر ما ينشر من الوثائق البريطانية عن هذه الفترة لنرى

ما يمكن أن يكون قد سجل فيها عن هذه الواقعة ● رياض سامى يروى بوضوح بعض ما علمه عن اتصالات محمد نجيب بالإخوان المسلمين ● نرى الرئيس نجيب فى مذكرات رياض سامى رجلاً محنكاً يعلم طبائع الأشياء ويتوقع نتائج الأحداث ● الرئيس نجيب لم يكن يتصور وقوع هزيمة ١٩٦٧ ● الهزيمة أصابته بقدر كبير من عقدة الذنب عن وصول الأمور إلى ما وصلت إليه ● يحرص فى مواضع كثيرة على أن يشير إلى أن الرئيس نجيب أحس بالذنب تجاه وطنه بعد وقوع هزيمة ١٩٦٧ ● رياض سامى يحكى تفاصيل قصة أول لقاء له بالرئيس نجيب ● اكتشف مبكرا مدى تعمق الخلاف بين نجيب من ناحية، وعبد الناصر وزملائه من ناحية أخرى ● صاحب المذكرات يورد تفصيلات مهمة عن أكثر من واقعة مهمة شهدها بحكم قربه من الرئيس نجيب ● محاولة الرئيس نجيب إنقاذ البقرى وخميس من الإعدام ● صاحب المذكرات لم يعلم بالإبعاد الأول للرئيس محمد نجيب إلا من أحد الصحفيين الألمان، وبعد أن كانت الصحف قد نشرت الخبر ● سجايا اللواء نجيب وصفاته الفاضلة ● تواضع منزل الرئيس نجيب ● يبدى رأيه فى قصة كتاب «مصير مصر» الذى صدر مبكرا منسوبا إلى الرئيس محمد نجيب ● يشير باختصار إلى بعض متاعب أسرة الرئيس محمد نجيب التى لا تزال مستمرةحتى الآن ● حديثه عن وفاة الرئيس نجيب ● يروى انطباعاته عن حرب ١٩٤٨ فى سرعة بالغة ● استهتار اللواء المهدى باشا بالأعداء بدون مبرر ● نجاح قائد الكتيبة الثالثة فى استبقائها بالقاهرة وعدم نقلها للصعيد وذلك بعد عودتها من حرب فلسطين ● المؤلف يعلق : لا أدرى مدى صحة هذه الواقعة، ولا دلالتها إن صحت، وهى على كل حال واقعة بحاجة إلى مزيد من التأمل، وبخاصة أن هذه الكتيبة حسب تصوير الرواية كان يرأسها قائد جناح! ● صاحب المذكرات يحرص فى نهاية حديثه عن حرب فلسطين على تبرئة الملك فاروق من تهمة الأسلحة الفاسدة ● المذكرات تحفل بالانتقادات الموجهة إلى تصرفات ثورة يوليو ● آلام بعض الذين عانوا بدون ذنب فى عهد الثورة ● سعيد بك لطفى توفى كمدا بعد تأميم أسهمه ● معاناة مدير السجون اللواء فاضل فريد ● صاحب المذكرات يورد هذه الرواية على طريقته مصورا أنور السادات على أنه أحد ملوك العصور الوسطى الذين تحفل خزائنهم بالأموال ينفقونها بإشارة وبدون أية مستندات ● ربما لم يكن فى وسع الرئيس السادات ولا الرئيس عبد الناصر أن يتصرف على هذ النحو ● كان قانون تأميم الأسهم والسندات نفسه يسمح بهذا

المبلغ بالذات وهو يوازى قيمـة الحد الأقصى فى قانون الإصلاح الزراعى (٢٠٠ فدان) ، ولكن يبدو أن رياض سامى لم يكن ملما بالقانون!! ● قصـة إحالة صديقة علـى المعاش ● صاحب المذكـرات يحرص، دون داع ملح ، على أن تتضمن مذكراته رواية قصة وفاة الطبـيب الكبير الدكتور أنور المفتى ● يبـدو فى ظل حملته على نظام الرئيس عبد الناصر حـريصا على أن يشير إلى ما يطلق عليه الفارق الكبير فى التعامل السياسى مع المظاهرات فى ١٩٦٨ و١٩٧٢ ● يروى انطباعاته عن ديمقراطية الوفد فى عصر الليبرالية ● يرى قصته المبكرة مع زعماء الوفـد ● يحرص على أن يصور صدى حرب أكـتوبر عند الحكومة الألبانية والشعب الألبانى ● آراء المذكرات فى وبعض شخصيات عصر الثورة ● معجب بأفكار خالد محيى الدين وموقفه فى أزمة مارس ١٩٥٤ ● يحرص فى أكثر من موضع من هذه المذكرات على التقليل من قيمة دور الدكتور حاتم على الرغم من فارق السن بينهمـا الذى يصل إلي١٢ عاما، وهو يروى أنه رفض عمل حـاتم معه فى مكتب الصحافة فى بداية الثورة، وهو يلخص بداية معاركه معه ● المناصب التى تولاها بعد إبعـاد الرئيس محمـد نجيب، وكيف أنه ظل على عـدم الارتياح لسياسة عبد القادر حاتم ● يوجه سهام انتقاداته إلى إسماعيل فريد ● يعبر عن عدم ارتياحه إلى صلاح سالم ويذكر مواقف كثيرة له تتسم بالرعونة أو الخشونة ● يشير إلى خلاف وقع بينه وبين السفير سـعد عفرة ويبدو لنا أن الحق كان مع سعد عفرة على خلاف ما يعتقد صاحب المذكرات .

(١)

الدكتور سمير فاضل رجل قانون وقضاء من الطراز الرفيع، وقد كان من حسن حظ القوات المسلحة والقضاء العسكرى أن وجد فيها هذا القاضى الفاضل وأمثاله، وقد بدأ حياته فى القضاء العسكرى عقب قيام الثورة بعام، إذ كان قد تخرج فى كلية الحقوق عام اثنين وخمسين، وتدرج فى القضاء العسكرى طيلة ثلاثين عاما حتى أصبح قبل الوقت الذى شهد اغتيال الرئيس السادات رئيسا للقضاء العسكرى، وقد تولى رئاسة المحكمة التى حاكمت قتلة الرئيس السادات، ورأس هذه المحكمة باقتدار شديد كان محل إعجاب العالم كله الذى كان يتابع هذه المحاكمة يوما بيوم، وقد احتشد للدفاع فيها عدد كبير من المحامين المقتدرين، ولكن اقتدار الدكتور سمير فاضل لم يكن يقل عن اقتدارهم، بل ربما تفوق بالعلم وبالعلم وحده على هذا الاقتدار.

ومازلت أذكر مدى الانبهار الذى استولى على المراقبين من عظمة شخصية هذا الرجل، ورقى أدائه، وسمو فهمه القانونى، واستيعابه لكل

التفصيلات القانونية بدءا من الدفع المبكر بعدم الدستورية ، ومحاولة الدفاع استدعاء أكبر عدد من الشهود غير المعنيين مباشرة بالموضوع أو الأحداث أو الوقائع، فضلا عن مناورات الدفاع بالانسحاب والاحتجاج، وفضلا عن تصديه للفصل فى شكاوى التعذيب وما إلى هذا كله من قضايا متشابكة.

وكنت يومها بعلمى المحدود أتصور القوات المسلحة وقد بدأت تعانى يومها بعض النقص فى الكفاءات المهنية بسبب إقبال المهنيين المتميزين على العمل فى الخارج (خارج مصر وليس خارج القوات المسلحة نفسها)، فإذا ببعض النظم العسكرية قد مكنت القوات المسلحة من أن تحتفظ بهذا الرجل فى الخدمة، وكأنما ادخره الله لهذه المهمة الصعبة التى كانت فى علم الغيب، مع أن باب العمل فى الخارج كان مفتوحا أمامه، خاصة أنه كان قد حصل بالفعل على درجة الدكتوراه فى القانون، وكانت هناك جامعات جديدة كثيرة تستوعب وظائف هيئات التدريس كل الحاصلين على هذه الدرجة، كما كانت هناك مؤسسات كثيرة بحاجة إلى مثل علمه القانونى ومهارته، لكن علم الغيب كما ذكرنا كان قد استبقاه فى الخدمة ليقوم بهذه المهمة الصعبة.

(٢)

نشر الدكتور سمير فاضل مذكراته فى كتاب يحمل عنوانا رئيسيا «كنت قاضيا لحادث المنصة»، ومع هذا فإنه حرص على أن يحمل الكتاب أيضا وفى ذات الوقت عنوانا فرعيا أبلغ تعبيرا وأدق وصفا

لمحتويات هذه المذكرات القيمة، وهو «مذكرات قاض عسكرى من حرب اليمن إلى اغتيال السادات»، والحقيقة أن العنوان الثانى أبلغ تعبيرا عن محتويات هذه المذكرات، لكنه فى ذات الوقت ليس الأبلغ، ومن الواضح أن صاحب المذكرات كان أميل إلى العنوان الفرعى منه إلى العنوان الذى عرفت به المذكرات، ومع هذا فإنى أزعم أن هذين العنوانين كليهما أقل شأنا من المذكرات نفسها، ولو كان الأمر بيدى لاخترت لهذه المذكرات عنوانا ألمحت إليه فى فقرة سابقة، وجعلت عنوانها : « مذكرات قاض فاضل».

تقع هذه المذكرات فى أكثر من ١٧٠ صفحة، وقد صدرت عن دار سفنكس للطباعة والنشر فى يناير ١٩٩٣، وقد أهداها صاحبها إلى كل باحث عن الحقيقة المجردة من كل زيف أو تهويل، وهكذا كان فى الإهداء كما كان فى كل صفحات هذه المذكرات بليغا فى التعبير عن معنى الإيمان بالحقيقة المجردة.

(٣)

تتناول هذه المذكرات عددا من الأحداث والوقائع المهمة للتاريخ الوطنى، وهى تعرض لنا حقائق مجردة ربما كنا ومازلنا غافلين عن حقيقتها وطبيعتها، وقد التزم المؤلف كما هو متوقع منه ومعروف عنه بالدقة البالغة فى رواية ما رأى بعينه، وما حققه بعقله، وما وصل إليه بجهده البشرى، وهو لا يتعالى علينا ولايمن بما يروى أو يستنتج، لكنه لا يفرط فى حق الحقيقة نفسها، كما أنه لا يمنع نفسه من أن ينتقد ما

يستحق انتقاده من تصرف خاطئ أو مريب، وهو يفعل هذا برضا نفس وشجاعة مطلقة دون أن يلجأ إلى المواقف الممسوخة أو الباهتة، فهو شأن كل قاض عظيم وفقيه متمكن يؤمن بالحقيقة ويدافع عنها ويتحيز لها متى وصل إليها.

وقد أجاد الدكتور سمير فاضل حين مضى على سجيته المهنية العادلة المحقة فى كل ما أضفى من تعليقات أو أحكام تبدو وكأنها عابرة أو انفعالية، لكنها فى حقيقة الأمر نتاج جهد ودراسة وتجربة وخبرة.

(٤)

لعلى أفضل أن أبدأ مدارستى لهذه المذكرات أو استعراضى لما فيها بأن أروى مدى معاناة القضاء العسكرى من جهل واستعلاء القيادة العسكرية فى حقبة من الزمن هى الحقبة التى شهدت سيطرة ماسمى بمكتب المشير عبد الحكيم عامر على القيادة العامة للقوات المسلحة، وفى المذكرات أكثر من واقعة تروى هذا المعنى، لكن صاحب المذكرات يورد هذه الروايات فى سياقها التاريخى دون أن يعمد كما عمدت إلى التركيز على هذا المعنى المهم الذى أريد أن أثبت به للقراء وللدارسين مدى ما كانت تعانيه فكرة دولة المؤسسات من تشويه متعمد على يد بعض ذوى النفوذ من الذين لا يصنفون فى النهاية أمام القانون أو الوطنية إلا بأنهم غير مسئولين عن مثل هذه التصرفات التى هى الأخرى غير مسئولة.. نعم فلم تكن سلطاتهم ولا مراكزهم القانونية

لتسمح لهم بأن يفعلوا ما يفعلونه، ولم تكن هناك جهة تسائلهم عن هذا العبث الذى كانوا لا يكفون عنه، ومع هذا فإنهم كانوا يقودون الأمور ويسيرونها برعونة بالغة لا تقف عند حد من الحدود.

ولنقرأ - على سبيل المثال - هذه القصة البالغة الدلالة عن القانون الذى تغير من أجل إمضاء سلطة وهمية للمشير والمحصلة هى نزعها فى النهاية من يد رئيس الجمهورية نفسه.. ونحن نقرأ هذه القصة التى يوردها صاحب هذه المذكرات وهو متأثر مما أصاب سيادة القانون على يد المقدم على شفيق، وقد وقعت هذه الواقعة فى أثناء خدمة صاحب المذكرات فى قواتنا فى اليمن :

«... أيقظنى أحد ضباط القيادة مبكرا ذات يوم، وأعطانى ورقة صغيرة مكتوبا عليها بخط اليد: «يُعزل المقدم فلان إلى درجة عسكرى» وموقع عليها من المرحوم المقدم على شفيق سكرتير المشير عامر رحمه الله، فلما استفسرت من حامل الورقة عن الموضوع ذكر لى أن أحد قادة المحاور العسكرية أبلغ المشير وكان موجودا الأمس لزيارة القوات باليمن أن المقدم المذكور أساء التصرف أمام العدو بطريقة أدت إلى وقوع خسائر كبيرة فى قواتنا، فما كان من المشير عبد الحكيم عامر إلا أن أمر بعزل المقدم إلى درجة عسكرى دون تحقيق أو محاكمة».

« لما كان هذا الجزاء يخالف القانون مخالفة صريحة إذ أن عقوبة العزل للضباط لا توقع إلا بمعرفة محكمة عسكرية ويُصدَّق على الحكم من رئيس الجمهورية قبل تنفيذه، فقد أسرعت لمقابلة قائد القوات لعرض الأمر عليه لتدارك الموقف قبل اتخاذ إجراءات التنفيذ» .

«وفى الحجرة المجاورة لمكتب قائد القوات تقابلت مع المقدم على شفيق ولم أكن قد قابلته من قبل وسألته عن صحة الموضوع فأكده لى، ولما حاولت إفهامه أن المشير لا يملك سلطة توقيع هذه العقوبة طبقا للقانون بدت عليه الدهشة الشديدة ليس من خطورة الإجراء الخاطئ الذى تم، بل إنه اندهش لجرأتى وأنا ضابط برتبة الرائد أن أناقش أمرا أصدره المشير، وطلبت منه إعادة العرض على السيد المشير ليأمر بعرض الضابط المتهم على محكمة عسكرية وربما يكون حكمها بعد التحقيق أشد من قرار العزل إذا ثبت سوء تصرف الضابط فى أثناء القتال.. فقال لى بتعالٍ شديد: «الأمر لم يعد موضوع مناقشة، والقرار تم تنفيذه، وتم عزل المقدم المذكور، وتم ترحيله صباح اليوم للقاهرة».

(٥)

و تقود الأمور نفسها إلى أصعب خطوة نتصورها تصدر عن حكومة مسئولة تجاه هذا الإجراء الشاذ، وربما ينبغى لنا هنا أن نذكر القراء بحقيقة أنه كان من الصعب فى ذلك الوقت بل من المستحيل أن تُرد كلمة المشير أو تبدل، وهو قد قضى بما قضى به دون معقب، وليس لمعقب أن يعقب، ولكن ماذا تفعل الدولة أمام إصرار" القاضى" سمير فاضل على التشبث بالقانون؟.

إن دولة المشير عبد الحكيم عامر لا تعدم الحيلة لإثبات القوة والغطرسة.. وهكذا فإنها تعدل القانون نفسه ليتوافق مع ما أمر به

المشــير، وتقــضى فى التعديل عــلى أن يكون هذا التعديــل بأثر رجعى كذلــك ، وهو ما يصــفه ســمير فاضل بأنه لا مــثيل له فى أى قــانون عسكرى فى العالم:

«وأمام إصرارى على مخالفة الإجراء الذى تم للقانون وضرورة تعديله بتقديم الضــابط للمحاكمة، بدأ المــختصون فى مكتب المشــير بالقاهرة يبحثون الموضوع، وبدلا من تعديل قرار المشير، فقد تم تعديل القانون بإضافة مادة جديدة لقانون خدمة الضابط تبــيح للسيد المشير بوصفه نائبا للقائد الأعلى للــقوات المسلحة عــزل أى ضابط مهــما كانت رتبــته إلى درجة عسكرى وبأثررجعى بقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٣».

« وكان نصا فريدا لا مثيل له فى أى قانون عسكرى فى العالم».

□

ولا يفوت الدكتــور سمير فاضل أن يطمــئننا إلى أن هذا الخطأ قد صُحح فيما بعد فيقول:

«وقد ألغى هذا القــانون بالقرار بقانــون رقم ١٨ لسنة ١٩٦٧ بعد أن دالت دولة المــشير وعلــى شفيق، ثــم صدر مؤخــرا فى ٤ يناير ١٩٩٢ حكم المحكمــة الدستورية العــليا بعدم دســتورية المادة الثــانية منه فى القضــية رقم ٢٧ لسنة ٨ قــضائيــة «دستورية» المــرفوعــة من ورثة أحد الضــباط الذين عُزلوا لدرجــة عسكرى بمــقتــضى هذه المادة (الجــريدة الرسمية ـ العدد ٤ فى ٢٣ يناير سنة ١٩٩٢)».

(٦)

ويبدو لى ـ وإن لم يصرح الدكـتور سمير فاضل بهـذا فى مذكراته ـ أن بعض كبار القادة العسكريين فى عهد الثورة لم يكونوا قد تعودوا بعد على وجود رأى قانونى يضىء التصرفات العقابية والتنظيمية، وليس هذا بالأمر العجـيب فى تلك الفترة، خاصة أن قدامى القـادة كانوا قد بدأوا خدمتهم العسكرية أيام كان الجيش المصرى نفسه لا يزال تحت السيطرة العسكرية البريطانية، ومع هذا فإن هؤلاء القادة لم يكونوا ـ شأن ضباط مكتب المشير ـ معادين تمامـا للالتزام بالقانون، وإنما كانوا مؤمنين بأن يكون التزامهم هذا فى حدود لا يتعداها.

ولنقرأ للدلالة على هذا المعنى الذى أذهب إليه تـفاصيل هذه القصة التى كـان بطلها هو أكـبر القـادة القدامى البـاقين فى قـيادة الـقوات المسلحـة فى أوائل الستـينات و هو اللواء على على عامـر الذى شغل رئاسة أركان حرب القوات المسلـحة لأطول مدة فى ذلك العهد، وقد أوردها صاحب المذكـرات فى أثناء حديثه عن فترة خدمـته المبكرة فى خدمة القضـاء العسكرى والفرصة النادرة التى أتيحت له بالـتعامل رأسا مع كبار قـادة القوات المسلحة بينما كـان لا يزال فى أول الطريق وبرتبة صغيرة:

«كان قسم التحقيقـات الذى نعمل به يتبع مباشرة الفريق رئيس إدارة الجيش، وكان من أهم الأقسام القانونية رغم صغر الرتب التى نحملها، وكانت تحقـيقات الضباط على اختـلاف رتبهم تعرض مباشرة بمـعرفتنا

على رئيس إدارة الجيش بالرأى القانونى ومقترحاتنا بخصوص التصرف حيالهم، وكذلك جميع التحقيقات المهمة فى القوات المسلحة التى ترد من كافة القيادات للعرض على رئيس الهيئة».

«أعطانى العمل بهذا القسم وبهذا الأسلوب فرصة نادرا ما تتوافر لمن يحمل مثل رتبتى، وكان هذا الوضع المتميز رغم سعادتى به يسبب لى بعض المتاعب لما يتطلبه الأمر من ضرورة المواءمة بين اعتبارات الانضباط العسكرى التى تفرض علىّ أسلوبا خاصا فى التعامل مع الرتب العسكرية الكبرى من جهة، والتزامى القانونى والأخلاقى بأن أكون أمينا صادقا فى عرضى لوجهة نظرى القانونية، بصرف النظر عن توجهات الرتب الكبرى التى أعرض عليها هذا الرأى».

« وقد تعودت منذ ذلك الحين ألا أخشى فى الحق لومة لائم،أو غضبة كبير، لذلك كنت كثيرا ما أتعرض لمواقف لا يقوى على تحملها مَنْ هو فى مثل رتبتى الصغيرة » .

« وأذكر فى هذا الصدد أن الفريق أحمد حليم إمام رئيس الهيئة اصطحبنى معه بصفتى مستشاره القانونى لعرض بعض الموضوعات على الفريق على على عامر رئيس أركان حرب القوات المسلحة رحمه الله فى مؤتمر عقده لكبار القادة والمديرين . . وصلنا إلى الاستراحة الملحقة بمكتب الفريق على عامر حيث تجمع كبار القادة من بينهم اللواء سيد جاد مدير القضاء العسكرى رحمه الله، واللواء عبد الرحمن فهمى كاتم أسرار حربية وقادة المناطق، وكنت برتبتى المتواضعة (يوزباشى)

كالنغمة النشاز فى وسط هذا الجمع الرفيع المستوى.. وكنت آخر الداخلين لمكتب رئيس أركان حرب الذى شد انتباهه وجود هذا اليوزباشى بين الأفرقة واللواءات فأشار إلىّ قائلا: «مين اليوزباشى ده؟»، فرد الفريق حليم إمام قائلا: «هذا نائب أحكام الهيئة أحضرته معى ومعه الملفات الجارى بحثها».

« جلسنا إلى ترابيزة المؤتمرات وبدأ الفريق على عامر الحديث مشيرا إلى انخفاض مستوى الانضباط العسكرى لدرجة ملحوظة، وأرجع ذلك إلى ضعف مستوى العقوبات التى تُوقع على مرتكبى المخالفات العسكرية، وبدأ صوته يرتفع مهاجما قادة المناطق، مندداً باستعانتهم بنواب الأحكام فى كل صغيرة وكبيرة، ووصل فى هجومه إلى حد وصف قادة المناطق بأنهم أصبحوا ألعوبة فى يد نواب الأحكام، وهدد بإلغاء نظام القضاء العسكرى كله لأن الأمر - على حد تعبيره - لم يعد يُحتمل والريحة بدأت تفوح » .

« عندما وصل إلى هذه العبارة الأخيرة خُيل إلىّ أنه يتهم نواب الأحكام وأنا منهم طبعا بخراب الذمة والفساد.. فنظرتُ إلى مدير القضاء الجالس أمامى فأشار إلىّ برأسه أن ألزم الصمت.. لم يحاول أحد من القادة الدفاع عن نفسه أو يناقش رئيس الأركان.. حماس الشباب بدأ يدفعنى دفعا لرد هذه التهمة التى ألصقها بنا رئيس الأركان.. هممت أن أتكلم فلكزنى كاتم أسرار إشفاقا علىّ مما سأتعرض له إذا فتحت فمى».

وها هو ذا صاحب المذكرات يواجه هذه التجربة المبكرة بشجاعة وتوفيق:

«أخيرا حزمت أمرى وقلت مخاطبا الفريق على عامر: «ياافندم هل الرائحة التى تقصدها سيادتكم تعنى رائحة انحراف أو فساد بدا من أحد نواب الأحكام». .

ساد الصمت ونظر الجميع إلى الفريق على عامر منتظرين ما سيحل بهذا اليوزباشى طويل اللسان من غضب. . سكت برهة ثم تكلم قائلا: «يا ابنى أنا لا أقصد هذا المعنى الكبير، أنا أقصد أن قادة المناطق أصبحوا يلتزمون بشكل صارم برأى نواب الأحكام الذين يعملون معهم، وهو ما يقلقنى».

«وانتهى الاجتماع دون أن ينالنى سوء».

ثم يسجل الدكتور سمير فاضل ما يدل على مدى ما يتمتع به قادتنا العسكريون الكبار من نفوس سوية عادلة منصفة وقلوب بيضاء :

«وقد تبين لى فيما بعد أن هؤلاء القادة الكبار كانوا يحملون بين حناياهم قلوبا بيضاء رحيمة، رغم ظاهرهم العنيف، فقد تأزم الموقف ذات مرة بينى وبين الفريق أحمد سالم رئيس إدارة الجيش - رحمه الله - نتيجة إصراره على تنفيذ قرار رأيته مخالفا للقانون، وفى نهاية النقاش أمرنى بالانصراف من مكتبه قائلا لى: «يايوزباشى يجب أن تعلم أن مدة خدمتى أكبر من سنك». . توقعت أن يلحق بى ضررا بليغا نتيجة هذا

الموقف ، ولا أقل من أن يظهر غضبه فى تقريرى السرى السنوى، وتمر الأعوام ويقع بصرى مصادفة على التقرير السرى الذى كتبه عنى الفريق أحمد سالم عن ذلك العام، وأجده كله إشادة بآرائى الصائبة ـ على حد قوله ـ وكفاءتى وانضباطى، وكان من أحسن التقارير السرية التى كتبُت عنى على مدار خدمتى».

(٧)

ونعود إلى معاناة القضاء العسكرى فى الستينات، ويبدو أن الأمور لم تكن تتوقف عند المشير عبد الحكيم عامر ورئيس أركانه فى الفترة المبكرة (الفريق أول على عامر)، لكنها كانت لا تزال متأصلة فى نفوس بعض كبار القادة حتى بعد أن وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧. فها هو الفريق أول محمد فوزى القائد العام الجديد يأبى أن يسمح لمدير القضاء العسكرى أن يجبره على الحق، فإذا هو يعزله (أى يخرجه من الخدمة العسكرية كلها) بعد أن يأخذ برأيه:

« . . . . . أتذكر واقعة تؤكد حرص رجل القضاء ـ عسكريا كان أو مدنيا ـ على سيادة القانون، واعتناقه للعدالة كهدف أسمى مهما كانت العواقب التى قد تصيبه فى شخصه أو مستقبله ».

« كنا نعيش كقضاء عسكرى جو النكسة بكل أبعادها، وكانت قضايا أخطاء العمليات الحربية تشغلنا جميعا ليلا ونهارا. . استدعى الفريق محمد فوزى مدير المحاكم العسكرية اللواء على منير لمناقشته فى بعض الأمور الخاصة بتلك القضايا، وبعض الأحكام التى تعرض عليه

بصفته قائدا عـاما، أو تعرض عليه لرفعها لرئيس الجمـهورية للتصديق عليها، إذا كانت تخرج عن صلاحياته القانونية».

« احتدم النقاش بينهما حـول بعض النواحى القانونية . . وكان الفريق فوزى عنيـفا فى تعامله مع مـرءوسيه، وأصـر مدير المحـاكم العسكرية على وجهة نظره وشـفعها بأسانيده القانونيـة، ولم ينافق الفريق فوزى، ولم يخش تهديداته وتلمـيحاته . . أخـيرا وافق القائد العام على وجـهة النظر القانونية مضطرا لعلمه نتيجة المناقشة، إنه سيتحمل وحده مسئولية مخالفة القانون إذا أصر على رأيه . . فى نهـاية المقابلة أمر الفريق فوزى مـدير المحـاكم العسـكرية بلزوم منزله إلى أن يصله قـرار إحالتـه على المعاش » .

وهنا يعلق الدكتور سمير فـاضل بتعليق مهم جدا من وجهة نظره فى ضرورة توفير الحصانة من العزل للقضاة العسكريين :

«وكانـت تلك الواقعـة هى النتيـجة الحـتمـية لخلو قـانون الأحكام العسكرية من الحصـانة للقاضى العسكرى فى مزاولته لعـمله القضائى، وهى نتيـجة لم تثن أى عـضو بالقضـاء العسكرى عن التـمسك بالحق والقانون ولو على حساب مستقبله، وهى ثغرة طالما نادينا بسدها ونرجو من الله أن يتم ذلك فى أقرب تعديل لهذا القانون».

ومع هذا فإن صاحب المذكرات حريص على أن يطمئن نفوسنا النازعة إلى الخير إلى التعويض الإلهى الذى لقيه مدير المحاكم العسكرية حين صمم الفريق أول محمد فوزى نفسه على أن يختاره - بالذات - كمحام عنه فى قضية١٥ مايو ١٩٧١ :

«لم يكد يمضى على هذا الحادث وقت طويل إلا وتغيرت الأحوال، وأصبح الفريق محمد فوزى متهما فى قضايا مايو الشهيرة، ومَثُل فى قفص الاتهام أمام المحكمة العسكرية العليا، ولم يرد على خاطر الفريق فوزى من المحامين ليختاره للدفاع عنه أمام المحكمة عن التهم الخطيرة المنسوبة إليه إلا اللواء متقاعد على منير المحامى الذى أحاله إلى المعاش منذ سنوات قليلة، رغم أن هيئة الدفاع فى تلك القضية كانت تضم العديد من الأسماء اللامعة فى حقل المحاماة ».

وعلى الرغم من أن الواقعة فى حد ذاتها لاتحتاج إلى تعليق أو تفسير فى دلالتها البليغة فإن صاحب المذكرات يعقب بقوله :

« ولا تفسير لذلك إلا أن الفريق فوزى كان يكن لهذا القاضى احتراما وإكبارا لموقفه المتمسك بالحق والقانون، رغم أن كبرياءه أبى إلا أن يعاقبه وقتئذ على تمسكه برأيه فى مواجهته وهو القائد العام. . والغريب أن اللواء على منير سارع إلى تلبية رغبة المتهم الذى استنجد به فى محنته، ونسى تماما ما لحق به من ظلم على يديه فى يوم من الأيام».

(٨)

كذلك لا يبخل علينا صاحب هذه المذكرات برواية تجربته الشخصية مع غطرسة أصحاب الرتب الصغيرة من أعضاء مكتب المشير ، وربما كانت تجربة هذا الرجل قد أوشكت أن تقوده إلى ما وراء الشمس لولا حدوث نكسة ٥ يونيو ١٩٦٧، ولا ينزعجن القارئ من التفاصيل التى سأحرص على نقلها عن المؤلف وهو يروى هذه التجربة الجديرة بالتأمل، ونحن ندعو الله سبحانه وتعالى ألا تتكرر وألا تعود تلك الأيام:

«. . . قبل النكسة بعدة شهور شُكلت لجان فرعية تابعة للجنة العليا للإقطاع التى كان يرأسها المشيرعامر رحمه الله، وذلك لمراجعة أعمال بعض شركات القطاع العام، وبحث تصرفات رؤساء هذه الشركات وغيرهم من المسئولين فيها، والتى أدت إلى إحالتهم لمحكمة الجنايات بتهم الاختلاس والرشوة وغير ذلك من جرائم حققتها النيابة العامة ، وقررت إحالة مرتكبيها لمحكمة الجنايات».

«أحيلت صور من ملفات القضايا المعروضة على المحاكم، والمؤجلة لجلسات مقبلة إلى هذه اللجان الفرعية بهدف فحصها، وإصدار توصيات باتخاذ تدابير احترازية قبل المتهمين فيها كالاعتقال، والوضع تحت الحراسة ، وغير ذلك من الإجراءات إذا ما ثبت لهذه اللجان ارتكاب المتهمين لهذه الجرائم ودون انتظار لصدور حكم محكمة الجنايات فى الموضوع، وكان تشكيل هذه اللجان وتخويلها

هذه الصلاحيات الاستثنائية يتم وفقا لأحكام قانون صدر بهذا الشأن فى ذلك الوقت».

«تم تشكيل هذه اللجان - لحسن الحظ - من عناصر قضائية على أعلى مستوى من القضاء العام ينضم إليهم عضو يمثل القضاء العسكرى ، وآخر يمثل ديوان المحاسبة العام، مما أحاط هذه اللجان بسياج من الهيبة والاحترام يتعذر على مراكز القوى اختراقه.. صدر قرار تشكيل هذه اللجان متضمنا تعيينى عضوا بإحدى هذه اللجان - بالإضافة لعملى الأصلى - وشُكلت هذه اللجنة برئاسة المستشار على كامل نائب رئيس مجلس الدولة وقتئذ، وعضوية المستشار عبدالحميد الشربينى المحامى العام رحمه الله، ومراقب عام من ديوان المحاسبة وعضويتى كممثل للقضاء العسكرى »

« بدأت اجتماعات هذه [illegible]ان بمبنى الاتحاد لاشتراكى بكورنيش النيل، وكنت سعيدا بالاشترا[illegible] فى أعمال هذه اللجان، فالمناقشات القانونية رفيعة المستوى كانت تمتد أحيانا لساعات متأخرة من الليل، وكان تأثرى شديدا بعلم وخلق المستشارين أعضاء اللجنة، ولاشك أننى استفدت كثيرا من خبرتهم القضائية، وتقبلهم للرأى الآخر، ومناقشتهم له، واقتناعهم به فى كثير من الأحيان».

« وكان واضحا أننا جميعا كأعضاء باللجنة لا نسعى إلا لإظهار الحقيقة غير متأثرين بأى مؤثرات خارجية سياسية كانت أو غير سياسية.. وكنا فى هذا السبيل نقوم بدور التحقيق والدفاع والحكم فى

ذات الوقت نظرا لأن بحثنا كان يعتمد أساسا على الأوراق فى غير حضور النيابة أو المتهم، وإن كان الأمر يقتضى أحيانا استدعاء بعض الشهود من أجهزة الضبط القضائى التى قامت بالتحرى ، وضبط الواقعة ابتداء» .

□

ثم يصل سمير فاضل إلى أن يروى طبيعة الدور الذى كانت المباحث الجنائية العسكرية تقوم به فى هذه القضايا ونحن نلاحظ أنه يروى ما يروى من زاوية القانون دون أن يتطرق إلى الدوافع السياسية من قبيل حماية النظام. . إلخ، أو إلى الانتقادات السياسية من قبيل صراع الطبقات المصطنع. . إلخ:

«كان جهاز المباحث الجنائية العسكرية برئاسة المقدم حسن خليل هو القائم بضبط كل هذه القضايا وتقديمها للنيابة العامة، وكنت أقوم بدور رئيسى فى سؤال ومناقشة ضباط المباحث الجنائية القائمين بالتحرى والضبط فى محاولة للوصول إلى الحقيقة، ويبدو أن بعضهم قد اعتبر أن فى مناقشاتى التفصيلية معهم فى كل صغيرة وكبيرة إحراجا لهم أمام باقى أعضاء اللجنة، [وإهداراً لقيمة] العمل الذى قاموا به فى ضبط هذه القضايا متخيلين أن عضو القضاء العسكرى يجب أن يساند موقفهم أيا كان هذا الموقف».

« سارعوا بنقل هذا الانطباع إلى رئيسهم حسن خليل رئيس المباحث الجنائية وكان من أكثر مراكز القوى اقترابا من القيادة العسكرية والسياسية

معا، وبدوره نقل انطباعا إلى قياداته مفاده أن المقدم سمير فاضل عضو اللجنة الفرعية قد تضامن مع المستشارين أعضاء اللجنة فى محاولة لتخريب الجهد الذى بذلته المباحث الجنائية العسكرية فى تحقيق وضبط قضايا القطاع العام موضوع البحث ».

« لم أعبأ بما كان يصل إلى سمعى من بعض الزملاء حول هذا الموضوع، إلى أن كنت فى أحد الأيام فى زيارة للمرحوم اللواء سيد جاد مدير القضاء العسكرى وقتئذ فى مكتبه، وكنا نعتبره الأب الروحى لضباط القضاء العسكرى، فقد تعلمنا الكثير من آرائه القانونية الصائبة، وخلقه الرفيع، وجرأته فى الحق، كنت أعرض عليه بعض الأمور الخاصة بالعمل ورن جرس التليفون فرفع السماعة للرد على المتحدث، وإذا به يتحفظ فى الرد على محدثه بطريقة شعرت منها أن الحديث يخصنى، وبدأ وجهه يكفهر ويتغير، وأخذ يؤكد لمحدثه أن الشخص الذى يتكلم عنه موثوق فى أمانته ودقته، ولا يتطرق شك فى إخلاصه لعمله القضائى ».

« بعد أن وضع السماعة لم يواصل حديثه الذى كنا قد بدأناه، وأطرق فى سكون كأنه يحدث نفسه.. بادرته بالقول إننى أشعر أن هذا الحديث التليفونى كان بخصوصى، لذلك ورفعا للحرج أرجو إعفائى من عضوية لجنة القطاع العام إذا كان الحديث بخصوصها، فرد علىّ منفعلا: «لأ، ستستمر فى عملك باللجنة، ولا يهمك من مخلوق»، وطلب منى قضية عرضت علينا باللجنة.. نفذت ما طلب منى، ويبدو

أنه كان يريد الاطمئنان إلى سلامة رأيى وإجراءاتى فى الموضوع قبل أن يتصدى لعرضه على المسئولين، ولما انتهى من القراءة زال عنه القلق الذى كان يرتسم على وجهه منذ الصباح، وقال لى بلهجة الواثق من موقفى: «اعتمد على الله ،ولا تعبأ بهذه التفاهات، وسأطلب حضورك اللجنة العليا لعرض مذكرات هذه القضايا على المشير بنفسك فى حضورى ».

(٩)

وعلى الرغم من كل هذا الوضوح والثقة اللذين كانا يدفعان الدكتور سمير فاضل إلى أن يطمئن إلى مستقبله بينما هو يسلك هذا السلوك القانونى الملتزم. . على الرغم من هذا التأييد الذى قدمه له مدير القضاء العسكرى فى وضوح شديد فإن صاحب المذكرات يجد نفسه فجأة أمام تجربة مثيرة حين يدعى للقاء « الإمبراطور » حسن خليل:

«فى اليوم التالى اتصل بى ضابط من المباحث الجنائية فى الساعة الحادية عشرة مساء بمنزلى، وأبلغنى أنه أرسل لى سيارة للحضور فورا لأمر مهم، ولم يفصح لى أحد عن هذا الأمر المهم».

« أثار هذا الاتصال الشك فى نفسى إذ لو كان هذا الاستدعاء لتحقيق حادث بصفتى رئيسا للنيابة لأبلغنى بموجزه وما اتخذوه من إجراءات، فأيقنت أن الأمر يتعلق بموضوع موقفى فى اللجنة، وتحسبا لأى احتمال فقد طلبت من أهل بيتى الاطمئنان وعدم الانزعاج إذا تأخر حضورى لأيام، فقد تطول المأمورية بعض الشىء» .

« علمت فى أثناء الطريق أننا فى طريقنا لمنزل المقدم حسن خليل، وكان الغموض يحيط بالرحلة وخط السير كأننى أسير أو معتقل، وصلنا أخيرا إلى عمارة ضخمة بجاردن سيتى أعتقد أنها من العمارات الموضوعة تحت الحراسة، وصلنا إلى شقة حسن خليل ـ الذى هو بنفس رتبتى ـ وكأننى أدخل قصرا لأحد العظماء».

« بعد تقديم القهوة دخل حسن خليل وجلس معه كلبه الضخم الذى أخذ يداعبه فى أثناء حديثه معى على طريقة الزعماء فى الأفلام الأمريكية».

«لم يدخل فى الموضوع مباشرة بل أخذ يحدثنى عن ضرورة تعاون نيابة القاهرة العسكرية التى أرأسها مع المباحث الجنائية، ومن حين لآخر كان يقوم ليقدم الفول السودانى والبلح لبغبغان بمدخل الشقة، ثم انتقل إلى لب الموضوع وأخذ يهاجم بشدة المستشارين أعضاء اللجنة، واتهمهم بمحاولة استقطابى لكى أشترك معهم فى هدم كل ما تعبت المباحث الجنائية فى اكتشافه وضبطه من قضايا، فتركته حتى أنهى كل حديثه ثم قلت له: «إن أعضاء اللجنة من المستشارين الأفاضل ولا يتطرق الشك إلى نواياهم، وأنا والحمد لله لدىّ من العلم القانونى والخبرة ما يحصننى ضد أى استقطاب لغير الحق، وعلاقتى بأعضاء اللجنة علاقة تعاون تام للوصول إلى الحقيقة، ولم ألحظ أن أحداً منهم له هدف آخر».

« وأخيرا قـام بتوديعي وأخذ ينصـحني نصائح يشوبها تهـديد خفي، واضعا سيادة المشير في جمل مفيدة ».

« في اليوم التالي بلغت السـيد مدير القضاء العسكري بتـفاصيل هذا اللقاء الغامض فكـرر ما قاله لي قبل ذلك: «إن شاء الله سـوف تحضر مـعي اجتـماع اللجنة العليـا لتعـرض بنفـسك ما توصلتم إليـه في هذه القضايا على السيدالمشير في الأسبوع القادم».

□

ويصل سمير فاضل إلى أن يضع نهاية غيـر حزينة للقصة لكنها نهاية مؤسفة على مستوى الوطن الذي ضاع في غمرة هذه الأحداث:

«لم نحـضر هذا الاجـتمـاع المرتقب لأن النكسـة كانت قـد حلت بالبلاد، ودالت دولة المـشير وحسن خـليل، وأسدل الستار تمـاما على لجـان الإقطاع والقطاع العـام، وبقـيت أوراق هذه اللجـان في دواليب الاتحاد الاشتراكي لا أعلم ما تم فيها بعد ذلك».

(١٠)

ويبدو لي ـ والله أعلم ـ أن التـصرفات الرعناء لأعضاء شلة المـشير عبد الحكيم عـامر كانت بمثابة الهم الأكبر الذي عـاني منه القضاة في عهد الثورة، وقد رأينا في الفقرات السابقة الروح شبه العدائية التي كانوا يواجهون بها وهم يؤدون واجبهم، وهي روح أقل ما توصف به هو أنها عابثة بالقـانون وبالحقائق وبالحق نفسه، وسنرى ـ بعـد قليل ـ نموذجا

مؤلما لتحدى القانون يقوم به أعضاء مكتب المشير فى مواجهة سمير فاضل، وكان فى ذلك الوقت ممثل النيابة العسكرية فى تلك الجلسة، فإذا به يمضى فى الإجراءات التى يراها ضرورية من أجل إحقاق الحق إلى النهاية، لكنه لا يكاد ينتهى منها وينفذ أمر الإفراج عن مظلوم حتى يصل أمر جديد باعتقال هذا المظلوم وإعادة ترحيله للسجن الحربى .

وقد يكون واجبا علينا أن نشير إلى ما تجنب الدكتور سمير فاضل الإشارة إليه فيما سننقل عنه من فقرات مذكراته من أن هذه «الصورة» موضوع اتهام هذا الرجل تاجر الموبيليا كانت بمثابة الوثيقة التى لابد للسيدة برلنتى عبد الحميد أن تحافظ عليها بروحها وبأكثر من روحها لأنها بمثابة الدليل القوى والإثبات الذى لا يقبل النقض على زواجها بالمشير ومعرفة الرئيس نفسه بهذا الزواج.

ومن العجيب أن أعضاء مكتب المشير لم يكلفوا أنفسهم سؤالا منطقيا عن المستفيد الأول من الاحتفاظ بالصورة ، وظلوا على نحو ما نرى من هذا الذى يرويه صاحب المذكرات مفضلين للمضى فى مسار الضغط على تاجر الموبيليا، واعتقاله وإعادة اعتقاله واستجوابه وإعادة استجوابه، وكأنهم بهذا سدوا خانة المشكلة الناشئة .... وهو وضع مأساوى خلقيا وعمليا وإنسانيا ووطنيا لكنه حدث:

«ومن أشهر القضايا التى قمت بتحقيقها مع زملائى من أعضاء النيابة فى تلك الفترة قضية الاختلاسات الكبرى بإدارة الشئون العامة للقوات المسلحة، وكان متهما فيها بعض القائمين على العمل بتلك الإدارة

ومعهم بعض صغار العاملين بمكتب المشير، ومدنى واحد هو الصيرفى تاجر الموبيليا المعروف الذى كانت له علاقة عمل وثيقة بإدارة الشئون العامة ومكتب المشير كمورد لبعض الأصناف اللازمة لتلك الجهات».

«وكانت التهم الموجهة لهم تتراوح بين التزوير والاختلاس والتهريب الجمركى».

«لن أدخل فى تفاصيل الوقائع، وتكييفها القانونى وموقف المتهمين فيها فهذا ليس مجاله، لكننى سأشير إلى بعض التصرفات التى تنم عن مدى تسلط واستبداد القريبين من مراكز السلطة فى ذلك الوقت».

«فى أثناء جلسة التحقيق التى خصصتها لاستجواب المتهم الصيرفى فيما هو منسوب إليه وجدته يتوقف عن الحديث فجأة وينخرط فى بكاء شديد خلت معه أن شيئا ما يتمزق فى داخله ولا يريد الإفصاح عنه، فأخذت أهدئ من روعه وأطمئنه إلى أنه فى أيد أمينة، وأن دفاعه سيتحقق بما يرضى الله والقانون».

«وبعد أن استعاد هدوءه قال لى: «يافندم الموضوع ليس موضوع قضية الشئون العامة وما نسب إلىّ فيها، فأنا أقبل حكم القانون بما يثبت ضدى فيها، لكن هناك سبب آخر لإقحامى فى هذه القضية»، فطلبت منه زيادة الإيضاح فاستحلفنى ألا أثبت ما سيقوله فى التحقيق وإلا عاد إلى العذاب الذى لاقاه بالسجن الحربى تحت إشراف شمس بدران شخصيا، فوعدته بذلك إذا لم يكن لكلامه علاقة بالتحقيق الجارى».

«فأخذ يسرد عليّ قصة مفادها أنه كانت له علاقة عمل وثيقة بمكتب المشير والعاملين به وبمنزل المشير، إذ كان مختصا بالمشتروات الخاصة بالعائلة من غزة، وبهذه الصفة كان يتمتع بثقة أهل المنزل، وذات يوم استدعى لمنزل المشير لمعاينة الأثاثات المطلوب إصلاحها أو تغييرها، وقام بما كلف به وانصرف».

«فى ذات المساء أعيد استدعاؤه لسؤاله عن صورة فوتوغرافية فُقدت من مكتب المشير بمنزله،و هى صورة عائلية للمشير وبرلنتى عبد الحميد بعد عقد قرانه عليها ومعهما الرئيس الراحل عبد الناصر، وكان هذا الزواج لازال فى طى الكتمان، وسراً يعامل معاملة الأسرار العسكرية، فأقسم لهم أنه لم ير هذه الصورة ولا يعرف شيئا، فاقتيد إلى السجن الحربى وبدأ تعذيبه بحضور شمس بدران الذى كان يأمر بإرقاده على الأرض ويسير فوقه أحد الموتوسيكلات لكى يعترف بسرقة الصورة، ولما لم يعترف بشىء أدخلوه ضمن المتهمين فى قضية الشئون العامة التى لم يكن يشترك فيها ـ حسب قوله ـ لولا موضوع اتهامه بسرقة الصورة العائلية المشار إليها».

....

لابد لنا أن نقف هنا لنشير إلى أن هذه الصورة موضوع التحقيق مع الصيرفى كانت مجالا لكتابات كثيرة، ولكن أحداً من الذين تحدثوا عنها لم يذكر ما ذكره سمير فاضل من أن الصورة كانت تضم الرئيس عبد الناصر نفسه، وكل ما تصل إليه الروايات الأخرى هو أن تشير إلى

وجود المشير وبرلنتى ووالدتها وأحد أشقاء المشير. وعلى كل الأحوال فإن هذا لا يغير من الموضوع شيئا، وإن كان وجود عبد الناصر نفسه فى الصورة مما يرفع من قيمة الصورة ومن قيمة الجرم فى الاستحواذ عليها(!!)

«بعد انتهاء التحقيق أفادنى الصيرفى بأنه لم ير زوجته وأولاده منذ تم حجزه بالسجن الحربى، وغير مسموح له بالاتصال بهم بأية صورة ، واستأذن فى الاتصال بهم من مكتبى فأذنت له، وطلب منهم الحضور لمقر النيابة لمقابلته، وكانت فرحته غامرة وامتنانه لا يوصف لهذا الاتصال التليفونى، وطلب منى أن يقابلهم فى مكتبى لأن الحرس لن يتمكنوا من [إتاحة] ذلك [لهم] وأذنت لزوجته وأولاده بالدخول [هم] والحرس، وأذنت لهم باستعمال المائدة الموجودة بالكتب لتناول طعامهم الذى أحضروه معهم، وشعرت يومها أننى أديت واجبا إنسانيا لا يقدر بثمن».

« فى الجلسة الأولى للمحاكمة طلب دفاع الصيرفى الدكتور محمد عبد الله الإفراج فورا عن المتهم، وكانت مرافعته الممتعة بمثابة محاضرة قانونية رفيعة المستوى، وقد اقتنعت المحكمة العسكرية العليا بالأسباب التى أوردها المحامى فى مرافعته، وقررت الإفراج عن المتهم الصيرفى».

«بناء على قرار المحكمة بدأتُ فى إعداد أمر الإفراج».

....

ثم يروى الدكتور سمير فاضل أن ورقة جاءته تطلب إليه عدم تنفيذ القرار الخاص بالإفراج، ولكنه لم يستجب:

«فأعدت الورقة لحاملها وأفهمته أن يبلغ مرسله أنه لا توجد سلطة تمنعنى من تنفيذ قرار المحكمة بالإفراج عن المتهم».

«انتهت الجلسة وفى ذات الوقت الذى بدأ فيه المختصون تنفيذ أمر الإفراج كان قد وصل أمر باعتقال الصيرفى وأعيد ترحيله للسجن الحربى».

. . . .

هكذا لم يضع دفاع الدكتور محمد عبد الله فحسب، وإنما ضاع حكم المحكمة، ومن قبله تحقيق النيابة، ومن بعده أمر النيابة بالافراج!.

(١١)

وعلى نحو ما حظيت مجموعة المشير عبد الحكيم عامر بالانتقاد العنيف من صاحب هذه المذكرات فى فقرات عديدة فإن المجموعة المحيطة بالرئيس عبد الناصر تحظى أيضا بانتقادات واضحة لسلوكها، ولعل أبرز هذه الانتقادات ما يرويه صاحب المذكرات عن مدى القيود التى كانت تفرض نفسها على شخصية الوزراء وكبار المسئولين بمن فيهم وزير الداخلية نفسه الذى بلغ به الأمر أن يلجأ إلى الرئيس عبد الناصر ليأخذ منه الإذن أو الموافقة على تركيب حمام أفرنجى بدلا من حمام بلدى(!!) فى سجن شمس بدران.

ويبدو الدكتور سمير فاضل فى هذا الذى يرويه بوضوح وكأنه لا يزال عاجزا عن تصور الطبيعة المفضلة لرجال الحاشية، ذلك أن سلوك وزير الداخلية الذى ينتقده سمير فاضل كان يحسب له على المدى الطويل حتى لو انتهره الرئيس فى لحظة من اللحظات على مثل هذا التصرف، وقد كان رجال الحاشية ولا يزالون يدركون بأفضل منى ومن سمير فاضل ما ينبغى عليهم أن يفعلوه.. ولولا هذا ما وصلوا إلى ما وصلوا إليه:

«... كان لكل شخص ممن يطلقون عليهم مراكز القوى وجه آخر يختلف تماما ويناقض الوجه الشرس العنيف الذى يتعامل به مع ضحاياه بغير إنسانية أو رحمة، وجه آخر يقابل به مَنْ يعتقد أن بيدهم أمره مع أن الأمر كله بيد الله وحده، وجه ذليل مرتعش مذعور يخشى غضب سيده عليه غضبة قد تفقده نفوذه وسلطانه، [وهو لهذا] يبدو أمامه لا حول له ولا قوة، لا يستطيع أن يخطو خطوة مهما صُغر شأنها إلا بعد الرجوع إليه واستئذانه».

« وتحضرنى واقعة رواها لى صديق أثق فى صدقه كان يعمل مديرا للسجن الذى أودع فيه شمس بدران تنفيذا للعقوبة الصادرة ضده مع زملائه من أعوان المشير عامر رحمه الله.. بناء على تقرير طبى من أطباء السجن كانت حالة شمس بدران الصحية لا تمكنه من استخدام دورة المياه العادية بالسجن (التواليت البلدى)، مما طلب معه تركيب (تواليت أفرنجى) كضرورة ملحة تقتضيها حالته الصحية».

«اضطرت مصلحة السجون لاستئذان وزير الداخلية لتركيب المطلوب كاستثناء من النظام المتبع فى السجون عموما، لم يستطع السيد وزير الداخلية وقتئذ (واحد ممن صدرت ضدهم أحكام فى قضايا مايو الشهيرة) البت فى هذا الموضوع البسيط وخشى إن وافق ووصل الأمر لعلم الرئيس عبد الناصر أن يعتبر ذلك مجاملة من الوزير لشمس بدران (زميله السابق) فيغضب عليه، فطلب موعدا لمقابلة الرئيس وعرض عليه الأمر ليأذن فى تركيب (التواليت الأفرنجى) المطلوب».

....

ومع هذا كله فإن نفسية الدكتور سمير فاضل أو عقليته أو منطقيته حريصة على أن تعبر عن اعتقادها فى أن الرئيس عبد الناصر لم يكن مرتاحا لمثل هذا الأسلوب:

«وقيل إن الرئيس عبد الناصر نهر الوزير للرجوع إليه فى مثل هذا الموضوع التافه الذى يدخل فى صميم اختصاصه، أو اختصاص مَنْ هم دونه بالوزارة».

(١٢)

ومع هذا كله الذى رآه الدكتور سمير فاضل فإنه لايلتفت إلى حقيقة أن الوجه الآخر لهذا الولاء الشديد كان يتمثل فى إمكان التصرف بخاتم الرئيس على نحو مطلق، وقد روى هو نفسه كما سنقرأ ما يدل على هذا ، ونحن نرى سمير فاضل حساسا أشد ما تكون الحساسية لهذا التصرف، سواء فيما يرويه أو فيما اتخذه وقتها من إجراءات:

«. . . وصلتنى كرئيس للنيابة من رئاسة الجمهورية بطريق التسلسل القانونى أوراق قضية محكوم فيها بالإعدام على أحد المتهمين بالتخابر مع دولة أجنبية بعد تصديق الرئيس على الحكم لاتخاذ الإجراءات التالية من إعلان والتماس وإعادة نظر وغيره من الإجراءات حتى تنفيذ الحكم».

« بمراجعتى للأوراق خاصة تصديق السيد رئيس الجمهورية على الحكم اتضح لى أن السيد الرئيس لم يوقع بخطه على الأوراق، بل اكتفى بوضع بصمة ختمه عليها. . دون تفكير طويل اعتبرت أن الأوراق ناقصة هذا التوقيع وأعدتها من حيث أتت بطريق التسلسل القانونى العسكرى الواردة به للنيابة ».

« وما هى إلا أيام قليلة حتى فوجئت بثورة عارمة مصدرها وزير الحربية (الفريق فوزى) ثورة على جرأتى فى مناقشة أوراق واردة من رئيس الجمهورية وعن تشكيكى فى أمانة من يملك وضع هذا الخاتم على الأوراق (سامى شرف وقتئذ)، فأبلغت محدثى الذى أبلغنى هذه الثورة أن الأمر يتعلق بحياة إنسان محكوم عليه بالإعدام ، ولابد قبل أن أتخذ أى إجراء بخصوصه أن أتأكد أن الرئيس جمال عبد الناصر قد صدق رسميا على الحكم طبقا للقانون ووقع بخط يده على التصديق، وأعيدت الأوراق لمكتب الرئيس نظرا لإصرارى ووردت بعد فترة موقعا عليها من الرئيس شخصيا».

ولايفوت صاحب المذكرات أن يعقب فى نهاية هذه القصة بقوله :

«وهكذا كان يمكن أن يتم التصرف فى حياة إنسان، أو أى أمر من أمور الدولة الخطيرة ببصمة خاتم يحمله شخص آخر غير الرئيس وربما بغير علم من الرئيس نفسه».

(١٣)

ومن المهم أن نشير إلى حرص صاحب هذه المذكرات على أن يصور لنا أن الرئيس السادات على الرغم من حرصه على سيادة القانون والتزامه بهذا بالفعل كما نرى مما يرويه صاحب المذكرات ، كان هو الآخر يتمتع بروح الاعتقاد فى فرعونيته أو تألهه، ومع هذا فإنه كان يعود إلى الحق متى نُبه إلى الصواب، ويبدو هذا المعنى فى اعتقاد السادات أن يعاقب بعقوبة يسميها بالإبعاد خارج البلاد مع أن الدستور لا يجيز مثل هذه العقوبة، وسنقرأ بالتفصيل هذه القصة.

ومع أنه يمكن لنا أو للقراء انتقاد تصرف السادات بالعفو عن الزوجة التى شاركت زوجها فى أعمال الجاسوسية، فإن رؤية السادات البعيدة كانت تسجل نفسها فى نص التأشيرة ، لأنه رأى حكمة من هذا العفو أبلغ من إمضاء العقوبة، وليس هناك مجال للمزايدة بأى شكل على تصرفه بعد أن أقرّ (وصدق على) إعدام الزوج بالفعل، وأجدنى مضطرا إلى أن أسبق بهذا التعقيب لأن العنوان الفرعى الذى وضع فى المذكرات لم يكن دقيقا بما فيه الكفاية فى التعبير عن المعنى الذى أراده صاحب المذكرات بما أورد من وقائع ونصوص وتعليق :

«انتهت حـرب أكتوبر بالنصـر العظيم الذى رفع هاماتنا، واستـعادت مصر ثقـتها بنفسهـا بعد أن أزاحت عن كاهلها ذل الهـزيمة الذى سيطر بظلاله القاتمة على حياتنا وأعصابنا ست سنوات طوال. . نشطت أجهزة المـخابرات الإسـرائيلية نشـاطا واسـعا ملحـوظا بعد انتـهاء الحـرب، واستعدت المخابرات المصرية لملاقاتها وكشف مخططاتها ، وفى نطاق هذا الاستعداد اكتـشفت أجهزة الاستماع بالمخـابرات العامة خلال عام ١٩٧٤ رسائل مـشفرة تبث بالراديو فى سـاعات محـددة، وبطريقة تدل على أن الإرسال موجه لجهة ما بمصر».

«كشفت الأجهزة الفنية من تتبعـها لهذه الإذاعة الغامضة حتى تمكنت من تضييق نطاق البحث المكانى واستمرت فى المتابعة حتى تمكنت من تحديد وكر التخابر داخل القاهرة».

«انحصـرت الشبهـات فى شقة يقطنهـا أحد الفلسطينيـين المقيـمين بالقاهرة ويدعى إبراهيم شـاهين مع أسرته المكونة من زوجتـه المصرية انشراح، وأولاده الثلاثة. . اسـتمرت المراقبة وتتـبع الرسائل اللاسلكية بمعرفة الأجهزة الفنية حتى تيقنت المخابرات العامة من صحة توقعاتها، ولم يبق إلا ضبط الجاسوس فى مكمنه».

«طلب رئيس المـجمـوعة المكـلفة بالتـحرى الإذن بضـبط المتـهم وتفتيش منزله على أن يرافقه عضـو من النيابة العسكرية عند القيام بهذه المهمة لضمان سلامة الإجراءات من الناحية القانونية».

«بصفتى نائبا للمدعى العام العسكرى والمختص بالإشراف على تحقيقات أمن الدولة العسكرية، ندبت أحد رؤساء النيابة العسكرية لتحقيق القضية تحت إشرافى.. توجه ضباط المخابرات العامة ومعهم رئيس النيابة إلى منزل المتهم، وما إن فتح لهم الباب وأخبروه بصفتهم حتى انهار تماما، وما أن التقط أنفاسه حتى صحبهم إلى داخل الشقة وقال لهم: «سأخبركم بكل شىء بعد أن توصلتم إلىّ وكنت أعتبر ذلك من رابع المستحيلات»

«وبدأ يخرج أجهزته المخبأة فى فجوة أسفل إفريز الجدار، ثم بدأ فى سرد تفاصيل اتصالاته بالعدو الإسرائيلى منذ تقابل مع مندوب مخابراتهم «أبو يعقوب» فى العريش لأول مرة عام ١٩٦٧، ثم تكررت زياراته لتل أبيب، ومقابلاته لمندوب المخابرات الإسرائيلية فى روما وأسمرة، وكلما زادت المعلومات التى يزودهم بها عن مصر وجيش مصر عن طريق تصويره للتحركات والمنشآت العسكرية، زاد راتبه الذى وصل إلى ألف دولار شهريا».

«اعترف المتهم تفصيلا بطريقة التراسل بينه وبين مخابرات العدو عن طريق الاستماع إلى الراديو على تردد معين فى ساعات معينة، وإرساله خطابات بما يطلبه العدو على عنوان معين بروما، وشرح أسلوب تدريبه فى تل أبيب على طريقة حل الشفرة التى ترسل بها الرسائل اللاسلكية وطريقة الكتابة بالحبر السرى، وطريقة الحصول على المعلومات العسكرية وإرسالها لهم، إلى أن [كانت] حرب أكتوبر وفشل فى

إبلاغهم باحتمالات وموعد بدء العمليات الحربية مما أثار غضبهم عليه، واستدعوه إلى تل أبيب وعنفوه على إهماله وتهاونه».

«ثم حاولوا كسب ثقته بتسليمه جهاز إرسال صغير فى حجم كف اليد أو أصغر يعمل بالكمبيوتر ويعتبر فى ذلك الوقت أحدث جهاز من نوعه فى العالم، ويبلغ ثمنه وقتئذ مائة ألف دولار، يمكنه إرسال أية رسالة مكتوبة فى ثوان إلى تل أبيب عن طريق طبع الرسالة المشفرة على أحرف الجهاز ثم الضغط على زرار فتصل الرسالة فورا لمتلقيها، وكلفوه باستخدام هذا الجهاز لإنذارهم باحتمال شن أى هجوم مصرى جديد عليهم، وستكون مكافأته عشرة آلاف دولار فى هذه الحالة».

«دربوه على طريقة استخدام هذا الجهاز ثم حددوا له المكان الذى سيجد فيه هذا الجهاز فى مصر مدفونا خلف جدار فنطاس بالكيلو ١٠٨ طريق مصر ـ السويس، دفنوه فيه منذ وقت الثغرة، وكان هذا الجهاز ضمن المضبوطات التى عثرت عليها المخابرات العامة عند تفتيش منزله، وتم تحريزه على ذمة القضية».

«بسؤاله عن زوجته انشراح ذكر أنها سافرت إلى روما لشراء بعض البضائع للاتجار فيها لأنها تاجرة شنطة، وستعود لمصر قريبا، وحدد تاريخ عودتها.. استمر استجواب المتهم إبراهيم عدة أيام وكان التحقيق يستمر أحيانا لساعات متأخرة من الليل.. كل يوم يأتى بجديد يضيفه لاعترافاته ويحاول الإيهام بأنها آخر ما عنده».

«فى الموعد المحدد لاستقباله الرسائل بالراديو - السادسة مساء كل أحد وأربعاء - كان يقوم فى حضورنا بضبط الراديو على تردد معين، ويقوم بتلقى الرسالة وكتابتها، ثم يقوم بحل الشفرة باستخدام الكتاب المسلم له من إسرائيل وبالطريقة التى درب عليها فى تل أبيب».

«كانت الرسائل تتضمن طلب بعض المعلومات وتستحثه على الاستمرار فى إرسال الرسائل على عنوان روما، وكان يتم إثبات كل هذه الإجراءات فى محضر تحقيق النيابة استكمالا لاعترافاته وتأكيدا لها».

«لاحظنا تردد اسم «دينا» كثيرا فى الرسائل الواردة لاسلكيا.. يخطرونه بوصول رسالته مع دينا، وأنهم سيرسلون طلباته مع «دينا» قريبا، ويشكرون دينا على جدية تعاونها معهم.. بسؤاله عن دينا هذه كان يجيب إجابات متضاربة يبدو فيها عدم الصدق، ومحاولة إخفاء حقيقة شخصيتها».

«بالربط بين ما ورد برسائل الراديو بخصوص «دينا» وبين موعد وصول زوجة المتهم انشراح إلى القاهرة، بدأ الشك يثور لدينا فى احتمال أن تكون دينا هى نفسها انشراح زوجة المتهم».

«فى الموعد الذى حدده المتهم لوصول زوجته انشراح توجهت قوة المخابرات يرافقها رئيس النيابة المحقق إلى المطار لمفاجأتها وتفتيشها فور وصولها».

«تبين أنها خرجت من المطار إلى منزلها قبل وصول القوة مباشرة.. أسرعت القوة إلى منزلها.. فتحت لهم الباب وكانت لا زالت بملابس السفر.. وفاجأها رئيس النيابة العسكرية العميد عماد السبكى بقوله: «حمد لله بالسلامة يادينا»، وكانت حركة ذكية من المحقق، وما أن سمعت اسم «دينا» حتى انهارت تماما وقالت إنها مستعدة للاعتراف بعد أن تم اكتشاف أمرها».

«ويجدر بالذكر هنا أننى لاحظت فى تحقيق جميع قضايا الجاسوسية التى حققتها أو أشرفت على تحقيقها، أنه بمجرد مفاجأة الجاسوس بكشف أمره يسقط فى يده، ويعترف فورا ويقدم كل ما لديه من أدلة ومعلومات، نظرا لإيهامه السابق بمعرفة مخابرات العدو أنه فى أمان تام ويستحيل اكتشاف أمره، قامت إحدى السيدات المرافقة للقوة بتفتيشها ذاتيا داخل حجرتها فأخرجت من صدرها رسالة موجهة من مخابرات إسرائيل لزوجها الفلسطينى إبراهيم».

«اعترفت انشراح بأنها ضالعة فى التخابر مع إسرائيل متعاونة فى ذلك مع زوجها وأولادها الثلاثة وأصغرهم لم يصل للسادسة عشرة من عمره، وأنها تحمل رتبة ملازم أول فى قوة الدفاع الإسرائيلى واسمها الحركى «دينا»، اعترفت انشراح أنها تعاونت بصفة خاصة مع زوجها وأولادها الثلاثة فى إحضار اللاسلكى المدفون فى طريق مصر - السويس، بعضهم يحفر، وبعضهم يراقب الطريق حتى تم العثور على الجهاز».

«قُدمت عائلة التجسس إلى المحكمة العسكرية فى أكتوبر ١٩٧٤ طبقا للقانون الذى يجعل الاختصاص للقضاء العسكرى فى نظر الجرائم التى تقع على أسرار القوات المسلحة أيا كان مرتكبوها».

«وبتصريح من المخابرات العامة نشرت الصحافة وقائع القضية ويعرف «أبو يعقوب» نبأ سقوط عائلة الجواسيس».

« أصدرت المحكمة العسكريا العليا حكمها بالإعدام على المتهم الأول إبراهيم شاهين، وبالأشغال الشاقة والسجن على باقى المتهمين مراعاة لظروفهم العائلية وصغر سن الأبناء».

«بعرض الحكم على الرئيس الراحل أنور السادات للتصديق عليه طبقا للقانون، صدق على حكم الإعدام بالنسبة للأول، ولم يصدق على الحكم بالنسبة للمتهمة انشراح وأولادها اكتفاء ـ طبقا لتأشيرته على ورقة الحكم ـ بترحيلهم خارج البلاد».

«بوصول الأوراق لدينا بعد التصديق لاتخاذ الإجراءات القانونية التالية، قمت بإعادة الأوراق مرة أخرى لجهة ورودها مبديا رأيى بعدم إمكان تنفيذ قرار الترحيل خارج البلاد لمخالفة ذلك للدستور الذى يحظر إبعاد مصرى إلى خارج البلاد».

« استجاب الرئيس لذلك لكنه طبقا لسلطاته القانونية أمر بالإفراج عن انشراح وأولادها لتقوم برعايتهم بعد فقدهم لوالدهم».

«أسدل بذلك الستار على أخطر قضية تجسس اشتركت فيها أسرة بأكملها، الأب والأم والأولاد، وأفلتت الأم الجاسوسة من العقاب اكتفاء بإعدام زوجها».

(١٤)

ويبدو لنا من قراءة بعض تفصيلات مهمة فى رواية اللواء الدكتور سمير فاضل عن قضايا التعذيب أن المناخ المحيط بالرئيس السادات كان لا يزال واقعا تحت تأثير الإحساس بالسلطة ونفوذها والطبيعة المميزة(!!!) لتصرفاتها على نحو ما حدث فى فترات سابقة، وهو أمر متوقع وإن لم يكن طبيعيا تماما، حتى إن البعض ـ على حد تعبير صاحب هذه المذكرات ـ كان يظن أن من مصلحة الدولة الإيحاء بوجود اتجاهات معينة لرئيس الجمهورية فى قضايا معينة، ومع هذا فإن استقامة رجال القضاء والقضاء العسكرى من طراز سمير فاضل كانت كفيلة بتبديد مثل هذه الغيوم، وقد حرص صاحب المذكرات على أن يروى بكل وضوح مدى سعادة كل من الرئيس السادات والمشير الجمسى بأن تمضى الأمور فى نصابها القانونى دون تحيز أو تجن.

ولسنا نستطيع أن نذكر هذا الجانب من القضية دون أن نلخص للقارئ أبعادها.

فقد كان الفريق أول محمد صادق وزير الحربية فى عهد السادات قد تعرض بعد فترة من خروجه من الوزارة للاتهام بأنه شارك فى تعذيب الضباط المتهمين فى القضايا التى أعقبت حرب ١٩٦٧، وقد كان

الفريق صادق منذ ما قبل الحرب مديرا للمخابرات العسكرية، وقد ظل محتفظا بهذا المنصب حتى عين رئيسا للأركان خلفا للمشير أحمد إسماعيل فى سبتمبر ١٩٦٩ وهكذا فإنه كان قريبا جدا من القضية.

وقد انتهت المحكمة التى تولت محاكمته فى النصف الثانى من السبعينيات إلى أن حكمت عليه بالإدانة، وحكم عليه بالسجن لمدة سنة مع إيقاف التنفيذ .

لكن. . . قبل هذا وفى إحدى مراحل المحاكمة كان صاحب هذه المذكرات بصفته مسئولاً فى ذلك الوقت عن النيابة العسكرية كمدع عام عسكرى بالنيابة قد توصل إلى أنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية ضد الفريق صادق، نظرا لأن كل ما ورد فى التحقيقات بشأنه لم يرق لمرتبة الدليل على ارتكابه إحدى جرائم التعذيب. وقد وافق الرئيس السادات على هذا القرار وتم تنفيذه فورا وأعلن به الفريق صادق. . لكن فيما بعد وفى أثناء المحاكمة التى لم يقدم إليها الفريق صادق بناء على قرار النيابة العسكرية كما ذكرنا ، ظهر شاهد جديد برتبة لواء متقاعد وشهد بأن الفريق صادق كان يأمر بتعذيبه ويحضر بنفسه هذا التعذيب، واستشهد هذا الشاهد بشاهد آخر أيد أقواله.

ولنقرأ قصة محاكمة الفريق أول محمد أحمد صادق كاملة كما يرويها صاحب المذكرات:

«بعد صدور قرار الاتهام بالنسبة للعسكريين يلزم الحصول على إذن بالإحالة للمحاكمة من الجهة العسكرية صاحبة السلطة فى الإذن

بالإحالة، وهو عادة وزير الدفاع، لكن فى حالتنا هذه ونظرا لرتب العسكريين ووظائفهم الرفيعة، كان الأمر يستلزم الحصول على إذن القائد الأعلى - رئيس الجمهورية - بإحالتهم للمحكمة العسكرية العليا».

«كان الفريق صادق وزير الدفاع الأسبق بين مَنْ تم التحقيق معهم بمعرفتى نظرا لورود اسمه على لسان بعض المجنى عليهم، ذكر بعضهم أنه كان يعلم بتعذيبهم وقت أن كان مديرا للمخابرات الحربية، وأضاف بعضهم أنه كان يعلم بتعذيبهم قبل عرضهم عليه فى غرفة التحقيق».

«باستعراض كل ما ورد بشأن الفريق صادق على لسان الشهود المجنى عليهم اتضح تضاربها فى أغلب تفاصيلها، أو أقوال نقلية عن أشخاص آخرين أحيانا، غير مؤكدة أحيانا أخرى كأن يقول المجنى عليه إنه كان يسمع الفريق صادق يعطى تعليماته بالتعذيب من حجرة مجاورة، وإن كان لم يره بنفسه، وإنما يعتقد أن ما سمعه كان صوت الفريق صادق».

«أمام هذا التضارب فى الأقوال، وعدم تواجد شهود رؤية على تورط الفريق صادق فى عمليات التعذيب، ونظرا لأن كل ما ورد فى التحقيقات بشأنه لم يرق لمرتبة الدليل على ارتكابه إحدى جرائم التعذيب المنصوص عليها فى القانون، فقد أصدرت قرارا بصفتى مدعى عام عسكرى بالنيابة - وقتئذ - بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية قبله لعدم كفاية الأدلة، وأصدرت أمرا بالإفراج عنه بلا ضمان».

ويعلق الدكتور سمير فاضل على مدلول هذا القرار الذى أصدره فيقول:

«القرار بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية يعتبر بمثابة حكم قضائى لا رجعة فيه إلا إذا ظهرت أدلة جديدة لم تكن متوافرة فى أثناء التحقيق».

«حررت مذكرة كالمعتاد فى مثل هذه الأحوال بوقائع القضية والحيثيات التى استندت إليها من أدلة ثبوت بالنسبة للمتهمين العسكريين، وأدلة براءة بالنسبة للفريق متقاعد - مدنى - محمد أحمد صادق، وأنهيت المذكرة بطلب الإذن بإحالة العسكريين للمحاكمة العسكرية، نظرا للتهم الواردة بقرار الاتهام، وثانيا بقرار بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية بالنسبة للفريق صادق».

«القرار بالنسبة للفريق صادق تم تنفيذه فورا ، وأعلن به وبمذكرة بأسبابه حيث لا يتوقف تنفيذه قانونا على تصديق أو إذن من سلطة أخرى، ولكن ترابط وقائع التحقيق كلها كان يقتضى أن يشار إلى موقفه فى مذكرة طلب الإذن بإحالة العسكريين التى سترفع إلى السيد رئيس الجمهورية».

«أرسلت المذكرة بطريق التسلسل العسكرى لرفعها للرئيس» .

« راجعنى مَنْ سيعرض المذكرة على وزير الدفاع محذرا إياى من أن الرئيس ربما تكون له رغبة فى إحالة الفريق صادق للمحاكمة، فأفهمته أن هذه الرغبة إن وُجدت فلا علاقة لها بوقائع التحقيق التى

انتهيت فيها إلى عدم وجود أدلة كافية لإحالته للمحاكمة، وأن قرارى لا رجعة فيه ولا تملك أية سلطة تعديله قانونا إلا إذا ظهرت أدلة جديدة لم تكن موجودة فى أثناء التحقيق، وأضفت أنه علاوة على أنه لا تربطنى بالفريق صادق علاقة صداقة أو عمل سابقة، ولم ألتق به وجها لوجه إلا فى أثناء التحقيق، فإننى من جهة أخرى لا أخشى فى عملى سوى خالقى، فهو الحى الباقى وكلنا إلى زوال».

«لما رأى إصرارى واستهجانى لتدخله على هذا النحو غير من نبرته وقال: «أنا لا أقصد التدخل فى التعليق على قرارك، لكنى أرى فصل موضوع الفريق صادق عن مذكرة باقى العسكريين حتى لا يقع المشير الجمسى فى حرج عند عرضه للموضوع على الرئيس وتصرف أنت على مسئوليتك فى موضوع صادق.. أجبته باستحالة ذلك نظرا لارتباط الوقائع الخاصة بجميع المتهمين».

«لم يتحرج المشير الجمسى من عرضه المذكرة على الرئيس السادات - كما أراد البعض أن يوحى لى - بل إنه قد أبلغنى عن طريق مدير القضاء العسكرى قول الرئيس بعد اطلاعه على المذكرة: «اشكر لى كاتب هذه المذكرة القانونية فقد أعطى كل ذى حق حقه»

«سعدت بهذه الرسالة التى كانت ردا حاسما على المرتعشين محترفى النفاق، الذين يحسبون ألف حساب للحالة المزاجية لرؤسائهم حتى على حساب مصالح الناس، وإن كنت لا أستطيع الكشف عما اعتمل

فى نفس الرئيس السادات، ولم يظهره بخصوص الفريق صادق، فتلك أمور يعلمها الله وحده».

«مرت أيام على هذه الواقعة، وبدأت إجراءات محاكمة المتهمين بالتعذيب، وإذا بنا نفاجأ بظهور شاهد جديد برتبة لواء متقاعد لم يظهر من قبل فى أى تحقيقات تقدم بشكوى جديدة ذكر فيها أن الفريق صادق ـ رحمه الله ـ وهو مدير للمخابرات الحربية ورئيس للجنة التحقيق كان يأمر بتعذيبه، وكان يحضر بنفسه هذا التعذيب، واستشهد بضابط آخر أيد أقواله. . هنا فقط يمكن إعادة النظر فى قرارى السابق وإلغاؤه لظهور أدلة جديدة لم تكن موجودة فى أثناء التحقيق، وكان المدعى العام العسكرى قد عاد من إجازته المرضية فأصدر بعد التشاور معى قرارا بإلغاء قرار الحفظ السابق وقدم الفريق صادق للمحاكمة ضمن باقى المتهمين بشهادة هذا الشاهد الذى ظهر فجأة بعد انتهاء التحقيق وصدور القرار بألا وجه لإقامة الدعوى».

«وانتهت المحاكمة بالحكم عليه بالحبس سنة مع إيقاف التنفيذ».

(١٥)

ومن أهم المواضع لتاريخنا فى هذه المذكرات ما يرويه الدكتور سمير فاضل عن محاولتى الانقلاب أو التمرد العسكرى اللتين حدثتا قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣، ونحن مدينون للدكتور سمير فاضل بمصطلح «التمرد العسكرى»، وهو وصف دقيق لما حدث بالضبط، وقد انفرد الفريق الشاذلى بالإشارة إلى هاتين الواقعتين فى مذكراته، وإن كان قد

وصفهما وأوردهما فى إطار فقدان الرئيس السادات لثقته فى وزير الحربية الفريق صادق، وفى إطار صعود نجمه هو، أى نجم الشاذلى وقد أوردنا روايات الفريق الشاذلى فى الباب الثانى من كتابنا «النصر والوحيد» .

ونحن نرى سمير فاضل وهو يروى ما حدث بطريقة قانونية دقيقة بادئا من الحادث الأحدث إلى الأقدم منه، ويأبى صاحب هذه المذكرات إلا أن يصور لنا ما حدث من وجهة نظر الطب الشرعى والنفسى على نحو ما صوره له بطريقة علمية طبيب نفسى كبير، والقصة فضلا عن أهميتها ودقة ما يرويه صاحب المذكرات، ممتعة أيضا من حيث هى تضيف إلى قدرتنا على فهم النفس البشرية وتصور سلوكها:

«انقضى عام الحسم دون حسم. . الاستعداد للحرب على قدم وساق دون أن يلوح فى الأفق ما يشير إلى موعد قريب لنهاية حالة اللاحرب واللاسلم. . القلق والترقب يستبد بالجميع، بدأت حالة الإحباط تنتاب المصريين جميعا، المدنيون يعبرون عن إحباطهم بالنكات اللاذعة التى اعتاد الشعب المصرى أن يدفن فيها أحزانه، أما العسكريون فإن حالة الإحباط يمكن أن تؤدى بهم إلى نتائج خطيرة. . يتلهف الجميع على إنهاء هذه الحالة والدخول فى الحرب بأسرع ما يمكن، والعالمون ببواطن الأمور ، وحقيقة الموقف يرون أن الوقت لم يحن بعد، ولابد من الوصول بالاستعداد العسكرى إلى أقصى مداه قبل الإقدام على الحرب، وإلا كانت مغامرة غير محسوبة النتائج، وكانت القيادة السياسية من هذا الرأى الأخير» .

«ظهـرت صـورة هذا القلق فى اللقـاء العـاصف للمـجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الرئيس الراحل أنور السـادات قبل حرب أكتوبر بحـوالى عام، ووصل اخـتلاف الرأى إلى حـد تنحـية الرئيس لبـعض القيادات بالقـوات المسلحة. . لم تنته حالة القلق والتـمزق النفسى لدى بعض القيادات بانتـهاء هذا اللقاء، فلم تمض أيام حتى اكتـشفت أجهزة المخابرات لقاءات تتم بطريقة مريبة بين بعض القيادات العسكرية وبعض الضباط ممن لا يتطرق إليهم الشك».

«انتهت المراقبة بإلقاء القبض على أعضاء هذه المجموعة التى كانت تلتقى فى بعض الأماكن العامة للتشاور والتدبير لما يمكن عمله لتحريك الموقف العـسكرى. . قُدموا للمحـاكمة العـسكرية وصدرت الأحكام ضـدهم، والغريب أنه كـان على رأسـهم ضابط كـبـير عـرف بالاتزان والانضباط والحكمة، هو اللواء على عبدالخبير، الذى تولى العديد من المناصب القيـادية الكبرى فى القوات المـسلحة، ويبدو أنه عـزت عليه نفسه أن ينضم إلى مـجموعة خارجة على القانون فـأبدى ندما شديدا، وأصيب بحالة نفسية كادت تفقده حياته».

(١٦)

ونأتى بعد هذا إلى الفقرات التى يفصل فـيها صاحب هذه المذكرات الحديث عن محاولة أحد الضباط التحرك بدباباته إلى وسط القاهرة:

«فى وقت سابق على هـذا الحادث كان قـد وقع حادث بدا فى أول الأمر كـمحاولة انقـلاب عسكرى وتبلور فى نهـاية الأمر كحـادث عابر

صدر عن ضابط تبين إصابته بلوثة عقلية مؤقتة، فقد فوجئت قوات الشرطة العسكرية بتحرك كتيبة دبابات من مقرها بالهاكستب عبرشوارع مصر الجديدة متجهة إلى وسط المدينة دون أن تكون هناك أية معلومات أو أوامر بتحرك هذه القوة، وسارعت قوات الشرطة العسكرية بملاحقة قوة الدبابات حتى وصلت إلى ساحة مسجد سيدنا الحسين، ونزل قائد الكتيبة وأخذ يخطب فى الجنود بعبارات غير مفهومة، وبطريقة تدل على إصابته بلوثة عقلية.. تم القبض عليه وأحيل إلى النيابة العسكرية، وبمباشرة التحقيق اتضح أن الضابط المذكور أصدر أوامره فى ليلة الحادث لأفراد كتيبته بتجهيز الدبابات والأسلحة للتحرك فجر اليوم التالى فى مأمورية فهموا أنها مأمورية تدريب، لم يحدد طريق التحرك، بل كان يوجههم فى أثناء الطريق بعد أن خرج على رأسهم حتى وصل إلى مسجد الحسين».

« وباستجواب الضابط المتهم أخذ يهذى بعبارات غير واضحة تارة، ويلجأ إلى الصمت التام مع نظرات زائغة تارة أخرى.. صدر قرار بحجزه تحت الملاحظة بمستشفى القوات المسلحة للأمراض النفسية والعصبية لبيان مدى مسئوليته عن تصرفاته».

«بالاستفسار من قائد المستشفى عن حالة المتهم طلب منى زيارته بالمستشفى ليشرح لى حالته النفسية على الطبيعة.. قابلت قائد المستشفى بمكتبه وأخذ يشرح لى الحالة، وذكر أن المتهم مصاب بمرض عقلى وقتى، تنتابه نوبات تعقبها فترات إفاقة يعود فيها لطبيعته».

«وقال لـى سأعـرض عليك حالة مـلازم طيار مـصاب بنفس حـالة المتهم، وهى حـالة قد تصيب الطيار إذا لم يكن مؤهل صحـيا للطيران الأسرع من الصوت وأرسل فى استدعـاء الطيار المذكور، وعندما دخل علينا حـيانا بوجه بشـوش، وبطريقة مـهذبة تدل على تمـتعـه بأخلاق عاليـة.. وأخذ قائـد المستـشفى يناقشـه أمامى عن أحـواله والأحوال العامـة، وكانت ردوده تتسم بالاتزان والـعقل، بل كان يفـوق الشخص العادى فى مستوى معلوماته العامة ومدى يقظته لما يدور حوله.. فجأه سأله الطبيب: «أنت لـسه زعلان منى؟».. فرد عليه: «طبـعا زعلان»، ثم وجه الطيار الشاب حديثه قـائلا لى: «أنا حاشتكى لك من الدكتور، لأنه أحرجنى مع سيادة الـرئيس»، ثم استطرد قائلا: «أنا يافندم وصلنى خطاب من السيد رئيس الجمـهورية يتنازل لى عن الرئاسة، وطلب منى أن أرد عليه فى أسرع وقت، وأنا كـتبت له الرد أننى لا مانع عندى من تولى الرئاسـة بدلا منه، والدكـتور لم يرسل له ردى حـتى الآن، ممـا وضـعنـى فى حـرج بالغ مع الرئـيس، وأخـشى أن يظن الرئـيس أننى تجاهلت طلـبه».. وبعد أن أنهى حـديثه فى هذا الموضـوع ألقى علينا تحية مهذبة وانصرف إلى حجرته بالمستشفى».

«أراد قائد المستشفى بعرض هذا الشاب علىّ تقريب تشخيصه لحالة قائد الكتيبة المتهم.. وإن كنت قد استفدت من هذه المقابلة أننى تبينت حالة المتهم ومـدى إدراكه لتصرفاته ومسئوليـته عنها، إلا أننى خرجت آسفا حزينا على حالة هذا الطيار الشاب الذى فقد نصف عقله».

□

ويؤكد صاحب هذه المذكرات على وعيه بحدود ما ينبغى أن يكون عليه تصورنا لهذه الفترة من حياتنا السياسية والعسكرية وهى الفترة التى انتهت بفضل الله نهاية مجيدة بالنصر العظيم الذى حققناه. وهو يردف ما سبق من فقراته التى نقلناها بعبارة مهمة يعبر بها عن ضرورة وضع هذه الأحداث التى حدثت قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ فى موضعها الحقيقى من حيث هى استثناءات وليست قاعدة، ويقول:

«لم أقصد بسرد هذه الأحداث التى حدثت فى فترة اللاسلم واللاحرب أن أصبغ تلك الفترة بالقتامة واليأس، ولكنها أحداث عارضة حدثت فى فترة كان كل فرد فى القوات المسلحة يبذل أقصى ما يمكنه من طاقة للوصول إلى المستوى الذى أهلنا بفضل من الله لإحراز النصرفى حرب أكتوبر، وغسل عار الاحتلال لجزء من أرض مصر الغالية».

(١٧)

والحق أننا نجد أنفسنا فى كثير من صفحات هذه المذكرات وقد دخلنا مع صاحبها إلى المعسكرات وإلى الحياة العسكرية فى الخنادق فى تلك الفترة الخانقة من تاريخنا حين تزايد احتمال حدوث الجرائم فى معسكرات الجيش، ونحن نرى صاحب المذكرات وهو يصور بدقة بالغة وباختصار شديد ملامح الحياة الاجتماعية فى القوات المسلحة فى الفترة التى سبقت حرب أكتوبر المجيدة ويقول:

«كانت جنايات القتل وحوادث الانتحار هى الأكثر شيوعا خلال هذه الفترة الحساسة من تاريخ قواتنا المسلحة، فقد تزايدت هذه الحوادث بشكل لم تعرفه القوات المسلحة فى أثناء السلم».

كما يحاول الدكتور سمير فاضل أن يعمق دراسة الظواهر الاجرامية من خلال خلفياتها النفسية والاجتماعية فيقول :

«ولكى نصل إلى أسباب انتشار هذه الظاهرة يلزم إلقاء الضوء على الظروف الشديدة الصعوبة التى كانت تعيشها القوات المسلحة فى تلك الفترة ، كانت القوات بكاملها، بقادتها وضباطها وجنودها تعيش تحت الأرض فى ملاجئ تختلف أشكالها باختلاف الأغراض المخصصة لها: مراكز قيادة - مكاتب - ملاجئ للنوم - مخازن لاحتياجات القوات وأسلحتها وذخيرتها، كل شيء وكل فرد يعيش تحت الأرض أغلب ساعات اليوم، ولم تكن الأرض التى تُحفر فيها هذه الملاجئ صالحة فى كثير من الأحيان لحياة الإنسان العادى، لكنها ضرورة الموقف التى كانت تحتم حفرها فى أماكن رطبة كالملاحات المتاخمة لقناة السويس مما يستحيل فيها على الفرد العادى التحرك بحرية وسهولة مما كان له تأثير بالغ على صحة الأفراد ومعنوياتهم فى كثير من الأحيان، أما عن نظام الإجازات فكانت تحكمه اعتبارات الموقف العسكرى المتأزم فى أغلب الأحيان».

ويبلور الدكتور سمير فاضل مجمل رأيه فى هذه الجزئية فى قوله :

«تلك كانت لمحة سريعة عن الحياة التى كان يعيشها الضابط أو الجندى فى هذه الظروف التى أوقف فيها تسريح مَنْ أتم خدمته العسكرية منهم حتى طال بهم المقام فى القوات المسلحة لسنوات طويلة.. كان لحالة الترقب والاستنفار الدائم فى ظل الظروف المعيشية الصعبة التى ألمحنا إليها تأثير كبير على مدى انتشار الجريمة ونوعيتها».

«كان الفراغ وتوافر الأسلحة عاملا مساعدا على إثارة النوازع الإجرامية لدى مَنْ يكون مجرما بطبيعته فى حياته المدنية العادية، وكانت الضغوط النفسية التى تفرضها ظروف الحرب والترقب وندرة الإجازات عاملا يدفع مَنْ لا تقوى أعصابه على تحمل هذه المواقف لارتكاب أبشع الجرائم لغير ما سبب جوهرى».

(١٨)

وفى موضع آخر يستعرض صاحب هذه المذكرات بالتفصيل بعض قصص الجرائم التى وقعت فى هذه الفترة ثم يلخص ما يراه بمثابة دلالة ومغزى هذه الأحداث المأساوية فى قوله:

« تلك كانت بعض صور النشاط الإجرامى لمحترفى الإجرام ممن كانوا يخدمون فى صفوف القوات المسلحة فترة العمليات الحربية، وصور أخرى لجرائم قتل كانت تقع نتيجة ظروف دقيقة أو عوامل نفسية، لكنها ولله الحمد لم تصل إلى حد الظاهرة حيث كان عدد مَنْ صدرت أحكام المحاكم العسكرية بإعدامهم لثبوت تهمة القتل فى حقهم

لا يزيد على الخمسة عشر متهما طيلة فترة حرب الاستنزاف التى سبقت حرب أكتوبر المجيدة ».

« كان يتم ترحيل مَنْ يصدر الحكم بإعدامه إلى السجن الحربى بالقاهرة حتى لا تُشغل القوات المحاربة بمثل هذه الأمور، وهناك تبدأ سلسلة من الإجراءات القانونية التى تلى صدور الحكم بالإعدام من تصديق على الحكم من رئيس الجمهورية، ثم تقديم التماس إعادة نظر من المحكوم عليه فى المدة المحددة قانونا، ثم يُعاد عرض القضية على رئيس الجمهورية بمعرفة مكتب الطعون للنظر فى التماس إعادة النظر. . حتى تنتهى الإجراءات بتنفيذ الحكم أو تخفيضه أو إلغائه وفقا لوقائع وظروف كل قضية».

□

وفى موضع سابق يلخص الدكتور سمير فاضل مدى الإحباط الذى سيطر على أفراد قواتنا المسلحة ومعقبات هذا الأحباط وما صاحبه من مشاعر نفسية بالغة التعقيد على أفراد القوات المسلحة حتى فى سلاح الحرس الجمهورى:

«ذات ليلة بينما كنت وأعضاء النيابة نواصل العمل بمبنى النيابة بناء على خطة وضعتُها فى محاولة لإنجاز القضايا المتراكمة الواردة من النيابة العامة، اتصل بى مدير الشرطة العسكرية وأبلغنى بالعثور على جثة أحد جنود الحرس الجمهورى مقتولا بحدائق القصر الجمهورى بالقبة. انتقلت على الفور للإشراف على التحقيق الذى انتدبت له أحد

أعضـاء النيابة العـسكرية، ورغم أنه كان واضحـا من الوهلة الأولى أن الحادث انتـحار لوجـود آثار البارود حول فـتحة دخـول الطلق النارى، ووضع البندقيـة بجوار الجثة، وتقرير التـحريات الذى قدمتـه المباحث الجنائية، إلا أن إجراءات التحقيق استـمرت حتى الصباح، واضعين فى الاعتبار احتمال أن يكون فى الأمر جريمـة قتل، وانتهى التحقيق باعتبار الواقعة انتحار بعد وصول تقرير الطب الشرعى».

«بعـد عدة أيام تكرر الحـادث مع جندى آخـر بذات المكان وبنفس الأسلوب تقريبا، وأثبت التـحقيق والتحريات الواسعـة أن الأمر لا يعدو أن يكون انتحارا نتيجة حالة اكتئاب نفسى لازمت بعض الجنود فى تلك الفـترة من عـام ١٩٦٧، نظرا لحالة الطوارئ واسـتنفار القـوات بصـفة مسـتديمة، وقلة الإجـازات. تكرر الحادث للمرة الثـالثة كأنهـا عدوى أصابت جنود هذه الوحدة نتيجة شعـور عام بالإحباط والضغط النفسى، تقدمنا بتقرير أوصينا فيه بتخفيف قيود الإجازات عن جنود هذه الوحدة، وإجراء بحث اجتماعى عن مشـاكلهم العائلية وظروف كل منهم الخاصة حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث المؤسفة، ولوقف انتشار هذه العدوى النفسيـة القاتلة، وقام الفريق الليثى ناصب - رحمـه الله - وكان قائدا للحـرس الجـمـهـورى، بعـمل ندوات توعـيـة دينيـة لجنود الحـرس الجمهورى، وألقى عليهم بنفسه درسـا دينيا يحذرهم فيه من غضب الله على كل مَنْ يقتـل نفسه. والغـريب [الحديث لا يزال للدكـتور سمـير فاضل] أن الفـريق الليثى ناصف مات بعـد شهور إثر سقـوطه من نافذة

مسكنه فى لندن وكان هناك للعلاج، وقيل وقتئذ إنه مات منتحرا، وإن كان الأرجح أنه سقط نتيجة عدم اتزان كان يعالج منه فى لندن».

. . . .

ورغم هذا فإن الإثارة تدفع ناشر الكتاب ليجعل عنوان الموضوع الذى ضم هذه الفقرات: «مصرع الفريق الليثى ناصف».

(١٩)

ومن حق صاحب المذكرات أن ننقل عنه ما يصور به بعض متاعبه المهنية فى أثناء العمل الميدانى، ذلك أن متاعبه لم تقف عند الحدود النفسية التى تتعلق بالحرص على سيادة القانون، أو الألم لانتهاكه، لكن تحقيق العدالة كان كثيرا ما يستدعى المغامرات ، ونحن نرى صاحب المذكرات يلخص المصاعب « الطبيعية، نقصد تلك المرتبطة بظروف الطبيعة» التى كان تواجهه فى أدائه لمهمته القانونية بصورة إجمالية فيقول :

«نُقلت إلى نيابة الإسماعيلية العسكرية رئيسا لها فى أواخر عام ١٩٦٩ وحرب الاستنزاف على أشدها، والصراع قائم بين قواتنا وقوات العدو فى محاولات مستميتة لبناء حائط للصواريخ يدفع عن الجبهة المصرية وعمق البلاد الآثار المدمرة لغارات العدو المجنونة التى لا تميز بين ما هو مدنى وما هو عسكرى ».

« يمتد الاختصــاص الجغرافى لنيابة الإسماعيلية ليشمل جــبهة القتال بكاملها من بورسعــيد شمالا حتى مشــارف السويس جنوبا، علاوة على محافظات الشرقية والدقهلية ودمياط».

«كان هذا الاتساع لدائرة عــمل النيابة يشكل عبئا جســيما على عاتق أعضاء النيابة، إلا أن نظام العمل الميــدانى وتواجد أعضاء وأفراد النيابة بصفة مــستديمة بمقــر النيابة، كان يساعد على إنــجاز العمل فى الوقت المناسب».

«صعوبة العمل وخطورته كانت تتمــثل فى الانتقال لتحقيق الحوادث فى مكان وقوعــها، خاصة فى أثناء الليل حــيث كانت القيود مــفروضة على تحــرك المــركــبــات، وعلى الإضــاءة بوجــه عــام، نظرا لظروف العمليات، واشتداد الغارات الجوية للعدو التى لا تهدأ ليلا أو نهارا».

«كانت تحركات النــيابة لا تعرف قيودا خاصة بالنســبة للحوادث التى يلزم الانتقال الفــورى لتحقيقــها ومعاينتــها على الطبيعة كــحوادث القتل والانتحار، وكانت الخطورة تتمثل فى الانتقال لموقع الحادث ليلا، مع تقييد الإضاءة، ومع وجود قنابل زمنية كــانت تلقيها طائرات العدو نهارا لتنفجر فى الوقت المحدد لها دون إمكان اكــتشافها لشدة الظلام، علاوة على أن عمليات الإغارة كانت تتم فى صورة إبرار جوى تقوم به طائرات العدو المروحية لإنزال قوة مزودة بالجيب لقطع الطرق ومباغتة أية مركبة تتحرك ليلا مما يزيد من صعوبة المأمورية».

ونأتى إلى أفظع موقف واجهه صاحب المذكرات فى اثناء ادائه لوظيفته حين وجد نفسه ـ بسبب سوء تصرف أو إهمال أحد الضباط ـ وقد سُجن مع ثلاثة عشر قاتلا فى زنزانة، وهى قصة مثيرة إلى أبعد حدود الإثارة التى قد يتصورها إنسان:

« . . . . . مضت فترة استغرقتها إجراءات التصديق والتماس إعادة النظر حتى صارت الأحكام باتة، أى غير قابلة لأى وجه من أوجه الطعن، ولم يتبق من الإجراءات إلا صدور الأمر من المدعى العام العسكرى ـ الذى يقابل النائب العام ويتمتع بجميع سلطاته ـ بتحديد موعد ومكان التنفيذ، وكنت قد نقلت خلال هذه الفترة من نيابة الإسماعيلية العسكرية وعينت نائبا للمدعى العام العسكرى الذى يقابل فى سلطاته المحامى العام الأول بالنيابة العامة».

« اتصل بى العميد أبو النصر مشالى قائد السجن الحربى وأبلغنى أن المحكوم عليهم بالإعدام الذين رفض السيد رئيس الجمهورية التماسهم لهم شكوى جماعية يريدون عرضها على النيابة العسكرية، فأفدته أننى سأرسل له رئيس نيابة لتحقيق شكواهم، فأبلغنى أنهم يريدوننى شخصيا بصفتى مدعيا عاما ـ بالنيابة ـ توجهت إلى السجن الحربى، ومررت على مكتب قائد السجن، وشرح لى باختصار موضوع شكواهم وأنهم فى شبه تمرد، وأرسل معى ضابطا برتبة مقدم من السجن لانشغاله هو ببعض الأمور الأخرى».

«توجهت للمبنى المخصص للمحكوم عليهم بالإعدام وفتح الحرس أقفال الباب الحديدى الضخم. . المبنى من الداخل عبارة عن فناء صغير على جانبيه عدة زنزانات تفتح أبوابها عليه. . دخل الضباط مع الحرس وأخرج المحكوم عليهم بالإعدام وعددهم ثلاثة عشر قاتلا من زنزاناتهم وصفهم فى الفناء بمواجهتى، وبينما أنا أتحدث معهم عن شكواهم إذ ابى أفاجأ بأن الضابط والحرس قد خرجوا من السجن وأغلقوا خلفهم الباب الحديدى».

«شعرت فى هذه اللحظة ـ نتيجة تصرف الضابط الذى ينم عن الغباء وانعدام المسئولية ـ أن نهايتى قد اقتربت، ولم يعد بينى وبين الموت إلا خطوة يخطوها أحدهم نحوى وينتهى كل شىء».

«حاولت قدر استطاعتى ألا أشعرهم بحرج موقفى، لذلك لم أحاول النداء على الحارس ليفتح بوابة السجن التى حبسنى فيه مع ثلاثة عشر قاتلا أصبح الحكم بإعدامهم باتا، ورُفضت طعونهم، ولم يبق إلا التنفيذ».

«ماذا يضير أحدهم أو كلهم أن يهاجمونى وأنا الأعزل ويقتلونى، لن يخسروا شيئا جديدا، فحياتهم نفسها قد خسروها فعلا، ولن يُعدموا مرتين. . مرت هذه الهواجس كلها فى مخيلتى وأنا أقف بينهم وحيدا، لا حرس، ولا سلاح يحمينى إلا سلاح الإيمان بقدرة الله على أن يخلصنى بسلام من هذا الموقف العصيب».

«بدأت أفكر بسرعة فى طريقة للخروج من هذا المأزق، فأخذت أهدئ أولا من ثورتهم، وأطمئنهم إلى أن شكاواهم ستجد طريقها

للحل، فبدأ رد الفعل شرسا منفعلا من بعضهم، إذ قال لى أحدهم: «أنت تعلم أن تنفيذ الحكم لا مفر منه وأن المسألة مسألة وقت». . وذكرنى بمرافعتى ضدهم كممثل للنيابة العسكرية مما وصلهم جميعا للإعدام».

«خطر لى أن أقترب قدر الاستطاعة من باب السجن علنى أستطيع النداء على الحرس إذا تطلب الأمر ذلك، فطلبت منهم الجلوس، وأحضرت كرسيا وضعته بمكان قريب من الباب لأجلس عليه فى مواجهتهم، ففوجئت بأحدهم يجذب الكرسى ويضعه وسطهم ويقول لى: «خليك قريبا منا حتى نسمعك». . وأيقنت أن هذه الحركة من هذا القاتل قد تكون مقدمة لمحاولة الاعتداء علىّ فأسلمت أمرى لله، وبدأت فى مناقشتهم وبحث شكاواهم».

«وفجأة نهض أحدهم وقال لى: «أنت مش حتنفعنا بشىء. . إحنا عاوزين رئيس الجمهورية شخصيا».

«ووجدت فى هذه الكلمة حبل النجاة الذى تشبثت به وقلت له: «أنت محق فعلا، ورئيس الجمهورية هو صاحب الكلمة الفاصلة فى هذا الموضوع، وسأخرج فورا للاتصال به تليفونيا ليحضر لكم بنفسه».

«لاقت كلماتى قبولا حسنا لديهم، وأصروا جميعا على حضور رئيس الجمهورية، فتوجهت فورا تجاه الباب الحديد وأخذت أطرق بكلتا يدى مناديا للحرس ففتح الباب، وخرجت غير مصدق أننى لازلت

على قيد الحياة، وتوجهت من فورى إلى مكتب قائد السجن، وكانت ثورتى عليه وعلى الضابط الذى أرسله معى ثورة عارمة، فقد عرضنى لموقف عصيب لم ينقذنى منه غير لطف من الله سبحانه وتعالى».

(٢١)

وهذه قصة واقعة من الوقائع النادرة فى تاريخ العدالة حين يُقدر لمحكوم عليه بالإعدام أن ينجو من الإعدام فى اللحظات الأخيرة جدا وقبل تنفيذ الحكم بساعات، وقد حضر صاحب المذكرات القصة من بدايتها لآخرها على نحو ما نقرأ:

«منّ الله علىّ بأن جعلنى سببا فى إنقاذ مظلوم من حبل المشنقة بعد أن كان قاب قوسين أو أدنى منها، فكأننى بهذا العمل الذى هدانى إليه ربى سبحانه وتعالى قد أحييت الناس جميعا، وكسبت رضاه وعفوه يوم القيامة، وهو غاية قصدى من أى عمل دنيوى أقوم به خاصة فى مجال عملى كقاضى».

يشير صاحب المذكرات إلى المعنى الذى تتضمنه الآية القرآنية الكريمة : ﴿ ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا ﴾.

والقصة التى سنقرؤها بعد قليل ترينا أهمية احترام إصرار المتهم على النفى على النحو الذى عُلمنا به فى الطب احترام إصرار المريض على الشكوى من الألم :

«فى ليلة حالكة الظلام، فى أحد المواقع العسكرية بقطاع البحر الأحمر العسكرى، وفى ملجأ للجنود يضم ثلاثة أفراد وقعت الجريمة. . قُتل أحد الأفراد الثلاثة بآلة حادة حطمت رأسه وهو غارق فى نومه دون أن يشعر بالجريمة أحد خارج الملجأ. . خرج أحد الفردين مهرولا صارخا مستنجدا بباقى أفراد الموقع».

«بدأت إجراءات التحقيق المعتادة بعد إبلاغ النيابة العسكرية. . اتجهت الشبهات بطبيعة الحال إلى زميلى القتيل بالملجأ، وسرعان ما اعترف أحد المتهمين اعترافا تفصيليا بارتكابه وزميله جريمة القتل بقصد الاستيلاء على نقود القتيل فى أثناء نومه. . .».

«أنكر زميله اشتراكه فى الجريمة ، وذكر أنه كان خارج الملجأ لقضاءحاجة ، وعاد ليجد القتيل غارقا فى دمائه، وبجانبه المتهم الأول فخرج مستنجدا ومبلغا عن الحادث».

«لم يستطع المتهم الثانى إثبات وجوده خارج الملجأ وقت الجريمة حيث كانت الليلة حالكة، ولم يلحظه أحد من أفراد الموقع عند خروجه ـ حسب روايته ـ وجاءت اعترافات المتهم الأول تفصيلية ومكتملة العناصر فيما يتعلق باشتراك زميله المتهم الثانى معه فى ارتكاب الجريمة، جاء تقرير الطب الشرعى مؤيدا إلى حد كبير لرواية المتهم الأول مما يلقى بثقل الاتهام على عاتق المتهم الثانى شأنه شأن المتهم الأول، كما جاءت المعاينة مؤكدة لاتهام زميلى القتيل بارتكاب الجريمة».

«سارت الإجراءات فى طريقها المعتاد، وأخذ تحقيق النيابة العسكرية مجـراه الطبيعى، وأمسكت الأدلة المساندة بخناق المتهمين، وأحيل المتهمـان إلى المحكمة العسكرية العليا التى حكمت بإعدامهما لثبوت التهمة فى حقهما رغم إنكار المتهم الثانى فى جميع مراحل التحقيق والمحاكمة، لكن إنكاره أخذ على أنه وجه من أوجه الدفاع التى يلجأ إليها غالبية المتهمين، وظل اعتراف المتهم الأول ثابتا فى جميع المراحل لا يهتز أمام إنكار زميله المتهم الثانى ، ولا تشوبه شائبة ممكن أن تشكك فى صدق روايته».

«صدّق رئيس الجمهورية على الحكم بعد مراجعته من مكتب التصديق. . طعن المتهمان فى الحكم ورفض رئيس الجمهورية الطعن بناء على مذكرة مكتب الطعون الذى يضم خيرة ضباط القضاء العسكرى. . لم تهتز قناعة أحد ممن تداولوا القضية ودرسوها منذ بداية التحقيق بثبوت التهمة قبل كلا من المتهمين».

«أصبح الحكم باتا غير قابل لأى وجه من أوجه الطعن. . أصدرت أمرى بصفتى مدعى عام عسكرى بالنيابة بتنفيذ الحكم».

«فى صباح اليوم السابق على التنفيذ أبلغنا مدير السجن الحربى بأن أحد المتهمين المحكوم عليهما يريد الإدلاء بأقوال جديدة أمام النيابة العسكرية بعد أن علم برفض الطعن المقدم منه. . انتدبت أحد رؤساء النيابة لسماع شكوى المحكوم عليه فتوجه إلى السجن الحربى وسمع أقوال الشاكى فى محضر خصص لذلك».

«نظرا لحساسية الموضوع وضيق الوقت المتبقى على التنفيذ فقد انتظرت رئيس النيابة حتى عاد لمكتبى متأخرا».

«اطلعت على المحضر وقد احتوى على أقوال جديدة للمحكوم عليه الأول معترفا بأنه قام بقتل المجنى عليه وحده، وأن زميله المتهم الثانى لم يشترك معه على أى وجه فى جريمة القتل، وذكر تفصيلا كيفية تلفيقه للأدلة ضد المتهم الثانى ليبدو مشتركا معه فى الجريمة بطريقة لا تدعو للشك فى صحة أقواله، وبرر اتهامه لزميله بأنه كان يعتقد أن إشراك غيره معه سيخفف عنه العقاب ولا يُحكم عليه بالإعدام، أما وقد صدر الحكم ورفضت الطعون المقدمة منه وزميله، ولم يعد هناك مفر من التنفيذ، فقد أراد أن يريح ضميره حتى لا يتحمل أمام ربه ذنب المتهم الثانى علاوة على قتله المجنى عليه».

«أبدى المحقق لى تحفظه شخصيا على هذه الرواية الجديدة لاحتمال أن يكون قد تم الاتفاق بينه وبين المتهم الثانى على أن يتحمل الأول الحكم ، ويقوم الثانى بإعالة أولاده بعد الإفراج عنه.. رغم أن هذا الرأى له وجاهته، إلا أننى عكفت على مراجعة أوراق القضية فوجدت أن المتهم الثانى أنكر اشتراكه على طول الخط منذ وقوع الحادث، كما أن تفاصيل الأقوال الجديدة للمتهم الأول توضح تفصيلا كيفية تلفيقه للأدلة ضد المتهم الثانى بطريقة تؤيد إنكار المتهم الثانى».

وبعد هذا يصور لنا الدكتور سمير فاضل بصورة دقيقة المشاعر المتباينة التى افتعلت فى عقله ووجدانه خلال الساعات الباقية على تنفيذ الحكم :

« . . . لم يتبق أمامى سوى ساعات وينفذ الحكم فى الموعد السابق تحديده . . كلمات رئيس النيابة عن احتمال اتفاق المحكوم عليهما على هذه الأقوال الجديدة احتمال مقبول إلى حد كبير . . احتمال صدق الأقوال الجديدة أكثر قبولا ويحتمل أن تؤدى إلى ثبوت براءة المحكوم عليه الثانى وإفلاته من حكم الإعدام إذا أعيدت المحاكمة . . إيقاف تنفيذ حكم إعدام حُدد موعده إجراء خطير لم يسبق له مثيل» .

«كان قرارى أن أعود إلى الله صاحب هذه الروح التى ستزهق، فهو الذى سيهدينى إلى القرار الصحيح الذى لا يملك اتخاذه غيرى من الناحية القانونية، أخيرا استقر رأيى على إصدار الأمر بإيقاف تنفيذ الحكم على المحكوم عليهما بالإعدام، وتبليغ ذلك فورا للسجن الحربى حيث سيتم التنفيذ ، رفعت مذكرة بالتماس إعادة نظر إلى السيد رئيس الجمهورية طبقا لقانون الإجراءات الجنائية لظهور أدلة جديدة لم تكن مطروحة أمام محكمة الموضوع، وطلبت إعادة إجراء المحاكمة . . تمت المحاكمة الجديدة، وبرئ المحكوم عليه الثانى، حمدت الله أن جعلنى سببا فى إنقاذ برىء من الإعدام وهو قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ» .

نستطيع الآن أن نعـود إلى المعانى التى أراد سـمير فـاضل أن يؤكد عليها،» بل استطاع بالفعل تأكيدها من خـلال كتابته لهذا الكتاب القيم. فهو حريص على أن ينقل إلينا الفهم السليم للقضاء العسكرى وضرورته وأهمية ووظيفته وادائه وتاريخه وانجازاته ، وهو حريص على أن يوضح منذ الصفحات الأولى لكتابه أنه قضاء خاص منصوص عليه فى الدستور وليس قضاء اسـتثنائيا، ،وهو يشير بوضـوح شديد إلى هذا المعنى فى المقدمة فيقول:

«عندما نتحـدث عن القضاء العسكرى، ينبغى ألا ينصـرف الذهن تلقائيا إلى قـضاء اسـتثنائى بغـيض إلى النفس يذكـرنا بما يطلق عليـه «محكمـة الدجوى»، إنما نعنى به نظاما قضائيا نصّ عليه الدستور ، واستقر فى مصر منذ سنوات ، ونظمـه قـانون صدر عـام ١٩٦٦ فأصـبح جـزءا من النظام القضـائى فى مصر، لم يبتـدعه المشـرع المصرى، بل اقتـبس أحكامه من أعرق وأحدث التشريعات فى العالم، وفى مقدمتها التشريع الفرنسى ».

« من هذا المنطلق فإننى أجد نفسـى مطالبا بإلقاء الضوء على أحكام هذا النظام القـضائى الـعسكرى. فـعلاوة على مـا يحـتويه قـانونه من نصوص خاصة بالنظام العسكرى البـحت، فإن المحاكم العسكرية تطبق قانون العقوبات العام، شأنها شـأن المحاكم الجنائية العامة، وتتبع فى إجراءاتهـا ذات القواعـد التى ينص عليهـا قانون الإجراءات الجـنائية، ولأحكامها حـجية الشيء المقضى به، شأنهـا شأن الأحكام التى تصدر

من المحاكم الجنائية العـادية وتنفذ بذات الأسلوب المنصوص عليه فى القانون العام عدا الإعدام بالنسبة للعسكريين».

□

ويدلل سمـير فاضل على أن صورة الـقضاء العسكرى المـصرى لا تزال بحاجة إلى تصحيح حتى فى أذهان بعض كبار أساتذة القانون :

« . . . ويحـضرنى هنا حـوار دار بينى وبين أسـتاذنا الراحل وفـقيـه القانون الجنائى الدكتـور محمود مصطفى فى أواخر السبـعينيات، وكان يلقى محاضـرة فى الجمعية المصـرية للاقتصاد السيـاسى والتشريع عن القضاء العـسكرى، وبعد أن أفاض رحمه الـله فى شرح قانون الأحكام العسكريـة، وما اقتـبسه هذا القـانون من التشـريع الفرنسى وغـيره من التـشريـعات الأخـرى إذا به فـجأة يصـب جام غـضـبه علـى القضـاء العسكرى، والقائمين عليه حتى أنه كـاد يصفهم بالجهل لعدم حصولهم حتى على ليسانس حقوق على حد قوله ».

« بعد أن انتـهى من إلقاء محاضـرته طلبت التعليق على المحـاضرة فأذن لى ـ ولم يكن يعلم أن هناك قضاة عسكريين يستمعون لمحاضرته ـ ولمـا طلب منى أن أعـرف بنفـسى قـبل التـعليق كـانت مـفـاجـأة له وللحاضرين وهم من أعلام الفقه والقانون ورجال القضاء، كانت مفاجأة أن أذكر أننـى لواء دكتور بالـقضاء العـسكرى، وكان ذلك ردا عـلى ما اعتقده رحمه الله من عدم اشـتراط حصول القاضى العسكرى حتى على ليسانس فى الحقوق».

« بدأت حديثى بتقديم الاحترام والإجلال لأستاذنا الكبير، وأضفت أننى ألاحظ أن سيادته لم يتابع أعمال القضاة العسكريين عن قرب اكتفاء بالقليل الذى ينشر عن بعض القضايا السياسية التى تنظر أمام القضاء العسكرى، وضربت لسيادته أمثلة عديدة لمواقف مشرفة لرجال القضاء العسكرى، وما يصدرونه من أحكام عادلة فوق مستوى الشبهات».

«وكانت وجهة نظرى مقنعة لدرجة أن الحاضرين من رجال القضاء العام الذين صفقوا للأستاذ المحاضر أول الأمر عادوا وصفقوا بشدة على ردى عليه ».

«ثم أعقب ذلك قيام الأستاذ الدكتور حلمى مراد وكان حاضرا فذكر أنه بصفته محاميا ترافع فى العديد من القضايا المهمة أمام القضاء العسكرى فإنه يسجل اعتزازه برجاله، وما لاحظه من بلوغهم درجة عالية من النزاهة والعدالة والعلم وشجاعة الرأى، لكنه أضاف كلمة حق أن القضاة العسكريين يضحون فى كثير من الأحيان حتى بمستقبلهم فى سبيل إحقاق الحق ونصرة العدالة، لذلك يجب أن يتمتعوا بالحصانة الكافية لتأمين مستقبلهم وعدم الاستناد إلى مجرد الأمانة والنزاهة التى يتمتعون بها حتى الآن».

□

ويضرب صاحب المذكرات مثلا آخر للدلالة على قصور صورة القضاء العسكرى فى أذهان أساتذة القانون ، وعندى أن هذا المثل لا يقل أهمية عن المثل السابق لأن الدكتور عبد المنعم الشرقاوى نفسه

وهو بطل الحـوار لم يبـرئه إلا القضـاء العـسكرى على نحو مـا روى الدكتور سمير فاضل فى كتابه:

«كما يحضرنى ما دار فى ندوة أدارها الأستاذ عبد المنعم الشرقاوى فى ذات المكان السابق الإشارة إليه عن القضاء الاستثنائى، وأشار إلى القضاء العسكرى كقضاء استثنائى ينبغى التـعامل معه بحذر، ولما أنهى محاضرته ذكّرت سيادته بأن القضاء العـسكرى هو الذى برأه من التهمة التى أسندت إليه فى أحـد العهود السـابقة، ولم يعبـأ القاضى العـسكرى الشاب الذى حكم ببراءته وقتئذ بما يمكن أن يلحق به وبمستقبله من أذى بالغ » .

« كان حـاضرا هذه الندوة الكثيـر من فقهـاء القانون فى مـصر منهم الدكتور رفعت المحجوب، والدكتور صوفى أبو طالب، والدكتور احمد فتحى سرور الذى قام وفند ما أسنده المحاضر للقضاء العسكرى، وكرر رأيه القانونى المعروف فى هذا الصـدد، وهو أن القضاء العسكرى ليس قضاءا اسـتثنائيا، إنما هو قضاء طبـيعى مثل القضاء العـام تماما، ولكنه قضاء خاص يخـتص بجرائم معينة، ويخضع لاختصـاصه أشخاص ذوو مواصفات معينة».

(٢٣)

بعد هذا كله ربما آن الأوان الآن لندلف مع المـؤلف مع ذكرياته وما يرويه عن المـوضـوع الذى يبدو بمـثـابة الموضـوع الرئيـسى فى هذه المذكرات وهو توليه رئاسة المحكمة التى تولت مـحاكمة المتهمين فى

حادث المنصة، ومن العجيب أن نقرأ فى هذه المذكرات أن السبب المباشر فى توليه بنفسه هذه المهمة (مع أنه كان مدير القضاء العسكرى كله) كان حادثا بسيطا جدا، وهو أنه لم يحضر العرض العسكرى يوم ٦ أكتوبر الذى اغتيل فيه الرئيس السادات مع أنه كان مدعواً لحضوره بحكم منصبه ، ومن الطريف أنه لم يحضر هذا العرض لسبب طريف جدا يورده فى الرواية التالية:

«. . . فى الخامس من أكتوبر ١٩٨١ وفى إطار التعليمات المنظمة للعرض العسكرى الذى يجرى فى اليوم التالى بمدينة نصر، صدرت الأوامر بأن يرتدى الضباط من رتبة اللواء - المدعوون لحضور العرض فى المقصورة - بدلة التشريفة الكبرى التى لم أكن قد تسلمتها بعد من ورش المهمات بالمعادى، ولما كان ضيق الوقت لن يسمح لى بالتوجه للمعادى لتسلمها وإجراء أى إصلاحات قد يقتضيها الأمر، فقد قررت الاكتفاء بمشاهدة العرض فى التليفزيون » .

« وسافرت يوم ٦ أكتوبر لبلدتنا فى الشرقية لقضاء بعض المصالح هناك، وقد استغرق قضاء هذه المصالح اليوم كله ولم أفرغ حتى لمشاهدة التليفزيون أو سماع الراديو. . »ـ.

«فى المساء ركبت سيارتى عائدا للقاهرة دون أن أدرى شيئا عن الأحداث الجسام التى وقعت بالقاهرة فى صباح ذلك اليوم، وفوجئت فى القاهرة بأنباء حادث اغتيال الرئيس السادات رحمه الله، وشاهدت لأول مرة تفاصيل الحادث بالنشرة المسائية بالتليفزيون».

«أردت بسرد هذه الرواية أن أوضح أن القدر وحده هو الذى اختارنى لرئاسة المحكمة التى نظرت قضية اغتيال السادات، فلو لم يكن قد صدر الأمر بارتداء بدلة التشريفة الكبرى التى تعذر تسلمها قبل موعد العرض لحضرته فى المقصورة كالأعوام السابقة، وعندئذ كان يستحيل علىّ أن أجلس مجلس القضاء لنظر هذه القضية لأننى سأكون إما مصابا مجنيا عليه، أو شاهدا على ما حدث فى ذلك اليوم ، وهو ما يتعارض مع صفتى كقاض فى هذه الحالة، وبصفتى أقدم القضاة العسكريين فقد صدر قرار بتشكيل المحكمة العسكرية العليا التى ستنظر قضية اغتيال الرئيس السادات فى ١١ نوفمبر ١٩٨١ متضمنا تعيينى رئيسا لهذه المحكمة».

(٢٤)

هكذا قُدر لهذا القاضى المحنك أن يكون هو الذى يرأس المحكمة التى تولت أخطر قضية فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين بلا مبالغة، وهل هناك أخطر من اغتيال رئيس الدولة ومقتل سبعة آخرين معه من بينهم عُمانى وصينى، فضلا عن رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات (وهو نائب رئيس وزراء سابق)، والرجل الثانى فى الكنيسة المصرية، وكبير الياوران، ومصور برئاسة الجمهورية ولولا أن قضية اغتيال السردار لى ستاك أثرت على التاريخ المصرى الحديث كله ، لكانت قضية اغتيال الرئيس السادات بمثابة أخطر قضايا القرن العشرين كله .

وقد كانت هذه المحاكمة بمثابة المرآة التى ستنعكس عليها صورة مصر والحكومة المصرية والمجتمع المصرى أمام العالم فى الحقبة الباقية من القرن العشرين من حيث قدرة هذا الشعب وحكومته على النظام والانضباط والتأمين، والقدرة على الوصول إلى الحقيقة على الرغم من انتشار ضباب كثيف وغبار كثير يثيره المتربصون بمصر ، والمتربصون بالنظام القائم وإنجازاته، فضلا عن المتربصين بالسادات وتاريخه بعد مقتله.

ومع هذا كله فإن صاحب هذه المذكرات كان واعيا كل الوعى للحدود الفاصلة بين حقوق ومسوغات كثيرة ستفرض نفسها على المحكمة والمحاكمة، وعلى سبيل المثال فإنه كان يدرك حدود ما قد يحدث من تنازع بين حقوق المتهمين وحقوق الأمن، وسنجتزئ من روايته بواقعة واحدة تدلنا على الصعوبة المطلقة لتحقيق أمن حقيقى فى مثل هذه الظروف:

«بدأت إجراءات تجهيز المبنى بصفة عامة وقاعة الجلسات بصفة خاصة. . فى أثناء معاينتى للقاعة فى اليوم السابق على بدء المحاكمة لاحظت وجود سور حديدى يفصل مكان قفص المتهمين عن باقى القاعة بمسافة حوالى مترين، فسألت عن سبب وضع هذا الحاجز فأفادنى المختصون بالأمن بأنه وضع للحيلولة دون التقاء المتهمين فى القفص وباقى مَنْ بالقاعة من المحامين وأقارب المتهمين، فأمرت برفع هذا الحاجز فورا حتى لا يحرم المتهمون من حقهم فى الالتقاء المباشر بمحاميهم دون تدخل من أحد فى أثناء انعقاد الجلسات».

«أما أجـهزة الأمن بالقـوات المسلحـة فقد قـامت بعقـد العديد من اللقاءات للتنسيق فيما بينها من جـهة، وبينها وبين جهات الأمن المدنية من جهـة أخرى لضمان تأمـين عملية نقل المـتهمـين من وإلى السجن الحربى، وتأمين الطريق إلى المحكمة وحولها وداخلها».

«أما أجهزة القـضاء العسكرى فكان العمل مستمـرا فى محاولة لإنجاز كل ما يتطلبه انعقاد هذه المحاكمة الكبرى من إجراءات قانونية وقضائية وإدارية».

«أما هيئـة المحكمة رئيسا وأعضـاء فقد كانت فى لهفـة لسرعة تلقى أوراق القضـية من النيـابة العسكرية حتى يمكـن قراءتها وتدارسـها فى الفترة القصيرة المتبقية على موعد انعقاد المحكمة».

«باعتبـارى مسئولا عن إدارة الجلسـة كرئيس للمحكمـة، فقد بذلت جهدا كبيـرا فى اليومين السابقين على موعد بدء المحـاكمة فى محاولة الإلمام بكل محتويات ملف القضية الضخم من تحقيقات نيابة، وتقارير طب شرعى، وتقـارير فنية، ومرفقـات أخرى كثـيرة استعـدادا للجلسة الأولى التى تعـتبر جلسـة إجراءات يتم فـيها الـتحقق من شـخصـيات المتهـمين، وطلباتهم، وطلبات الدفاع، وندب مـحامين لمن ليس لهم دفاع موكل، والتنسيق بين المحامين فى حالة وجود تعارض بين مواقف المتهمين مما يتطلب قراءة دقيقة لكافة الأوراق قبل الجلسة».

«فى الليلة السابقة للمحاكمة ورغم جسامة المسئولية وضخامة العمل المطلوب إنجازه كان ينبغى الحـصول على قسط من الراحة يمكننى من

مواجهة متطلبات جلسة الإجراءات لأخطر قضية عرضت على القضاء المصرى المعاصر».

«صباح يوم ٢١ نوفمبر حرصت على التوجه إلى المحكمة فى وقت مبكر للاطمئنان على حسن سير الإجراءات التى تقوم بها سكرتارية المحكمة تحت إشراف ممثل النيابة العسكرية».

«لاحظت فى طريقى للمحكمة التى يقع مبناها فى منطقة الجبل الأحمر إجراءات الأمن المشددة التى بدأت تظهر منذ دخولى إلى مدينة نصر وحتى باب المحكمة».

«جنود المظلات بملابس الميدان والشرطة العسكرية على طول الطريق وحول مبنى المحكمة.. أفراد الأمن بأجهزتهم اللاسلكية يتابعون التحركات على الطريق.. لاحظت [وجود] «قول» من العربات المدرعة يتحرك فى اتجاه المحكمة علمت أنه خاص بالمتهمين موزعين على عدة عربات وتتابعهم طائرة هليكوبتر تراقب الطريق منذ خروجهم من السجن الحربى حتى دخولهم مبنى المحكمة.. إجراءات وإن كانت بالغة التشدد إلا أنها تتناسب مع خطورة المحاكمة، والجو السائد فى البلاد وقتئذ».

ثم يسجل صاحب صاحب المذكرات على نفسه أنه كان يتصور هذه الإجراءات مبالغاً فيها فاذا به يقتنع بأهميتها بسبب حادث رآه بنفسه :

« ... وقد اقتنعت بضرورة هذه الإجراءات من واقعة حدثت بقاعة المحكمة فى إحدى الجلسات، إذ تم ضبط أحد المتهمين يحاول إعطاء

قريب له فى أثناء الاستراحة ورقة صغيرة بطريقة مريبة، فتم ضبطها واتضح أنها تحمل خريطة لخط سير قافلة المتهمين من السجن إلى المحكمة وأسلوب الحراسة بالقافلة وبالطريق ، وداخل المحكمة ، وتفاصيل أخرى تشى بأغراض مريبة، وأذكر أن المسئول عن أمن القاعة طلب منى بعد هذه الواقعة إعادة وضع الحاجز الحديدى الذى كان يفصل قفص الاتهام عن القاعة بمسافة مترين والذى سبق أن أمرت بإزالته فرفضت موضحا أن إتاحة الفرصة للمتهم للالتقاء الحر بدفاعه الموجود بالقاعة أهم من أى اعتبار آخر اكتفاء باليقظة المطلوبة من أفراد الأمن».

(٢٥)

ثم يروى صاحب المذكرات ـ من وجهة نظره بالطبع وهى وجهة نظر قاض حريص على العدالة ـ حقيقة الموقف الذى دفع المحامين إلى الانسحاب من المحكمة، وكيف تصرف هو مع هذا الانسحاب بطريقة حاسمة انتهت بأن عاد هؤلاء فى اليوم التالى:

«بدأت مرافعات الدفاع تسير سيرها الطبيعى، وفى جلسة ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ تقدم محامى المتهم الأول بدفع بعدم دستورية مواد التجريم المقدم بها المتهمون للمحاكمة لمخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية، مما يتعارض مع أحكام المادة الثانية من الدستور التى تعتبر الشريعة المصدر الرئيسى للتشريع، وطلب الدفاع وقف السير فى الدعوى حتى يتم الفصل فى دعوى عدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا إعمالا لنص المادة ٢١ من قانون تلك المحكمة».

«بعد المداولة قررت المحكمة رفض الدفع والاستمرار فى نظر الدعوى».

«انسحب المحامون بكامل هيئتهم من المحكمة، فقررت المحكمة تغريم المحامين المنسحبين مبلغ خمسين جنيها لكل منهم لانسحابهم من الدفاع عن المتهمين بدون مقتضى وبدون عذر مقبول، وتأجيل نظر الدعوى لجلسة ٥ يناير مع تكليف النيابة بندب محامين من أصحاب الدور لتولى الدفاع عن المتهمين وإخطار نقابة المحامين بما وقع من المحامين المنسحبين للنظر فى أمرهم تأديبيا ».

«توجه المحامون المنسحبون إلى رئاسة الجمهورية وطلبوا مقابلة الرئيس حسنى مبارك لعرض خلافهم مع المحكمة عليه، ورفض الرئيس مقابلتهم ـ كما نشر فى الصحف ـ موضحا أن الخلاف وقع بين المحامين ، وبين هيئة المحكمة خلال عملية قانونية بحتة تخضع لتقدير المحكمة، وأن الرئيس قد اتخذ مبدأ واضحا هو عدم التدخل فى أى أمر يتعلق بالقضاء احتراما لسيادة القانون، وأن هناك قنوات قانونية صرفة تأخذ مجراها على الجميع دون تفريق».

«قرر المرحوم الدكتور جمال العطيفى نقيب المحامين دعوة مجلس النقابة لاجتماع عاجل للنظر فى كتاب المدعى العام العسكرى المرسل له عن الموضوع. . تدخلت النقابة لإصلاح ما حدث، وسمحت المحكمة للمحامين المنسحبين بحضور الجلسة المحددة لنظر الدعوى وكان يحضرها المحامون المنتدبون من قبل المحكمة، وعاد المحامون

الموكلون لموقع الدفاع، وقررت المحكمة إقالتهم [أى إعفاءهم] من دفع الغرامة السابق تقريرها ضدهم».

□

والحق أن صاحب هذه المذكرات قد نجح في أن يقدم لنا وجهة النظر القانونية فى تلك الجزئية التى حاول المحامون الاستناد إليها فى انسحابهم من الدفاع، وهو يوضح هذه الرؤية فى عبارات مبينة واضحة بما لا يقبل إضافة أو تفسيرا فيقول:

«ودون الدخول فى تفاصيل دقيقة قد لا تهم القارئ، يهمنى أن أوضح هنا أن قانون المحكمة الدستورية العليا الذى أشار إليه الدفاع يعطى لمحكمة الموضوع الحق عندما يدفع أمامها بعدم دستورية أى قانون بإيقاف السير فى الدعوى، وتحديد موعد لرفع دعوى أمام المحكمة الدستورية العليا الذى أشار إليه الدفاع يعطى لمحكمة الموضوع الحق عندما يدفع أمامها بعدم دستورية أى قانون بإيقاف السير فى الدعوى، وتحديد موعد لرفع دعوى أمام المحكمة الدستورية إذا رأت جدية الدفع، أى أن القانون لا يلزمها بإيقاف السير فى الدعوى الأصلية وترك ذلك لمطلق تقديرها لجدية الدفع، وهو أمر واضح لا لبس فيه بالنسبةلأى مشتغل بالقانون».

«ولو كانت المحكمة ملزمة بإيقاف السير فى الدعوى بمجرد تقديم الدفع بعدم الدستورية - كما طلب الدفاع - لتقدم كل متقاض أو كل متهم بمثل هذا الدفاع ليوقف السير فى الدعوى المقامة ضده، ولتعطل

الفصل فى جميع القضايا، .وهو طبعا أمر لم يقصده المشرع، وقرار المحكمة بجدية الدفع من عدمه يخضع لرقابة الجهة القضائية الأعلى منها، لذلك فإن المحكمة توضح أسباب رفضها للدفع، وهذا ما فعلته المحكمة العسكرية العليا، إذ ضمنت حيثياتها أسباب رفض الدفع وتقريرها بعدم جديته، وأكدت المحكمة بالأدلة القانونية والشرعية التى ساقتها أن أحكام القانون فيما يتعلق بمواد التجريم المطعون فى شرعيتها لا تختلف عن أحكام الشريعة الإسلامية التى هى المصدر الرئيسى للتشريع، ومن ثم فقد انتهت المحكمة إلى التقرير بعدم جدية الدفع بعدم الدستورية المقدم من الدفاع».

(٢٦)

ويشير الدكتور سمير فاضل بشجاعة فى أكثر من موضع من هذه المذكرات إلى رأيه الواضح فى محاولة تسييس القضية على يد المحامين، وهو يقول على سبيل المثال فى صفحة ٨٩ إن هذا التسييس كان عدواناً على الحقيقة وعلى الضحايا، بل على المتهمين أنفسهم الذين أصبحوا أمانة فى عنق المحكمة :

«وقد وضح من وقائع الجلسات التالية أن البعض كان قد عقد العزم على تحويل المحاكمة إلى مهرجان سياسى فى محاولة لجر الرأى العام للاشتراك فى مهرجان تتصايح فيه الحناجر، وتضيع فيه دماء ثمانية من القتلى ،وثمانية وعشرين مصابا، علاوة على ما يشكله ذلك من أضرار بالغة بحقوق أربع وعشرون متهما مصيرهم أمانة فى أعناق المحكمة يجب

أن يهيأ لهم جـو هادئ لمحاكمـة عادلة، يطرح فيها دفـاعهم وفكرهم فى حرية كاملة مها كان نوع وهدف هذا الفكر دون ما جرح للنظام العام».

□

وبعد صفحـتين يعود صاحب هذه المذكرات إلى تأكـيد هذا المعنى ويقول:

«سارت إجراءات المحاكمة فى مشوارها الطويل الذى استمر أكثر من أربعة أشـهر اسـتأثر الدفاع فـيها بسـتة وثلاثين جلسـة طويلة تركت له المحكمـة خلالها الحـرية الكاملة فى عرض كل مـا يعتقـده فى صالح المتـهمـين، ولم يخل الأمر فى كثـير من الأحـيان من تشويـه للتاريخ السياسى للرئيس الراحل السادات، ولم تكن المـحكمة تقاطع الدفاع إلا لتعـيده إلى موضـوع الدعوى إذا بالغ فى الخروج عن المـوضوع أو إذا تعرض للرئيس الراحل فى شرفه وكرامته».

(٢٧)

ولا يجد الدكتور سـمير فاضل غضاضـة فى أن يروى ما تعرضت له المحكمة من أحد المحامين من تجريح دون أن تقاطعه المحكمة.. ولا يذكر صاحب المذكرات نص العبارة السـيئة التى قالها المحامى فى حق هذه المحكمة، لكنه يدلنا بوضوح واختـصار على أنه لم يفرط فى هيبة المحكمـة، وأنه حافظ على حـقهـا ، وكلف المدعى العـام العسكرى بالتحقيق مع المـحامى المذكور فيما بدر منه، ومع هذا فـإن المحامين تضامنوا مع زمـيلهم على نحو ما نرى، لكن المحـكمة المركزية فـيما

بعد أصدرت حكمها بحبسه ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ مراعاة لسنه وحالته الصحية.

ويورد الدكتور سمير فاضل ملخصا لموقف مجلس نقابة المحامين وموقف نيابة أمن الدولة العليا من هذا المحامى، ويختم حديثه فى هذا الشأن ببلورة سبب حرصه على إيضاح كل هذه الحقائق، وهو أنه لا يمكن للمحكمة أن تفرط فى هيبتها لأن هيبتها هى هيبة القضاء كله الذى لا تقوم للمجتمع قائمة بدونه:

«مع نهاية شهر فبراير كانت القضية قد اقتربت من نهايتها، ولم يتبق للدفاع عن المتهمين لكى ينتهى من مهمته إلا ما يلزم لاختتام المرافعات حسب تقدير هيئة الدفاع نفسها، فقد بات واضحا أن الدفاع قد استنفد كل ما عنده، وأن وضع خاتمة عادلة لهذه القضية التاريخية قد بات وشيكا».

« فى صباح يوم أول مارس ١٩٨٢ عقدت المحكمة جلستها لاستكمال مرافعات الدفاع.. قام أحد الأساتذة المحامين وطلب الكلمة نيابة عن باقى هيئة الدفاع، وطلب إيقاف السير فى الدعوى لحين الحكم من فصل المحكمة الدستورية العليا فى طلب للفصل فى تنازع الاختصاص».

«بعد اختلاء المحكمة للمداولة قررت رفض الطلب لعدم توافر شروطه ورفضت المحكمة بالتالى إيقاف السير فى الدعوى».

«وقف المحامى ذاته مرة أخرى، وأخذ يتحدث بانفعال شديد حديثا طويلا فيه كثير من التجريح للمحكمة وإجراءاتها وقراراتها، ويبدو أن عدم مقاطعة المحكمة له من جهة، وشعوره بضياع الفرصة الأخيرة لوقف سير المحاكمة جعله يزداد حماسا وانفعالا فقال إن المحكمة بقرارها الاستمرار فى نظر الدعوى تكون قد خالفت القانون الذى أقسمت اليمين على احترامه، وذكر عبارة سجلت فى محضر الجلسة تفيد بأن المحكمة قد حنثت فى اليمين الذى أقسمت عليه».

«بعد مداولة مع أعضاء المحكمة أصدرتُ قرارا بإفراد محضر خاص لإثبات ما بدر من هذا المحامى من أقوال اعتبرتها المحكمة إهانة لها، وكلفت المدعى العام العسكرى الذى كان حاضرا الجلسة بالتحقيق مع المحامى المذكور فيما بدر منه. . ساد القاعة صمت رهيب من جانب المحامى وزملاؤه، وكل منْ بالقاعة الذين فوجئوا بالقرار، ثم رفعت الجلسة للاستراحة».

□

ويروى صاحب المذكرات ملخصاً لردود فعل المحامين تجاه القرار الذى اتخذته المحكمة فى حق زميلهم :

«أعيدت الجلسة، وطلبت من المحامى صاحب الدور فى المرافعة الاستمرار فى مرافعته، لكن هيئة الدفاع فوضت أحد السادة المحامين فى الحديث نيابة عنهم، وقرر بعد المناقشة الانسحاب مع زملائه تضامنا مع المحامى المحال للتحقيق فى طلبه إيقاف السير فى الدعوى،

رغم ما سبق إيضاحه من أن تقدير جدية الدفع وإيقاف السير فى الدعوى من صلاحيات المحكمة والقانون لا يلزمها بالاستجابة لطلب إيقاف السير فى الدعوى طالما ستوضح أسباب عدم جدية الطلب فى حيثياتها، وبناء عليه قررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٣ مارس ١٩٨٢ مع ندب المحامين أصحاب الدور للقيام بواجب الدفاع عن المتهمين مع تغريم المنسحبين وإخطار النقابة لمساءلتهم تأديبيا لانسحابهم من واجب الدفاع عن المتهمين بدون عذر مقبول».

« لم أتابع موضوع التحقيق مع المحامى المتهم بإهانة هيئة المحكمة لأنه أمر لا يخص محكمتنا، وقد صدر حكم المحكمة المركزية فيما بعد بحبسه ستة أشهر مع إيقاف التنفيذ مراعاة لسنه وحالته الصحية، ولكننى اطلعت على بيان صادر من نقابة المحامين بذات الخصوص نشر فى جريدة أخبار اليوم فى ٦ مارس ١٩٨٢ جاء فيه:

«إن مجلس النقابة المؤقت يود أن يسترعى النظر إلى أن المحاكم العسكرية فى نظامنا المصرى هى محاكم ناط بها الدستور والقانون اختصاصات معينة، وتتمتع فى مباشرتها بنفس الحقوق، وتمارس نفس المسئوليات التى تمارسها المحاكم العادية، ويلتزم الدفاع بواجباته نحوها، ومنها الالتزام بالاحترام الواجب للقضاء، ولا تسمح تقاليد مهنة المحاماة بمناقشة إجراءات هذه المحاكم وأحكامها فى اجتماعات عامة، أو مؤتمرات صحفية، أو أن تستغل فى تحقيق مآرب سياسية، وأن القانون قد حدد حالات رد ومخاصمة القضاة ونظم إجراءاتها بما

يكفل المحـافظة على كرامة المـحاكم وهيبتـها، وبما يضمن ألا يتـخذ وسيلة لعرقلة سير العدالة، وأن المجلس لن يتردد فى ممارسة مسئولياته عند ثبوت وقوع أى إخلال بالسلوك المهنى الذى تـفرضه آداب المحاماة وتقاليدها».

«وفى عـدد الأهرام الصادر فى ٨ مـارس ١٩٨٢ قـرأت خبـرا يفيـد التحقيـق مع ذات المحامى بمعرفة نيـابة أمن الدولة العليا تحت إشراف المسـتشار رجاء الـعربى، لعقده مـؤتمرات صحـفية لمـراسلين أجانب ومصريين، ونشره فى الصحف الأجنبية أخبارا مثيرة تتعلق بما يدور فى جلسات المـحكمة الخاصة باغـتيال الرئيس السـادات. . وأخلت النيابة سبيله بعد التحقيق معه بكفالة خمسمائة جنيه».

وبعد هذا يردف صـاحب المذكـرات بما يبين به عـن هدفه من هذا كله:

«أردت بإيراد هذين الخـبرين الرد عـلى هواة الإثارة والتهـويل الذين ينسجون القصص الخـيالية عن تعسف المحكمة تجاه المـحامى المتهم بإهانتها. . والمحكمـة لا يمكن أن تكون فى خصومة مع أى طرف من أطراف الدعوى التى تنظرها، ولكن واجب المحكمة يقـتضيها ألا تفرط فى المحافظة على هيبتها إذا تعرض أحد بما يمس هذه الهيبة من قريب أو بعيد، فـهيبة المحكمـة هى هيبة القضاء كـله حارس العدالة التى لا يقوم لمجتمع كيان إلا بصيانتـها والمحافظة عليها، ومن هنا كانت نقابة

المحامين، ونيابة أمن الدولة العليا حريصتين وبنفس القدر على حماية هيبة المحكمة دون أن يطلب أحد منهما ذلك».

(٢٨)

ومن أهم ما يمكن لنا أن نتأمله من معان نفسية رائعة فيما يرويه صاحب هذه المذكرات تصويره لعودته إلى منزله بعد أن نطق بالحكم فى الجلسة الأخيرة لمحاكمة المتهمين فى حادث المنصة، ونحن نراه حريصا على الالتفات إلى جملة معان مهمة، فهو مؤمن بالقدر ، وهو حريص تماماً على التعبير عن إحساسه براحة الضمير ، وهو قبل هذا يعتقد أن الذين أقدموا على طلب الشهادة حسبما يعتقدون لن يخشوا حكما يصدر عليهم أيا كان :

«... عند خروجى لاحظت تكثيف الحراسة على هيئة المحكمة، فركبت عربتى وأفلت من هذه الحراسة المشددة التى لم أجد نفسى فى حاجة لها طالما أرضينا الله، وأرحنا ضمائرنا، وليقينى أنه لن يصيبنا إلا ما كتبه الله لنا، ومن ناحية أخرى فقد قرّ فى ذهنى أن مَنْ عندهم الجرأة على التضحية بأنفسهم وتعريض أنفسهم لاحتمال الموت عندما أقدموا على فعلتهم طلبا للشهادة - حسب اعتقادهم - لن يخشوا حكما يصدر عليهم أيا كان، ولن يحقدوا على قاضٍ يطبق القانون على ما ارتكبوه من أفعال أقدموا عليها بمحض اختيارهم».

وربما يعجب القارئ أن يكون هذا هو شعور رئيس المحكمة بعدما عانى من مفاجآت فى يوم اعلان الحكم، وهى مفاجآت عديدة منها أن الجلسة نفسها لم تعقد إلا بعد ساعتين لانقطاع التيار الكهربائى عن القاعة، فضلا عن الهتافات التى بدأ أحد المتهمين فى ترديدها . . ومفاجأة الحضور بحكم المحكمة ببراءة الدكتور عمر عبدالرحمن:

«ترامت إلى أسماعنا فى غرفة المداولة أصوات هتافات وضجة عالية فى قاعة الجلسة، وبالسؤال عن هذه الضجة أفادنى المسئولون عن القاعة بأن المتهمين قائمون بمظاهرة صاخبة فى قفص الاتهام أمام مندوبى أجهزة الإعلام العالمية، ينادون بشعاراتهم، وكتب بعضهم شعارات أخرى على ملابسهم البيضاء، واعتلى أحدهم قفص الاتهام وأخذ يلقى خطبة باللغة الإنجليزية أمام الصحفيين ورجال الإعلام الأجانب مترجما بعض شعاراتهم، منددا بالسادات ونظامه، «كانت مفاجأة لرجال الإعلام الأجنبى سماعهم للحكم ببراءة هذا المتهم الذى تزعم الهتاف والتنديد بالنظام ويدعى السيد السلامونى، قررت عدم الدخول إلى القاعة للنطق بالحكم حتى يسودها الهدوء التام، فوجه مصر الحضارى ممثلا فى قضائه معروض اليوم أمام العالم شرقه وغربه، ولا يجوز أن تهتز صورته أو تجرح هيبته فى أثناء النطق بالحكم فى أخطر قضية عرضت على القضاء المصرى المعاصر».

«انقطع التيار الكهربائى عن القاعة ، وانتظرنا عودته من دون جدوى لأكثر من ساعتين، واقترح بعض المسئولين أن تعقد الجلسة ، ويتم

النطق بالحكم فى أية حجرة بالمبنى بصرف النظر عن مدى استعدادها، لكننى قررت أن تجهز القاعة التى ستعقد فيها الجلسة على نفس مستوى القاعة الأصلية، وبنفس إمكاناتها، حفـاظا على صورة القضاء المصرى أمام العالم الذى سيـشاهد هذه الجلسة. . تم فعلا تجهيز قـاعة ملائمة على وجه السرعة».

«افتتحنا الجلسة باسم الله، وبالنداء على المـتهمين تقدم قائد حرس الجلسـة وأفادنى أن المـتهـمين فى قـفص الاتهام فى القـاعة الأصلـية المجـاورة يرفضون مغـادرة القفص، ويتصـايحون بأصوات عاليـة كلما شاهدوا أجهزة الإعلام الأجنبيـة، ولن يتمكن أحد من سماع الحكم فى هذه الضوضاء إذا حضروا الجلسـة، واستأذن فى بقائهم بمكانهم خارج القاعـة فوافقنا على بقـائهم خارج القاعـة فى أثناء النطق بالحكم. . تم النطق بالأحكام «باسم الله ، وباسم الشعب»، وكانت مـفاجأة للجميع الحكم ببراءة الدكـتور عمر عبـدالرحمن الذى كان الاعتـقاد أنه الزعيم الحقيقى للجمـاعة، واتضح للمحكمة كما ورد بحثيـياتها أنه لم يتقابل مع أحد من المـتهمين من شـهرين سابقين على الحـادث، فى حين أن فكرة اغتـيال الرئيس فى المنصـة قد نبـتت فى ذهن المتـهم الأول قبل الحادث بأيام قليلة عندما كُلف بحضـور طابور العرض العسكرى، وكذا براءة المتهم سيـد السلامونى الذى كان يتزعم الهتـاف باللغة الإنجليزية أمام المراسلين الأجانب قبل النطق بالحكم مـباشرة. . وانتهت جلسات المحاكمة التاريخية بالنطق بالأحكام فى هذه الجلسة الأخيرة».

ويحرص صاحب هذه المذكرات في موضع سابق على أن يسجل مدى الاحترام والتقدير الذى لقيته هذه المحكمة العسكرية التى رأسها فى الخارج والداخل:

«أما عن تقييم الجهات القانونية والقضائية بمصر والخارج لسير القضية، فقد كان طيبا من ناحية كفالة الحرية وحق الدفاع عن المتهمين، فقد وصلت العديد من تقارير الهيئات القانونية الدولية تشيد بإجراءات المحكمة فى هذا الصدد، ولم تبادر منظمة العفو الدولية بأى تعليق يمس سلامة الإجراءات أو كفالة حق المتهمين فى الدفاع عن أنفسهم، وهى التى لا تغفل عن متابعة أى تجاوزات تقع فى مثل هذه المحاكمات السياسية».

« أما فى الداخل فقد أشاد العديد من مستشارى النقض وغيرهم بإجراءات المحاكمة، بل وقام بعض أساتذة القانون الجنائى بتدريس القضية لطلبتهم بكلية الحقوق كنموذج لما يجب أن يكون عليه سير الإجراءات فى القضية الجنائية».

(٢٩)

ومع هذا فإن صاحب المذكرات لا يفوته أن يشير إلى معاناته الحقيقية من بعض الكتابات الصحفية التى كانت تعلق تعليقات مختلفة على بطء سير القضية ، ويذكر صاحب المذكرات أنه وصلته آلاف الرسائل المتعجبة من هذا التأنى فى المحاكمة . . ومع هذا فإن المسئولين لم يتدخلوا بنفس الفكرة فى أثناء المحاكمة:

«كان كثير من الكتاب يشيرون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فى مقالاتهم الصحفية عن بطء سير إجراءات المحاكمة، واستغراقها شهورا طويلة فى قضية شهدها العالم بأسره على شاشات التليفزيون لحظة وقوع أحداثها، بل لقد وصلتنا آلاف الرسائل من جهات أجنبية وعربية تستعجل صدور الأحكام وتعجب لهذا التأنى».

« فى ذات الوقت الذى لم يحاول مسئول أن يلمح للمحكمة بمثل ما ألمحت إليه الصحف وغيرها من استعجال للإجراءات، بل إننى أذكر واقعة أسوقها للحق والتاريخ، تقابلت مع النسيد المشير أبو غزالة فى لقاء عقده كوزير للدفاع حضرته بصفتى مديرا لإدارة المحاكم العسكرية - إحدى إدارات القوات المسلحة - وبادرنى بمجرد دخولى مكتبه وأمام الحاضرين قائلا بانفعال: «أرجو أن تشهد أمام الحاضرين إن كنت قد قابلتك، أو تحدثت معك بطريق مباشر أو غير مباشر فى موضوع قضية السادات، أو استعجلتك فى إنهائها!»».

«فقلت إننى أشهد أننى لم أكن لأقبل مثل هذا التدخل، ولو حدث لكنت تنحيت عن نظر القضية »

ثم قال للجالسين:

«هذا هو ردى على ما يزعمونه فى بعض الصحف أننى أستعجل المحكمة فى إنهاء القضية».

وقبل هذا فـإن الدكتور سـمير فـاضل يعترف بتـردده فى الكتابة عن حادث المنصة ومحكمـته، لكنه يعترف أيضا بتعجبـه من طبيعة التناول الإعلامى للقضية، وهو يقول فى بداية حديثه عن حادث المنصة:

«ترددت كثـيرا قـبل أن أقرر تضمـين مذكراتى بـعض الأحداث التى واكـبت حادث اغـتـيال الرئيس الراحل أنـور السادات، ومـا تلاها من إجراءات مـحاكمة المـتهمين باغـتياله لعـدة اعتبارات، منهـا أننى وقد شرفت برئاسـة هيئـة المحكمة التى نظرت القـضيـة انتهى دورى فيـها بصدور الحكم ورفع أسبابه للجهات المختصة، ولم يعد من الملائم أن أدلى بقول أو أكـتب كلمة قـد يستـشف منها رأى أو اتجـاه فإن الرأى القانونى قد أبدى فى الأوراق، ونطق به حكما حاز قوة الشىء المحكوم فيه، والـقاضى حكم شاءت إرادة الله تكليفـه بالفصل فى قضـية ما لا ينحـاز لطرف من أطراف النزاع ، ولا ينبـغى أن يكون له ميل أو اتجـاه وإلا سـقط هذا التكليف عنه، فـالقاضى يجـب أن يكون سندا وظهيـرا لجـميع الأطراف لا فـرق عنده بين مـجنى عليـه ومـتهم، وبين دفـاع وادعـاء، يستظهـر الأدلة مـما يعـرض عليـه فى أثناء نظره للقـضيـة، ويستخلـص القرار النهائى بعد تمـحيصه لكافة الأدلة ووجـهات النظر، مستبـعدا لأى هوى أو ميل شخصى لهذا أو ذاك، لذلك فـقد كان عمل القاضى من أشق الأعـمال التى يكلف بهـا إنسان ولا يمنع من ذلك أن القاضى يشعر بسعادة بالغة لا تعادلها سعادة فى الدنيا يوم يستقر وجدانه على القرار، ومهما كانت خطورته».

«ومن ناحية أخرى فإننى لم أكن فى حاجة للرد على بعض المبالغات وقصص البطولة التى حاول أن ينسجها حول نفسه بعضُ مَنْ كتبوا فى هذا الموضوع، خاصة وقد كانت وقائع القضية قريبة، ولم يعد [شيء] مما دار بين جدران المحكمة خافيا بعد أن نشرت حيثيات الحكم، ووصل ما دار حتى فى الجلسات السرية إلى كل أجهزة الإعلام فى العالم مكتوبة ومسموعة».

«لم يعد هناك وجه للمقارنة بين إجراءات هذه القضية ـ التى أطلق عليها قضية العصر ـ وبين ما كان يطلق عليه «محاكم الدجوى».

«لم يحدث أى لقاء أو اتصال مباشر أو غير مباشر من أية سلطة بهيئة المحكمة أو أحد من أعضائها منذ إحالة القضية إليها وحتى صدور الأحكام فيها».

«لم يكن رئيس الجمهورية يعلم عن سير القضية إلا ما ينشر أو تتناقله أجهزة الإعلام.. لم يكن لديه علم بموعد انتهاء المحاكمة إلا عندما قرأ ما نشر فى نشرة الأخبار شأنه شأن أي مواطن عادى».

«لا أسوق ذلك بغير دليل فإننى أسمح لنفسى أن أشير هنا إلى واقعة رفض رئيس الجمهورية مقابلة هيئة الدفاع فى القضية عندما حدث خلاف فى الرأى بينهم وبين المحكمة، ولجأوا إلى سيادته للتدخل لدى المحكمة فرفض مقررا الابتعاد تماما عن أمور القضاء».

وبعد فقرات يشير الدكتور سمير فاضل إلى أنه كان حريصا على أن يحفظ حق المتهمين وضماناتهم، لدرجة أن المحامين حرصوا على إثبات شكرهم للمحكمة على هذا السلوك، وهو يصرح بأنه لهذا السبب أمر بالتحقيق مع اثنين من كبار الصحفيين:

«أما عن توفير الضمانات للمتهمين فى دفاعهم عن أنفسهم فتشهد بذلك محاضر الجلسات التى أصّر فيها بعض المحامين على تسجيل شكرهم على سعة صدر المحكمة فى كثير من مراحل المحاكمة، وإفساحها المجال أمام تحقيق طلبات المتهمين، سواء كانت طلبات شخصية أو قانونية تتعلق بإثبات إصاباتهم، وتحقيق ما يدعونه من ضغط أو تعذيب تعرضوا له. . بل إننى أمرت بالتحقيق مع اثنين من كبار الصحفيين بناء على شكوى بعض المحامين من أنهما كتبا فى مقالاتهم عن تكهناتهم بالأحكام التى ستصدر فى القضية».

□

ويسجل سمير فاضل بعد هذا كله أنه قد أصبح بعد مرور عشر سنوات على المحاكمة فى حلٍ من أن يلقى الضوء على بعض جوانب القضية:

«ولكننى وقد مضت عشر سنوات على حادث المنصة أجدنى فى حل من إلقاء الضوء على بعض جوانب قضية العصر تصحيحا لصورة خاطئة أو روايات خيالية تكون قد تناولتها الأقلام، أو تناقلتها الألسنة».

(٣٠)

قد لا أستطيع أن أمضى فى حـديثى عن هذه المذكرات دون أن أنقل للقـارئ صورة بديعـة يرسمـها صاحـب المذكرات فـى موضعـين من المذكرات، وكأنه يريد بالصورتيـن أن يدلنا على أن الرحمة لا تتعارض مع العدل، وأن الأبوة لا تمنع أن يحاكم الأبناء على ما اقترفوه.

لنقـرأ هذا النص البديع الذى ورد بطريقـة عابرة ضـمن حديثـه عن محاكمة قتلة السادات:

«لقد كنت وأعـضاء المحكمـة نعتبر الـمتهمـين كأبناء لنا وضعـتهم الظروف فى هذا الموقف العصيب أيا كانت دوافعهم، ومن هذا المنطلق كنا حريصين على توفير كافة الضمانات للدفاع عنهم، وكنا نعتبر أنفسنا محـامين عنهم عندما يسـهو الدفاع عن إبراز نقطة لصـالحهم، بل إننى كنت أستحث بعض أعـضاء هيئة الدفاع مـمن استغرقوا فى مـرافعاتهم السياسية أن يخصصوا أجزاء من جهدهم للدفاع عن المتهمين فى صلب التهم المنسوبة إليهم».

□

ولنقرأ قـبل هذا نصا مـشابهـا يرويه وهو يتحـدث عن التناقض فى شخصية زعيم جماعة الـتكفير والهجرة شكرى مصطفى ضمن ما يرويه عن قيامه بالإشراف على التحقيق فى قضية مقتل الشيخ الذهبى:

«عينت بحكم منصبى كنائب للمدعى العام العسكرى مشرفا على التحقيق فى هذه القضية، وقمت بندب مجموعة من رؤساء وأعضاء النيابة العسكرية وزعت عليهم العمل تحت إشرافى، بدأت تعرض علينا محاضر الضبط ، ومعها المتهمون، وكنت حريصا على التنبيه على أجهزة الضبط بضرورة التزام القانون فى أعمالهم الضبطية مذكرا إياهم بقضايا التعذيب التى كانت ولازالت ماثلة فى الأذهان، والتى لم يفرق فيها أمام القانون بين كبير وصغير، وكنت كذلك مذكرا لأعضاء النيابة - ولم يكونوا فى حاجة للتذكير - بمناظرة أى متهم قبل استجوابه، وإثبات ما قد يكون به من إصابات، واتخاذ الإجراء المناسب بخصوصها، والاستجابة لأى مطلب قانونى لأى منهم مؤكدا ما سبق أن كررته مرارا من أن فن التحقيق، وخبرة المحقق هى التى تؤدى إلى كشف الحقيقة دون حاجة لضغط من أى نوع كان».

«مادمت سأبتعد عن تفاصيل سبق نشرها ومعروفة للجميع، فإننى سأكتفى بإلقاء الضوء على بعض ملامح شخصية شكرى مصطفى زعيم جماعة التكفير والهجرة. . خلافا لمظهره العنيف، ونظراته الحادة، وسلوكه الفظ الذى كان يبدو به أمام الجمهور وفى مواجهة كاميرات الصحافة والتليفزيون، كان داخل غرفة التحقيق خاصة بعد تكرار اللقاء به، يبدو هادئا كالحمل الوديع، يرد على ممازحتنا له خارج التحقيق بابتسامة خجولة، وكلمات رقيقة لا تتصور أنها صادرة عن هذا الوحش الكاسركما تصوره أجهزة الإعلام. . بدأ يطمئن إلينا بعد ما لمس فينا من حرص على حقوقه كمتهم، وقد بلغ اطمئنانه لى وثقته فى شخصى

أنه كان يـنتحى بى جـانبا فى غـرفة التحـقيق، ويطلب مـنى النصيـحة بخصوص مسلكه فى التحقيق، وكنت أقدم له النصيحة لوجه الله».

«اشتدت ثقته بى - ربما لشعوره بحرصى على توفير كافة سبل الدفاع له فى أثناء التحقيق - لدرجة أننى زرته مـرة فى محبسه فى أثناء مرورى وأحـد رؤساء النيـابة على سجن القلـعة للاطمـئنان على إزالة شكاوى المتهمين المـحبوسين على ذمة القضية فى هذا السـجن فوجدته يقابلنى مرحبا متهللا قائلا لى: «لقد وصلت فى موعدك، لقد رأيتك فى منامى ليلة أمس تدفع عنى وحشا كاسرا يريد أن ينقض علىّ فصرعته وأنجيتنى منه».

. . . .

ويعقب صاحب المذكرات بما لمسه بنفسه من هذا التناقض التام بين صورتى الشخصيتين اللتين ظهر بهما شكرى مصطفى أمامه :

« عجبت من هذا الحلم الذى إن دل على شىء فإنما يدل على مدى اطمئنانه للقـائمين على التحـقيق معـه . . كنت تراه فى أثناء المحاكـمة هائجا ثائرا، يرغى ويزبد، ويتوعد النيابة والمـحكمة والمباحث وكافة سلطات الدولة بالويل والـثبـور عندما يـتولى الأمـر فى يوم من الأيام، وكان كثـيرا ما يردد فى المحكمـة وأمام أجهزة الإعلام قـوله: «أنا أمير جماعة المسلمين، أنا الذى سيرث الأرض ومن عليها» . . كنت أعجب بين هذا الشموخ والتعالى والثورة أمام المحكمة، وذلك الهدوء والرزانة والحلم فى غرفة التحقيق المغلقة».

ويلخص الدكتور سمير فاضل ما أدركه من طبيعة علاقة شكرى مصطفى باتباعه فى فقرة موجزة، ولكنها حافلة بالمعانى حيث يقول:

«لقد كان تأثير شكرى مصطفى على أعضاء جماعته قويا، وكان اعتقادهم فى مصداقيته يفوق أى مؤثرات أخرى، حتى أن أحدهم ذكر فى التحقيقات: «إننا عندما نبدأ فى الاقتناع بما يخالف فكر أمير الجماعة الذى علمه لنا، نعلم أن الشيطان بدأ يوسوس لنا، فنصم آذاننا عن وسوسة الشيطان».

(٣١)

بقى أن نتحدث ـ بعد هذا كله ـ عن اهتمام صاحب المذكرات ببيان وجه الحق فى جزئيتين مهمتين لا يزال اللغط حولهما يدور، وهو حريص على أن يبين فى الصفحات ١٠٢ ـ ١٠٥ أن الرصاص الذى أصيب به السادات لم يكن من حراسه، ولا من الأمن، وإنما من رصاص المتهمين، وهو ينهي حديثه فى هذه الجزئية بقوله:

«خرجت فى هذه الخصوصية عن خطتى فى عدم الخوض فى تفاصيل الوقائع وما يحيط بها من أدلة ثبوت ونفى، نظرا لما أحاط واقعة مصدر الطلقات القاتلة من شائعات ترددت فى وقت معاصر للحادث، بل وامتدت بعدها، وحتى بعد أن تم نشر حيثيات الحكم، لذلك رأيت أن أنقل ما ورد بهذه الحيثيات فى هذا الخصوص إجلاء للحقيقة، خاصة لدى مَنْ لا يهتمون كثيرا بالاطلاع على حيثيات

الأحكام التى تنشـر فى الصـحف ، ولايسعـفـهم وقتـهم إلا لمطالعـة العناوين الرئيسية لهذه الحيثيات».

□

أما الجـزئية الثانية التى يحـرص صاحب المذكرات على بـيان وجه الحق فيها فيلخصها فى قوله: «إن كامب ديفيد لم تقتل السادات»، وهو يرد بهذا على ما أثاره الأسـتاذ أحمد بهـجت فى عموده بالأهرام يوم ٢٩ أكتوبر ١٩٩١، وهو حريص تماماً على أن يرد بقوله:

«بينما كنت أطالع مقال الأستـاذ أحمد بهجت فى باب صندوق الدنيا بجريدة الأهرام الصادرة فى ٢٩/ ١٠/ ٩١ كعادتى اليومية، أثار اهتمامى نبأ ورد بين سطورها مـفاده أن إحدى الجمـاعات الفلسطينية المـعارضة لمؤتمر مدريد للسلام وزعت بيـانا ذكرت فيه المندوبين الفلسطينيين فى المؤتمـر بأن الرئيس أنور السادات قد اغـتيل لإبرامه معـاهدة سلام مع إسرائيل. . فـرأيت أن الأمانة التـاريخيـة التى أتحملها فـى هذا الصدد تقتضى منى أن أتصدى لإيضاح حقـيقة هذه المقولة، ولم يكن فى نيتى أصلا أن أتعـرض لهذه الجزئية فى مـعرض ذكرياتى عن قـضية اغتـيال الرئيس الراحل السادات، فقد حسبـتها مجرد رواية من الروايات العديدة التى انتشرت وقت نظر القضية مـما كان يتناثر هنا وهناك مما كان يدور فى مرافعـات الدفاع، وأن هذه المقولة قد انتـهت بإيضاح حقيقـتها فى حيثيات الحكم التى نشرت فى حينه فى كافة وسائل الإعلام».

«جاء فى رد المحكمة على دفع تقدم به المحامون فى مجال دفاعهم مفاده أن المتـهمين كانوا فى حالة دفاع شرعـى عن النفس ضد الاعتداء الواقع من الرئيس الراحل المـجنى عليه ـ من وجهـة نظر الدفاع ـ على الدستور والقانون الذى يتمثل فى أمور أجسـمها توقيعه معاهدة السلام، جاء فى رد المحكمة على هذا الدفع:

« والمحكمة إذ ترد على هذا الدفع فإنما تسترجع اعترافات المتهمين الذين أدلوا بها أمـام النيابة العسكـرية فور ارتكابهم للحادث، فـلا نجد أنهم قد برروا فعلهم بأمور سياسيـة مما أثارها الدفاع كمعاهدة السلام ، أو قوانين تقـييد الحريات ، أو غـير ذلك مما أثاره الدفـاع، إنما برروا فعلتهم أسـاسا بامتناع الرئيس الراحل من وجهـة نظرهم عن الحكم بما أنزل الله، وقبضه على رجال الدين وسبهم».

□

ثم يستطرد الدكتـور سمير فاضل فى رده على الأستـاذ احمد بهجت إلى بيان رأيه هو شـخصيا كـمتخصص فى القـانون الدولى فى الإنجاز الذى حقـقه السادات فى كامب ديفـيد ، مقارنا هذا الإنجـاز بما يتطلع العرب إليه فى مـؤتمر مدريد الذى كان قد بـدأ أعماله فى الوقت الذى كان صاحب المذكرات يكتبها فيه :

«وما دمنا نـعيش وقت كتـابة هذه الجزئيـة من المذكـرات فى أجواء مؤتمـر السلام المنعـقد بمـدريد من ٣٠ أكتوبـر ١٩٩١، وما يدور من

مفاوضــات تتم لأول مرة بين كافة الأطراف الـعربية المعنيــة من جهة، والجانب الإســرائيلى من جهــة أخرى، فلن يحول مــوقعى من قضــية اغتيــال السادات دون أدائى لواجبى كمتــخصص فى القانون الدولى بأن أعقد مقارنة سريعة بين ما تم فى كـامب ديفيد ـ وكر الخيانة ـ على حد تعبير بعض الأطراف التى تشارك فــى المفاوضات الآن، وبين ما يمكن وما نتــمنى أن تحــصل عليه هذه الأطراف فى مــدريد وما يعــقبــها من مفاوضــات قد تطول إلى أمدً لا يعلمه إلا الله سبــحانه وتعالى. . ذلك أن اتفاقــيات كامب ديفيــد ليست ملكا للســادات وحده بصفتــه صاحب قرارها ومهندسها، لكنها عمل قومى شــارك فيه مجموعة من خيرة أبناء مصر من رجــال القانون والسياسة، منهم عــدد ممن لا يزالون فى موقع المسئولية، وعادت نتائجها البارزة التى لا يمكن لمبصر أن ينكرها على مصر وأبناء مصر».

على هذا النحو كتب سمــير فاضل رأيه منذ تسع سنوات ، ويبدو أن رأيه لايزال كما هو متوقع يعبــر عن الصواب ، ويكفيه من رجاحة رأيه وصفــه للمفــاوضات بأنه قــد تطول إلى أمد لا يعلمــه إلا الله سبــحانه وتعالى .

(٣٢)

و فى رأيى المتواضع أن أعــذب ما فى هذا الكتاب ليس فيمــا يتفرد به، فهو يتــفرد بحديث مهم رأينا كــثيرا من عناصره عن تــاريخ القضاء العسكرى المــصرى وأهمــيته، وإنجــازاته وتاريخه ومتــاعبه وقــد أجاد

صاحب المذكرات إلى أقصى ما يمكن فى كل مـا سجله لنا فيما يتعلق بهذا القضاء وتجـربته الممتدة فى العمل فـيه حتى أصبح رجله الأول ، ومع هذا كله فان فى الكتاب جزءا أعذب فى قـيمته الأدبية من هذا كله ، ذلك أن فيه تعـبيراً دقيـقا لم أجده بهذه الروعة (التـى حققها سـمير فاضل) فى أى كـتاب كـتبه أى طالب عـلم منا عن المناخ العلمى فى فرنسا وعن مناخ الحياة نفسها.

ومن العجيب أن يسـبقنا جميعـا إلى هذا التسجيل الدقـيق والتصوير الجـيد هذا القـاضى الفاضل الذى لم تفـته شـاردة ولا واردة من الأدلة المتناثرة علـى سر عظمة المـجتمع الذى أتيح له أن يقـضى فيه عـاما كاملا لجـمع المادة العلميـة لرسالته، وسأحاول أن أصـور للقارئ من خلال فقرات متتابعة ومختارة من نصوص صاحب المذكرات هذا المناخ الجمـيل الذى عاشه صاحب المـذكرات فى هذه السنة دون أى تدخل منى، فقد عبـر بأفضل مما أستطيع التعبيـر بمراحل، وربما لا أجد أى نص فى النصوص الـمتاحـة من ذكريات طلاب البعـثات يعـبر كل هذا التعبيـر عن الفارق الحقيقى، وهو الفارق فى روح الحـضارة وتصرفات البشر على جمـيع المستويات، وأعترف أننى أعـدت قراءة هذه الفقرات مرات ومرات، وكنت أشـعر برهبة روحية شـديدة وأنا أرى هذا القاضى يسجل كل مـا جاشت به نفـوسنا كطلاب علم حين كنا نلـمس ونعيش الفارق بين بيئتيـن علميتين مختلفتين، فى بلادنا وفى البـلاد المتقدمة، وقد اجتزأت للقارئ بعض ما كتـبه صاحب المذكرات عن هذه المرحلة

وجعلت الفقرات المختارة متوالية وراء بعضها على نحو ما يرى القارئ، ومع هذا فإن الوحدة الشعورية بين هذه الفقرات ظلت مسيطرة وربما بأكثر منها فى الكتاب الأصلى، وفى هذا دلالة قصوى على مدى ما تمتع به صاحب المذكرات من دقة التصوير وصدق التعبير.

يقول الدكتور سمير فاضل:

«بعد حصولى على دبلومى القانون العام والقانون الجنائى سجلت رسالتى للحصول على الدكتوراه فى القانون عام ١٩٦٩، رغم أننى حاصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٥٢، وذلك بسبب انشغالى الدائم فى العمل الذى لم يكن يتيح لى فرصة كافية للبحث والدراسة.. رغم محاولاتى الجادة للحصول على مصدر يثرى بحثى فى القانون الدولى عن المسئولية الدولية عن الأضرار النووية، إلا أن المراجع الموجودة فى مكتباتنا القانونية فى مصر لم تكن تسعفنى حتى لوضع أقدامى على بداية الطريق.. مراجع قديمة يرجع أحداثها للخمسينيات.. وثائق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لا تصل مصر بانتظام.. الأبحاث والدوريات الموجودة فى المكتبات المصرية منقطعة الاتصال بالفكر القانونى العالمى لعشر سنوات سابقة على الأقل».

. . . .

. . . .

«فجأة.. أراد الله أن يهيئ لى فرصة الاستمرار فى بحثى للدكتوراه.. لأول مرة تخصص وزارة التعليم العالى إحدى المنح

الفرنسية لجمع المادة العلميـة للدكتوراه فى القانون للقوات المسلحة . . رشحـت للحصـول على هذه المنحة من جـامعـة باريس لتـوافر كـافة الشروط المطلوبة . . بدأت الإجراءات تسير سيرها المعتاد، سهلة ميسرة من الجـانب الفرنسى مـمـثلا فى مكتب الملحـق الثقـافى فى السفـارة الفرنسيـة، روتينية حذرة من الجانب المـصرى ممثلا فى إدارة البـعثات وهيئة التـدريب . . تقدمت بجميع الأوراق المطلوبة للسفارة الـفرنسية، وأجريت المقابلة المقررة للمرشحين للحصول على المنح الفرنسية».

. . . .

. . . .

«بعد فتـرة توجهتُ للسفارة الـفرنسية لمعـرفة القرار النهائى بالـنسبة للمنحـة، وتقابلت مع سكرتيـرة الملحق الثقـافى فهنأتنـى وحددت لى الموعد التقريبى للسـفر لأكون مع بداية العام الدراسى ٧٣ ـ ١٩٧٤ فى باريس فشكرتها وهممت بالانصراف، ولكنها بادرتنى بالقول:

«أنت واخد الموضوع ببساطة، ألا تعلم ماذا حدث حتى تقرر تخصيص منحة لك لجمع المادة العلمية فى باريس»

«قلت: «إننى لا أعـرف الإجراءات التـى تتم فى مثل هذه الأحـوال بالضبط»

«فأفادتنى بأن المنحة التى رشحتنى لهـا القوات المسلحة كانت منحة احتـياطية، أى يسـافر صاحبـها إذا تخلف عن السفـر أحد المرشـحين

الأصليين لسبب أو لآخر، فقلت لها لابد أن أحدا من هؤلاء قد تخلف فكانت من نصيبى ، فأجـابتنى بأنه لم يحدث أى تخلف، لكن الملحق الفـرنسى اطلع على خـطة البـحث التى تقـدمت بهـا للحـصـول على الدكتـوراه، وأعجب بتـفاصيلهـا لدرجة أنه أرسلهـا إلى باريس يطلب إضافة منحة أخرى لك علاوة على المنح المقـررة لمصر أصلا فصدقوا على طلبه، وبذلك تقرر ضمك للمسافرين بصفة أصلية».

. . . .

. . . .

«ازددت شوقا للسفر إلى باريس بعد هذه الواقعة. . اشتقت للتعامل عن قرب مع هؤلاء الناس الذين لا يقيـمون للروتين وزنا طالما الظروف تقـتضى تحطيم الـروتين. . لا وساطة. . لا توصـية. . لا رجـوات أو توسلات. . إجراءات تطوعيـة لصالحى. . أو لصالح خطة البحث التى تقدمت بها. . دون علمى ودون طلب منى».

(٣٣)

ويصف الدكتور سـمير فاضل المناخ العلمى فى باريس وصفـا دقيقاً مفصـلاً يتميز بدقة غـريبة لا يستطيع أى منا نحن رجال الجـامعات أن يصفها على هذا النحو لأنـنا نخلط بين أحلامنا لما نتمناه، وبين الواقع الذى لانجده، ونسـتحى أن نعتـرف ـ على هذا النحو الدقيق ـ بقـصور جامعاتنا:

«وصلت إلى باريس بلد النور والعلم والجمال فوجدتها كما تخيلتها، بل أروع مما تخيلتها».

. . . .

«توجهت فى اليوم التالى إلى كلية الحقوق بجامعة باريس حيث سأمضى عاما دراسيا كاملا لجمع المادة العلمية لرسالة الدكتوراه التى سجلتها فى جامعة القاهرة فى القانون الدولى. . نصحتنى المشرفة على شئون المبعوثين الأجانب أن أبدأ عملى فى مكتبة كلية الحقوق الضخمة بتخصيص الأيام الأولى للتعرف على المكتبة، ومحتوياتها، وأقسامها، ونظام العمل فيها، وألا أبدأ فى الاطلاع والبحث إلا بعد التأقلم تماما مع المكتبة. . عملت بالنصيحة ، وبدأت أتفحص كل شىء فى المكتبة القانونية الهائلة، فقد كانت علاقتى بالكلية تكاد تنحصر فى هذا المكتبة حيث لم أكن مرتبطا بأستاذ معين ، أو برنامج محدد فى دراستى. . وجدتنى غارقا فى تلال من المراجع والدوريات والأبحاث والوثائق، منها القديم ومنها الحديث، وما تعجز عن العثور عليه فى المكتبة من كتب تتقدم ببيانه لمشرفة المكتبة فتجده أمامك فى اليوم التالى».

. . . .

«رغم ضخامة المكتبة واحتشادها بأعداد كبيرة من الطلبة، فإن كل شىء يسير بنظام دقيق وسريع. . لا تسمع حتى الهمس. . تتقدم للشباك باستمارة بالمراجع المطلوبة، وبعد دقائق تجد إعلانا على لوحة كهربائية بوصول المطلوب للشباك لتتسلمه وتعيده بعد الانتهاء منه. . أمينة

المكتبة تجلس على منصة منهمكة فى عمل مستمر لا ينقطع حتى تنتهى ورديتها».

(٣٤)

ويلخص الدكتور سمير فاضل فى دقة رائعة كثيراً من دروس الحياة التى تعلمها فى باريس والتى ارتقى بها سلوكه العام والمعرفى :

«توجهتُ فى اليوم التالى لوصولى إلى مركز الدارسين الأجانب بالحى اللاتينى لتلقى التعليمات الخاصة بنظام الدراسة خلال مدة المنحة، وهناك تقابلت مع أحد الدارسين المصريين وخرجت معه متجهين إلى محطة المترو، ووقفنا على رصيف المحطة منشغلين بالحديث بعد أن حصلنا على تذاكرنا من شباك التذاكر. . وصل القطار فصعدنا أول مركبة صادفناها ونحن مازلنا منشغلين بالحديث».

«حضرت مفتشة المترو وطلبت منا التذاكر لمراجعتها وبمجرد إبرازها طلبت منا عشرة فرنكات غرامة لكل منا، بالاستفسار منها اتضح أننا ركبنا درجة أولى دون أن ننتبه ومعنا تذاكر درجة ثانية. . أخرجت الفرنكات العشرة لدفعها، بينما تردد زميلى وبدأ يناقشها وعلى الفور اختفت ابتسامتها الرقيقة وقالت بحزم: «تدفع أو أتخذ إجراء آخر». . ودفع الغرامة وتعلمت أول درس فى باريس أن أدقق فى تذاكرى وفى المركبة التى سأركبها بمترو الأنفاق».

. . . .

. . . .

«فى رحلة العودة للفندق قررنا أن نجرب ركوب الأتوبيس، انتظرنا على المحطة حتى وصل الأتوبيس المطلوب فاتجهت مسرعا نحوباب الصعود، ففوجئت بصرخة مدوية من كل الواقفين على المحطة «إلزم الطابور»، ولم ألحظ فى بادئ الأمر الطابور الواقف فى انتظار الأتوبيس، فاعتذرت، وعدت لآخر الطابور وكان درسا ثالثا فى أول يوم لى فى باريس».

(٣٥)

وهذه هى قصة حصوله على معونة الأستاذ العالمى الكبير له ، وهى قصة تشى فى وضوح بكل معانى الأستاذية الحقيقية والمناخ العلمى المتميز الكفيل بمساعدة أصحاب الرغبة فى الكمال على المضى فى الطريق العلمى الصحيح :

«وسط هذا الخضم الهائل من الكتب والمعلومات وجدتنى محتاجاً لأستاذ من الكلية ليرشدنى لأقصر طريق للوصول إلى غايتى، وإلا ضاع الطريق منى، ولن يكفى عام دراسى واحد لجمع المادة العلمية التى حضرت إلى باريس من أجلها. . توجهت لمكتب الملحق الثقافى المصرى فى باريس الدكتور يحيى الجمل وهو دفعتى ولابد سيرشدنى إلى أستاذ يعاوننى فى مهمتى فوجدته يجهز نفسه للسفر لمصر لترشيحه عضوا فى الوزارة الجديدة، وأشار علىّ بمحاولة الاتصال بالأستاذ «بول روتير» وهو فقيه عالمى فى القانون الدولى، لكنه لم يكن واثقا من إمكانى مقابلته بسهولة».

. . . .

«انتظرت حتى وصل الملحق الثقافى الجديد الدكتور عاطف صدقى وقمت بزيارته وأشار علىّ بما أشار به الدكتور يحيى الجمل ولكن تشكيك كل مَنْ استشرتهم من الأخوة المصريين فى إمكان مقابلة الأستاذ «بول روتير» كاد يصيبنى بالإحباط.. اختصرت الطريق وكتبت خطابا وجهته للأستاذ «بول روتير» وضعته فى الصندوق المخصص له فى الكلية.. ذكرت فيه عنوان الرسالة، وطلبت تحديد موعد لمقابلته للاسترشاد برأيه، وأوضحت أننى حضرت من مصر فى منحة فرنسية لجمع المادة العلمية لهذا الموضوع، وذيلت الخطاب باسمى وعنوان المنزل.. محاولة شبه يائسة أقدمتُ عليها ، ولم أعول كثيرا على نجاحها حسبما سمعته من الزملاء المصريين».

....

«وصلت منزلى الساعة الثالثة بعد الظهر فوجدت خطابا فى الصندوق الخاص بى فى مدخل العمارة التى أسكنها، وفوجئت عندما فتحته أنه من الأستاذ «بول روتير» شخصيا يبلغنى فيه أنه تلقى خطابى صباح اليوم، وحدد موعد مقابلتى بمنزله فى الساعة السادسة مساء.. كدت لا أصدق ما حدث.. يصلنى خطاب بالبريد بعد ساعات قليلة.. ويهتم هذا الفقيه الكبير الذى أفقدنى الأساتذة المصريون الأمل فى إمكان مقابلته ويدعونى لمقابلته فى ذات اليوم فى منزله. ذهبت فى الموعد المحدد فقابلنى الرجل ببساطة شديدة، وأخذ معطفى الذى كان يقطر ماء من شدة المطر، وعلقه على الشماعة بالمدخل كما هى عادة الفرنسيين».

....

«علمتُ منه أنه اهتم بطلبى لحبه لمصر منذ زارها فى صدر شبابه، ثم بدأ يتحدث معى فى موضوع الرسالة ، وتعمق معى فى الحديث حتى كاد يخرج عن خطة البحث التى سجلتها فى مصر، وكنت من وقت لآخر أتدخل فى حديثه المسترسل حتى لا يبتعد عن خطة البحث التى تعبت كثيرا فى إعدادها، وكان يستمهلنى حتى ينتهى من حديثه، واستمر حديثه الممتع حوالى ثلاث ساعات كأنه شلال متدفق من المعلومات، وعندما وصل لنهاية حديثه كنت قد غيرت خطة بحثى تماما ، فلم أجد ما أعرضه عليه سوى أننى طلبت منه إرشادى إلى المراجع التى يمكننى الاطلاع عليها لتحقيق خطتى الجديدة التى كونتها بسرعة فى ضوءما سمعته منه من أفكار، فنصحنى بالاطلاع على مجموعة من المراجع والوثائق حدد لى الأماكن التى ينتظر أن أجدها فيها، سواء فى مكتبة كلية الحقوق، أو فى مركز الأمم المتحدة بباريس، أو فى مكتبة اليونسكو، ثم نظر فى ساعته وقال لى: «أرجو تبليغ اعتذارى للعائلة لتأخيرى لك كل هذا الوقت».

«خرجت شاكرا وغير مصدق ما حدث فى لقائى مع هذا الأستاذ العظيم، ولم تنقطع صلتى به حتى سافرت من باريس رغم أنه غير معين للإشراف على بحثى بصفة رسمية، وكثيرا ما لجأت إليه لتذليل المصاعب التى كانت تعترضنى فى البحث عن بعض المراجع، بل وكان يهدينى أو يقرضنى بعضها من مكتبته الخاصة».

. . . .

«فى اليوم التالى لهذا اللقاء كنت فى زيارة للصديق العزيز أحمد فتحى سرور بمكتبه بمنظمة اليونسكو حيث كان ممثلا للجامعة العربية بالمنظمة بباريس، ورويت له ما حدث فى مقابلتى للأستاذ «بول روتير» فكان لا يصدق أننى تمكنت من الالتقاء بهذا الفقيه الكبير ثلاث ساعات بمنزله، وقد عاوننى الدكتور سرور مشكورا فى البحث عن بعض المراجع التى لم أجدها بمكتبة الكلية بالمرور معى على بعض المكتبات التى كان يتمتع فيها بخصم خاص فى الأسعار لعلاقته الطيبة بأصحابها».

(٣٦)

ولا يفوت سمير فاضل أن يتحدث عن مدى كفاءة الموظفين الفرنسيين وحرصهم على أداء الخدمة العامة بأفضل صورة بعيداً عن الروتين والجمود الفكرى وهو يروى وقائع كثيرة ومتعددة يدلل بها على هذا المعنى ولكننا نجتزئ ببعضها فقط :

« . . . مواقف كثيرة أتذكرها عن فترة إقامتى بباريس تعطى انطباعا عن مدى ما يتمتع به الموظف الفرنسى مهما كان صغيرا من حرية التصرف فى عمله، والخروج على الروتين فى الظروف التى تستوجب ذلك دون خوف من المسئولية طالما يشعر هو شخصيا أن الموقف يتطلب ذلك التصرف من جانبه».

«أرسل لى شقيقى الذى كان يعمل بالكويت تحويلا بمبلغ ستمائة جنيه استرلينى عن طريق بنك الخليج إلى بنك باريس الوطنى عن طريق

بنك باركليز فى لندن ـ لعدم وجود تعـامل مباشر بين بنك الخليج وبنك باريس ـ قبل موعد عودتى لمـصر بأيام لشراء ما يلزمنى من باريس قبل العودة، وأرفق بخطابه صورة ضوئية للتحويل المرسل إلى لندن.

«يشاء حظى أن يحدث إضراب فى جـميع فروع بنك باريس، وامتنع العاملون بالبنك عن القيام بأى عمل سوى صرف الشيكات المحلية، أما أعمال البنك الأخرى فمرجأة لحين انتهاء الإضراب».

«مررت كثـيرا على فرع البنك القريب من منـزلى دون جدوى، ولما لم يعـد باقيـا على موعـد سفـرى سوى يومـين ذهبت لموظفـة البنك وشرحت لهـا الموضوع وأبرزت لهـا صورة التحـويل الذى وصلنى مع خطاب شقيـقى فأفادتنى بأنه يستحيل فـرز أكداس الرسائل التى وصلت البنك منذ بدء الإضـراب، ولكن نظرا لظروف سـفرى العـاجل ستـقوم بصرف المبلغ لى بمقتضى صورة التحويـل على مسئوليتها وعندما ينتهى الإضراب ستبحث عن التحويل الأصلى وتسدد دفاترها».

«ولكن ظهرت عقبة خلتُ أنها ستعـوق تنفيذ ما اتفقت عليه الموظفة معى، ذلك أن توقـيع مدير بنك الخليج المـوجود صـورته على صورة التحويل لا يوجد له أصل لديها لتضاهى التوقيع نظرا لعدم وجود تعامل مباشر لهم مع بنك الخليج، فأشارت علىّ بالتوجه لفرع بنك باركليز فى باريس ليـعتـمد توقـيع مـدير بنك الخليج لأن عنده أصل توقـيعـه.. توجهت لفـرع بنك باركليز وأنا شـاكك فى إمكان تنفيـذ ذلك، ولكننى حصلت فـعلاً على هذا الاعتمـاد من بنك باركليز، وصرفت المـوظفة قيمة التحويل بموجب صورته الضوئية على مسئوليتها الخاصة».

«لعنت البيروقراطية والخوف من تحمل المسئولية، وتمنيت أن توفد البنوك المصرية بعض موظفيها ليتعلموا أصول العمل المصرفى فى باريس».

(٣٧)

و لا يخلو هذا الكتاب القيم من آراء المؤلف الصريحة والواضحة فى كثير من الأحداث الوطنية التى مرت به، وهو على سبيل المثال منحاز للدور الذى قامت به مصر فى اليمن رغم كل التوريط الذى حدث:

«فى سبتمبر ١٩٦٢ قامت ثورة الجيش باليمن منهية عهد الأئمة ولينتقل اليمن السعيد من القرون الوسطى إلى العصر الذى نعيشه، بفضل وقفة مصر القوية بزعامة رئيسها الراحل جمال عبد الناصر إلى جانب الثورة الشابة، فما أن طلب قائد الثورة عون مصر حتى سارع عبد الناصر بإرسال قوات مصرية لتحمى الثورة، وتقف بجانبها حتى يشتد عودها».

«وكان من المتصور أن قوة صغيرة قوامها سرية أو سريتان من الصاعقة كفيلة بتحقيق هذا الهدف، لكن استفحال المهام وتشعب المسئوليات السياسية والعسكرية أدى لتزايد القوات تزايدا مطردا، فمن سرية إلى كتيبة إلى لواء إلى لواءات، ومع تزايد القوات تزايد نزيف الدم والمال حتى غرقنا تماما فى مستنقع اليمن السعيد».

«وكأن هذا الاستنزاف قد أسعد إسرائيل وحقق أهدافها، فلم تحاول فى تلك الفترة القيام بأى عمل عدوانى ضد قواتنا فى الشمال حتى تضمن استمرار عملية الاستنزاف دما ومالا لقواتنا المسلحة فى أقصى الجنوب مما هيأ لها فرصة الانقضاض علينا فى عام ١٩٦٧ بعد تمام إنهاكنا عسكريا واقتصاديا».

□

وفى الكتاب فقرات حافلة بالاثارة عن فترة عمل صاحبها فى اليمن، وكيف اكتشف مدى الإظلام الذى كانت تعيشه هذه البلاد الشقيقة ، ومن هذه الفقرات ننقل للقارئ بعض ما يرويه صاحب المذكرات عن أول أيامه فى اليمن وكيف قاده الحظ إلى أن يواجه مباشرة بسيناريو تنفيذ العدالة فى محكمة الثورة فى اليمن :

«فى مساء اليوم الأول لوصولى وجدتنى فى حاجة شديدة للخروج من القصر للتعرف على ملامح المدينة الغارقة فى الظلام، فاصطحبت بعض الزملاء وركبنا السيارة ولم نبتعد كثيرا عن القصر حتى فوجئنا ببوابة ضخمة مغلقة وأفهمنا الحارس الذى يقف بجوارها أنها بوابة صنعاء تقفل بعد حلول الظلام حتى الصباح. . بدأ السائق فى الدوران بالسيارة للعودة من حيث أتينا وسقط نور كشاف السيارة على منظر اقشعرت له أبداننا فى وسط هذا الظلام الدامس، منظر لم يبارح مخيلتى لفترة طويلة. . جثث معلقة بأعلى البوابة الضخمة، ورءوس بلا جثث».

«سارع السائق ، وقد لاحظ فزعنا بالقول بأنكم ستتعودون على رؤية مثل هذا المنظر كـما تعودت أنا فى بضعـة أيام، وأضاف أن هذه جثث المحكوم عليهم من محكمة الثورة، يحاكمون نهارا وتنفذ الأحكام فورا ، ثم [يُعلقـون] على بوابة صنعاء وأسـوارها ليكونوا عبرة لـمن يحاول معارضـة الثورة، ومضى يروى لنا ما يحدث فى هذ المـحكمة نقلا عن كثير ممن حضروا هذه المحاكمات الهزلية».

«يبدأ رئـيس المحكمـة فى النداء على المتـهميـن ويخبرهم بالـتهم الموجـهة إليهم، وبعـد إجراءات لا تستـغرق سوى دقـائق يوجه رئيس المحكمة حديثـه للجمهور الحاضر بالقـاعة آخذا رأيهم مناديا: «إعدام» فإذا تعـالى صياح الجـمهور، وصفـقوا مؤيدين للإعـدام أعلن القاضى حكمه بإعدام المـتهم، وهكذا بالنسبة لبـاقى المتهمين حـتى ينتهى من القضايا المعروضة عليه، ثم يقـاد المحكوم عليه إلى ساحة عامة ويقطع السياف رءوسهم علنا، ثم يعلقون على بوابة صنعاء».

«لم أصدق هذه الرواية فى بادئ الأمـر ولم يغمض لى جفن ليلتـها وأنا أفكر فى الجثث المعلقة، وكيف ساقهـا قدرها لهذا المصير التعس بهذه السرعة وتلك الكيفية ونحن فى ستينيات القرن العشرين».

«فى الصبـاح أكد لى كلمَنْ سألتهم صـدق هذه الرواية، بل ودعونى لحضور إحدى هذه المحاكمات إن أردت، لكننى رفضت مجرد التفكير فى حضور مثل هذه المهزلة».

....

ومن العجيب أن صاحب هذه المذكرات وهو رجل القضاء العسكرى لايدلنا على ما تقدم به من اقتـراحات أو آراء من أجل القضاء على هذه الصورة من المحاكمات اليمنية مع أنه لابد فعل.

(٣٨)

وهذه فقرة أخرى تصور مدى الانفـلات التى كانت تعيشه بلاد اليمن فى تلك الفترة الباكرة بعد قيام ثورتها :

«كان المسئـولون يتصرفون بعفوية، بل ببدائيـة غريبة وأذكر أن وزير الداخلية اليمنى فى ذلك الوقت وكان برتبة العميد كان قد حضر لزيارتنا بقيادة القوات ذات ليلة، وبينما هو جالس يتحدث معنا فى موضوع مهم دخل علينا جندى يمنى مـن الشرطة وجلس على كـرسى مقـابل للوزير بعـد أن ألقى التحـية، وفى أثناء الحـديث فـوجئنا بالجندى ينهـر وزير الداخلية قائلا له: «أنت كذاب»، فما كان من الوزير إلا أن أخذ يتشاجر معـه محـاولا إقناعه أنه ليس كـذابا دون أن يحاول مؤاخـذته على هذا السلوك البدائى».

. . . .

□

ويصل الدكتور سمير فـاضل إلى أن يبلور انطباعه عن اليمن فى تلك الفترة فى قوله:

«هكذا كانت اليمن عندما وصلتها قوات مصر المسلحة لحماية ثورتها فى سبتمبر ١٩٦٢.. بدائية فى أسلوب الحياة.. بدائية فى التفكير الإنسانى.. بدائية فى كل شىء كأنها سقطت من حسبان التاريخ وعاشت خارج أسوار العصر».

(٣٩)

و على نفس النمط الفكرى المنطقى يروى صاحب هذه المذكرات رأيه فى الفارق بين حرب ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧:

«لابد لكل منصف أن يكون عادلا فى مقارنته بين انسحاب ١٩٥٦ أمام قوات الغزو الثلاثى انجلترا وفرنسا وإسرائيل، وبين هزيمة يونيو ١٩٦٧ أمام قوات إسرائيل وحدها.. انسحاب ١٩٥٦ كان بعد معركة غير متكافئة فُرضت علينا وليس أمامنا إلا خوضها فقد وقع العدوان الثلاثى علينا لتمسكنا بحقوقنا المشروعة فى استرداد قناة السويس، وحفاظا على كرامتنا الوطنية التى لا يمكن التنازل عنها مهما صادفنا من تضحيات، وكان الانسحاب ضرورة تكتيكية للحفاظ على قواتنا من التدمير الكامل أمام قوات وأساطيل ثلاثة جيوش قوية، ومع ذلك فقد قاتلت القوات قتالا مستميتا أبلت فيه حسن البلاء قبل اضطرارها لتنفيذ أوامر الانسحاب».

«أما هزيمة ١٩٦٧ فقد نتجت عن تهور من جانب قيادتنا السياسية حرصا منها على زعامة المنطقة العربية، ومغامرة تدرك القيادة نتيجتها سلفا، لذلك كانت الهزيمة ساحقة، وآثارها النفسية عميقة فى نفوس

أبناء الشعب المصرى الذى وثق فى قيادته وأسلمها أمره فقامرت بمستقبله».

□

ومن هذا المنطلق فان لسمير فاضل رأيا خاصا فى موقف الشعب المصرى فى ٩ يونيو، وقد عبر عن هذا الرأى فى مذكراته بوضوح وصراحة حيث قال:

«إن تمسك الشعب بعبد الناصر فى ٩ يونيو لم يكن تمثيلية، فقد شاهدت وغيرى كيف خرج المواطنون من بيوتهم فى تلقائية رافضين استقالة عبد الناصر، كان تشبثا بالرمز الذى لم يجد أمامه غيره يتشبث به، ويستصرخه أن يتحمل المسئولية ولا يتركه يغرق وحده فى مستنقع الذل والهزيمة»

(٤٠)

ومن حسن الحظ أن صاحب هذه المذكرات يروى بعض ذكريات مهمة عن فترات مبكرة من شبابه ومنها ذكرياته عما شاهده بنفسه يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ حيث حدث حريق القاهرة، وكان هو نفسه أحد الشباب المشاركين فى المظاهرات صباحا، وهو يذكر بالتحديد الاسم الكامل لضابط من ضباط القوات المسلحة المصرية حمله المتظاهرون على أعناقهم!!:

«فى صباح ٢٦ يناير شهدت القاهرة أعنف وأضخم مظاهرة شهدتها القاهرة فى تاريخها الطويل.. خرجنا من الجامعة فى مظاهرة صاخبة

مطالبين بالثأر لشهداء الشرطة وشهداء الجامعة، وكلما اقتربت المظاهرة من هدفها بمجلس الوزراءكلما زاد عدد المشاركين فيها من أبناء الشعب على مختلف مستوياتهم».

«وفى الطريق صادفنا مجموعة من جنود الشرطة انضموا للمظاهرة وزاد لهيب الهتافات وحماس المتظاهرين».

«وعلى كوبرى قصر النيل تصادف مرور اليوزباشى محمد حلمى عبدالخالق من القوات المسلحة فحمله الطلبة على الأعناق رمزاً لتضامن الجيش مع الشعب فى مسيرته، وفى فناء مجلس الوزراء بلاظوغلى خرج إلينا فؤاد سراج الدين وزير الداخلية والدكتور صلاح الدين وزير الخارجية ولم يكونوا فى كلماتهم أقل حماسا من المتظاهرين.. انصرفت إلى منزلى بعد سماع الكلمات الملتهبة بمجلس الوزراء، ولم أكن أدرى بما كان يجرى فى باقى شوارع القاهرة فى ذات الوقت».

«فى المساء شاهدنا ألسنة اللهب ترتفع فى سماء القاهرة فتحيل ظلاهما إلى نور أحمر متوهج، وسمعت لأول مرة بما كان يجرى طيلة النهار فى شوارع وسط المدينة من إشعال النيران فى جميع محلات [وسط] القاهرة ، وفى البنوك ، والمؤسسات الأجنبية».

«لم يُعرف أحد حتى يومنا هذا على وجه اليقين من الذى قام بهذا العمل البشع، ولا اليد أو الهدف الذى كان وراء هذه الحوادث المحكمة التدبير».

(٤١)

ولا يفوت صاحب هذه المـذكرات أن يبدى وجهة نظره فيـما يتعلق بمشاعره الإنسانية عند توليه تحقـيق قضايا التعذيب، وهى القضايا التى أثيرت فى عهـد الرئيس السادات، وحاول بعض المظلومـين من خلالها أن ينتقموا لما لقيوه من تعذيب فى فترات سابقة:

«كان عام ١٩٧٦ هو عام قضـايا التعذيب تحقيقا ومحـاكمة، شغلت النيابة العـامة بتـحقيق العـديد من الشكاوى التى قدمت لهـا عن وقائع تعذيب وقـعت على متـهمـين فى قضايا شـهيـرة سابقة لحـملهم على الاعتـراف بارتكاب الجـرائم المنسوبة إليـهم،وجريمـة التعـذيب جناية خطيـرة عقوبـتها الأشـغال الشـاقة، وقـد تصل إلى الإعدام إذا انتـهى التعذيب بحدوث وفاة، ومن أشهر القـضايا التى كانت محل تحقيق فى النيابة العامة قضايا كمشيش، وقضـية تعذيب مصطفى أمين المتهم فيها صلاح نصر رئيس المخابرات العامة الأسبق».

«على الجانب الآخر كانت النيابة العسكرية تبـاشر التحقيق فى قضايا التعـذيب الذى تعرض له الضـباط المتـهمون فى قـضية المـؤامرة التى نظرتها مـحكمة الثورة عام ١٩٦٨ والـتى اتهم فيها أعـوان المشير عـبد الحكيم عامر».

«تم تشكيل مكتب خاص بقضايا التعذيب بمكتب النائب العام يرأسه المرحوم المستشار هاشم قراعة المـحامى العام، كما تم ندب مجموعة

من رؤساء وأعضاء النيابة العسكرية تحت إشرافى لتحقيق قضايا التعذيب التى تدخل فى اختصاص القضاء العسكرى».

«كان التعاون تاما بينى وبين المرحوم المستشار هاشم قراعة، واتفقنا على قواعد التزمنا بها فى جميع التحقيقات التى أجريت فى شكاوى التعذيب، تختص النيابة العسكرية بموجب هذا الاتفاق بجرائم التعذيب التى وقعت فى السجن الحربى ومتهم فيها ضباط من القوات المسلحة، وما عدا ذلك تختص بتحقيقه النيابة العامة، وذلك فى ضوء قواعد الاختصاص الواردة بقانون الأحكام العسكرية».

«استغرق تحقيق شكاوى التعذيب من النيابة العسكرية وقتا وجهدا كبيرين، لم يكن يعنينا الإجهاد البدنى نتيجة استمرار العمل لساعات طويلة ليلا ونهارا نتيجة كثرة الشكاوى المقدمة، وكثرة عدد المتهمين الذين شملتهم التحقيقات، بل كان يقض مضاجعنا الإرهاق النفسى الناتج عن معايشتنا لقصص التعذيب التى نسمعها من أفواه المجنى عليهم مع كل تحقيق نجريه».

«تعذيب يبدأ من التعليق بالفلكة، إلى الحجز فى غرف غارقة بالمياه، إلى تعريض المجنى عليهم لهجوم الكلاب الشرسة إلى آخر تلك الإجراءات البشعة التى كانت تتم تحت سمع وبصر وبأوامر من أشخاص كان لا يرقى الشك إلى ما يتمتعون به من إنسانية وخلق، يشغلون مناصب يجب أن تكون بعيدة عن الصغائر والسلوك الإجرامى.. ليس لسبب إلا لمجرد إثبات إخلاصهم، وحرصهم على

استتباب الأوضاع السياسية التى يعتقدون أنه لا بقاء لأوضاعهم الوظيفية إلا باستتابها . . يتطوعون بارتكاب جرائمهم، ومخالفة ضمائرهم، وإهدار كرامة وإنسانية المجنى عليهم دون أن يطلب منهم أحد ذلك، اللهم إلا لإثبات الولاء وضمان البقاء».

«أشخاص كان يشار إليهم بالبنان احتراما لهم ولمكانتهم العسكرية والاجتماعية، أصبحنا نطالع فيهم وجوها ذليلة منكسرة بعد أن وصلت إليهم يد القانون».

«انتهت تحقيقات النيابة العسكرية بصدور قرار اتهام وطلب إحالة للمحاكمة لمجموعة من العسكريين منهم ضابطان برتبة اللواء هم مدير المخابرات الحربية، ومدير السجن الحربى، وضابطان برتبة العميد بالمخابرات الحربية والسجن الحربى، نظرا لما توافر لدى النيابة العسكرية من أدلة ثبوت على «تهمة التعذيب للحمل على الاعتراف» الموجهة لهم من واقع شهادة المجنى عليهم وغيرهم مدعمة بتقارير الطب الشرعى عن الإصابات التى كانت آثارها لا تزال بادية على أجسامهم».

(٤٢)

ولا تخلو مذكرات الدكتور سمير فاضل من حديث شيق يبين عن الاهتمام العميق لهذا الرجل بالأخلاق العامة وهو أمر جدير بالتنويه وبالرواية:

«دخل مكتبى ذات يوم أحد المواطنين ويعمل طبيبا وهو في حالة ثورة عارمة، وهياج شديد يريد أن يتقدم بشكوى ضد أحد الضباط الشبان حديثى التخرج برتبة الملازم لتعرضه لابنته الشابة وهى تسير على كورنيش النيل بالعجوزة بأفعال وألفاظ خادشة للحياء، مما أصابها بحالة نفسية شديدة، وطالب فى نهاية شكواه بتقديم الضابط الشاب للمحاكمة لينال عقابه، وليكون عبرة لأمثاله من الشباب المستهتر الذى لا يرعى حرمة أعراض الناس، ولا يقيم وزنا للقيم والأخلاق.. بعد تلقى شكواه، واتخاذ الإجراءات اللازمة لاستدعاء المشكو فى حقه طلب منه عضو النيابة المحقق إحضار كريمته لسماع شهادتها فى الموضوع».

«كانت المفاجأة عندما حضرت ابنته الشابة لسماع أقوالها أن ملابسها التى ترتديها هى التى تخدش الحياء العام، وتحرّض على الرذيلة، فقد كاد الميكروجيب أن يكشف عن ملابسها الداخلية من فرط قصره، ناهيك عن الديكولتيه والشابونيز، والغريب أن والدها الطبيب لم يخجل أن يحضرها لتقديم شكواها وهى بهذا المظهر المخل بالآداب، بل استمر فى ثورته ضد هذا الضابط الشاب الذى اعتدى على الفضيلة والكرامة».

«رغم هذا الموقف المضحك المبكى فقد تم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الضابط الشاب مع مراعاة عوامل الإثارة التى كانت وراء تصرفه الأحمق، ذلك أن الخطأ لا يبرر ارتكاب الخطأ».

(٤٣)

وبما أن وعى صاحب المذكرات بهذا العنصر من عناصر الحياة الاجتماعية كان أبرز الدوافع التى دفعته إلى الحرص على أن يذكر تفصيلات قصة المذكرة التى رفعها إلى رئيس الجمهورية بعد الانتهاء من محاكمة المتهمين فى حادث المنصة:

«من المعروف أن الهدف الاجتماعى للعقوبة هو منع وقوع الجريمة، وليس مجرد الانتقام من مرتكبيها، وذلك عن طريق ما يسمى فى علم العقاب بالردع العام بتهديد كلمَنْ تسول له نفسه ارتكاب جريمة ما بأن العقاب ينتظره إذا أقدم على ارتكابها، والردع الخاص لمرتكب الجريمة نفسه حتى لا يفكر فى العودة لارتكابها خشية تعرضه للعقاب مرة أخرى، وهذا هو ذات الغرض الذى استهدفته الشريعة الإسلامية من نظام القصاص الذى جعل الله فيه حياة لأولى الألباب».

«وإذا لم يتحقق هذا الردع العام والخاص رغم تكرار توقيع العقوبة وشدتها فلابد أن هناك [خللا اجتماعيا] واكب توقيع هذه العقوبات، فليس بالعقاب وحده تمنع الجريمة، بل يجب أن يصاحب العقاب إزالة الأسباب التى أدت لارتكاب الجريمة حتى نضمن عدم العودة لارتكابها».

. . . .

. . . .

«بحكم الخبرة القضائية والمعايشة لغالبية قضايا التطرف الدينى كقضية الفنية العسكرية، وقضايا التكفير والهجرة والجهاد، اتضح لى أن العقوبات الرادعة التى صدرت فى هذه القضايا لم تستطع أن تطفئ جذوة التطرف وإن أخمدتها حينا ثم تعود للاشتعال، وذلك لسبب رئيسى هو أن بعض المتربصين بأمن هذا البلد واستقراره يستغلون انتشار بعض المظاهر المنافية للمبادئ والتقاليد والقيم الإسلامية فى المجتمع، ويضربون على وترها لإثارة جموع الشباب المتدين واستغلال حماسهم واندفاعهم، وقلة خبرتهم، ويوجهونهم لأعمال العنف مصورين لهم أنه السبيل الوحيد لإصلاح الفساد، والعودة إلى قواعد الدين».

«ولما كانت المحكمة قد قرّ فى يقينها لما تقدم أن إصدار الأحكام بالعقوبات التى نصت عليها القوانين لن يكون وحده كافيا لمنع تكرار ما حدث طالما بقيت عوامل الإثارة المشار إليها، فقد رأت لزاما عليها أن تنبه إلى ضرورة إزالة هذه المظاهر المنافية لقيمنا، فاستعملت حقها الذى كفله لها القانون فى رفع مذكرة منفصلة أرفقت بأوراق القضية للعرض على السيد رئيس الجمهورية بصفته الضابط المصدق على الحكم بما رأته من ملاحظات استخلصتها من معايشتها لأحداث القضية».

....

....

....

«اقترحت المحكمة فى هذه المذكرة وضع خطة وقائية وعلاجية لوضع حد للتطرف الدينى الذى ينشأ غالبا من التفاعل العكسى مع كثير من مظاهر الفساد والخلل الاجتماعى السائد، وركزت المذكرة المرفوعة للسيد رئيس الجمهورية على مظهر واحد من مظاهر الخلل الاجتماعى، وهو ترويج الانحراف الخلقى، ليس لأنه المظهر الوحيد لهذا الخلل فهناك مظاهر أخرى يجب أن يتصدى لها المتخصصون كل فى مجاله، لكن تركيزنا على الناحية الأخلاقية لأنها ذات تأثير مباشر سريع على الشباب فإما أن ينحرف خلقيا ويصبح عالة على المجتمع، وإما أن يتلقفه دعاة الفتنة مستغلين فيه نوازع الدين والقيم الخلقية ليدمر فى طريقه كل ما هو قيم فى هذا البلد، ويدمر نفسه هو الآخر بتهوره وعدم تبصره».

. . . .

. . . .

«ومن ناحية أخرى لأن علاج هذا الانحراف الخلقى سهل ميسور يمكن أن يتم بضربة واعية سريعة، غير مبالية بما يدعيه البعض من ضرورة الإبقاء على هذه المظاهر حرصا على السياحة ومواردنا المالية، فحماية قيمنا الاجتماعية والدينية الأصيلة هى حماية لأمتنا واستقرار بلادنا، وبالتالى مشجع ومنمٍّ لمواردنا السياحية وليس العكس».

. . . .

«وتساءلنا: هل من العسير أن ننقى برامج التليفزيون من مظاهر الابتذال والفساد الذى يدخل بيوتنا صباح مساء!».

....

«هل يتساوى ما تحصل عليه الصحف والمجلات من دخل نتيجة نشر إعلانات الملاهى الليلية بصورها العارية مع الخطر الذى يحيق بمجتمعنا نتيجة استثارة الشباب المؤمن بهذه الإعلانات ودفعه إلى التطرف والتدمير؟ ».

....

«هل يستعصى على الحكومة حظر ظهور السيدات بملابس البحر العارية على الشواطئ العامة، وقصر ذلك على شواطئ خاصة محددة لمن يرضى لنفسه ذلك؟».

....

....

«إن هذه المظاهر اللاأخلاقية لا تعتبر مبررا لارتكاب الجرائم، فالقانون والشرع لا يبيحان ذلك، ولكن على ولاة الأمور تهيئة المناخ الطبيعى والبيئة الصالحة بتوجيه مؤسساتنا الثقافية والإعلامية لتقديم الزاد الطبيعى لهؤلاء الشباب والبعد بهم عن مظاهر الابتذال والإثارة، وتبصيرهم بحقيقة دينهم وتقديم القدوة الصالحة حتى نقطع خط الرجعة على كل نهاز للفرص مستغل لحماس الشباب فى غير موضعه».

. «كمـا ناشدت المـحكمة فى مـذكرتها على الإسـراع فى مراجـعة قوانيننا الوضـعية لتكون مـتمشـية مع أحكام الشريعـة الإسلامية تنفـيذا لحكم الله ومـبادئ الدستـور لقطع خط الرجعة علـى كل مستـغل لهذا النقص التشريعى لإثارة حماس الشباب المتدين، ودفعه لتكفير حكامه ، ومجتمعه عن غير حق».

(٤٤)

ويحرص صاحب الـمذكرات على أن يذكر أن الرئيس حـسنى مبارك قد اهتم بـالفعل بما تـضمنه المذكـرة وأن لقاءاته وأحـاديثه فـيمـا بعد أفصحت بالفعل عن توجهاته فيما يتعلق بمضمونها :

«أولى السيـد الرئيس عناية كبيـرة لهذه المذكـرة، فقد وافتنا أجـهزة الإعلام بأنباء المقابلات التى أجـراها سيادته مع وزير الإعلام من جهة، ومع فضـيلة شيخ الأزهر من جـهة أخـرى فور رفع المـذكرة لسـيادته، وتبعت ذلك إجراءات واسعة اتخذت فى مجال تنقية برامج التليفزيون من مظاهر الخلاعة والرقص الشرقى ومظاهر العرى والإثارة، وغير ذلك من الإجراءات التى أعلن عنها وزيرالإعلام فى مؤتمـره الصحفى الذى عقده لهذا الغرض، وشرح فيه ما سيتم تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية».

«كمـا اتخذت إجراءات أخرى خـاصة بتوعـية الشبـا ب بأمور دينهم الحـقيـقى، وخـرج برنامج " ندوة للرأى " إلى مكانـه المرمـوق فى التليفزيون، وتوالت برامج التـوعية الدينية الممتـازة فى التليفزيون وعلى صفحات الجرائد مبشرة بوعى ثقافى ودينى جديد للشباب المتدين حتى

لا يُترك نهبا للأفكار المتطرفة التى تهدم ولا تبنى».

□

ثم يظهر صاحب المذكرات أساه من تناقص حماسنا لهذه القضية على نحو ما يحدث مع كل حماس مصرى تجاه أى قضية :

«لكن كعادتنا دائما حماس زائد من كل حديث جديد، ثم يتناقص هذا الحماس حتى يتلاشى تماما. .».

«وعادت إلى التليفزيون مؤخرا مظاهر الانحلال الخلقى، فمن رقص شرقى خليع لا يعرف من الفن إلا فن إثارة الغرائز، وتمثيليات مليئة بالبذاءات والألفاظ الهابطة واللقطات المقززة، وإعلانات رخيصة عن تمثيليات أقرب إلى الكباريهات منها إلى الفن الذى نعرفه، وصور عارية مستفزة تنشر فى مناسبة أعيادنا الدينية لراقصات تعلن فى الصحف والمجلات عن النشاط المكثف لكباريهات شارع الهرم. . مظاهر تحرض على الفساد، وتثير فى الشباب نوازع الشر والجريمة وكأن كل مسئول ينتظر حتى يعيد رئيس الجمهورية تذكيره بواجباته، أو ينتظر حدوث كارثة جديدة حتى يتحرك ويشعر بواجبه الذى ينبغى عليه القيام به».

. . . .

«ويهمنى أن أوضح هنا أن هذه المظاهر السلبية فى مجتمعنا لا يمكن أن تبرر وصفه بالكفر، ولا تبرر التطرف وارتكاب الجرائم ضد هذا

المجـتمع، فالأمـر بالمعـروف والنهى عن المنكر له قواعـده وشروطه الشرعية التى يعتبر الخروج عليها خروجا على الشرع والقانون، ولكننى أنبه فقط إلى ضرورة إزالة هذه المظاهر السلبية بمعرفة الجهات المسئولة حتى لا يتخذها البـعض ذريعة لإثارة الشباب المتدين ودفعـه لتدمير كل ما هو طيب فى هذا المجتمع المسلم».

الباب الثانى

شاهد حق

مذكرات أحمد طعيمة

(١)

هذه مذكرات مهمة لرجل مهم من رجال الثورة قدر له أن يكون بمثابة اللاعب الذى أحرز الهدف النهائى فى الصراع على السلطة بين نجيب وعبد الناصر فى مارس ١٩٥٤، فإذا بشعور زملائه تجاهه يصبح كالعادة فى مثل هذه الأحوال هو الخوف والتربص والحرص على اتقاء شره فى المستقبل، وعدم تمكينه من الاستحواذ على وسيلة القوة التى نجح فى استغلالها، ولأن هذا اللاعب لم يكن (بحكم طبائع الأمور) على الدرجة الكافية من الوعى السياسى أو التاريخى أو النفسى بمثل هذه الحقيقة، فإنه ظل منذ ذلك الحين وحتى كتب مذكراته يظن أن الوشايات قد أصابته، ويغفل عن الحقيقة الكبرى وهى أن الآذان التى تستمع هى التى كانت ترحب بالوشايات، ولو أن هذه الأذان لم تجد الوشايات لاخترعتها واصطنعتها وأوجدت مَنْ يخلقونها ويؤلفونها وكافأتهم عليها بما هو فوق الكفاية من المجد والمال.

ومن العجيب أن هذا اللاعب الذى كان يتمتع بلياقة بدنية عالية ظل على ظنه الخاطئ بأن المطلوب منه هو التجويد والظهور ورسم الصورة

الحسنة، على حين كانت الآليات الحاكمة والسائدة تتمنى منه وله كل ما يشاء من العبث والانكماش والاستمتاع بالحياة ما شاء، وسنقرأ فى مذكراته كثيرا من الوقائع التى يرويها ويحرص فى روايتها على الصدق والدقة، لكنه مع هذا يبدو وكأنه لا يفهم الجزء المهم من القصة التى يروى كل تفاصيلها وأطرافها.

وليس بالأمر الصعب على مَنْ يقرأ هذه المذكرات أن يدرك هذه الفكرة التى نشير إليها، فهى واضحة تمام الوضوح وإن كان صاحب المذكرات قد ظل يفضل ألا يتحدث عنها.

(٢)

وحتى نستطيع أن نقدم صورة متكاملة لمدارستنا لهذه المذكرات فسنبدأ بتأمل فترة عمله كوزير للأوقاف خلفا للشيخ أحمد حسن الباقورى وسلفا لحسين الشافعى، وسنقرأ بعض ما يرويه عن إنجازاته فى هذه الوزارة أو فى هذا المنصب، دون أن نلتزم بالترتيب الذى التزم به فى عرض إنجازاته وسنعقب بما أتاحه لنا التاريخ السياسى والاجتماعى والاقتصادى من أبعاد كثيرة لفهم حقيقة ما يرويه أحمد طعيمة.

ها هو ذا أحمد طعيمة يروى أحد إنجازاته وهو إنشاء مؤسسة الزكاة للرعاية الاجتماعية، فيدلنا على أنه أنشأ مؤسسة نموذجية بشهادة خبيرة دولية، لكن هذه المؤسسة ـ على حد تعبيره ـ سرعان ما أصبحت وكراً للجرائم حين سلمت لوزارة الشئون الاجتماعية عقب إخراجه من

الوزارة مباشرة، وهو ما يدلنا على مدى العبث الذى كانت الثورة فى بعض الأحيان تتعامل به مع بعض إنجازات بعض رجالها، وذلك لما عرفناه من طبيعة عصور الشمولية وطبيعة عمل وزرائها وأن كل واحد منهم يظل حريصا على أن يهدم ما بناه السابقون عليه، ونحن لا نستطيع أن نلوم أحمد طعيمة لأنه أنشأ مؤسسة اجتماعية من خلال وزارة الأوقاف، وكان أولى بالشئون الاجتماعية أن تنشئها، ذلك أن ما فعله أو أنجزه قد يندرج فى كل العالم تحت نشاط وزارة الأوقاف، كما أننا لا نتوقع من حسين الشافعى غير ما فعل، خصوصا أنه كان يتولى فى بعض الأحيان الوزارتين معا، ومن ثم فإنه لم يلغ المؤسسة التى أسسها سلفه وإنما ضمها إلى ما يعتقد أنه المجال الصحيح، بل إن من العجيب أن الدولة فى الستينيات ظلت تتعامل مع الأوقاف والشئون الاجتماعية على أنهما شأن واحد، وقد اعترض على هذا أحمد خليفة الذى عين نائبا للوزير فى الوزارتين، ولكن دون جدوى، كذلك فمن المفيد أن نذكر أن حسين الشافعى نفسه قد بدأ وزيرا للشئون الاجتماعية، ثم خلف أحمد طعيمة فى الأوقاف. ولنتأمل فى ضوء من كل هذا ما يرويه أحمد طعيمة عن نقل تبعية مؤسسة الزكاة التى أنشأها:

«راعنى منذ صغرى منظر الأطفال المشردين وهم ينامون على أرصفة الشوارع، ويحصلون على التدفئة فى الشتاء بالتصاق أجسادهم الواهنة، فقررت إنشاء مؤسسة للزكاة للرعاية الاجتماعية بحيث أشجع دافعى الزكاة على أداء الزكاة فى مصرف قائم هو إعانة هؤلاء الأيتام واللقطاء

والمشـردين من الأحداث فـى هذه المؤسسـة، على أن تتـحمل وزارة الأوقاف عبء إنـشائها وتمـول نفقـاتها فـيمـا بعد من أمـوال الزكاة. وبالاتصـال بوزارة الداخلية قـدرنا أن المبـانى يجب أن تستـوعب ثلاثة آلاف فتى وثلاثة آلاف فتاة».

□

ويروى أحمـد طعيمـة الملامح العامـة للمؤسسـة التى أنشأها باسم «مؤسسة الزكاة» فيقول:

«وكان لدى وزارة الأوقاف فى المـرج مساحة ١٢٠ فـدانا خصصت منها ٧٠ فـدانا للزراعة لتمـوين المؤسسـة بالمنتجات الزراعـية على أن يقوم الأحداث بأعمال الزراعة تحت إشراف المتخصصين».

«وخصصـت للمبانى مسـاحة ٥٠ فدانا لتضم العنابر ومـركز تدريب مهنى ومدرسـة ابتدائية وحمـاما للسباحـة ونقطة للمطافئ ونقطة شرطة وعنابر لمبيت الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيين، ورصفت الطريق إلى المدينة، ورصفت أيضا الطرق الداخلية، فأصبحت مدينة لا ينقصها الجمـال، وإنى لأذكر أن الكاتب أحمـد الصاوى محـمد طلب منى أن أهيئ زيارة لإخصـائية اجـتماعـية تعـمل فى الميـدان الدولى (لا يذكر صاحب المـذكرات اسمـها ولا درجتهـا ولا منصبهـا)، وعندما أتمت الزيارة أبلغـتـه أن هذه أكـبر وأحـدث مـؤسـسة لـليتـامى والأحـداث والمشردين رأتها بعينها».

«وللأسف الشديد أيضا وبمجرد خروجى من وزارة الأوقاف، سلمت «المدينة» إلى وزارة الشئون الاجتماعية لتكون وكرا للجرائم».

هكذا يقول أحمد طعيمـة وهو لا يستنكف أن يتحدث بهذا الأسلوب الذى يدين به خلفه من حيث تحولت المدينة المؤسسة إلى وكر للجرائم على حد تعبيره(!!)

(٣)

وتكرر المذكرات التعبير عن هذه الصورة نفسها حين يؤسس الأستاذ أحمد طعيمة مستشفى للوزارة ومـوظفيها فإذا بالثورة المباركة تأخذ هذا المستشفى بعد بنائه وتسلمـه لوزارة الصحة ليكون معهدا للقلب، ونحن نرى طعيمة يـروى هذه الواقعة ويصور نفسه سبـاقا إلى الإنجاز الذى لم يتحقق إلا بعد أربعين عاما حين افتتح فى عهد الدكتور زقزوق مستشفى للدعاة.

يقول أحمد طعيمة:

«كان عدد عمال وموظفى الوزارة يقرب من ١٥ ألف موظف وعامل، وكان العـلاج الطبى يمثل لهم مـشكلة المشاكل على الـرغم من تحمل وزارة الأوقـاف [بعضـا] من نفـقـات العلاج لهم، فـفكرت فى إنشـاء مستشفى للموظفين والعمال».

هكذا كان أحمد طعيمة يظن على نحو ما ظن غيره وما لا يزال غيره يظنون أن المشكلة تكمن فى بناء المستشـفى، وكأنما البناء وحده كفيل

بعلاج المـرضى، وكأنمـا البناء وحده يغطى نفـقات العـلاج، أما نظم التأمين وأما أن هؤلاء جزء من أبناء الشعب كله فأمر لم يكن يخطرعلى بال من يسمـهيم المحللون الاجـتماعيـون والسياسيـون والإداريون قادة الجزر المنعزلة فى عهد الثورة»:

«أنشأت المستشفى فى إمبابة على أرض تملكها الوزارة، وراعيت فيه أن تكون هناك مساحات كبيرة للعيادة الخارجية لتحفظ كرامة المريض، ولأن العيـادة الخارجيـة دائما تسـتقبل من المـرضى أضعـاف المرضى المقيـمين بالمستـشفى، وأنفقت عليه من أمـوال وزارة الأوقاف، وبعد خروجى من الوزارة سلمت المستشفى إلى وزارة الصحة التى خصصتها لمعـهد القلـب، وهو ما يعـرف بمستـشفى مـعهـد القلب الآن. ومن الطريف أن يقوم وزير الأوقـاف الحالى الدكتـور محمود زقـزوق بإنشاء مستشفى لنفس الغرض بعد أربعين سنة وتم افتتاحه عام ١٩٩٩».

(٤)

على أننا لا نسـتطيع أن ننجـو بأحمـد طعيـمـة من اللوم على بنائه المستشـفى السابق، ذلك أنه كان قد رأى بعينيه أن الـدولة قد استولت من قبل على المـستشفـيات التابعة لوزارة الأوقـاف وحولتها إلى تبـعية وزارة الصـحـة، وكـان عليـه أن يفـهم هذا المـعنى، قـبل أن يؤسس مستشـفى جديدا للأوقاف، لكنه مع هذا كله أصر على إنشاء مـستشفى جـديد لم تلبث الحكومـة أن نقلته من تبـعـية الوزارة، ومع هذا فـإن الحكومة تركته أيضـاً يؤسس صيدلية للإسعاف وقد صبـر معارضوه (أو

منافسوه) على وجودها لأنهم لم يجدوا أنها تحقق له نفوذ ذا بال، ومع هذا فقد نقلت تبعيتها بعد فترة على نحو ما كان العهد الجديد يمضى.

يقول أحمد طعيمة:

«كانت وزارة الأوقاف تشرف على عديد من المستشفيات التى أنشئت من أموال الأوقاف، ثم صدر قرار بتسليمها لوزارة الصحة، ولما لاحظت أن كثيرا من المواطنين عند تعرضهم للمرض يبحثون عن الدواء ولا يجدونه فى الصيدليات، مما جعلهم يعانون من ذلك الكثير، خاصة أنهم يتحملون أمراضا خطيرة تحتاج إلى علاج يخفف عليهم آلامهم أنشأت صيدلية الأوقاف وسميتها صيدلية الجمهورية، وكان يحق للمواطن إعطاء اسم الدواء فيقدم له إن وجد وإلا استورد بالطائرة عاجلا، وذلك تخفيفا على المرضى وإنقاذا لهم».

هكذا نرى الحصول على الدواء وقد أصبح محل مزايدة بين وزراء مسئولين، حتى إن وزير الأوقاف الذى سُحبت منه المستشفيات أصبح يستورد الدواء بالطائرة عاجلا!! وكأن الطائرة لا تكلف شيئا، ولسنا نعرف حقيقة الآليات التى كان يتم بها هذا الاستيراد العاجل أهو للأدوية المسموح باستيرادها أم لغير المسموح؟ وماذا كان موقف شركات الدواء فى هذه الحالة؟ كل هذه أسئلة يعجب لها الأطباء والصيادلة بل المرضى حين يقرأون حديث هذا الوزير عن هذا الإنجاز الذى تم بالفعل واستمر يعمل!

(٥)

ونحن نرى نفس هذا المنطق الذى يبـدو وكأنه يفـضل أن يستـحوذ على وصف «الثورى» وهو يحكم تصرفـات الأستاذ أحمد طعيمـة فيما يتعلق باقتصاديات الممـتلكات العقارية التى كانت تابعة لوزارة الأوقاف فـقد كـان يظن أن بإمكانه أن يديـر قدرا من الأمـوال «الجـديدة» ببناء مساكن جديدة، وذلك إذا ما قام ببـيع شقق الأوقاف بدلا من تأجيرها، فإذا بالرئيس جمال عبد الناصر نفسه يأمر بعدم تنفيذ مثل هذا المشروع، وإذا بطعـيمـة القريب منه لا يحـادثه بوجهـة نظره كمـا كان يفـعل فى موضوعات أخرى على نحو ما توحى به وترويه المذكرات.

يقول أحمد طعيمة:

«فكرت فى أننى لو قمت بتـمليك المساكن والعقـارات الأخرى التى تؤجرها وزارة الأوقاف لشاغليها ولو بالتـقسيط، فإنه أمر مربح للوزارة، لأنى سـأحـصل على رءوس أمـوال جديـدة [تمكننى] من التـوسع فى مشـروعات إصلاح الوزارة وتوسـيع قاعدة الملكـية. وأعلنت عن ذلك فإذا بخـطاب يصلنى من السيـد على صبـرى يخطرنى فيـه بأن الرئيس جمـال عبـد الناصر أمر بعـدم تنفيـذ هذا المشروع، وأنـه لا يجوز لى التـصرف إلا بمـوافـقة الرئـيس، والآن وبعد أربعـين سنة تقـوم وزارة الأوقاف بتمليك العقارات القديمة والحديثة».

(٦)

ونحن نرى طعيمة أقرب إلى السذاجة الاقتصادية فى علاجه للمشكلات الناشئة كآثار سلبية للأخذ بسياسات القرارات القومية الشمولية، فهو يحدثنا ـ على سبيل المثال ـ عن أن توزيع شقق الأوقاف كان مصدرا للشائعات والأقاويل، فإذا هو يلجأ إلى القرعة(!!) وكأنما هذه الشقق أو الأصول الثابتة من حوافز اليانصيب، مع أنها سلعة تستحق أن تنال حقوق السلعة فى سوق العرض والطلب، ولكن ماذا كان فى وسع أحمد طعيمة أن يفعل وقد زادت الطنطنة والشنشنة بينما المعروض قليل والمطلوب كثير جدا، ومن العجيب أن سذاجة أحمد طعيمة تدفعه لأن يقدم لنا هذه الرواية منتهيا بقوله: «وانتهت مشكلة الشقق السكنية!!» وكأنما قد تمكن من الحل الأمثل بينما ظلت المشكلة فى الحقيقة قائمة طيلة أربعين عاما:

«كانت الشقق السكنية فى وزارة الأوقاف مصدرا للشائعات والأقاويل الكثيرة التى كان لها نصيب من الصحة، حيث كانت تؤجر الشقة الواحدة لأكثر من شخص فتحدث النزاعات وتنتهى الأمور إلى الشرطة لفض النزاع. فقررت توزيع الشقق السكنية بالقرعة العلنية على أن يحضرها أصحاب طلبات التأجير وهم أنفسهم أعضاء فى لجنة التأجير ويسحب القرعة أحد أصحاب طلبات التأجير بوجود مندوب من أملاك الوزارة ومستشار مجلس الدولة، فكان الذين لم يجدوا حظا فى القرعة يهتفون بحياة العدل وانتهت مشكلة الشقق السكنية».

ربما يود القارئ لو سأل طعيمة عن منطوق الهتاف الذى كان يهتفه مَنْ فازوا إذا كان مَنْ لم يفوزوا يهتفون بقولهم: يحيا العدل. أغلب الظن أنه لو طلب منى أن أبحث عن هتاف يهتف به الذين فازوا لاقترحت عليهم أن يقولوا : يحيا الحظ.

ويبدو لى من خلال هذا النص غير المنطقى الذى يقدمه صاحب هذه المذكرات، أنه كانت هناك مافيا تستولى على الشقق وتوزعها بمعرفتها من خلال القرعة، ثم تستأجر مَنْ يهتفون بمثل هذا الهتاف أمام هذا الوزير الثورى(!!) فيسر للهتاف لما يدل عليه الهتاف من نجاح سياسته!

(٧)

بل إن أحمد طعيمة يحدثنا أنه كان يتصدى لمشكلة تافهة وسخيفة كانت من صنع بعض أجهزة الثورة نفسها بحل بدائى هو فى حقيقته أسخف من المشكلة نفسها، ومن العجيب أن يتصارخ بعض رجال الحكم فى عهد الثورة بعد هذا بشكواهم من التطرف والمتطرفين بينما كانوا هم الذين يصنعون البيئة الصالحة للتطرف بما ينمونه من شائعات الأجهزة السرية، ثم بمثل هذه التصرفات التى يصورها هؤلاء الوزراء الثوريون على أنها هى الحاسمة، ولنقرأ هذا الذى يرويه الأستاذ أحمد طعيمة تحت عنوان «دخول النساء وزارة الأوقاف» حيث يقول:

«كانت هناك شائعات لا يعلم إلا الله عز وجل مدى صحتها بالنسبة للوزير الذى سبقنى الشيخ أحمد حسن الباقورى، وأنا أعتبره من أفضل الدعاة المتنورين للإسلام.. فقررت أن أنأى بنفسى عن مواضع

الشبهات فقررت فتح باب خاص للسيدات فى وزارة الأوقاف، وأقسام وخزينة لخدمتهن، بحيث لا يسمح لهن بدخول مبنى الوزارة، وهناك إخصائيات من الوزارة لمقابلتهن وإنهاء موضوعاتهن، وإن كانت هناك تصرفات مالية فهناك الخزينة الخاصة بالسيدات».

ومن العجيب أن الأستاذ أحمد طعيمة نفسه كان موضوعا مفضلا طيلة عهد عبد الناصر لمثل هذه الشائعات التى يرمى بها سلفه.

(٨)

والأدهى والأمر من هذا الفكر العقيم ما يرويه أحمد طعيمة عن مساعدة الوزارة، ذات مرة، فى عهده لبعض الطلاب الأقباط، وهو يتناسى أو ربما يتجاهل أن الثورة نفسها كانت قد أممت مع الأوقاف الإسلامية بعض الأوقاف المسيحية أيضا، ثم هو يحاول أن يظهر نفسه أكثر فهما للدين من الشيخين الجليلين سيد سابق ومحمد الغزالى، ولست أدرى لماذا استشارهما إذا كان هو نفسه يملك الفتوى الأكثر فقها وفهما من فتواهما.. ولكن ماذا بوسعنا أن نقول فى مواجهة الذين يتصورون أن كرسى الوزارة يعطيهم تلقائيا مكانة الفقيه والمفسر والمحدث دون أن يبذلوا من أجل هذه المكانة أى قدرمن الاجتهاد، يقول الأستاذ أحمد طعيمة:

«تقدم لى بعض الطلبة الأقباط فى الجامعة طالبين دفع مصروفات الجامعة من الأوقاف، فاستدعيت [انظر إلى هذا الفعل السلطوى] الشيخ محمد الغزالى والشيخ سيد سابق وذلك للتأكد من رأى خطر لى

[دائما مـا تخطر الأفكار الذكيـة للأستاذ طعـيمـة] وهو أن تقوم الوزارة بسداد مصروفـاتهم، فلهم ما لنا وعليهم ما علينا، وأنهم يسـتحقون من مـال الأوقاف كـغيـرهم من الطلبـة فأقـرا بذلك، واعـترضـا على أن البطريركية لا تنفق على الطلبة المسلمـين، فقلت لهما فلنضرب المثل، وسيأتى يوم تدفع البطريركية المصروفات لبعض الطلبة المسلمين».

على هذا النحو يصـور أحمد طعـيمة الأمور وكـأنها هى مقـايضات مظهرية طائفيـة وليست مسئوليـة مجتمع ودولة، وكأنه لم يقـرأ تعقيب عمر بن الخطاب رضى الله عنه على شكوى اليهودى العـاجز ومسئولية الدولة المسلمة عنه.. ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٩)

وعلى هذا النحـو نرى أحمـد طعـيمـة يمضـى فى طريق السيـاسى المحـدث الذى يتصور نفسـه أو يصور نفسه قـادرا على حل مشكلات المواطنين جميعا، فـإذا به يظن نفسه فى لحظة من اللحظات قادراً على أن يكون حلال المشاكل للموظفين من خلال الأموال الكثيرة التى كانت تحت يده بفضل ما أممته الدولة ومـا استولت عليه من أموال الأوقاف، وإذا هو يبدأ مشروعاً يقرض فيـه الموظفين بدون فوائد على حين كانت وزارة الخـزانة تقرضـهم بفائدة ٣٪، أى أنـه بفضل مـا تحت يديه من أمـوال المـسلمـين كان يـزايد على عـمل وزارة الخـزانة والاقتـصـاد والبنوك.. ولم لا؟ وهو يروى القصة فى فخر شديد، ونكاد نتزعج فى النهاية من أنه حصل على شكر الرئيس فحسب!!

يقول أحمد طعيمة:

«**لاحظت أن الموظفين تصيبهم كوارث كالحريق** أو المرض، كما **أنهم قد يعانون حاجة ملحة وغير متوقعة كالزواج. .** فجاءتنى فكرة [ربما **نتوقف هنا لنشير إلى هذا الطابع المميز لكتابة** أحمد طعيمة وروايته، **فدائما نراه يقول: جاءتنى فكرة]** إصدار قرض للموظفين بما يعادل ستة **أشهر من المرتب بدون فوائد،** وتقسيط المبلغ على سنة أو أكثر، **وكانت وزارة الخزانة تعد مشروعا بإقراض** الموظفين بفائدة ٣٪».

«**فذهب أحد أعضاء مجلس الثورة إلى** الرئيس عبد الناصر شاكيا أن **الأوقاف فى البداية تبذر أموالها بدون عائد،** ثم إنها تقصد إحراج وزارة **الخزانة، فاستدعانى جمال** عبد الناصر وسألنى عن الموقف فقلت له: **لو طلبنى وسألنى لما جاء لك وأضاع وقتك. .** فأنا لم أبذر جنيها **واحدا، والقصة تتلخص فى أن أموال الأوقاف** كانت تودع فى البنك **الأهلى بدون فوائد، فطلبت إعطائى** بيانا بالمبالغ التى فى الرصيد كل **عام لمدة عشر سنوات مضت،** فاكتشفت أنه لو صدرت مليون ونصف **مليون جنيه للقرض الخاص بالموظفين** فإن ذلك سيكون فيه تفريج **لأزمة موظفى الدولة ودون أن يتحملوا فوائد. .** وبذلك نحقق الخير **للمقترض، والتخفيف عنه، وفى الوقت** نفسه فلن تضار الوزارة فى **أموالها مطلقا. . وقد كان ذلك عن** طريق إيداع هذا المبلغ فى بنك **الجمهورية دون أن أتقاضى فوائد** كنفس الموقف بالنسبة للبنك الأهلى، **لأن أموال الأوقاف لا تحسب لها** فوائد من أى نوع بشرط أن يخرج هذا

المبلـغ للموظفيـن كقروض بدون فـوائد ويعود كـأقساط . . فـشكرنى الرئيس».

انتهى ما رواه الوزير، ولكن يبـدو أن عضو مجلس قيـادة الثورة كان على صواب، ذلك أن بعض الوزراء على نحو ما يروى طعيمة نفسه فى موضع آخر كانوا قد حـصلوا على قروض من هذه القروض، وقد روى أحمـد طعيـمة نفـسه أنه كـان بوسعـه أن يحصل على قـرض من هذه القروض عندما احتاج إلى المـال لبناء مسجد والدته، لكنه لم يفعل . . وأغلب الظن أن بعض هذه القـروض لم يرد وأن عـضو مـجلس قيـادة الثورة كـان يعرف أن هذه القروض لن تـرد، كما أن البنك نفـسه الذى تولى هذه العمليـة وهو بنك الجمهـورية قد ذهب أدراج الرياح، ولسنا نعـرف حتى اليـوم مَنْ المسئـول عن ضيـاع أموال الأوقـاف فى تلك الحقبـة، ومع هذا فسنرى مما يرويه الأستـاذ أحمد طعيمـة ما هو أشد وأنكى!

(١٠)

نرى أحمـد طعيمة فى مـذكراته حريصا كل الحـرص على أن يصور نفسه صاحب مبادرات فردية ذكية من أجل أبناء شعبه، فقد كان هو الذى انتبه إلى أن يكون القرض الحسن بلا فوائد(!!) بينما كانت الفوائد على هذا القـرض تصل إلى ٤٠٪، ولا يحلل أحمـد طعيـمة الأسبـاب التى أوصلت الأمور إلى هـذا الحد من اقتطاع ٤٠٪ من قـيمـة القرض ولا يراجع النظم المالية والإدارية أو الرشاوى مكتفيا بأنه أصدر تعليماته:

«كان هنـاك قرض حسن مـن وزارة الأوقاف مقـابل رهن أى شىء، وكانت تصل فوائده إلى الثلث، وقد علمت هذا الأمـر من سياسة الباب المفـتوح التى أؤمن بها. . ذلك أن أفـضل وسيلة للقضـاء على الرشوة والإهمـال الإدارى ومنع الظلـم هى سـيـاسـة البـاب المـفـتـوح لكل المواطنين، بحيث يعلم كل مسئول فى الوزارة أنه إن لم يحل الموضوع شخصيا فالشكوى لابد أن تصلنى حتـما. فقد حضر إلى مكتبى شخص يشكو من أن الجنيه فى القرض يتـسلمه حوالى ستين قـرشا، فضلا عن الرهن، فأصدرت قرارا بأن القـرض الحسن بلا فوائد انطلاقا من أن هذا هو من مسئولية الوزارة، وليس لها أن تتعامل بالربا».

(١١)

ويعترف صـاحب هذه المذكرات بأنه واجه الـشىء نفسه فيمـا يتعلق بالمصـروفات الزائدة التى كان يتقـاضاها التفتـيش الزراعى التابع لوزارة الأوقاف من مسـتأجرى أرض الوزارة مقابـل لوازم الزراعة، وهى صورة من صور النهب الـمنظم التى كانت بعض أجهـزة الدولة تمارسـها على حـساب أجـهزة أخـرى وبمسـاعدة أجـهزة ثالثـة، وفى ظل وارف من نصوص تتخذ شكل القانون.

يقول أحمد طعيمة:

«كان هناك تفـتيش زراعى فى وزارة الأوقاف للإشـراف على الأطيان الزراعية، فجاءنى وفد من المـستأجرين يشكون من أنهم يحصلون على لوازم الزراعـة بأسعـار تزيد ١٠٪ على أسـعـار بنك التسـليف نفسـه،

فأصدرت قرارا بألا تحصل الأوقاف على ١٠٪ وأن يتسلم المزارعون لوازمهم بنفس الأسعار المقررة فى بنك التسليف تيسيرا عليهم».

(١٢)

بل إن أحمد طعيمة يعترف فى وضوح وصراحة أن وزارة الأوقاف نفسها كانت تتعمد عدم إعطاء مستحقى الأوقاف مستندات الوقف حتى لا يحصلوا على أموالهم، وهكذا كانت الوزارة بصفة رسمية ومقننة حريصة على أن تأكل حقوق مستحقى الأوقاف.

يقول أحمد طعيمة:

«ذات يوم فوجئت بأحد المواطنين يشكو من أنه مستحق فى وقف من الأوقاف، والوزارة ترفض إعطاءه صورة من الوقفية، وبسؤالى للمختص قال لى إنه لو حصل كل المستحقين على مالهم ستفلس الوزارة، وأن هناك قرارا يمنع إعطاء أى صورة. فأصدرت قرارا فى نفس اليوم يعطى الحق لكل مستحق فى الأوقاف أن يحصل على صورة من الوقفية بعد أداء الرسوم القانونية، وألغيت القرار السابق الظالم الذى يحرم المستحق من الحصول على حقه فأولى بالوزارة أن تعطى الحقوق لا أن تسلبها».

(١٣)

على أن ما هو أكثر من هذا دلالة على مدى تعسف الدولة بالأوقاف وأموالها هو ما يرويه أحمد طعيمة فى أحد المواضع من هذه المذكرات

وقد غلب عليه الظن أن هذا التعسف كان موجها إليه هو فى المقام الأول، وهو نتيجة انشغاله بذاته وذاتيته يتحدث بدقة عن مدى ضخامة وجسامة مشكلات التمويل فى الدولة التى يحكمها أفراد ذاتيون مختلفو الأهواء ومتعارضو الأغراض، ومن الطريف أن حديث طعيمة عن هذه الجزئية يرتبط بالشكوى من تصرفات أحد المقربين من الرئيس عبد الناصر، وقد أطلعه على هذه النوايا شقيق عبد الناصر نفسه. ويجدر بنا أن ننوه إلى تكرار الإشارة فى المذكرات السياسية وأدبيات التاريخ إلى نفوذ الليثى عبد الناصر فى المحيط السياسى دون أن تقابله مسئولية محددة:

ولنقرأ هذه القصة الدالة:

«بدأت صداقتى والليثى عبد الناصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ باعتباره شقيق الرئيس، وتعمقت وتوطدت هذه العلاقة لتربطنا علاقة أخوية صحيحة، مما جعله يبصرنى بما يحيط بى من نوايا عدائية أو مؤامرات تدبر لى. جاءنى الليثى عبد الناصر منذرا بأنه سيصلنى خطاب من الرئاسة بتسليم كل الأراضى الزراعية والعقارات وكل أملاك الوزارة للمحافظات ولوزارة الزراعة، فقد سمع شخصيا السيد على صبرى يقول للرئيس: إنه لا فائدة من وقف نشاط وزارة الأوقاف إلا بغلق المنافذ الخلفية التى يستخدمها أحمد طعيمة، ويقصد على صبرى بذلك الفائض من ريع الأوقاف، ولم يعلم أن ما ينفق لابد أن يكون له اعتماد فى الميزانية. وفعلا وبعد أيام وصلنى هذا الخطاب فقمت بالرد فى اليوم التالى بأننى أعتذر عن التنفيذ:

«أولا: لأننى قد عينت ناظرا للوقف بمجرد تعيينى وزيرا للأوقاف ولا أستطيع أن أتحمل مسئولية تبديد الأوقاف وهى مسئوليتى أمام الله».

«ثانيا: لأن هذا القرار قرار غير عملى، فكثيرا ما يكون الوقف فى محافظة وأوجه الصرف له فى محافظة أخرى فكيف التصرف فى مثل هذه الحالة التى تعتبر الغالبية العظمى من هذه الأوقاف.. وكذلك الخوف من تبديد أملاك الأوقاف التى لا تملكها الدولة فى حالة توزيعها، ولهذا السبب كانت ميزانية الأوقاف قبل الثورة تصدر بمرسوم ملكى منفصل عن ميزانية الدولة».

«أخيرا وصلنى خطاب آخر من الرئاسة بأنه قد صرف النظر عن هذا الموضوع واعتبار الأمر كأنه لم يكن.. لقد كانت حربا.. كنت أخشى أن تضيع أوقاف المسلمين.. وحمانى الله تعالى من أن أضعف.. أو أجامل فى حق الله تعالى.. وخشيت الله فكان حسبى وسندى».

□

هكذا يتنفس القارئ الصعداء ويظن أن الخير قد انتصر على نحو ما يحدث فى الأفلام العربية والأمريكية، ولكن للقصة بقية، فقد كان خروج طعيمة نفسه من أسهل ما يكون، وكان هذا الخروج تمهيداً لتنفيذ الخطة «الشريرة» بطريقة أوتوماتية:

«خرجت من الوزارة فى التعديل الوزارى بعد أيام وعين السيد حسين الشافعى وزيرا للأوقاف، وفى أول اجتماع له مع كبار الموظفين

أخطرهم بتسليم الأوقـاف إلى المحافظات ووزارة الزراعة، فلـما أفادوه بفـحوى الخطاب الأخـير قـال: هذا المـوضوع ليس للمناقـشة وإنمـا للتنفيذ».

(١٤)

ولعل هذا كله يدفعنا ونحن نقرأ المذكـرات إلى أن نعتقد أنه كان من الأولى بأحمد طعيمة أن يركز جهـوده فى بناء المساجد أو صيانتها على سبيل المثـال، فلعله لو كان قد استغل طاقته وحـيويته وسلطاته فى هذا الشأن لكان قد ترك ثروة من دور العبـادة لبلاده، ولكن يبدو أنه لم يكن منتبها بالقدر الكافى لهذا المعنى من ناحـية، ومن ناحية أخرى فإنه كان قد عانى فى بناء بعض هذه المساجد من بيروقراطية كانت - ولازالت - كفيلة بإيقاف بناء المساجد إلى الأبد.

يقول الأستاذ طعيمة:

«لاحظت أنه بمـجـرد اعتـماد الـميـزانيـة تشرع الوزارة فى إجـراء المناقصـات اللازمة لإنشـاء المساجـد الجديدة، وبين ترسـية العطاءات وبدء التنفيذ وانتـهاء العام لا يتم إنفاق إلا ١٠٪ من المبالغ المـخصصة فى الميزانية، وبذلك يضـيع على الوزارة عن نفس العام حوالى ٩٠٪، فقررت إجراء المناقصات لعدد أكبر من المساجد يستوعب مبلغ الميزانية حيث لا يتبقى شىء، ومن ميزانية العام الذى يليه تستكمل المبانى».

وبالطبع فإن الزمن لم يتح لهذا الرجل أن ينفـذ فكرته ولا أن يجعلها أساسا قابلا للتنفيذ.

(١٥)

ويتصل بالمعنى الذى ورد فى الفقرة السابقة ما يرويه صاحب هذه المذكرات عن سوء معاملة الحكومة للمقاولين حتى كادوا يقاطعون العمل فى إنجاز الأعمال الإنشائية فى وزارته، ومن الحق أن نشير إلى أن وزارته لم تكن وحدها التى تعانى من هذه النظم، ولكن الجهاز الحكومى كله كان يعانى هذه المعاناة باستثناء بعض البؤر المهمة التى كانت الثورة ترى أنها بحاجة إلى إنجاز سريع بعيدا عن التعقيد الروتينى أو التقليدى:

«كانت هناك إدارة هندسية للإشراف على مبانى وزارة الأوقاف من مساكن ومساجد، فلاحظت عدم تقدم مقاولين للاشتراك فى المناقصات الخاصة بمشروعات الوزارة، وهو ما دعانى إلى عقد اجتماع دعوت له، كل شركات المقاولات المعروفة، وسألت عن سبب عدم مشاركتهم وعدم المساهمة فى مشروعات الوزارة ومنها المساجد. فكانت شكواهم أنهم لا يحصلون على مستحقاتهم فى الوقت المناسب، فضلا عن مساومات بعض المسئولين مما يؤخر الصرف، فوعدتهم بإنهاء هذا الموضوع وعلاج آثاره بما يضمن حق الوزارة والحفاظ على حقوقهم، لذلك فقد أصدرت قرارا بإنشاء ملف خاص يعرض علىّ شهريا فيه اسم الشركة وتاريخ وقيمة المطالبة، وتاريخ المراجعة، وتاريخ الصرف، ثم حددت ١٥ يوما كحد قصى لإنهاء هذه الإجراءات كلها، وكل مَنْ يتأخر فى التنفيذ عن الخمسة عشر يوما سيوقع عليه أشد الجزاء فلم

تحدث إلا مخالفة واحدة ووقع عليها الجزاء الرادع ثم انتظمت الأمور كدقات الساعة».

(١٦)

ويتصل بهذين المعنيين السابقين ما يرويه أحمد طعيمة عن قصة الاعتراض الذى واجهه فى الموافقة على الاعتماد الإضافى لإصلاح المساجد:

«جاءنى الدكتور عبد المنعم القيسونى زائرا، بل وجدته فى مكتبى فى الصباح الباكر منتظرا وصولى، وكان صديقا وزميلا عزيزا أحبه وأجله، وكان وزيرا للمالية، فدهشت من هذه الزيارة المبكرة، فقال لى أنت قدمت مشروع اعتماد إضافى بمبلغ مليون جنيه التى وردت لك من وزارة الخزانة بعد اعتماد الميزانية لإصلاح المساجد، فقلت له: نعم، فقال: عرض الموضوع على اللجنة أمس ورفضته اللجنة وسمعت تعليقا من أحد أعضاء مجلس الثورة شعرت بأن واجبى نحوك يدفعنى إلى ضرورة أن أنبهك بأن عليك أن تقابل الرئيس جمال عبد الناصر، لأنى غير مطمئن عليك، ورفض د. القيسونى إخبارى باسم عضو مجلس الثورة.. ولقد عرضت عليه أن أسميه فإذا كان صحيحا فليجبنى فسميت العضو فأجانبى بالإيجاب، فقلت له: لن أطلب مقابلة الرئيس، وليصنعوا ما يريدون، فأنا قد ضقت ذرعا بكل تلك الوشايات».

(١٧)

وتبدو مذكرات طعيمة حريصة على أن تصور صاحبها وقد تجاوز الروتين فى كل ما أنجز، حتى إنه يصل إلى أن يعترف أنه أنشأ المجلس

الأعلى للشئون الإسلامية رغم أنف اللجنة الوزارية المختصة، التى رفضت إنشاءه، فعاد من الاجتماع وأصدر بنفسه قرارا وزاريا بإنشائه وتمويله من فائض موازنة الوزارة وكأنما لم يكن لعرض الموضوع على اللجنة الوزارية ورفضها له أى معنى، ومن الإنصاف أن نشير إلى ما يعتقده أمثال طعيمة من أن مثل هذا الأسلوب كفيل بالقضاء على البيروقراطية من أجل أهداف نبيلة، بيد أن التاريخ علمنا أن أسلوب دولة المؤسسات يفوق فى نبله وفعاليته كل مثل هذه الخطوات الطوباوية الظاهرة النبل:

«لقد أصبح هذا المجلس الأعلى للشئون الإسلامية أهم جهاز تفخر به وزارة الأوقاف الآن، وقد كان لقرار إنشائه قصة، فقد أردت إنشاءه بقانون وعرض الأمر على اللجنة المختصة فى الحكومة المركزية التى رفضت مشروع القانون فعدت إلى الوزارة فى نفس اليوم لأصدر قرارا وزاريا بإنشاء المجلس على أن يمول من أى فائض فى بنود الميزانية».

(١٨)

ولم يكن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية هو الكيان الوحيد الذى أنشأه طعيمة بمجهوداته الشخصية بعيدا عن منظومة الحكومة والوزارة، لكنه فخور بأنه هو الذى استن سنة بعثات الحج الكبيرة العدد التى درجت الهيئات على ابتعاثها للحج موفرة مصاريفها من الشركات (شركة المحلة وشركة قها. . .) من خلال تبرعات هى فى واقع الأمر تبرعات إجبارية. لنقرأ هذا النموذج المصرى الواضح لتجاوز القوانين

تحت شعارات جذابة، وهو ما يحمل خطر فتح باب الفساد على مصراعيه بينما ترتفع فوق باب الفساد شعارات جميلة وربما كان طعيمة نزيها ولكن مَنْ أدرانا أن كل مَنْ يتولون مثل هذه البعثات قد ظلوا يتمتعون بالعفة والنزاهة.

يقول أحمد طعيمة:

«وفقنى الله منذ بداية هيئة التحرير أن أستن سنة حسنة، فأوفدت بعثة للحج كل عام سميتها «موكب النور»، يختار أعضاؤها من ممثلين لنقابات العمال ونقابات المهنيين وأفرع هيئة التحرير، وكان يختار لرئاسة موكب النور أحد عمداء الكليات المشهود لهم بالخلق الكريم والتمسك بأهداف الدين. أما تمويل موكب النور الذى بدأ بـ ٣٠٠ عضو فقد تم بكامله من التبرعات، فلم يتحمل العضو جنيها واحدا، فتذاكر السفر بالباخرة تبرعت بها شركة البوستة الخديوية، أما ملابس الإحرام فقد تبرعت بها شركة مصر المحلة الكبرى للغزل والنسيج، أما الأغذية المحفوظة فقد تبرعت بها شركة قها، وكان من فضائل موكب النور أن أعضاءها يعودون أخو ة متحابين فى هيئة التحرير».

«وحدث فى عام ١٩٥٩ وقبل تعيينى وزيرا للأوقاف، أن قرر أخى إبراهيم الطحاوى أداء فريضة الحج وعرض علىّ المشاركة، ولا أعلم حتى هذه اللحظة كيف أجبته بالرفض قائلا: إنى أرسل موكب النور منذ عام ١٩٥٣ إلى عام ١٩٥٩، أى سبع سنوات، فأنتظر من الله عز وجل أن أؤدى الفريضة وأنا أمير للحج، وفعلا بعد تعيينى وزيرا للأوقاف وفى موسم الحج عام ١٩٦٠ الذى كان آخر سنة تسلم فيها الكسوة

للسعودية، إذ أنه فى بعثة عام ١٩٦١ أعـيدت الكسوة إلى مصر بعد أن رفضتهـا المملكة السعودية، أقول إنه بعد تعـييني وزيرا للأوقاف اتصل بى السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية عارضا علىّ رئاسة بعثة الحج فوافقت فورا وقلت له إنى طلبتها، فـقال: إذا كنت طلبتها فلماذا كلفنى الرئيس عبد الناصـر أن أعرض عليك رئاسة البعثة! فـقلت له: بصفتك وزير الداخلية لا أستطيع البوح باسمه».

«وكانت بعـثة الحج مكونة من ١٢ عـضوا رسـميا، ولكـنى كونت موكب النور فى تلك السنة من ٦٠٠ عـضو متكفلين بكل النفقـات كما أوضحت سابقـا، وكانت أول بعثة تشمـل شخصيات من البـلاد العربية والإسلامية وشخصيات مصرية ليصل الرقم إلى ٦٠٠ عضو».

(١٩)

وفى خضم كل هذه المصاعب الثورية (!!!) التى كان يواجهها وزير الأوقاف الشاب من زملائه الضبـاط فى أثناء عمله كوزير للأوقاف، نراه يثنى الثناء كله على المطرب محـمد فوزى الذى مكن هذا الوزير من أن ينجز ما يعتبره أعظم إنجـازاته فى الوزارة وهو القرآن المرتل المسجل. ومن العجـيب أن نرى من الرواية أن الأمريكيين كانوا أول مَنْ انتـبه إلى قيمة هذا العمل وطلبوا نسختين لمكتبة الكونجرس.

يقول أحمد طعيمة:

«طلب مقابلـتى الأستاذ لبيب السعـيد، واقترح علىّ تسـجيل القرآن مرتلا وشكا من أنه أمضى عدة سنوات محاولا تنفيذ المشروع ولكن بلا

جدوى، فاستدعيت الشيخ سيد سابق والشيخ محمد الغزالى إلى مكتبى وطلبت منهما مناقشة الأستاذ لبيب السعيد فى مشروعه، وجاء رأيهما بأن هذا المشروع جدير بالتنفيذ فنفذته فورا».

«ومما يذكر هنا بالفضل، ونسأل الله عز وجل أن ينزله فسيح جناته، المطرب محمد فوزى، الذى أقام لأول مرة فى مصر [مصنعاً] للاسطوانات حيث كانت الاسطوانات ترسل للخارج لصنع النسخة الأصلية التى يتم الطبع عليها، ولم تكن شرائط التسجيل قد ظهرت بعد، فقرر محمد فوزى أن تدفع الوزارة ثمن التكلفة الفعلية للاسطوانات دون أى ربح يحصل عليه محمد فوزى».

□

كما يذكر صاحب المذكرات الأستاذ أحمد طعيمة بالفضل أيضا الشيخ محمود خليل الحصرى:

«... الذى تطوع بتسجيل القرآن الكريم كاملا وبلا أى أجر، فى الوقت الذى طالبنى فيه آخرون من المقرئين بمبالغ تصل إلى خمسة آلاف جنيه لكل منهم، وهو ما لا أملكه للإنفاق على المشروع، فلما تطوع الشيخ الحصرى حلت المشكلة».

«وكنت أنوى توزيع القرآن على مجموعة من المقرئين المعروفين لإخراجه فى وقت قليل ليلحق باحتفال عيد ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٦٠، مما جعل الشيخ الحصرى يعمل يوميا لمدة ١٢ ساعة حتى يستطيع

تسجيل القرآن كاملا فى الوقت المطلوب، وكان ذلك أول تسجيل صوتى للقرآن الكريم فى العالم بعد جمع القرآن فى عهد سيدنا عثمان بن عفان رضى الله عنه».

«وكان لتسجيل القرآن المرتل صوتيا آثار بعيدة المدى، فقد حرصت جميع محطات الإذاعات الإسلامية على إذاعته فى برامجها، حتى أن الاهتمام أثار الأمريكان فجاءنى السفير الأمريكى زائرا فى الوزارة طالبا نسختين من اسطوانات القرآن المرتل حتى تضم إلى مكتبة الكونجرس بناء على طلبه».

(٢٠)

ويبدو أحمد طعيمة بعد هذا كله واثقا من وجهة نظره الشخصية (كوزير للأوقاف) فيما يتعلق بقضيتين محوريتين من قضايا السياسة، وهما قضيتان مرتبطان بعلاقاتنا الخارجية وصراعنا الدولى ومكانتنا على خريطة العالم، ونحن نقرأ ما يرويه طعيمة فى هاتين القضيتين فنراه واثقا من صواب رؤيته دون أن يقدم روافد هذه الرؤية التى تسند منطقه.

أما القضية الأولى فهى قضية تطوير الأزهر وقد كان طعيمة يعارضها، وهو يصل فى معارضته إلى حد التشكيك مستندا إلى تبنى كمال الدين رفعت (وهو المعروف بميوله اليسارية) للمشروع:

«كنت وزيرا للأوقاف عندما بدأ الحديث عن تطوير الأزهر، وكان الأمر سيعرض على مجلس الأمة، فقابلت الرئيس جمال عبد الناصر

واستوضحته عن سبب هذا التطوير، فأجابنى بأن البعثات التبشيرية تتكون من داعية دينى، وفى الوقت نفسه يكون طبيباً أو بيطرياً أو مهندساً زراعياً.. أى رجل دين له حرفة.. ويريد الرئيس أن يكون رجال البعثات الإسلامية على هذا النمط».

«وبعد تفكير أرسلت إلى الرئيس عبد الناصر خطابا سجلت فيه أننى لا أمانع فى تطوير الأزهر ولكن بأسلوب مختلف، فحتى الآن توجد جامعات وكليات للاهوت متخصصة لتخريج رجال دين دون حرفة أخرى، وذلك فى البلاد المسيحية، وخوفاً من أن يدفع الدين الإسلامى ثمنا غاليا لهذا التطوير فإنى أقترح أن تبقى جامعة الأزهر كما هى ونقوم بإنشاء جامعة إسلامية أخرى لها كل الكليات العملية والنظرية التى يرغب الرئيس فى إنشائها، ثم يشكل مجلس يجمع بين الجامعتين، وبذلك نحافظ على مستوى التعليم الدينى فى الأزهر، وفى الوقت نفسه نخرج الدعاة ذوى المهنة والحرفة».

«كان وراء فكرة التطوير السيد كمال الدين حسين بإيعاز من وكيل الوزارة سعيد العريان، كما ساهم فى تأييد تلك الفكرة السيد كمال الدين رفعت المعروف بيساريته المتطرفة.. والله وحده يعلم النوايا لأن هذا القانون مر خلسة فى البرلمان فى الساعة الثانية صباحا حيث لم يكن هناك عدد من الأعضاء يسمح بأن تكون الجلسة قانونية».

ربما نتوقف هنا لنلفت نظر القارئ إلى أسلوب رجل من رجال الثورة فى الحديث عن مرور مشروع القانون خلسة فى البرلمان!!! ونواصل قراءة ما يرويه أحمد طعيمة:

«وكان هدف الغرب والشرق على مر التاريخ الوصول إلى قاعدة القرآن الكريم والدين الإسلامى وكعبة المسلمين العلمية الأزهر الشريف وتفريغه من مضمونه».

«وقد كانت مقاومتى لهذا القانون أننى اكتشفت حقيقة خريجى الأزهر قبل التطوير، وهو الواقع الذى أجبرنى على إنشاء معهد الإمامة ليحفظوا القرآن والسنة النبوية الشريفة.. فما بالنا بالنتيجة بعد التطوير خاصة بعد التطوير الثانى، فلا نحن أرسلنا فى بعثة إسلامية مهنيا واحدا يدعو للدين.. ولا حصلنا على رجل دين متفرغ لدينه، قوى فى مادته».

ولا أحب أن أبدو موافقاً على هذا الرأى الذى يبديه طعيمة إذا أنا تركت التعقيب على مثل هذه الفكرة الساذجة، لكنى أظن أن الأزهر كان ولابد أن يمضى فى هذا الطريق ليواصل الدور التعليمى والعلمى الذى أداه على مدى عشرة قرون سابقة كان يدرس فى أغلبها كل ما هو موجود فى العالم من علم.

(٢١)

وقبل هذا نرى طعيمة يصور نفسه منتبها إلى أمر يصوره لنا على أنه الأمر الخطير الذى لم ينتبه له الرئيس عبد الناصر وجهازه السياسى وهو أن كل يهودى صهيونى(!!) وأنه لابد من خوض معركة الكتب المقدسة مع اليهود أينما كانوا وأن اليهود يزدرون القرآن.. إلخ.

يقول أحمد طعيمة:

«علمت أن إسرائيل قامت بتوزيع أعداد كبيرة من مصاحف مزورة حيث نزعت منها كل الآيات التى تذكر اليهود بالسوء، وتم التوزيع فى الدول الإفريقية وغيرها، فلما تأكدت من ذلك اتصلت بالمخابرات العامة وطلبت تزويدى بنسخة أصلية من التلمود لأن اليهود يحرصون على ألا تقع فى أيدى غير اليهود حتى لا يفتضح أمرهم ودينهم فيعلم الناس مخططات اليهود وأسرارهم».

«وعقدت مؤتمرا صحفيا أعلنت فيه أن وزارة الأوقاف لن ترد على تزوير القرآن بتزوير التلمود، بل ستقوم بطبعه كما هو وبدون تزوير، وترجمته لكل اللغات وتوزيعه على العالم أجمع ليعلم كل البشر ما تضمره إسرائيل لهم وللإنسانية، وأنهم أعداء لكل دين ولكل جنس».

«وصلت رسالتى لليهود بغاية السرعة، لأنه بعد مضى عدة أيام استدعانى الرئيس جمال عبد الناصر وطلب منى وقف طبع التلمود وتوزيعه لأن رئيس الاتحاد اليهودى العالمى الأمريكى الأصل حضر من أمريكا خصيصا لمقابلة الرئيس لهذا الشأن، وأنه أثار أن الصهيونية عدو لجمال عبد الناصر، أما باقى اليهود فليسوا أعداء لمصر أو جمال عبد الناصر، ولكن إذا قامت مصر بطبع التلمود وتوزيعه فإنه يؤكد له أن كل يهودى العالم سيكونون أعداء لعبد الناصر».

ويردف طعيمة بقوله:

«وقد اقتنع الرئيس بهـذا المنطق على الرغم من أنى قلت للرئيس إنه بعد قـيام إسـرائيل لا يوجد يهـودى واحد إلا وهو صـهيـونى، فكلهم صهاينة».

«وفعلا توقفت عن هـذا المشروع الذى أعتبره صالحـا للتنفيذ بدون إعلان حتى اليـوم، بعدما تأكد خطر إسـرائيل وأطماعها التـى أصبحت بدون حدود خاصة بعد معرفة خفايا دينهم، ونظرتها للشعوب الأخرى، كما توقفت إسرائيل عن تزوير القرآن».

لست أستطيع أن أتجـاوز هذه الفقرة من دون أن أشير إلى مـا نعرفه جميعا من وجود يهود كثيرين مناهضين للحركة الصهيونية، بل إن هناك أكثـر من حاخام يهـودى يعادون اتجاهات الحـكومة الإسرائيليـة جملة وتفصيلاً.

ومما يؤسف له أن تجـد مثل هذه الأفكار المجال ليكتـبها قلم رجل كان مسئولا، ثم لينشرها على الناس على هذا النحو.

(٢٢)

لعلنا بعد هذا كله ندرك أن طـموح طعيمـة لم يكن يقف عند حد، وأنه مع هذا الطمـوح لم يكن قادرا على أن يتـصدى لكل من يوقـفون سلطاته عند حـدود مـعـينة لا يتـخطاها، بل وكـانوا بوسـائل كثـيـرة يستطـيعون أن يحـرجوه أو يجـعلوه عاجزا عن أن يكـرر الإنجاز الذى

حققه. ولعل هذا يهيئ لنا فهم ما يرويه طعيمة بمرارة عن قصة الموقف الحرج الذى وجد نفسه فيه حين توسط لبلاده للحصول على شحنة القمح من المكسيك وبهذا تمكن من فك الأزمة التى واجهتها الحكومة المصرية فى ذلك العام، فإذا المسئولون المصريون يحرجوه تماما ويقضون على أية فرصة للإفادة من مثل هذه العلاقة فى المستقبل، وذلك بأن يمتنعوا تماما عن سداد ثمن هذا القمح على الرغم من أن الشرط فى شرائه كان التسديد بالنقد، ولنقرأ هذه القصة المذهلة:

«. . . كانت أمريكا قد قطعت معونة القمح فى أوائل عام ١٩٦٥، وكنت قد عدت من الأرجنتين المشهورة بتصدير القمح والحبوب، ولما كان عبد الناصر يعلم أننى نجحت كسفير فى الأرجنتين نجاحا جعله يسأل الليثى عبد الناصر فى أثناء مشاهدتهما فيلما عن الأرجنتين إن كان يعلم مَنْ هو رئيس الأرجنتين، فأجاب الليثى بالنفى، فقال له الرئيس عبد الناصر: أنا أرسلت أحمد طعيمة كسفير عمل رئيس جمهورية، وقد روى لى الليثى هذه الرواية».

«فوجئت بالرئيس جمال عبد الناصر يطلبنى ثم يكلفنى أن أسهم فى إنقاذ الموقف، إذ أننا بعد قطع المعونة الأمريكية أصبحنا نواجه خطرا حقيقيا لأن الشعب لن يجد رغيف العيش، وقال إن علاقتى قوية بالأرجنتين لذلك قرر إرسالى على رأس وفد اقتصادى لشراء القمح وتصدير أى سلعة مصرية إلى الأرجنتين».

«وفى ليلة سفرى إلى الأرجنتين استقبلنى الرئيس جمال عبد الناصر وعرض علىّ أن آخذ أى مبلغ من الدولارات أحدده أنا بشرط العودة بالقمح، فرفضت أن آخذ أى مبلغ وقلت شاكرا: إننى أعطيت بدل سفر وبدل تمثيل، ولو احتجت شيئا سأطلبه عن طريق السفارة».

«فتشكل الوفد برئاستى وسافرنا إلى الأرجنتين وقوبلنا مقابلة حميمة، وبدأنا المفاوضات وكانت إيجابية، وفجأة زارنى صديق يعمل فى وزارة الخارجية الأرجنتينية مسئولا عن الشرق الأوسط واسمه كريستوفر، وأفادنى بأنه وصلت تعليمات من أمريكا لمنع الأرجنتين من بيع القمح فى مصر، وأنه ينصحنى بعدم إضاعة الوقت لأننى لن أحصل على القمح».

«ومن أعجب المقادير أن يزورنى سفير المكسيك فى الأرجنتين وكان صديقا عزيزا فأخبرنى بعلمه بعدم بيع الأرجنتين لأى قمح، وأنه يعرض علىّ السفر إلى المكسيك فهم هناك على استعداد لإعطائى ما أطلب».

«فاستأذنت القاهرة بالسفر إلى المكسيك فأذن لى، فتوجهنا إلى المكسيك حيث استقبلنا استقبالا حافلا وأحسست بأنهم يقدرون جمال عبد الناصر كزعيم وطنى، وأنهم على استعداد لتقديم العون ما استطاعوا».

«وكان جمال عبد الناصر عند طلبه منى السفر قال: إن أهم نقطة فى شراء القمح ألا يطلبوا ضمان بنك دولى حيث إن البنوك امتنعت عن إعطاء الضمانات بعد أن صرح الرئيس جمال عبد الناصر بأن المدين

أقوى من الدائن، وقـد كان يتحدث عن ألـمانيا، ولذلك فقـد نجحت المفاوضات إلا فى نقطتين سعر البيع والضمان الدولى».

«فطلبت مقابلة رئيس الجمهورية لعله يساعدنا فى التغلب على هاتين القضيتين، وفعلا رحب بى قائلا: نحن على اسـتعداد للاستجابة لجمال عبـد الناصر فى كل ما يـطلب، وأعطى تعليماته بتـخفيـض ثمن البيع دولارين فى الطن عن السـعـر العـالمى، وإعـفـائنا من ضـمـان البنك الدولى».

«وللعلم فإن القدر قد لعب دورا مهمـا فى استجابة المكسيك لنا، إذ كنا طلبنا فى فترة تمـر العلاقات الأمريكية ـ المكسيكيـة بأسوأ المراحل فيها، مما جعل المكسيك توافق على البيع نكاية فى أمريكا».

«وخطب وزير التـمـوين المكسـيكى قـائلا: إن المكسـيك لا تبـيع لمصـر، لا قنابل ذرية ولا مفرقـعات، بل قمـحا وذرة، وكأنهـا رسالة تقول إن إطعام الشعب المصرى سوف يؤكد مدى عمق الروابط الإنسانية بين مـصـر والمـكسـيك، وكـأن الوزير فى خطابه يـرد على الولايات المتحدة فى طلبها عدم بيع القمح لمصر».

«لقد بلغ التعاقـد ٢ مليون طن قمح و ٦٠٠ ألف طن ذرة، وللأسف وردت إلى مصر فى مواعيدها وكانت الأقساط تستحق بعد ١٨ شهرا من وصول كل رسالة، ومع ذلك تعذر السداد لدرجة أحرجتنى، فقد اتصلوا بى فى القاهرة يطلبون احـترام السداد وقد كانت فترة ندرت فـيها العملة الصعبة فى مصر».

على أننا لا نستطيع أن نمضى فى مطالعة الأجزاء الأخرى من هذه المذكرات من دون أن نشير إلى ما أورده الأستاذ جميل مطر فى مذكراته المعنونة: « أول حكاية : حكايتى مع الدبلوماسية» عن هذه الواقعة، فقد قدم صورة مختلفة تماما ، ورواية جميل مطر (نشرت فى كتاب الهلال ابريل ٢٠٠٢) تدين أحمد طعيمة بما لم يدن به أحد قبله ولا بعده ، وسنورد الفقرات التى تناول بها جميل مطر هذا الموضوع متوالية ، مع أقل قدر من تعقيباتنا :

«وفى ذات يوم من ربيع ١٩٦٥ ، أى فى الخريف الأرجنتينى، وصلتنا برقية رمزية من رئاسة الجمهورية فى القاهرة، أى عن غير طريق الخارجية، وهو ما كان يعنى بالنسبة لنا كموظفى خارجية درجة أعلى من الاهتمام أو التكتم الشديد أو الاثنين معا. أبلغت الرئاسة فى هذه البرقية أن الوزير الذى كان سفيرا فى الأرجنتين [أى أحمد طعيمة وقد تعمد جميل مطر عدم ذكر اسمه فى أى موضع من كتابه على الرغم من إشارته بكل وضوح إليه وإلى كتاب مذكراته بل إلى أرقام صفحات المذكرات] يصل بيونس أيرس يوم (كذا) على متن طائرة (كذا) على رأس وفد اقتصادى يضم عددا من رؤساء مجالس إدارة شركات قطاع عام وموظفين كبار فى وزارات تعمل فى التجارة والتموين والاقتصاد، وتحدد البرقية مهمة الوفد بأنها بغرض عقد اتفاق تجارى يسمح بتصدير قمح أرجنتينى إلى مصر، وفهمنا أن الحاجة ماسة إلى شراء كميات كبيرة من القمح مع تسهيلات فى الدفع أو بالتبادل مع سلع مصرية».

« كانت المفـاوضات قد بدأت بين الوفد المصـرى وممثلى الوزارات المعنية بالشئون الاقتصادية والتجارية فى بيونس أيرس قبل وصول السفير الجديد، وقد تمـسك السيد الوزير السفيـر رئيس الوفد بقراره فلم يضم من السفارة أحدا إلى الوفد، على عكس العرف فى العمل الدبلوماسى، ومن جانبنا لم نحـاول إثارة هذه المسألـة معه، فقـد كنا نعرف مقـدما مصـير هذه المـفاوضات. ومن نـاحية أخـرى كان أصـدقاؤنا فى إدارة الشرق الأوسط بوزارة الخارجـية الأرجنتينية وأصدقـاء آخرون فى رئاسة الجمهورية [يقصد الجمهورية الأرجنتينية] يبلغونا بتفاصيل المفاوضات. من هؤلاء عرفنا أن المفاوضات تجـرى بدون انتظام أو توقيتات محددة، وعرفنا أن الوزير السفـير رئيس الوفد يكاد يكون الوحيـد الذى يتحدث عن موضوع القمح بإصرار غريب، بينما بقـية أعضاء الوفد لا يشاركون فى الحديث، بل واختفى بعضهم عن أى لقاءات رسمية أو شبه رسمية، وبخاصة بعد أن انتـهوا من زيارة المؤسسات الاقتصـادية والصناعية التى تتناسب مع اهتمامـاتهم. ولم يحقق أى من الأعضاء صفـقة أو علاقة، سواء كان ممثلا لشركـة نسيج أو سيارات أو حديد وصلب [هكذا يقول جميل مطر بكل صراحـة ، وليست هناك إدانة للنظام المصرى فى ذلك الوقت أكثر من هذا ، فـإذا كانت هناك مشكلة فى القمح فـما المشكلة فى المجـلات الإخرى]، ثم عـرفنا أن المفاوضـات توقفت أكـثر من مرة، ولمدد غير قصيرة، وفى كل اتصال مع وزارة الخارجية الأرجنتينية كنا نسـمع التـعليق الذى اعـتدنا علـيه من كـثرة ترديده، وهو أنهم لا يفهمـون سببا لإصرار الوفـد المصرى على مواصلة المفـاوضات حول

موضوع قيل له [أى للوفد] بشأنه منذ اليوم الأول لوجوده بالعاصمة الأرجنتينية إنه لا أمل يرجى فى التوصل إلى اتفاق يقضى بتوريد قمح أرجنتينى إلى مصر، رغم أنهم تفهموا الظروف وصعوبة الوضع الاقتصادى والغذائى فى مصر، وقالوا إنهم عرضوا على الوفد استعدادهم للتوسط لدى دول أخرى فى أمريكا اللاتينية قد يكون لديها فائض لبيع قمح لمصر، ولو من خلال صفقة ثلاثية توفر الأرجنتين فيها بعض التسهيلات الائتمانية مساعدة لمصر».

«على الرغم من تمسك رئيس الوفد بقرار إبعادنا عن المفاوضات، فإنه كان مجبرا على استخدام قسم الرمز بالسفارة لإرسال برقيات إلى مكتب رئيس الجمهورية فى القاهرة. كان يأتى إلى السفارة ويذهب مباشرة إلى غرفة الرمز ويقضى ساعة أو ساعتين يملى خلالها على سكرتير الرمز برقيته، ثم يغادر السفارة. حاول أكثر من مرة إجبار سكرتير الرمز على تسليمه البرقية بنصها غير المشفر، وبالنص المشفر، ولم يستجب سكرتير الرمز لهذه المحاولات بسبب مخالفتها الشديدة لكافة تعليمات الأمن والرمز المعمول بها فى وزارة الخارجية».

وهنا يستطرد جميل مطر ليقدم لنا معلومات (شبه سريه !!) عن نظام الترميز فى البعثات الدبلوماسية المصرية ، وهو النظام الذى كان لا يعلم به ذلك السفير المصرى !! وكأن رجال الخارجية طوروا نظرتهم فى التعامل مع السفراء العسكريين حتى هذه الدرجة التى تمكنهم من السماح لهم بمعرفة ما يوافقون عليه فقط !!!.

« ما لم يعرفه رئيس الوفد، رغم أنه كان سفيرا بالخارجية، أن سكرتير الرمز ما كان ليرسل برقية رمزية أو عادية إلى وزارة الخارجية أو إلى جهة فى الدولة إلا بعد أن يوقع بالموافقة على إرسالها رئيس البعثة الدبلوماسية، أى السفير أو من ينوب عنه، لذلك كنا نجتمع بعد مغادرته السفارة ونطلع على البرقية ويوقع بالموافقة على إرسالها الزميل القائم بالأعمال، أو السفير الجديد منذ يوم وصوله، إذ هكذا تقضى التعليمات حتى وإن لم يكن قدم بعد أوراق اعتماده إلى الرئيس الأرجنتينى، رغم أنه طلب منا عدم إشراكه فى موضوع المفاوضات فى خلال المرحلة الانتقالية بين وصوله واعتماده، وكانت لنا جلسة يومية نناقش فيها محتوى كافة البرقيات التى أرسلها رئيس الوفد إلى القيادة السياسية فى مصر[!!!]، ونقارنها بالمعلومات التى كنا نتلقاها يوميا من وزارة الخارجية الأرجنتينية عن سير المحادثات [!!!].

«كنا أحيانا نغضب، وفى مرة أو مرتين تمكن الغضب منا إلى درجة كان يمكن أن نفقد عندها هدوئنا ونرتكب خطأ سياسيا. كنا بدون حيلة، فالمسئولون فى القاهرة لم يطلبوا من السفارة الاشتراك فى المفاوضات، ولم يطلبوا متابعتها، والمعلومات الوحيدة فى القاهرة عن المفاوضات هى تلك التى يرسلها رئيس الوفد إلى جهة غير وزارة الخارجية [نذكر القارئ أن جميل مطر أشار بصراحة فى فقرة سابقة إلى أن هذه الجهة كانت : مكتب رئيس الجمهورية]، وكان المتبع، أو المفهوم ألا يتصل بهذه الجهة كل من كان، لم يكن مناسبا ولا ممكنا

أن نصحح معلومات أرسلها السيد الوزير، ولم يكن لائقا أن نتدخل فى مفـاوضات سـرية لم يطلب أحد منا المـشاركـة فيهـا أو الاطلاع على تفاصيلها، ولم يكن مرخصا لنـا الاطلاع جماعة على نص برقية مرسلة من السيـد الوزير السفيـر إلى جهة عليـا جدا، دون إذن منه أو من هذه الجهة، بمعنى آخر لم يكن من حق القائم بالأعمال الذى وقع بالموافقة على إرسال المعلومـات الشفرية أن يطلع زملاءه عليهـا أو يناقشهم فى محتوياتها، لكننا كنا شبانا، لم يتجاوز أكبرنا الثالثة والثلاثين من عمره، وأصغرنا السابعة والعـشرين، كنا فى سن الغضب، وكنا نمر فى مرحلة شعارها الطهارة الثورية، كانت فترة قـصيرة، ولم تتكرر الفترة بشعاراتها ولا تكرر الجيل بغضبه، تغيرت الفتـرة وتغيرت الشعارات وتغير الجيل وتغير نوع الغضب».

«كان قد مضى على وصـول السفير الجديد إلى العاصـمة الأرجنتينية أكثر من أسـبوعين حين قرر [أى السفـير المصرى الجديد] إقـامة حفل عشاء على شـرف الوفد الاقتصادى المصـرى، وأذكر أننا ناقشنا مطولا قائمـة المدعوين، وأيدت وجـهة نظره فى أن نسأل السـيد الوزير رئيس الوفد رأيه فى توجيه دعوة لأعضاء الوفـد الأرجنتينى المشترك مع الوفد المصرى فى المباحثات لحضـور حفل العشاء، علما بأن السفير لم يكن قد قدم أوراق اعتماده، وجاء الوزير رئيس الوفد المصرى كما توقعت، قال: إنه لا يمانع فى دعوة الجانب الأرجنتـينى، ويتمنى دعوة أصدقائه من السفراء العرب وشخصيات الجاليات العربية».

«فى مساء ذلك اليوم، يوم العشاء، وكنت بالسفارة أنهى بعض الأعمال وأستعد للعودة إلى منزلى لتغيير ملابسى قبل الذهاب إلى ضاحية مارتينيز حيث يقع منزل السفير، دق جرس الهاتف وكانت على الطرف الآخر سكرتيرة السفارة تبلغنى أن مدير إدارة الشرق الأوسط بالخارجية الأرجنتينية يريد التحدث معى، وأضافت إنها تظن أنه منفعل بشدة، وكانت على حق، إذ ما كدت أبادره بالتحية حتى وجدته يندفع بالكلمات كطلقات رشاش، مما جعلنى أطلب منه إعادة ما قال خشية أن أسىء الفهم، وعندما أعاد ما قال فهمت أنه أراد فى البداية أن أذهب إلى الوزارة على الفور لأتلقى بنفسى ومباشرة رسالة بالغة الأهمية، لكنه وبعد أن هدأ لم يعد يرى مانعا ـ بصفة شخصية ـ أن يمر بالسفارة بينما هو فى طريقه إلى منزله ليبلغنى بالرسالة، مؤكدا أنه يتمنى أن يكون ـ ويبقى ـ مفهوما أننى تلقيت الرسالة فى مكتبه رسميا وليس فى السفارة. شعرت أن الأمر دقيق وأن الرجل لابد فى حرج شديد، وأن عدوله عن طلب ذهابى إلى الوزارة القصد منه تخفيف وقع الرسالة التى سيقرأها على مسامعى أو أتسلمها باليد، وأدركت أنه يخاطر بإغضاب رؤسائه باقتراحه أن يأتى بنفسه إلى السفارة، لذلك بدا مرتاحا حين قلت له إننى سأكون فى مكتبه بعد ساعة على الأكثر مقترحا أن نذهب سويا بعد الاجتماع إلى عشاء السفير، لم يرد على الاقتراح لكنه اكتفى بتأكيد انتظار وصولى إلى الوزارة خلال ساعة. بالفعل كنت فى مكتبه قبل انقضاء الساعة، استقبلنى كعادته مرحبا ومستفسرا عن أحوالى الشخصية وعن مدى استعدادى للقيام برحلة مشتركة معه وعائلته إلى الجنوب قبل

حلول الشتاء القارس، وفجأة اختفت ابتسامته وتبدلت أساريره وتمتم بعبارات فهمت منها أن المطلوب منى أن أنسى تماما لبضعة دقائق علاقة الصداقة التى تربطنا وأستعد نفسيا لاستقبال رسالة رسمية لم يكن يود أن يتولى مسئولية إعلانها، لكنه بعد تفكير قرر ألا يترك أحد مرءوسيه يقوم بالمهمة فينتشر خبرها وقد يساء إبلاغها والتصرف فيها فيصعب التحكم بعد ذلك فى عواقبها».

ونواصل قراءة ما يرويه جميل مطر :

«ومرت الدقائق ثقيلة، ولا أنكر أن الصديق الأرجنتينى حاول قدر إمكانه التخفيف من وقع كثير من الكلمات، كان القصد أن تكون قاسية وأحيانا عنيفة، بدأ حديثه بأن ذكرنى بالاتصالات الأولى التى جرت بيننا عندما تلقت الخارجية الأرجنتينية ما يفيد بأن وفدا مصريا سيغادر مصر إلى الأرجنتين للتباحث مع مسئولين فى الأرجنتين فى مسائل اقتصادية وتجارية، وشعرت أنه فى هذه المقدمة الطويلة يحاول التأكيد على أن الحكومة لم تدخر وسعا منذ اليوم الأول للمحادثات لتوضيح حقيقة وضع مخزون القمح فى الأرجنتين، ومع كل نقطة جديدة فى المقدمة كان يستخرج من الملف أمامه محضرا بمقابلة أو بأخرى جرت معى أو مع زميلى القائم بالأعمال، ليثبت أنه أو غيره من المسئولين أبلغونا أن الأرجنتين ليس لديها فائض من القمح يسمح بالتصدير رغم تقديرهم للأوضاع الاقتصادية التى تمر بها مصر والحصار الأمريكى المفروض عليها، وعندما وصل فى هذه المقدمة إلى مرحلة المفاوضات وبخاصة

إلى اللقاء الذى رتبه الوفد الأرجنتينى للوزير المصرى رئيس الوفد مع رئيس الجمهورية، وقرأ نص كلمات الرئيس «إليا» وطلب نقل أسفه إلى الرئيس المصرى واستعداد الأرجنتين للتوسط لدى دول أخرى وفى الأسواق العالمية لتدبير بعض القمح، اقتنعت بأن الرسالة قد تكون أسوأ مما تصورت، ورحت أخمن أملا فى أن أستعد بالرد المناسب فلا أفاجأ بمضمون غير متوقع ولا أجد إجابة مرضية أو دفاعا شافيا».

«وكان قد وصل إلى الورقة الأخيرة من الملف، وعندها توقف عن الكلام، وتصورت للحظة أنه لن يقرأها بصوت عال وسيكتفى بتسليمى إياها، لذلك كانت مفاجأة أن أجده يقرأها فى صمت، ثم يعيدها إلى الملف ويغلقه، ويدق جرسا ليطلب الشاى، ويأتى الشاى ونبدأ فى احتسائه، وبعد دقيقة صمت نظر طويلا إلى ناحيتى وقال وكأنه يتحدث إلى شخص يقف خلفى: أريد أن تتأكد أننى كنت أتمنى أن يكون مكانى مسئول غيرى، وأن يكون مكانك مسئول غيرك، لذلك أرجو أن تفصل كلية بين ما سأبلغك به رسميا عن محتويات هذه المذكرة، وبين العلاقة الطيبة التى تربط بين بلدينا، والعلاقة الشخصية التى تربط بيننا أنا وأنت. واستطرد يردد برتابة ما معناه أن كافة المسئولين الأرجنتينيين الذين قابلهم رئيس الوفد المصرى أبلغوه حقيقة الوضع بالنسبة للقمح، ورغم ذلك، وبعد أكثر من ثلاث أسابيع أقام فيها رئيس الوفد مع كافة أعضاء الوفد الأحد عشر فى أفخم فندق فى بيونس أيرس على نفقة الدولة الأرجنتينية، فوجئت الحكومة الأرجنتينية بأن الوزير رئيس الوفد

طلب سرا الاجتماع ببعض ضباط الجيش المحالين للاستيداع، وبأنه أبلغ أكثر من ضابط كبير من هؤلاء الضباط رغبة حكومة الرئيس جمال عبد الناصر أن يتدخلوا بأى شكل يرونه مناسبا لدى الحكومة المنتخبة لتسهيل إجراءات صفقة القمح وتوفير ما تطلبه القاهرة، ولو كان من المخزون الاستراتيجى المخصص للاستهلاك الداخلى، وبأنه أكد لهؤلاء الضباط أن حكومة القاهرة لن تنسى لهم هذا الجميل، وأنها مطمئنة إلى أنهم لن يبخلوا ليها بقليل أو بكثير من الضغط يمارسونه باسم المؤسسة العسكرية. وأضاف محدثى قائلا: إن جهات أمنية سجلت هذه اللقاءات التى جرت فى منازل هؤلاء الضباط، ولقاء مع ضابط أو أكثر داخل معسكر مايو [كذا فى الأصل] المتاخم للعاصمة، واستخلصت الجهات الأمنية أن الضيف المصرى ربما ألمح فى بعض هذه اللقاءات إلى استخدام العنف من جانب العسكر إذا استدعى الأمر، خاصة أن الأزمة الاقتصادية كانت فى أوجها، وأن الرأى العام سيكون مؤيدا للتدخل العسكرى فى الحكم».

«وتوقف مدير إدارة الشرق الأوسط لحظة ليلتقط أنفاسه ويكتم انفعاله، وليصل إلى مضمون الرسالة، تقول الرسالة: إن الحكومة الأرجنتينية تأسف لإبلاغنا أنها قررت إنهاء ضيافتها للوفد الاقتصادى المصرى، وتطلب من السفارة تسهيل مغادرته البلاد خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أيام، وقررت أيضا سحب السيارات الموضوعة رهن إشارة رئيس الوفد وأعضائه اعتبارا من منتصف هذا الليل، وترجو الحكومة

الأرجنتينية أن تراعى حكومة الجمهورية العربية المتحدة دوافع حكومة الأرجنتين لاتخاذ هذا الإجراء، وتؤكد لها مرة أخرى أسفها عن عدم تمكنها من المساهمة فى حل أزمة القمح، وإن كانت قد عرضت على الوفد استثمار علاقاتها الطيبة بدول أخرى فى القارة اللاتينية لتوفير كميات من القمح لسد بعض العجز فى مصر».

« كانت الرسالة - كما سجلتها - هادئة ورصينة، على عكس الشرح الشفوى الذى رافقها، قالت صراحة . . إنهم حريصون على علاقات الأرجنتين بمصر، وهم أيضا حريصون على نجاح مهمة السفير الجديد، ولذلك فإنهم يتمنون على السفارة أن تنقل بكل الموضوعية الممكنة محتوى الرسالة، وتتمنى أيضا أن تتوقف اتصالات رئيس الوفد بالضباط «الناصريين» فى الجيش الأرجنتينى، وهو تعبير كان يستخدمه الأرجنتينيون فى ذلك الحين لوصف الضباط المعادين لليهود وأمريكا. كما تمنت الرسالة الحرص على ألا يصل الموضوع إلى أجهزة الإعلام أو إلى أعضاء السلك الدبلوماسى المعتمد فى الأرجنتين».

« انتهى الاجتماع، ونهضت واقفا ومودعا، لم يفتنى أن أعرض عليه اصطحابه معى إلى عشاء السفير، وأنا مدرك تماما أنه سيعتذر هو وبقية الجانب الأرجنتينى عن عدم حضور العشاء. لا أعرف كيف قدت سيارتى هذه المسافة الطويلة التى تفصل بين وزارة الخارجية ومنزل السفير، بينما أفكار كثيرة ومشاهد متنوعة تتلاطم فى ذهنى، تحولت جميعها إلى أسئلة بدون أجوبة شافية. كيف أنقل ما سمعت إلى السفير

والزملاء بدقة واجبة، ولكن برقة متناهية، فلا أتسبب فى توتر ينعكس على حفل العشاء ويثير فضول الضيوف؟ كيف نواجه تساؤلات المدعوين أو استفساراتهم عن غياب الوفد الرسمى الأرجنتينى؟ ماذا نقول وماذا لا نقول للقاهرة؟ أليس الأرجنتينيون على حق فى طلبهم إنهاء الموضوع برمته فى بيونس أيرس وألا ننقل إلى القاهرة إلا فحوى رسالة الاعتذار عن صعوبات توفير القمح المطلوب؟ ماذا سيكون رد فعل الوزير رئيس الوفد عندما يبلغه السفير بقرار الأرجنتين إنهاء الضيافة ودعوته إلى الرحيل خلال ساعات؟ هل سنبلغ رئيس الوفد بالاتهامات الأرجنتينية عن محاولته تدبير انقلاب عسكرى فى الأرجنتين ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا؟ وإن فعلنا فأى رد سنسمع؟».

« وصلت، وقدرت، وكنت مازلت عند أبواب حديقة السفارة، إن غالبية المدعوين قد وصلت، إذ كانت الطريق الضيقة المحاذية للحديقة والمؤدية إلى النهر مكتظة بالسيارات، ولم تكن بينها على أية حال سيارة رسمية، سلمت مفاتيح سيارتى لأحد سائقى السفارة ليجد لها مكانا مناسبا ومشيت إلى مدخل السفارة، وبعد لحظات كان فرانشيسكو، النادل الأشقر الأنيق، يفتح لى الباب مرحبا ومشيرا إلى باب الصالون الكبير، ولكنى أمسكت بذراعه وتوجهت به إلى غرفة إلى اليمين، وكلفته إبلاغ السفير أننى أريد التحدث إليه على انفراد، عاد بعد ثوان وطلب منى الصعود إلى الطابق الثانى حيث يوجد صالون صغير تجتمع فيه العائلة وتستقبل أصدقاءها. ولم تمض دقائق إلا

ودخل السفير وقد استبد به القلق، إذ لم يحمل إليه تأخرى عن الحضور وامتناعى عن الاتصال التليفونى إلا نذر شر أكيد، ولم يكن هذا القلق غريبا عليه، إذ كان من نوع الناس التى تتشاءم كثيرا وتتوقع الشر والمشكلات دائما، ولا تنتظر خيرا إلا بالصدفة أو نادرا. عرفت أن وراء هذا القلق رجلا لن يصبر على سماع التفاصيل كما سمعتها من الدبلوماسى الأرجنتينى، وعشرات من النساء والرجال موجودون فى الطابق الأرضى، وآخرون مازالوا يفدون، ولا يستطيع أن يغيب طويلا. بدأت من الآخر، قلت له فى عبارة سريعة وموجزة: إن الحكومة قررت إنهاء ضيافتها للوفد، وكانت تنوى سحب السيارات فورا لولا أننى طلبت أن تبقى حتى نهاية السهرة تفاديا للحرج أمام الضيوف ولأسئلتهم، وقلت: إن الحكومة منحت الوفد يومين أو أطول قليلا ليغادر البلاد بعدها ولن يودعه فى المطار مسئول أرجنتينى. هنا قاطعنى السفير مستفسرا عن السبب وراء كل هذا الغضب الأرجنتينى، وعندما أبلغته بالسبب وقف واتجه نحو باب الغرفة وقبل أن يدلف منه استدار فجأة وقال: اذهب إليه وخذه على انفراد وبلغه بالرسالة، أليس هؤلاء هم أصدقاؤك الذين تدافع عنهم؟ وأضاف أنه منذ وصول هذا الرجل إلى بيونس أيرس وهو متوجس شرا، وأنه لم يتوقع أن تكون المصيبة على هذا القدر. إنها أسوأ بداية يمكن أن يبدأ بها سفير مهمته فى دولة لم يقدم بعد إلى رئيس جمهوريتها أوراق اعتماده. خرج وتركنى فى الغرفة أفكر فيما سأقوله للوزير رئيس الوفد، وهو الذى قال لى لحظة وصوله

فى مطار بيونس أيرس منذ ثلاث أسابيع إنه لا شأن لنا به أو بوفده أو بمباحثاته فى الأرجنتين».

« نزلت إلى الطابق الأرضى متوجها مباشرة إلى مكان وقوف الوزير المصرى يقودنى إليه صوته، إذ كان من نوع الأصوات عالية النبرة، وقد عرفت بعد سنوات أن بعض الناس لا يهمسون، أو بمعنى أدق لا يقوون على الهمس، وفهمت أن طبقة صوتهم لا تنزل عن حد معين. كان يقف وسط عدد من الضيوف منهم على ما أذكر سفيران عربيان وأحد قيادات الجالية، وبعد تحية الحاضرين وتحيته هو شخصيا، وكان ودودا، اقتربت منه وهمست فى أذنه برغبتى فى التحدث إليه على انفراد فى شأن رسالة عاجلة من الحكومة الأرجنتينية، طلب منى النطق بها بصوت عال، «فهى بالتأكيد ليست سرا»، بدا منشرحا جدا كما لو أنه ينتظر منى رسالة تعلن الموافقة على الصفقة، عدت لأهمس وعاد ليطلب بصوت عال أن أقول ما عندى أمام الجميع، وبالفعل وبصوت غير عال لكنه أيضا ليس بالهمس، قلت له إنهم استدعونى ليبلغونى أن الضيافة توقفت والسيارات ستسحب ابتداء من الغد. . ثم أضفت بصوت أقرب إلى الهمس. . إنهم غاضبون بسبب ما فعل» .

« جاء رد فعله كالصاعقة من حيث إننى لم أتوقعه، ولأنه جاء وأعصابى مشدودة، فما أن قلت إنهم غاضبون بسبب ما فعل، إلا وانطلق مقهقها فتوقف الحديث فى كل القاعة واتجه الجميع بأبصارهم وأسماعهم ناحيته ليعرفوا القصة وراء هذه الضحكة التى جلجلت

السفـارة. وعندما توقف عن القـهقهـة تمينت أن يعـود كل ضيف إلى شـأنه، فـإذا به يعلق بأعلى صـوت وكـأنه يخطب فى مـيـدان عـام: نجحنا.. خـافوا.. قلت لكم إنهم لـن يجيئـوا إلا بالعين الحـمرا.. ابتعدت عنه، وذهبت إلى زميلى القائم بالأعمال وهمست فى أذنه طالبا منه محاولة تهدئته ومنعه من أن يحكى شيئا عن تدخله عند العسكريين، وانضم إلينا السـفيـر ليطلب منا، ثلاثتنـا، أن نبذل المـسـتـحيل لإنقـاذ الموقف قـبل أن يتدهور ويصل إلى الصـحافـة، وكان يمثلـها اثنان من المدعوين، ولم يكونا من المتحدثـين بالعربية، أصر على امتداد نصف ساعـة أو يزيد على أن نسـمع منه عبـارة : خافوا.. نـاس تخاف ولا تستـحى.. لا يجيـئوا إلا بالعـين الحمـرا.. غدا فى الصـباح البـاكر سنحصل على القمح».

« انتهى العـشاء.. وانتهت الزيارة ولـم تحصل مصـر على القمح، وقيل فى تبـرير الفشل إن القـوى الصهيونـية والأمريكيـة ضغطت على الحكومة الأرجنتينيـة لوقف المحادثات ومنع تصدير القـمح إلى مصر، واشترك الجميع فى إسدال الستارة».

....

ومع أنى لا أريد أن أسـتطرد أكـثـر من هـذا إلى الحـديث عن هذه الجزئيـة فإنى لا أسـتطيع أن أمنع نفسى من تـسجيل العـجب من ثلاثة أمور:

(١) أن يصل التناقض فى رواية واقعة واحدة إلى مثل هذا الحد من التناقض التام مع أن الواقعة تمس أمراً عاماً شبه علنى ولا يتحمل كل هذا التناقض التام.

(٢) أن يصل أحمد طعيمة إلى الجنرالات الأرجنتيين المتقاعدين وأن يتعامل معهم على هذا النحو دون تحسب .. ليس بالأمر الذى يمكن تحقيقة بجهد فردى .. وانما كانت هناك أجهزة تقوم بمثل هذه الترتيبات ويبدو أن جميل مطر لحظة كتابته لمذكراته لم يكن يدرى من أمرها شيأ.

(٣) أن تاريخنا السياسى الحقيقى لايمكن له أن يكتب من دون أن تتاح الوثائق الحقيقية الكاشفة بما وراء تصرفات كثيرة .. أما البديل فهو أن تظل الساحة خالية لمن يريد أن يقدم زعماً أى زعم.

(٢٣)

ويصل أحمد طعيمة فى مواضع كثيرة من هذه المذكرات إلى أن يعترف بأنه كان حريصا على بقاء نفوذه الذى استطاع توسعته وتنميته من خلال هيئة التحرير، حتى إنه كان يرفض أن يوضع فى ذلك «السجن الذهبى» الذى يمثله منصب الوزير، ونحن لا نستطيع أن نتخيل أن الصراع على النفوذ بين ضباط الثورة بعضهم وبعض كان قد وصل إلى هذا الحد، ولكن المذكرات التى بين أيدينا تطلعنا على صورة بليغة التعبير عن هذا المعنى فى صفحة ١٤٢ حيث نرى لافتة من القماش وقد وضعت بصورة غير كريمة على واجهة سبيل من الأسبلة الأثرية

وهى تقول: «إن أحــمد عبــدالله طعيمــة وزير الأوقاف يدعو ســيادتكم لتناول طعام الإفطار وكل عام وأنتم بخـير» . . كذا بالنص، وتحت هذه الصورة كتب التعليق «أحمد طعيمة وموائد الرحمن سنة ١٩٥٩».

ومع هذا فيجـدر بنا أن نتأمل فيمـا ما يرويه أحمد طعـيمة فى ثلاثة مواضع مـختلفة عن ضـيقه بمنصب الوزارة وخـوفه من أن ينهى تقلده لهذا المنصب تمتعه بأهيمته وسطوته فى التنظيمات السياسية للثورة.

الموضع الأول يشيـر فيه أحمد طعـيمة إلى رفضه الوزارة حين عـرضها عليه عبد الناصـر بعد أحداث ١٩٥٤ مقدماً أسبـاباً « تقليدية !!» تعودنا عليها فى مثل هذه المذكرات والروايات وهو يقول:

« . . . فى أعقاب أحداث مـارس ١٩٥٤ كنا فى زيارة للرئيس جمال عبد الناصـر أنا والطحاوى، ورافقناه حتى مـجلس الوزراء، وعلى وجه التحديد عند وصول السيارة إلى كوبرى الليـمون فوجئت بحديث جمال عبد الناصر قـائلا: إنه سيصدر قرارا بتعيـينى وزيرا للعمل حتى أتمكن من ربط العمال بى أكـثر وأكثر، فقلت: إننـى [لم] أربط العمال بى بل ربطتهم بثورة ٢٣ يوليو وبجمال عبد الناصر شخصيا».

«وبمجرد عودتى بدأ تفكيرى فى هذا العرض وأخبرت أخى الطحاوى بأننى سأرفض هذا العـرض ولأسباب سأذكرها للرئيس عـبد الناصر . . وفى اليوم التالى توجهنا مباشرة إلى اسـتراحة القناطر الخيرية حيث كان جمال عبـد الناصر موجودا بها وأقـسمت له على القرآن أننى لا أرغب فى هذا المنصب لعدة أسباب:

«أولا: فى حـالة تعـيـينى وزيرا للعـمـال سـيكون ذلك مـعناه أننى تقاضـيت مقابلا أو ثمنا لحـركة مارس ١٩٥٤، وبذلك أكون قـد قمت باستغلال العمـال وحركتهم لمصلحتى الشخصـية، وهذا ما أرفضه ولا أرتضيه لنفسى».

«ثانيا: إن التصرف مع قـيادات العمال وقيادتهم قـد يتطلب شيئا من الشدة فى بعض الأحيان للوصول إلى الانضباط، وإلا سارت الأمور إلى فوضى ويفلت الزمام، وقد [يؤوَّل] ذلك إلى كبرياء أصابتنى بعد تعيينى وزيرا لهم لا بدافع المـصلحة العامـة، وبذلك يصبح المنصب قـيدا لا عونا».

«ثالثا: إننى بحكم وضـعى الحالى لا ألتزم بأية قيـود على تحركاتى، فأنا أذهب إلى العمـال وأجاملهم فى أفراحهم وأحـزانهم.. أى أشاركهم حياتهم.. مما يجعلنى متفرغا تـماما لعلاقتى، وبتعيينى وزيرا قد لا أجد الوقت والظروف التى تسمح لى بهذه اللقاءات فيفسره ضعاف النفوس بأنه كبرياء منى بعد تعيينى وزيرا، وبذلك يصبح منصب الوزير قيدا لا عونا».

«رابعا: إن تعيينى فى منصب الوزير سيفقد الثورة وجمال عبد الناصر لسانا ينطق بين جماهير العمـال والشعب بالمدح، وذلك بذكر الحقائق التى تجمع القلوب حول الثورة ومبـادئها، فلن يستطيع لسانى بعد ذلك أن ينطق بحرف واحد ولو كان حقا خشية أن [يؤول] حديثى أنه نفاق أو تملق، فـقد قـبضت الثـمن وهو منصب الوزير، وبذلك يصـبح منصب الوزير قيدا لا عونا».

وبعد هذه الأسباب(!!) التى يصورها أحمد طعيمة على هذا النحو حين كتب مذكراته، نراه حريصا على أن يردف بقوله:

«وقد اقتنع الرئيس عبد الناصر بوجهة نظرى [كأنما كان الرئيس عبد الناصر بحاجة إلى تصديق مثل هذه الأقوال والاقناع بها . . بينما كان قد أصبح فى ذلك الوقت بمثابة الزعيم الذى لم يعد بحاجة إلى مثل هذه المساعدات !!!] وقال: «على كيفك، أنا أتعجب، أنت أول واحد يقول لا»، وكان عمرى وقتها لا يتجاوز الثانية والثلاثين، فلم أكن ممن يغترون بالسلطة وتستعبدهم المناصب وكراسى الحكم وتستهويهم المظاهر الكاذبة، إنما أتوجه بعملى دائما لوجه الله تعالى ولخدمة وطنى فى صمت وسكون ورضاء، لكن بطانة السوء صورت له أنه لا يكفينى منصب الوزير وأنى لأتطلع لمنصب رئيس الجمهورية وأننى «بيرون مصر» [الإشارة إلى رئيس الأرجنتين السابق الذى بدأ الصعود إلى السلطة بعلاقاته بالعمال]».

(٢٤)

أما الموضع الثانى الذى يشير فيه أحمد طعيمة إلى أنه لم يكن مرحبا بتولى المسئولية الوزارية فيأتى عند تعيينه وزيرا بالفعل، حيث يروى أنه ظل أسبوعا بعد أدائه اليمين الدستورية كوزير للأوقاف دون أن يذهب للوزارة حتى استعان أشقاؤه عليه بوالدته:

« . . . نجحت بطانة السوء فى إبعادى أنا والطحاوى عن التنظيمات الشعبية والعمالية وذلك بصدور قرار بتعيينى وزيرا للأوقاف وتعيين

إبراهيم الطحاوى سكرتيرا عاما للمؤتمر الإسلامى. . ولما كنت قد استشعرت هذا الاستبعاد فإننى وبعد حلف اليمين لم أتوجه إلى مكتبى بوزارة الأوقاف لمدة أسبوع حتى شعر أشقائى بالحرج وأن هذا الموقف قد يوقع بينى وبين الرئيس عبد الناصر».

«وشكانى أشقائى إلى والدتى التى كنت أعتز بها جدا وأطيعها طاعة كاملة كريمة فى كل أمورى، قلت لوالدتى إننى لم أتوجه إلى الوزارة لأنى غاضب من تركى الناحية العمالية والشعبية، فما كان من والدتى إلا أن قالت لى: وكيف تضيع فرصة خدمة الإسلام والمسلمين فى وزارة الأوقاف، اخدم ربك ودينك واخدم الفقراء. . فتوجهت إلى الوزارة وأملى أن يوفقنى الله لأنفذ نصيحة أمى الغالية».

(٢٥)

أما الموضع الثالث فيأتى حيث يروى أحمد طعيمة قصة مواجهة مباشرة بينه وبين زميله أحمد أنور الذى هو بطل تأديب السنهورى فى ١٩٥٤ وهى معركة موازية للمعركة التى قادها طعيمة وقد دارت حول الهدف ذاته، ولا ننسى أن أحمد طعيمة كان تاليا فى كشف الجيش وأقدميته لأحمد أنور، مما مكن أحمد أنور من أن يحدثه بهذه الطريقة:

«أحمد أنور وكان قائدا للبوليس الحربى ويشغل فى ذلك الوقت منصب وزير فى الوزارة الاتحادية، جاء إلىّ زائرا على غير عادته وبدأ حديثه بأنى أصبحت الآن وزير أوقاف ويجب أن أنسى هيئة التحرير

والاتحـاد القومى وأنسى «الـمصطبـة» التى كـانت هناك وأعمل كـوزير فقط».

«لقد فوجئت بهذا الحـديث وقلت له: لماذا تقول ذلك؟ فقال: لأن العاملين فى الاتحاد القومى يشكـون بأن الجميع بدلا من أن يأتوا إليهم أصبحوا الآن زوارا لوزارة الأوقاف، فقلت له: أنا لن ألغى أسلوبى ولن أغلق المصطبة ولن أقفل بـابى فى وجه أى فرد يلجأ لى أو يزورنى.. وأنهيت الزيارة».

ليس بوسعنا أن نقول أكثر من أنه هكذا كانت تسير الأمور.

(٢٦)

ويرتبط بهذه المعـانى التى تصور فهم أحمد طعـيمة لمنصب الوزير على أنه قيد على حـركته وعلى قوته ما يرويه هو نفســه فى مذكراته من تهديد خفى تلقاه من زميله الدكتور عبد القادر حاتم:

«جاءنى الدكـتور عبد القـادر حاتم.. وكان وزيرا للإعلام [يقـصد: الإرشاد القـومى]. زائرا ثم بدأ حديثه.. أننى أصبـحت وزيرا للأوقاف ولم يُطلب منى أن أصنع من الفـسيخ شربات، فقـلت له هذا معناه أننى حين أرى عيوبا لا أصلحها، أو عـملا يأتى بفائدة لمصر وللمواطنين لا أقوم به.. وقلت له طالمـا بقيت وزيرا للأوقاف.. فسـأبذل كل جهدى لأصنع من الفسيخ شربات».

وهنا يعقب أحمد طعيمة بموعظة خلقـية تقليدية يفرضها علينا فرضاً مع أن السياق لا يقتضيها تماما:

«إن اللص فى نظرى ليس فقط هو مَنْ يسرق منزلك أو مالك، بل إن اللص الأخطر هو مَنْ يتقاضى أجرا عن عمل يؤديه فلا يؤديه بأمانة، لأنه فى هذه الحالة يتقاضى مالا حراما، ويشغل مكانا لو تركه لغيره لكان أصلح للدولة وللشعب».

(٢٧)

كما يرتبط بهذا المعنى إعادته من سفارتنا فى الأرجنتين بعد وصوله إليها بيوم واحد(!!) لأنه كان من المفروض أن يبقى فى مصر - على حد تعبير حسين الشافعى - ليعمل فى الاتحاد الاشتراكى، وهو يروى هذه الرواية من دون أن يشير إلى أن حسين الشافعى كان فى ذلك الوقت الأمين العام للاتحاد الاشتراكى:

«وفى اليوم التالى لمغادرتى القاهرة إلى الأرجنتين، اتصل السيد حسين الشافعى بشقيقى يسأل عنى فأجّابه بأننى سافرت، فقال: لماذا سافر المفروض أن يبقى هنا، وبعد يوم واحد من وصولى إلى السفارة فى الأرجنتين وصلتنى برقية بنقلى إلى القاهرة للعمل فى الأمانة العامة، وكان قد مضى على عملى كسفير للأرجنتين عام واحد هو نفس العام الواحد الذى أخبرنى به عبد الناصر عند سفرى».

هكذا يوهمنا أحمد طعيمة أو يقنعنا أنه ذهب إلى الدولة التى هو سفير فيها لوطنه فأعيد بعد يوم واحد لأن الأمانة العامة (للاتحاد الاشتراكى) كانت فى حاجة إليه ، ولأنه وُعد بعام واحد فى الأرجنتين وليس أكثر !! ولله الأمر من قبل ومن بعد.

(٢٨)

بل إن أحـمد طعـيمـة يحرص على أن يدعم كل هذه الروايات بـما وصله من المعانى من خلال اعتراف تقدم له به صلاح سالم قبل موته:

«فى يوم من الأيام وأنا وزير أوقـاف طلبنى الأخ صـلاح سالم وقـد كنت أكن له حـبـا وإخلاصـا، وطلب منى أن يزورنى أنا والطحـاوى، فـحددت مـوعدا فـى منزل الأخ الطحاوى، وأذكـر للقـارئ الكريم أن صلاح سـالم هذا الذى قال أمام اتحاد الـنقل المشترك فى أزمـة مارس ١٩٥٤ أمام جمال عـبد الناصر والمشير عامر: «إن طعـيمة يساوى ثقله ذهب».

«ولم أعرف سبب الزيـارة واللقاء إلا عند حضوره ومفـاجأته لنا بأنه مريض للغاية وأنه فى أيامـه الأخيرة، وأنه يريد أن يلقى الله وهو نقى، ثم فوجـئنا بطلبه أن نسامـحه أنا والطحاوى فقـد كان يهاجـمنا بشدة، وأضر بنا كـثيرا وهو الآن يشـعر بخطئه وأننا كنا لا نسـتحق منه ذلك، وقـام فقـبل رأسى ورأس الطحـاوى قائلا: أرجـو أن تسـامحـونى من القلب، فبكينا نحن الثـلاثة وقلت له: إننا لم نكن له من قبل إلا الحب والإخلاص والتقدير، وإننا على العهد وكأن شيئا لم يحدث».

□

ولا يكتفى صاحب المـذكرات بإيراد اعتراف صـلاح سالم على نحو ما أورده فى الفقرة السابقة، لكنه يتذكر (!!) أيضـا اعترافاً مبكراً لشقيقه جمال سالم فى فترة سابقة:

«ومما يذكر فى هذا الشأن وفى هذه الفترة بالذات أننا علمنا أن جمال سالم مريض وقررت أنا والطحاوى زيارته، وفوجئنا بقوله إن مجلس قيادة الثورة كله كان يرفض حل هيئة التحرير، لأنه إذا كانت هيئة التحرير قد نجحت حتى الآن فلماذا لا نعزز هذا النجاح وندخل فى تجارب جديدة لا ضمان فى نجاحها، ولكن الرئيس جمال عبد الناصر أصر على الحل».

(٢٩)

هكذا نرى أن كثيرين من رجال الثورة كانوا «يعرقلون» خطوات أحمد طعيمة إلى المجد وإلى الإنجاز على حد ما نفهم من رواياته، وقد رأينا محاولات حسين الشافعى، وعضو مجلس القيادة الذى لم يذكر اسمه، وجمال سالم، وصلاح سالم ، وعلى صبرى، وعبد القادر حاتم، وأحمد أنور، وفى الفقرة التالية نراه ينسب إلى السفير وحيد جودة رمضان أيضا جهدا فى الدس له أيضا مع أنه يعترف بأن وحيد جودة رمضان كان هو الذى ضمه للثوار الأحرار:

«... عند خروجنا من مجلس الوزراء وجمال عبد الناصر يهم بركوب سيارته، إذا بالأخ وحيد رمضان يكرر ما كتبته صحيفة المصرى بأن مليون جنيه أنفقت على حركة مارس، فغضب جمال عبد الناصر غضبا شديدا لأن هذا الكلام عار تماما من الحقيقة، ويسىء إلينا دون داع وألقى عبد الناصر باللوم علىّ شخصيا».

«إن وحيد رمضان هو الذى ضمنى للضباط الأحرار، ولما قامت الثورة وعملت أنا والطحاوى فى هيئة التحرير طلب منى وحيد رمضان أن ينضم لى أنا والطحاوى للعمل معنا فى هيئة التحرير، توجهت أنا والطحاوى عدة مرات إلى جمال عبد الناصر بطلب ضم وحيد رمضان وفى كل مرة يرفض عبد الناصر طلبنا».

«وفى النهاية وافق عبد الناصر وقال لى: أنا أعرف وحيد رمضان أكثر منك وكنت أرفض ضمه لكما لأنه سيثير المتاعب ولا يحق لكما الشكوى منه فيما بعد، وذكرنى جمال عبد الناصر أن وحيد رمضان أغضب المشير عبد الحكيم عامر من قبل لأنه أطلق على نفسه القائد العام لمنظمات الشباب، فعلق المشير متعجبا: أصبح لدينا قائدان عامان فى مصر، قائد القوات المسلحة، وقائد منظمات الشباب».

(٣٠)

وفى هذا الإطار من الصراعات البينية يشير أحمد طعيمة أيضا إلى معاناته بعد حرب ١٩٥٦ من صلاح دسوقى وكان فى ذلك الوقت أركان حرب وزارة الداخلية قبل أن يصبح محافظا للقاهرة:

«. . . وبعد حرب ١٩٥٦ مرت هيئة التحرير بأوقات عصيبة لأسباب لم أكن أنا أو الطحاوى طرفا فيها، ولكنها فتحت أعيننا إلى ضرورة الابتعاد عن محيط السياسة وكان أكثرها مفاجأة أننى فوجئت فى منزلى بالجيزة بعدد كبير من رؤساء النقابات فى زيارة لى ويروون لى أن صلاح دسوقى أركان حرب الداخلية فى ذلك الوقت كان يستدعيهم إلى مكتبه ويعدهم بتنفيذ كل

طلباتهم بشرط الابتعاد عن أحمد طعيمة، وأنهم لو كانوا فى حاجة للرئيس نفسه فإنه قادر على القيام بتوصيلهم بعبد الناصر شخصيا.. وصدمت صدمة شديدة، فبعد طول إخلاص يكون هذا هو الجزاء».

□

ومن الجدير بالذكر أن أحمد طعيمة فى هذه المذكرات يشير إلى أن عبد الناصر حدثه بأنه اكتشف أن بعض معاونيه كانوا عملاء للمخابرات الأمريكية، وهو يشير إلى أن من هؤلاء ضابط شرطة كان محافظا وسفيرا، كما يشير الأستاذ طعيمة إلى أن أحد كبار الصحفيين كان بمثابة ناقل جيد لأخبار الرئيس إلى الأمريكيين!!

(٣١)

ومن الجدير بالذكر أيضا أن أحمد طعيمة لم يكن غافلا عن هذا الدس الذى يعانى منه وهو يروى أنه قد لمس بنفسه موقف الرئيس جمال عبد الناصر المتشكك فيه:

«ففى زيارة تمت فى أثناء الاتحاد القومى قال لنا عبد الناصر بجدية شديدة إنه يريد أن يقول لنا بأنه باق بنا أو بغيرنا فى الحكم، فكان ردى ورد الطحاوى المباشر: مَنْ قال لك ذلك؟ إن هذا المعنى لم يدر بخلدنا ولم يصل إلى القلب أو اللسان فى حياتنا».

«وفى زيارة ثانية فوجئنا بالرئيس جمال عبد الناصر يقول لنا: «أريد أن أكسر حاجة اسمها الطحاوى وطعيمة».

هكذا يقول طعيمة لكنه يعقب فيقول:

«وهذا يوضح دور البطانة الفاسدة التى أوغرت علينا صدر الرئيس عبد الناصر دون ذنب أو جريرة سوى حب عبد الناصر والإخلاص له، وهذا يثبت أننا عندما طلبنا الانسحاب من الحياة السياسية كنا على حق ١٠٠٪ لأن من يضمرون السوء لعبد الناصر كانوا متأكدين أنهم لن يصلوا لعبد الناصر إلا بكسر الطحاوى وطعيمة»... كذا فى النص!!

□

بل إنهما [أى طعيمة والطحاوى] قد رأيا بعيونهم مثلا واضحا لما كان الرئيس عبد الناصر يخطط له على المدى الطويل فى معاملته لأحد زملائه أو أصدقائه المقربين من الذين وصلوا إلى مكانة متقدمة عن مكانة طعيمة وزميله الطحاوى، وهو صلاح سالم، ولنقرأ ما يرويه أحمد طعيمة فى هذه المذكرات:

«صدر قرار بتعيين السيد صلاح سالم رئيسا لمجلس إدارة دار الشعب، وكان على علاقات سيئة مع الرئيس جمال عبد الناصر فى ذلك الوقت، ففرحنا بالقرار الذى يجمع الشمل ووحدة الصف، وأصررنا أنا والطحاوى على تهنئة الرئيس على هذا الفعل الأخوى فتوجهنا أنا والطحاوى لزيارة الرئيس، وبعد أن قدمنا له التهنئة لم يعلق، وتوجه إلى مكتبه وأخرج ورقتين أعطاهما لنا للاطلاع قائلا: إنه وقع مرتين.. الأولى تعيين صلاح سالم وحدد التاريخ، والمرة الثانية الاستغناء عنه ولم يحدد التاريخ».

ويبدو طعيمة حريصا على أن يعطى العذر للرئيس عبد الناصر وأعوان عبد الناصر فى نوعية المعاملة التى كانوا يعاملونه بها ، فهو لا يزال حتى كتابة مذكراته حريصا على أن يتباهى بما حدث من تعبير عن حب الناس له حين عودته من العلاج فى الخارج:

«ولقد حدث أنه تصادف يوم وصولى أن يكون وصول الرئيس عبد السلام عارف، وكان فى استقباله أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى طلب من الحاضرين استقبال عبد السلام عارف فرفضوا قائلين له إننا جئنا لاستقبال أحمد طعيمة، وأذكر أنه فى هذا اليوم اعتدى أحمد أنور قائد البوليس الحربى على صاوى أحمد الصاوى ولطمه على وجهه مرتين إذلالا له، حتى لا يتصور أنه أعاد جمال عبد الناصر إلى الحكم وأنه زعيم عمالى».

«كان استقبالى فى المطار حاشدا، وكانت طوابير السيارات لا تنتهى، فتوجه الزميل عضو مجلس الثورة إلى جمال عبد الناصر وأخبره أن هناك رئيس جمهورية آخر فى مصر، وروى له ما حدث كى يوغر صدر الرئيس جمال عبد الناصر ضدى دون ذنب ارتكبته.. فالذين ذهبوا لاستقبالى فى المطار لم يذهبوا إلا حبا وإظهارا لهذا الحب».

«وفى طريقى إلى منزلى فى الجيزة توقفت فى منشية البكرى لأزور الرئيس عبد الناصر أحييه وقلت له أنت أول من أراه عند وصولى وقبل

التوجه إلى منزلى، وشكرت له ما قدمه من أجلى، ففوجئت به يقول: قالوا لى إن هناك رئيس جمهورية ثانى وصل إلى المطار».

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن هذا الأسلوب لم يكن غريبا على الرئيس عبد الناصر

(٣٣)

على أن أحمد طعيمة ظل على عقيدته فى أن الخوف من شخصه وكفايته الاتصاليه قد استمر حتى فى عهد الرئيس السادات، مع أنه لم يكن له أى موقع رسمى ولا أى موضع للتأثير إلا أنه يظن فى نفسه الجاذبية والزعامة ويصور لنا أدوارا قام بها على نحو لا يتفق مع حقائق التاريخ، وهو على سبيل المثال يروى فى الفقرة التالية أنه دعا عمر التلمسانى ومعه بعض الأعضاء ممن لهم أهمية فى حركة الإخوان المسلمين للاتصال به من أجل تنظيم تعاونهم مع السادات!!! وينسى طعيمة أن يشير إلى حقيقة أن الرئيس السادات نفسه كان هو الذى أفرج عن هؤلاء الإخوان فى بداية عهده، وهكذا فلم يكن طعيمة هو الذى عقد الصفقة، ويبدو لنا أن شأنه شأن كل مَنْ تعودوا أدوار الوساطة حفى بأن يشير إلى نجاح أسلوبه فى الوساطة فى مقابل عقم أسلوب وساطات الآخرين من منافسيه فى هذه الأدوار، ولهذا فإنه فى نهاية الفقرة التى بين أيدينا ينعى على السادات اتصالاته ويصفها بأنها خاطئة مما أدى إلى اغتياله!! ويذكرنا طعيمة بهذا الحديث بنماذج مشهورة لمن انتقدوا السادات لأنهم لم يحضروا الصفقة مع أنهم كانوا يتحرقون للحضور!!!:

«كانت خطة أنور السادات هى استمالة الإخوان المسلمين والاستعانة بالإخوان المسلمين فى السياسة، خاصة ضد أى معارضة من أى نوع كان.. فاستدعانى وقال أنت من قدامى الإخوان المسلمين وأنه يريد الاستعانة بالإخوان المسلمين وعفا الله عما سلف، كما أنه يريد تنظيما جديدا متعاونا معه.. فوعدته بالتنفيذ. وفعلا دعوت المرحوم السيد عمر التلمسانى مرشد جماعة الإخوان المسلمين ومعه بعض الاعضاء ممن لهم أهمية، واستمرت الاجتماعات ما يقرب من شهرين، وإذ بى أفاجأ بحديث تليفونى من فوزى عبد الحافظ سكرتير الرئيس يخطرنى فيه أن الرئيس يطلب منى وقف اتصالاتى بالإخوان، فأردت معرفة السبب فلم يصارحنى بأى شىء، ولكنى علمت فيما بعد أن بعض المحيطين بالرئيس أنور السادات أفهموه بأن هناك خطورة من إطلاق يد أحمد طعيمة فى محيط الإخوان المسلمين، وفعلا توقفت عن اتصالاتى، ولكن السادات استمر فى الاتصالات بطريقة خاطئة أدت به إلى حادث المنصة واغتياله من الجماعات الإسلامية».

(٣٤)

ومن المهم أن نشير إلى أن مذكرات أحمد طعيمة تحرص على انتقاد الرئيس السادات بمناسبة وبغير مناسبة، وهى انتقادات عابرة ليس لها مضمون تاريخى ، وليس لها علاقة بالأحداث على نحو ما وقعت ، لكنها رغم افتقادها للصدق التاريخى ورغم افتقادها للصدق الفنى تحفل بالصدق النفسى لأنها تعبر بوضوح عن مكنون نفسية طعيمة تجاه

السادات، ومن الإنصاف أن نقول إن طعيمة لم ينكر عداوته للسادات ولا كراهيته له، لكنه لم يقدم مبررات كافية لهذا، وهو يكتفى فى تصوير غضبه من السادات بذكر قصة إحالته إلى المعاش فى ١٩٧٤ ، مع أننا نعرف أنه لم يكن يؤدى أى عمل على مدى مدة طويلة من الزمن منذ بداية النصف الثانى من عهد الرئيس عبد الناصر وانما كان ضمن مجموعة من ضباط الثورة من وزراء ومسئولين سابقين الحقوا برياسة الجمهورية دون عمل محدد ، وقد اقتضى التنظيم الطبيعى للعمل فى ديوان الرياسة إنهاء هذا الوضع ، لكن طعيمة دون أن يدرى يصور هذه الخطوة وكأنها ظلم إدارى ، وقد كانت كذلك فى نظر القانون الوظيفى ، لكنها لم تكن كذلك بالطبع من وجهة نظر قانون السياسة ، وإذا نحن أمام أحمد طعيمة وهو يضحى لسبب غير مفهوم بمكانته السياسية كلها ليصور نفسه موظفاً فحسب . . وهذا من حقه بالطبع لكننا نعجب من تصاريف القدر مع هذا الذى كان على حد روايته يرفض منصب الوزارة فإذا به الآن يبحث عن حق الموظف فى عدم الإحالة إلى المعاش إلا فى سن الستين : ومع هذا فإننا نرى الرئيس السادات فى رواية الأستاذ طعيمة أقرب ما يكون إلى أن يكون صاحبها رجلا نبيلا حريصا على إرضاء أحمد طعيمة إلى حد ذهابه بنفسه ومعه زوجته للتهنئة بزفاف ابن طعيمة، ولكن يبدو أن صاحب المذكرات كان يطلب ما هو أكثر من هذا الإرضاء، ولنقرأ القصة على نحو ما يرويها صاحب المذكرات:

«فوجئت بإحالتى إلى المعاش فى أواخر عام ١٩٧٤ من الصحف ودون أن أخطر قبل ذلك، وهو ما يتنافى مع الأصول والذوق، وفى

الوقت نفسه يتعارض مع القانون، لأننى أبلغ من العمر ٥٢ سنة وسن المعاش ٦٠ سنة، وأنا موظف بدرجة وزير فى رئاسة الجمهورية ولست وزيرا بالوزارة.. وأنه يجب تطبيق قانون المعاشات فى حالتى كما طبق فى حالة آخرين أحيلوا إلى المعاش فى سن ٦٠ سنة فى رئاسة الجمهورية وكانوا بدرجة وزير».

«فتظلمت تظلما قانونيا فى المدة المحددة، ثم لجأت إلى القضاء ومجلس الدولة وكنت قد اخترت الأستاذ سامى مازن المحامى الذى كان وزيرا للتعليم من قبل [هنا يتجاهل الأستاذ طعيمة أن يقول: من قبل الثورة مكتفيا بقوله من قبل. بدلا من أن يقول : من قبل الثورة ، ومن الطريف أن رجال الثورة كانوا قد همشوا وضع وزراء ما قبل الثورة ومنعوهم من تولى المناصب ومن خدمة وطنهم، لكنهم بعد عشرين سنة من هذا التهميش المتصل لجأوا إليهم ليتولوا لهم قضاياهم ضد بعضهم] ليتولى القضية، وكان معى ستة عشر وزيرا فى رئاسة الجمهورية لم يبلغوا السن القانونية لكنهم لم يلجأوا إلى القضاء».

«حضر الرئيس أنور السادات إلى منزلى ومعه السيدة حرمه فى زيارة خاصة وللتهنئة بزواج ابنى، حيث كان الرئيس فى رحلة بالخارج فاستقبلناهما بحفاوة كما يجب فى إكرام الضيف، خاصة أنه رئيس الجمهورية، ولم تكن فى نيتى إثارة موضوع الإحالة إلى المعاش إلا أنه فاتحنى فيه».

«قال لى السادات إنه لم يتوقع أن ألتجئ إلى القضاء وأرفع قضية ضده، فشكوت له من أسلوب إخراجنا إلى المعاش والذى قرأته فى

الصحف قبل أن أعلم به، وأنه لو كان دعانا إلى تناوى الشاى معه وأخبرنا بهذا القرار وأنعم علينا بوسام على ما قدمنا من خدمات، وجميعنا من الضباط الأحرار لما اعترضت. . ذلك لأن أسلوب إحالتنا إلى المعاش بهذا الشكل يطلق الألسنة عن سبب الإحالة ويثير التساؤلات حول ما يمس الشرف. . فقال لى إنه يريد أن تعود علاقتنا كما كانت. . . ولكننى كنت مصمما على السير فى القضية حتى يحكم لصالحى، وجاء الحكم فعلا لصالحى وحكم لى بالتعويض بالفرق بين المعاش والمرتب حتى سن الإحالة إلى المعاش، فقررت التبرع بقيمة المبلغ لأخبار اليوم والأستاذ مصطفى أمين ومشروعاته الخيرية، الذى كتب عن هذا الموضوع فى عموده اليومى «فكرة».

انتهت الرواية على نحو ما قدمها أحمد طعيمة ، ولا يزال ، بالطبع ، بخاطر القارئ سؤال عن فيه هذا التبرع !!

(٣٥)

ومع كل هذا الذى رويناه عن مكانة أحمد طعيمة فى عهد الرئيس عبد الناصر على نحو ما صورها هو ورواها هو، وحرص فيها على تصوير نفسه فى البرىء الذى تفاجئه الدسائس والمؤامرات فإنه يبدو لنا أن طعيمة لم يكن غافلا تماما عن مدى ما يمكن أن يصادفه من متاعب بسبب سيطرته على الأحداث فى ١٩٥٤ ، وهو ينسب الفضل فى تنبيهه إلى خطورة موقفه فى هذه الأحداث إلى وزير الأشغال العظيم المهندس أحمد عبده الشرباصى، كما يروى أن هذا التنبيه الذكى قد صدر له عن صديقه فى ذروة أحداث مارس ١٩٥٤ ، ومع أننا نشك فى أن يورط

المهندس الشرباصى نفسه فى مثل هذا التعليق فى مرحلة مبكرة فإننا ندرك أن كثيراً من الأقوال الحكيمة كانت تنسب إلى ذلك الرجل الذى كان كثيراً ما ينطق بالحكمة ولربما أنه علقّ تعليقه فى فترة تالية :

يقول أحمد طعيمة:

«اتصل بى جمال عبد الناصر فى ٢٩ مارس سنة ١٩٥٤ واستدعانى أنا والطحاوى إلى مجلس الوزراء لمقابلته، وأثار موضوع أنه يرغب فى انتهاء المظاهرات وعودة السكينة والأمن إلى البلاد، فقلت له: إن القرار قراره فليحدد لنا الساعة التى يريد إنهاء الإضراب فيها، ونحن قادرون على حظر التجول فى الساعة التى يحددها، فقال: كيف ذلك والشوارع كلها ممتلئة بأفراد الشعب! فقلت له: إن هؤلاء لهم قادة وكل القادة متصلون بنا ويأخذون التعليمات منا، فالحبال كلها تنتهى إلينا، فتساءل عبد الناصر: هل نحن متمكنون ومتحكمون لهذه الدرجة فى الجماهير؟ فأجبناه بالتأكيد.. فلما سألنا أحمد عبده الشرباصى الصديق-الصدوق ووزير الأشغال عما دار فى المقابلة وحكينا له [حذرنا] الشرباصى بأننا قد أخطأنا بهذا الرد وقال: ألا تعلموا المثل الفلاحى القائل بأن «كل حاجة تزرعها تقلعها ما عدا البنى آدم تزرعه يقلعك»، وأننا سوف نرى أياما تعيسة فى المستقبل القريب والبعيد».

□

ليس هذا فحسب، فإن جمال سالم هو الآخر لم يبخل على طعيمة والطحاوى بالنصح المبكر من معقبات الطريق الذى سارا فيه، وقد

جاءت نصيحة جمال سالم حين كان الرجلان يزايدان عليه بتنظيم الاستقبالات الشعبية الضخمة للرئيس عبد الناصر عند عودته من باندونج، ومن الحق أن نشير إلى أن رواية أحمد طعيمة عن هذه النصيحة التى صدرت من جمال سالم ترتفع بقيمة وقدر جمال سالم فى التاريخ، وتدلل على مدى ما كان يتمتع به من وعى سياسى وبعد نظر وإلمام بالتاريخ:

«فى مطار القاهرة كنا فى وداع الرئيس جمال عبد الناصر فى أثناء ذهابه إلى مؤتمر باندونج ، فأسر لنا جمال عبد الناصر بأن التعليمات فى غيابه ستكون من المشير عبد الحكيم عامر، لأن الرجل الثانى كان فى هذا الوقت جمال سالم ولم يكن عبد الحكيم عامر، وقبل عودة الرئيس اتصل بنا عبد الحكيم عامر وأفاد بأن الرئيس يرغب فى تنظيم استقبال شعبى له عند عودته».

«فى الوقت نفسه اتصل بنا جمال سالم معطيا تعليماته بعدم تنظيم استقبال شعبى للرئيس، والاكتفاء بالاستقبال الرسمى من الوزراء ورجال السلك الدبلوماسى وكبار رجال الدولة، فأصبحنا فى موقف لا نحسد عليه. . لكنا قررنا تنفيذ تعليمات عبد الحكيم عامر بناء على طلب عبد الناصر وتعليماته لنا».

«وصدرت الصحف كلها قبل وصول الرئيس بيوم واحد تعلن عن استقبال شعبى ضخم للرئيس عند عودته من باندونج، فاستشاط جمال سالم غضبا وطلب منى الحضور أنا والطحاوى إلى منزله فى جاردن

سيتى الساعة السابعة مساء، فتوجهنا إليه حسب الموعد ففوجئنا بوجود السيد زكريا محيى الدين وزير الداخلية وصلاح دسوقى أركان حرب الداخلية، فلما سألنا جمال سالم جميعا «داخلية وهيئة تحرير» عما نشر عن الاستقبال الشعبى وعدم تنفيذ تعليماته، أجبنا جميعا بنفى علمنا بهذا الاستقبال، فما كان من جمال سالم إلاأن قال: «لازم السفير البريطانى هو اللى رتب الاستقبال الشعبى لعبد الناصر».

«أخذت جمال سالم نوبة من الغضب الشديد، ووجه حديثه لنا جميعا قائلا: إذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون مصر أكثر منى.. فلا.. وإذا كنتم تعتقدون أنكم تحبون جمال عبد الناصر أكثر منى.. فلا.. ولكن لو كنتم تدرسون التاريخ المصرى لوجدتم أن شعبها الطيب يصنع من الحكام آلهة وأصناما، ثم يأتى وقت يحاول الشعب التخلص منهم فلا يستطيع ويدفع الجميع الثمن.. وأنا أحذركم أن تصنعوا من جمال عبد الناصر صنما أو ديكتاتورا، ولو فعلتم لدفعتم أنتم شخصيا ثمن ذلك ومعكم الشعب الطيب».

(٣٦)

لعلنا بعد هذا العرض المفصل لديناميات الحياة السياسية والوزارية التى قدر لطعيمة أن يكون أحد المشاركين الفاعلين فيها نستطيع أن ننتقل فى مدارسة مذكراته إلى ما يرويه عن الأحداث الكبرى التى مرت بالوطن وعاصرها صاحب المذكرات، وأبرز هذه الأحداث بالطبع هزيمة ١٩٦٧، ونحن نتوقع أن صاحب هذه المذكرات كان قد بلغ

درجة معـقولة من نضجه فيـما قبل وقوع هذه الحـرب، وأنه كان بعقله وفكره وبصـره قادراً علـى أن يتوقع وقـوع هذه الحـرب على نحو مـا وقعت، وقـد أتيحت له فرصـة حقيـقية للاطلاع على الأحـوال الدولية اطلاعـا مبـاشرا بعـيـدا عن الوقوع فى أسـر إعلامـنا الطاغى الموجـه والمكثف، وقـد جـاءته هذه الفرصـة من خـلال خروجـه إلى العـالم الخارجي قبـيل حرب يونيو بسنوات قليلة، سواء للسـفارة أو للعلاج أو للسعى فى تدبير الـقمح لبلاده. وقد تمكن طعيـمة بفضل هذا الاطلاع على جزء من الحقيقة أن يدرك مدى الوهم الذى عـاشته القيادة المصرية بفـضل معـاونيـها من الذين صـوروا لهـا الأمور علـى نحو مـا تحب فحسب، ومـن ثم فإنه وجد نفسه مـدفوعا إلى أن يصارح الرئـيس عبد الناصر بالحـقيقة وأن يكاشـفه بما يتوقـعه، ومع أنه يلقى بعبء تضليل الرئيس على فصائل اليـسار، فإنه يتجاهل أن الرئيس عبـد الناصر نفسه هو الذى مكن اليسار من نفسه ومن وسائل الإعلام، وقد كان فى وسعه ألا يفعل، بل إن الحقـيقة المرة هى أن اليسار كله كـان فى السجن قبل أن يمكنه عبـد الناصر مـباشرة من الإعـلام ومواقع التـأثير. . ولم يكن وصول اليسار إلى هذه المـواقع نتيجة انتخابات برلمانية كـاسحة أو غير كاسـحة، ويبدو طعيـمة فى بعض الفقرات الـتى تضمنتها رسـالته التى يزعم أنها أرسلها إلى الرئيس عبد الناصر فـيما قبل حرب يونيو ١٩٦٧ متمـتعا بمسـتوى فكرى وسياسى مـتقدم، وفى المقـابل فإنه فى بعض الفقرات التى يروى فـيها تنبيـهه لعبد الناصر فى تـلك الأيام يبدو وكأنه

يدعى الحكمة بأثر رجعى، ولكن كل هذا لا يصب، للأسف الشديد، إلا فى بيان حجم المأساة التى عشناها قبل ١٩٦٧ وفى أثنائها وبعدها.

ونحن نرى أحمد طعيمة وهو يلخص أزمة ١٩٦٧ ومقدماتها معتمدا على عقيدته، التى أشرنا إليها، فى خطورة سيطرة الاتجاهات اليسارية على الاتحاد الاشتراكى، وهو يعترف أنه كان هناك فصيلان، فصيل معتنق لليسار، وفصيل آخر مدع لليسار لمنافع شخصية، ولهذا فإنه يشير فى مذكراته إلى أنه كتب إلى الرئيس جمال عبد الناصر رسالته المؤرخة ٣٠ أبريل ١٩٦٧، وأنه قابل الرئيس بعدها، وهو يلخص ما دار فى لقاء خاص بينه وبين الرئيس عبد الناصر على النحو التالى:

«استدعانى [الرئيس] فورا للقائه بعد ظهر نفس اليوم ٣٠ أبريل ١٩٦٧ [وهو نفس اليوم الذى يشير إلى أنه أرسل الرسالة فيه] ، ولم تكن لديه أية مواعيد أخرى إلا موعد مع الدكتور منصور فايز الذى اضطر للانتظار حتى تنتهى مقابلتى، سألنى الرئيس عن فحوى خطابى. فقلت له كل الأحداث الجارية تدل على أن مصر ستهاجم، وأن هذه الحرب ستكون أعنف وأخطر من حرب ١٩٥٦، وأبديت وجهة نظرى كالآتى:

«إن الحكام فى أمريكا سيكون مكانهم مستشفى الأمراض العقلية إذا لم يهاجموا مصر لخطورتها.. فليس من المعقول أن تحارب أمريكا فى فيتنام بدم أمريكى ومال أمريكى حتى تقف سدا منيعا أمام انتشار الشيوعية.. ثم تترك مصر وقد أصبحت ساحة للنشاط الشيوعى وسندا لروسيا.. ولا وجه للمقارنة بين فيتنام ومصر فى كافة الوجوه، فمصر

قلب العالم العربى والعالم الإسلامى، وأثرها البالغ فى محيطها الإفريقى والآسيوى وفى قلب مناطق البترول عصب الحياة للشرق والغرب».

«إن أمريكا بعد صدور القرارات الاشتراكية عام ١٩٦١ بما فيها التأميم لم تفسرها بأنها اتجاه للشيوعية، بل حرب ضد الشيوعية برعايتها للفقراء ومحدودى الدخل، لذلك استمرت المعونة الأمريكية لمصر وبنفس المقدار حتى عامين مضيا».

□

ثم نرى مذكرات طعيمة تجيد تصوير صاحبها فى موقف المستوعب لديناميات السياسة العالمية، فهو يشير لعبد الناصر حسب روايته التى نشرت (فى كتابه بعد أكثر من ثلاثين عاما من اللقاء) إلى مدى خطورة سيطرة اليساريين على الجماهير، ومدى إحساس أمريكا بهذه الخطورة، ويبدو طعيمة وهو يسقط إحساسه بقدرته هو نفسه على تحريك الجماهير على عبد المجيد فريد (أحد أقطاب الاتحاد الاشتراكى) على الرغم من أن هذا الرجل لا يكاد يرى له أثر على مستوى الشارع فى السياسة المصرية فى ذلك الحين ولا بعده، وإنما هو فى عقيدة من قرأوا عن هذه الفترة رجل مكتبى أكثر منه كادراً حركياً.

يقول أحمد طعيمة:

«عندما أعلنت أمريكا قطع المعونة فإن ذلك كان إنذارا لمصر بأن تبتعد عن طريق الشيوعية التى أصبح بعض البارزين فى عالم السياسة

المصرية حينذاك يدعون إليها، ويطبعـون المطبوعات التى تعرّف بالثقافة الشيوعية، وفكر ماركس ولينين، ثم يوزعـونها على معسكرات الشباب والعمـال. لقد كان عبـد المجيـد فريد يتباهـى بأن الاستدعاء للعـمال والشباب للقيام بواجب وطنى لا يستغرق ٦ ساعات، ولقد قلت للرئيس إنك عندما قطعت أمـريكا المعونة قـمت بعدة تغييـرات حتى يمكن أن تتحسن العلاقات مع أمريكا، حـيث غيرت على صبرى وأحللت مكانه زكريا مـحيى الدين كوجه يتـقبله الأمريكان بدلا من على صـبرى الذى يعتقدون أنه شيوعى».

هكذا نفهم من مـذكرات طعيـمة أن الرئيس عبـد الناصر كان يجـيد مغازلة الأمريكيين، لكنه فيمـا يبدو قد توقف عن هذه المغازلة فى فترة معينة، وربما كـانت هذه المغازلة فى تصور طعيمـة مرتبطة بذلك اليوم الذى كلف فيه عـبد الناصر زكريا محـيى الدين بتشكيل وزارته فى أول أكتوبر ١٩٦٥ ليكون خلفاً لعلى صبرى، وكأن طعيمة يشير إلى ما حدث بعد ١١ شهرا حـين أقال عبد الناصر زكريا مـحيى الدين وكلف صدقى سليمـان بتشكيل الوزارة بدلا منه (!!) وهكذا تبدو الأمور وكـأنه يصور مقطعـا من الصورة لا الصورة كلها ، ومع هذا فـان المقطع يدلنا على بعض الجزئيات المهمة .

(٣٧)

ويمضى أحـمد طعـيمة فـيما يرويه عن حـديثه الذى أداره مع عـبد الناصر إلى حد القـول بأنه أكد لعبد الناصر أن أمريكا قـد اتخذت قرار الحرب بالفعل، ويعدد شواهده على هذا:

«(أ) بناء ناقلات بترول عملاقة، وهى لا تعبر قناة السويس وستتمكن من الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح دليل توقع الأمريكان إغلاق القناة».

«(ب) معـدل استخـراج البترول فى ليـبيا والجـزائر زاد فى السنوات الماضية حتى يسهل نقل البـترول عن طريق البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا دون الحاجة لقناة السويس».

(جـ) زاد احـتيـاطى البتـرول فى الدول الأوروبيـة بدلا من أن يكون لمدة أسبوعين أو شـهر، بنيت له مخازن تسع احتياطى سـتة أشهر حتى لا تتعرض هذه البلاد لأزمة عام ١٩٥٦ عندما أغلقت القناة».

ومن الإنصاف أن نشيـر إلى أن ما تتضمنه هذه الجزئيـات من حقائق أو مؤشرات يدل دلالة واضحة على ثراء النص الذى يقدمه أحمد طعيمة عن هذه المقابلة، ولو أنها تمت على هذا النحـو لكان حق طعيمة على عبد الناصر أكثر بكثير من المساحة التى كان يعطيها له.

□

ثم يخلص طعيـمة من هذا إلى الحديث عن الوضع الداخلى فى مـصر فيقرر بكل وضوح ما كـانت السلطة تقرر عكسه بكل وضوح، مع أن أصالة الشعب المصرى وحضارته دلت على مستوى آخر من الوعى والتحمل :

«الجبهة الداخلية لدينا متهالكة، وتنوء بالضعف، بحيث لا يمكنها أن تواجه حـربا شرسـة كالمـتوقع حـدوثها، فـيجب أن نسـرع بالإصلاح الداخلى ورفع المظالم التى استشْرت ولا رابط لها ولا حدود».

ويذكر طعيمة أنه أشار على الرئيس عبد الناصر فى هذا اللقاء بالانسحاب من اليمن فإذا بالرئيس يجيبه بأنه لا يستطيع أن يتخذ هذه الخطوة إلا بعد استشارة أعضاء مجلس قيادة الثورة. . ومن الغريب أن يقتنع أحمد طعيمة [فى حديثه إلينا] بمثل هذا الرد من الرئيس على الرغم من أنه كان يعرف بالطبع أن مجلس قيادة الثورة قد حل منذ ١٩٥٦، وأن أعضاءه قد انصرفوا عن المشاركة فى الحكم والمسئولية على مراحل، حتى لم يبق منهم فى ١٩٦٧ إلا عبد الحكيم عامر والسادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى وقد بقوا بصفاتهم الشخصية!!

(٣٨)

ومع هذا التحليل السياسى والتاريخى الدقيق والمقبول والقابل للاعتماد عليه فى تفسير ما حدث فى ١٩٦٧. . مع هذا كله فإن أحمد طعيمة حريص (من باب كسب جبهات أخرى غير جبهة الواقعيين والمنطقيين) على الإشارة إلى اقتناعه أو تبنيه لما شاع فى الوجدان المصرى من أن هزيمة ١٩٦٧ كانت نتيجة طبيعية للظلم الشديد الذى مارسته الدولة على المواطنين فيما قبل هذه الحرب، وهو يضمن مذكراته فقرات كثيرة فى هذا المعنى منها قوله:

«تميزت الفترة قبل نكسة ١٩٦٧ بانتشار الظلم لدرجة لم تصلها من قبل وتنوعت أسبابه ودوافعه، مما أجبرنى على الخوض فى هذا الموضوع مع الرئيس جمال عبد الناصر على الرغم من تحذير أنور

السادات لى بألا أفاتح الرئيس فى هذا الموضوع لأنه سيغضبه كثيرا [هل نفهم من هذا أن طعيمة كان لا يزال قريبا من السادات حتى هذا الوقت، أم أنهـا محـاولة لتوريط السـادات فى أنه كان هو الآخـر حريصـا على حجب المظالم عن الرئيس]، وتعددت صور الظلم من فرض الحراسات إلى التعـذيب فى المعتقـلات، والافتراء على الله وعـباده، ناهيك عن زوار الفجر الذين يقتحمون البيـوت الآمنة والاعتداء على حرمتها، حتى النساء لم يسلمن من التـفتيش وسلب مصـوغاتهن بعد التفـتيش الدقيق الذى كانت تجريه عادة (مباحث الشرطة العسكرية)».

□

هكذا يتحـدث واحد من رجال الثورة لا من أذناب الرجـعية ولا من أنصار الإسلام السياسى عن ظلم الدولة للجماهير!

ويواصل أحمد طعيمة ما يصور به سوء الأمور فيقول:

«ووصلت قمة الظـلم بفرض الحراسة على كبـار العائلات فى ريف مصر وتحديد إقامتهم فى القاهرة أو الإسكندرية دون أن يكون لهم جدار يأويهم فى مكان تحديد الإقامة، ودون أن يتدبروا أمور أولادهم وبناتهم واستكمال تعليمهم فى مـدارسهم، وفى بعض الحالات كانت تخصص بيوت هذه العـائلات لأغراض حكومـية حـتى يمتنع عليـهم العودة إلى مساكنهـم فى يوم من الأيام، ومثال ذلك عائلة عـبد الحليم الجندى من بنى سويف الذى خـصص بيته ليـكون محكمة، وهو الأمـر الذى جعل عبد الحليم الجندى يأتينى حاملا شكواه من هذا التعسف، فلما اتصلت

بالسيد عصام حسونة وزير العدل فى ذلك الوقت نفى حاجة وزارته لإنشاء هذه المحكمة، وهكذا استمرت المظالم، وما كان الله بغافل عما يفعل الظالمون، والظلم ظلمات».

□

لا ينبئنا أحمد طعيمة عما حدث لبيت عبد الحليم الجندى هل عاد إليه أم لا، ولا ينبئنا ماذا فعل هو.. لكنه بحكمة الشيوخ يتأمل فيما حدث قبل ثلاثين عاما من نشر مذكراته ويقول:

«لقد كان دائما ينتابنى فكر فيما يحدث.. فكر انتهى إلى درجة اليقين بأن هذا الظلم كان من أهم أسباب هزيمة ١٩٦٧ على الرغم مما نملكه من عتاد وسلاح ومقاتلين. فقد حل غضب الله على الجميع ظالما ومظلوما، إذ يقول الله عز وجل: ﴿واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا أن الله شديد العقاب﴾.

ويضرب أحمد طعيمة مثلا واضحا على بعض مظاهر الظلم أو الغطرسة ساخرا من تصرفات شمس بدران، ويبدو طعيمة فيما يرويه عن نفسه حريصا على تصوير نفسه غائبا عن العلم بحقيقة نفوذ وسلطان وطغيان بعض ضباط الثورة الذى استشرى إلى آفاق لا حدود لها، وهو يحدث شمس بدران دون أن يدرى الصلاحيات التى كان قد وصل إليها وزير الحربية الهمام:

«فى مساء أحد الأيام وقبل ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ فوجئت باتصال السيد شمس بدران فى منزلى سائلا أن أتدخل مع صديقى سفير المغرب فى ذلك الوقت الدكتور يوسف بن عباس حتى يسمح له:

«أولا: أن يبدأ العمل ابتداء من الساعة ٩ صباحا وحتى الساعة ٤ مساء، وذلك فى الدور الذى يبنيه أعلى دار سكن السفير فى عمارة فرنسوا تاجر، وكانت مقر إقامة فرنسوا تاجر قبل أن يغادر مصر».

«ثانيا: أن يسمح السفير بامتداد المصعد المخصص له ليصعد إلى الدور الأعلى الذى هو تحت الإنشاء».

«فسألت شمس بدران: ومَنْ هو الذى بنى فوق دار السفارة؟ فقال: إن هذا الدور يبنى له.. فأخطرته بأن منزل السفير مكون من ١٦ غرفة وأن إيجاره شهريا عندما سألته ٣٠٠ جنيه شهريا، فمن أين يأتى بالإيجار الشهرى ومرتبه كوزير لا يتعدى ٢٦٠ جنيها!».

«فقال شمس بدران: أنا طالب منك خدمة أرجو أن تؤديها لى ولا تشغل بالك بأى أمور أخرى، وفعلا اتصلت بسفير المغرب الذى أخطرنى بأنه سجل محضر شرطة لوقف المبانى فوق سكنه التى سببت له الإزعاج لأنهم لا يراعون مواعيد النوم والراحة ووافق على اقتراح شمس بدران».

□

(٣٩)

وبعد هذا المدخل الذى صور به أحمد طعيمة انطباعاته عن وزير الحربية شمس بدران، يفاجئنا برواية تحوى كثيراً من التفصيلات عن طبيعة الدور الذى لعبه شمس بدران فى توريط مصر فى حرب وهزيمة

١٩٦٧، ويروى طعيمة تعبيرا شعبيا فولكلوريا ينسبه إلى شمس بدران، لكنه لم يرد على هذا النحو فى الروايات الأخرى، ولنقرأ ما يرويه طعيمة:

«ومرت الأيام وقبل النكسة فى ٥ يونيو ١٩٦٧ أرسل الرئيس جمال عبد الناصر وزير الحربية شمس بدران إلى الاتحاد السوفيتى لمعرفة موقفهم السياسى والعسكرى من الأزمة الجارية واحتمالات الحرب، وكان معه فى الوفد المرافق السيد السفير أحمد حسن الفقى وكيل وزارة الخارجية فى ذلك الوقت، فلما عاد شمس بدران صرح فى مجلس الوزراء بأن الاتحاد السوفيتى معنا وأنهم مستعدون لضرب الأسطول السادس الأمريكى. وطبقا لتعبير شمس بدران: «سيشفونه عظم ولحم»، أى سيمزقونه، ولكن السفير أحمد حسن الفقى كذّب هذا القول وقال: إن الاتحاد السوفيتى لم يعد بشىء إطلاقا من هذا القبيل [لا يذكر طعيمة أين كذب السفير الفقى هذا القول وإن كان السياق يحتمل أن يكون هذا قد حدث فى مجلس الوزراء، وهو أمر بعيد الحدوث لأن أحمد حسن الفقى لم يكن عضوا فى مجلس الوزراء، وربما أن طعيمة يقصد أن السفير الفقى كذب هذا فيما بعد حين لم يعد ينفع ندم]».

ونواصل ما سجله أحمد طعيمة فى مذكراته:

«. . . شمس بدران فى أثناء الزيارة كان مشغولا كل الوقت بشراء أثاث ولوازم لمنزله دون أن يعلم السفير أحمد حسن الفقى قصة عمارة

فرنسوا تاجر، وأترك الحكم للقارئ ليتبين أن بطانة السوء كان لها أكبر الأثر فى هزيمة يونيو ١٩٦٧، وأن إسرائيل لم تهزم جند الجيش المصرى وإنما هزمت قيادة الجيش وألحقت بنا كل هذه الخسائر، وكانت الهزيمة شر هزيمة لحقت بجيش فى العصر الحديث».

(٤٠)

ومع أن طعيمة يفضل عبد الناصر على عبد الحكيم عامر ويفضله على أنور السادات وقد يفضله على محمد نجيب (فى أزمة مارس)، إلا أنه لا يكف عن انتقاد سياساته فى دهاء شديد، وهو يغلف هذا الانتقاد الحاد بالحديث عن نزاهة تصرفات عبد الناصر المالية فحسب، وهو فى نقده لسياسات عبد الناصر وتصرفاته لا يكاد يبقى له إلا ورقة توت، ومع هذا فإنه يترحم على عبد الناصر طوال مذكراته على نحو ما كان الرئيس السادات يترحم عليه فى خطبه العلنية، وفى موضع عابر من المذكرات يشير طعيمة بدهاء مقصود إلى أن عبد الناصر هو المسئول عن استمرار دكتاتورية عبد الناصر حتى بعد وفاته، وهو ما يتفوق به أحمد طعيمة على كل مَنْ هاجموا عبد الناصر، ولنقرأ هذه القصة:

«كان لى صديق عزيز هو السيد مصطفى فودة، ولسوء حظه صدرقرار بوضعه تحت الحراسة فى عهد جمال عبد الناصر، ولما كانت تربطه علاقة وثيقة للغاية بالسيدة أم كلثوم التى كانت أثيرة عند الرئيس جمال عبد الناصر، فقد توسطت له ورفع من الحراسة، وقد تكون هذه هى الحالة الوحيدة. فلما توفى جمال عبد الناصر أصاب مصطفى فودة

الذعر والقلق خوفا ممن سيأتى بعد عبد الناصر، فأخذ يداوم على السؤال عنى فى هذه الفترة حتى وجدت فرصة لزيارته فأخبرنى أنه يريد أن يعلم مَنْ سيأتى بعد عبد الناصر حتى لا يتكرر وضعه فى الحراسة ثانية. أخبرته عن اعتقاد ألا يهتم بمن سيأتى، فأيا ما كان مَنْ سيأتى ليحل محل عبد الناصر فى كرسيه فسيصبح ديكتاتورا ولكن بدون حسنات عبد الناصر، ولو كان معزة (عنزة)».

على هذا النحو يروى طعيمة رأيه الذى أبداه فى ١٩٧٠ دون أن يحدد رأيه فيما حدث بعد ذلك.

(٤١)

ونأتى إلى تناول ما تضمنته هذه المذكرات من حديث عن أثر ١٩٦٧ فى نفسيته وعقليته.. وفى هذا الصدد ننقل للقارئ بعض عبارات من خطاب أحمد طعيمة لعبد الناصر فى سبتمبر ١٩٦٧، وهى عبارات شديدة التعبير عن المأساة إلى الحد الذى يعبر فيه طعيمة عن كراهيته لحياته التى امتدت به حتى شهد ما شهد من هزيمة نكراء:

«لم أشعر طوال حياتى بما أحس به الآن من مشقة وعذاب وأنا أحمل القلم لأدون لكم بمداد من دم القلب وعصارة عقل أضناه الألم، وخلاصة فكر أعياه الحزن والكمد. ما تمنيت أن يمتد بى العمر لأشهد ما شاهدت، ولكنها إرادة الله وهى فوق كل إرادة».

وهو يضمن خطابه لعبد الناصر مقارنة بين ١٩٤٨ و١٩٦٧، وهى مقارنة قاسية النتائج فيقول:

«إن مأساة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ وفرار القوات المسلحة لا انسحابها خلال ساعات، هو أمر لم يحدث فى تاريخ الحروب فى العالم كله.. فالانسحاب وجه من أوجه الحرب، ولكن الفرار بلا نظام ولا قيادة أمام العدو يستوجب التمحيص لا أن نمر عليه مرورا عابرا».

«فلنعد بالذاكرة إلى عام ١٩٤٨، ففى العهد البائد فى ظل فاروق والأسلحة والقيادة الفاسدة، [حيث] قاتل الجيش ضباطا وجنودا قتال الرجال، وأنتم يا سيادة الرئيس كنتم فى الفالوجا وضربتم أروع الأمثال والبطولات بأسلحة فاسدة وتحت قيادة فاسدة. فما بالنا عام ١٩٦٧ ومعنا أفضل سلاح دفعت فيه الأمة دماءها وعرقها ودموعها وحرمانها طوال خمسة عشر عاما، لا نقاتل ولا نثبت فى موقع، ونتخلى عن مواقعنا وسلاحنا للعدو ونهرب مولين الأدبار.. هناك سبب واحد لقد قُضى على بقايا الرجولة التى ورثناها قبل سنة ١٩٥٢... قضينا عليها فى وقت السلم طوال هذه السنوات، فلما واجهنا الحرب لم نجد رجالا».

(٤٢)

ويبدو أحمد طعيمة متأثرا بما كان النظام الناصرى نفسه قد بدأ الترويج له من أن فساد قيادة الجيش كان هو السبب الرئيسى لحدوث النكسة، وذلك من أجل التغطية على مسئولية القيادة السياسية عن قرار الحرب، ولكن أحمد طعيمة يستطرد من الحديث عن الجيش إلى الحديث عن باقى أجهزة الدولة:

«فقد تركزت حفنة من الصولات السابقين والضباط فى مكتب المشير وتمكنت من إهدار كرامة ورجولة الضباط صغارهم وكبارهم (أبوزيد وطنطاوى وعلى شفيق وشمس. . وغيرهم)».

«وأن ما حدث فى الجيش لهو صورة مما حدث فى كافة القطاعات الأخرى فى الدولة، ولو قدر لهذه القطاعات أن تشتبك فى معارك مع القطاعات المماثلة لها فى إسرائيل أو غيرها فثق ياسيادة الرئيس أن نتيجة المعركة ستكون مماثلة لنكسة ٥ يونيو سنة ١٩٦٧».

□

ولا يكتفى طعيمة بهذا الحديث وإنما نجده لا يجد حرجا فى أن يقدم نفسه فى صورة رجل من الذين يعلون من قدر الحرية وينسبون إلى غيابها ما حدث فى ١٩٦٧:

«لقد فقد الشعب رجولته وكرامته يوم أن أصبح لا يملك من مقدراته شيئا، وأصبح كل فرد فيه مهددا فى يومه وغده. . فى عمله وأسرته. . فقد حرية الكلمة، وحرية الرأى، وحرية العمل، وحرية الحركة خوفا من الخوف. فقدنا شعبنا وجيشنا بأكمله».

(٤٣)

ويغالى أحمد طعيمة فى وصف أثر الطغيان الناصرى على نفسية الشعب المصرى دون أن يوجه اللوم للزعيم فيما حدث، ودون أن يعترف ولو من باب ذر الرماد فى العيون بأنه كان أحد الأقطاب الذين

مهدوا لهذا الطغيان، ودون أن يشير إلى أنه كان لا يزال فى السلطة حين حدث هذا الذي حدث كله، وقد قلبت نظرى مرة واثنتين وأنا أقرأ لأحمد طعيمة فى مذكراته هذا النص العجيب الذى يقول فيه:

«لقد تحول الجيش والشعب إلى قطيع من الأغنام ولن تتمكنوا من إعادة بناء الرجال وتكوين الأسود لحماية الوطن الغالى من أعدائه إلا بحرية الكلمة، وحرية الرأى، وحرية النقد والمعارضة المنظمة، ولا يمكن أن يتم ذلك فى ظل اتحاد قومى أو اتحاد اشتراكى أو تنظيمات سرية، ولكن فى ظل حزبين أو أكثر يكون الحكم بينهما للشعب، وعندما يملك الشعب مقدراته ويكون الآمر حقا لا قولا، فيستطيع أن يعزل المسىء ويولى المحسن.. ويقول للمحسن أحسنت، وللمسىء أسأت».

(٤٤)

ومن المدهش أننا نرى أحمد طعيمة فى مذكراته وهو يكاد يؤمن أو يعبر عن اعتقاده بأن أشباحا شريرة وقوى غيبية كانت تعاون مراكز القوى فى حكم مصر(!!) وكأنه يريد أن يبرئ عبد الناصر ويبرئ نفسه من المسئولية عن هذا المناخ الفاسد الذى أجاد وصف آثاره فى الفقرة السابقة، ونحن نراه يصور لنا الأمور على نحو يوحى بأن عبد الناصر نفسه كان يعانى من تسجيل حركاته عليه، وهى رواية مدهشة لا تفسر إلا بما فسرناها به فى مقدمة هذه الفقرة:

«كنت فى زيارة للرئيس جمال عبد الناصر، وكنا فى غرفة مكتبه، وبعد دقائق من جلوسنا طلب منى جمال عبد الناصر أن أخرج معه للخارج فذهبنا إلى الحديقة الملحقة بالمنزل، وكانت تلك أول مرة يطلب منى الرئيس فيها الخروج من مكتبه فتعجبت من هذا الطلب، وإذا بالرئيس يجيب على تساؤلى الباطن فيقول إنه اكتشف أنهم يسجلون مكالماته التليفونية كلها لذلك أراد أن يحدثنى دون أن يسجل اللقاء. . وفى أثناء الحديث شعرت أن الرئيس فى حالة عصبية وإذا به يقول: لقد اكتشفت أن فلانا المحافظ السابق والسفير السابق من عملاء المخابرات الأمريكية، وأنه صعق عندما طلب نائب رئيس المخابرات الأمريكية الذى حضر خصيصا لمقابلة الرئيس لرجائه فى أمر يخص ضابط الشرطة والسفير السابق والمحافظ السابق، وأن الرئيس بدأ شكه فيمن حوله يأخذ اتجاها جديدا».

□

وهكذا يرى طعيمة أن عبد الناصر بجلال قدره كان يعانى من المشير وبطانته وأن هؤلاء قد حرموه من لذة الاستمتاع بالسلطة، ويفوته أن يدلنا على الحال التى صار إليها الرئيس عبد الناصر بعدما تخلص من المشير ومن بطانة المشير(!!):

«فهو لم يستمتع بالحياة كما استمتع الآخرون. . ويمكن القول إنه ما استمتع إلا بالسلطة التى مارسها ولكنى أصبحت فى شك من هذه السلطة المطلقة كما تصورت، فقد حدث فى أثناء لقائى بجمال عبد

الناصر أيام أزمة المشير عبد الحكيم عامر أنه قال إن كل تقاريرى السابقة محفوظة فى خزانته. ولكنه يسألنى: هل أجابنى على أى منها؟ فقلت له: والله ياريس إن ذلك الأمر كان يحيرنى وكنت أقول فى نفسى إذا كان التقرير حقيقة فلماذا لا يعلق الرئيس قائلا إنه سيصلح الأمور.. وإذا كان التقرير باطلا فلماذا لا يواجهنى بأننى قد جانبنى الصواب. فقال لى الرئيس جمال عبد الناصر: الآن أستطيع أن أصرح لك بأننى ما استطعت التعليق لأنى وأنا رئيس الجمهورية كنت مغلوبا على أمرى من المشير وعصابته (كذا فى النص)، وفى الوقت نفسه كنت لا أستطيع أن أصرح لك بذلك حتى لا تنقله إلى أى شخص من أقربائك أو أصدقائك، وهذا ليس من المصلحة العامة فى شىء، كما أنه يحرجنى إحراجا شديدا (كذا فى النص)».

(٤٥)

على أن من أخطر ما يرويه طعيمة فى حديثه عن التجسس وانتهاك الحرمات، هو ما يشير إليه فى مقدمته لمذكراته من إحساسه العميق بالتجسس عليه وعلى مذكراته التى استشار الشاعر عزيز أباظة فيمن يساعده فى كتابتها، وذلك حيث يقول:

«وقد كنت وعزيز باشا أباظة تجمعنا صداقة وأخوة، وخلال مناقشتنا اقترح على ضرورة كتابة مذكراتى ورشح لى الملحق الثقافى السابق فى لندن الذى كان يعمل فى هيئة الاستعلامات ليعاونني فى إصدار الكتاب».

«واقترح أيضـا زيارتى للسيد عصمت عـبد المجيد الذى كـان رئيسا لهيئـة الاستعلامات فـى ذلك الوقت لأستأذنه فى السماح لـه بمعاونتى فوافق مـشكورا وبدأنا العمل فى الـنصف الثانى من عام ١٩٧٠ بـكتابة رءوس الموضوعات. وفوجئت بمعاونى يـطلب إحضار جهاز لتسجيل ما يدور بيننا فرفـضت لشعورى فى ذلك الوقت أن هناك مَنْ يرغب فى الاستماع إلى ما أقول، واعتقدت أن هذا قيد لا أقبله».

«وكنت مزمعا الحج فى نفس العـام ١٩٧٠، وفوجئت بحضوره إلى منزلى مودعـا وأخرج ورقة من جـيبه وقـال لى: إن هناك عشـرة أسئلة وبإجابتى عليها يمكن تصور مضـمون الكتاب حتى تساعده إجاباتى فى عمله، فسـألته عن ماهية هذه الأسئلة فقـال: السؤال الأول: هل انتهت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢؟ فـقلت له بإعلان الدستـور المؤقت وقيام حـياة برلمانيـة وحل مجلس قيادة الثـورة تكون قد انتهت فعـلا، ولكن تبقى مبادئها. وكان السؤال الثانى شديد الغرابة، إذ سألنى مباشرة: هل جمال عبد الـناصر طاغية أم ديكتـاتور؟ فتأكدت أن المـخابرات هى التى وراء هذه الأسـئلة فاشـتد غـيظى وقررت أن أجـيب على تساؤلات ضـابط المخابرات بالطريقة التى لا يتوقعها وقلت له هو طاغية وديكتاتور».

□

ثم يشير أحمد طعيمة نفسه إلى أن الرئيس عبد الناصر نفسه لم يوافق له (!!) على أن يقوم بالكتـابة (!!) عن ثورة ٢٣ يوليو، وأنه طلب منه أن يؤجل هذا حتى وفاته(!!):

«وعزمت على مقابلة الرئيس جمال عبد الناصر بعد عودتى من الحج مباشرة لأنى سأتأكد فى لقـائى من أن هذا الحديث قد نقل إليه كما هو أو لم ينقل، وفى أثناء اللقاء مـع الرئيس جمال عبـد الناصر طلبت من سيـادته أن يعطى تعليمـاته للأخ أمين هويدى مديـر المخابرات العـامة لإمـدادى بكل الوثائق التى أحتـاجـها فى إصـدار كتـاب عن ثورة ٢٣ يوليو، فـفوجئـت به يطلب تأجيل إصدار الكتـاب إلى ما بعـد وفاته، وكانت هذه هى أول مرة يذكر فـيها جمال عبـد الناصر الموت أمامى، فتأكد لى أنه أبلغ من المخابرات بما قلت فكان ردى أن عشرات الكتّاب الأجانب كـتبـوا عن الثورة وأنا ابن الثـورة فلماذا لا أكتـب عنها الآن، فأصر الرئيس على رأيه وانتهت المقابلة».

□

ثم يشير طعيمة إلى اكتشافه أن مَنْ يعاونه ـ وهو لا يذكر اسمه الآن ـ قد وقع تحت إرهاب المخابرات!! وهى رواية غريبة لكنها فيما يبدو لنا تدل على عقيدة ثابتة عند صاحبها:

«ولقد حاولت الاتصال بمَنْ كان يعاوننى وأنا لا أذكر اسمه الآن فلم أوفق وشكوت لعزيز باشا أباظة وطلبت منه الاتصال به لإحضار الأوراق الخاصة بى وبدون جـدوى، وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الـناصر بفترة اتصل بى عارضـا الحضور لزيـارتى وتأسف لى عما حـدث وقال: إنه كان مـضطرا بعد أن وقع تحت تهديـد المخابرات العـامة، وهم الذين قدموا له الأسئلة واعتدوا عليه بالإهانة والضرب.. كما توقعت تماما».

(٤٦)

ويفسر أحـمد طعيمة مظاهرات ٩و١٠ يونيـو ١٩٦٧ على نحو يتسم بالذكاء، وقد تمكن من هذا الحكم الذكى بفـضل الصورة التى لجأ إلى الاستعانة بها من أجل إبداء رأيه فيقول:

«كان رد الفـعل الشعبى على خطـاب التنحى طبيعـيا وتلقائيـا، وقد أعطيت مثالا برجل أعمى يساعده رجل بصير وإذا بحفرة كبيرة يقع فيها الأعمى وهو شديـد الثقة بالمبصـر الذى أسلمه قيادته وكـان يقوده من نصر إلى نصر، لذا فـإن رد الفعل الطبيعى أن المبصـر لو أخبر الأعمى أنه سيـضطر لتركه لثار الأعـمى ونادى على المبصر ألا يتـركه فى هذه الكارثة.. لقد كـان ذلك تماما هو مـا حدث لجماهيـر الشعب.. التى عندمـا استمـعت لخطاب التنحى خـرجت فى مظاهرات عارمـة، وهنا أقطع بأن تلك المظاهرات كانت شعبية ورد الفعل كان طبيعيا جدا، وأن المظاهرات التى حدثت لم ينظمها أحد ولا يستطيع أن ينظمها أحد ممن كانـوا موجـودين فى السلطة حول جـمال عـبد الناصـر.. وهم الذين عجـزوا عجـزا كامـلا ولم يتبـعهم مـواطن واحد عندمـا أرادوا إخراج المظاهرات فى ١٥ مايو ١٩٧١ لتأييدهم والعمل لحسابهم شخصيا ضد أنور السادات بعد أن قدموا جميعا استقالاتهم.. أملا فى أن يكون هناك رد فعل، وكانت النتيجة هى الفشل الذريع».

(٤٧)

ويبدو طعـيمة حـريصا على تصوير نفـسه متمـتعا بالوعى السـياسى اللائق برجل فى مثل سنه عندما كتب هذه المـذكرات، وهو يبدى أسفه

على أن الرئيس عبد الناصر لم يتمكن من وضع دستور، ومن العجيب أن طعيمة على الرغم من اقترابه من الثمانين ظل يظن أن وضع الدستور يمثل معجزة(!!) أو أمراً خارقاً للعادة وينسى أن الثورة قد تسلمت مصر وفيها دستور جميل قائم هو دستور ١٩٢٣، وبدلا من أن يعترف بهذا الحق الذى لا مراء فيه، فإنه يلتف حوله ويعترف باعتراف آخر يقول فيه إن دستور ١٩٢٣ أعطى البلاد حقوقا لم تعطها دساتير الثورة، وهذا حق، لكنه ورد ضمن حديث مفتعل للأسف يدلى به واحد من الذين ساعدوا على سحق الدستور.

«على الرغم من رغبة جمال عبد الناصر فى عمل دستور دائم للبلاد خوفا كما كان يقول من ترك البلاد فى يد واحد مثل جمال سالم، خاصة بعد حل الأحزاب والإخوان المسلمين وأصبح الميدان بلا معارضة. على الرغم من ذلك فإنه توفى بعد ١٨ سنة من عمر الثورة دون أن يقيم دستورا دائما للبلاد، وهذا الخطأ فى نظرى أشد وأفدح من كارثة النكسة، فالأرض استرددناها ولكن للأسف الشديد لم نسترد أنفسنا. ومما يؤسف له للغاية أن الدستور الذى صدر عام ١٩٢٣ أعطى من الحقوق فى ظل الاحتلال البريطانى ما لم تعطه دساتير الثورة، [كذا فى الأصل] ولم يجرؤ السنكى البريطانى فى يد المحتل البريطانى الغاصب على اقتحام غرف النوم وخدور النساء [كذا فى الأصل]، وللأسف الشديد اقتحمها السنكى المصرى فى يد الحكم الوطنى فى عهد الثورة المصرية والاستقلال [كذا فى الأصل]».

(٤٨)

ويبدو أحمد طعيمة حريصا على وصف الظاهرة التى يطلق عليها «تأله جمال عبد الناصر»، وهو يضرب أمثلة لا تدل على التأله بقدر ما تدل على أن طعيمة وزملاءه كانوا يظنون لأنفسهم حقوقا مكتسبة كالحقوق التى استأثر بها عبد الناصر، ولنقرأ هذا المثال.

يقول أحمد طعيمة:

«وسأضرب مثالا يوضح كيف تمكنت البطانة من عزل جمال عبدالناصر حتى عن وزرائه: «كنا فى رحلات الثورة بالقطار تخصص عربة واحدة للصالون وعربة أخرى للطعام، فكنا نجتمع بجمال عبد الناصر ذهابا وعودة، ثم تحول الأمر إلى عربتين صالون وعربة واحدة للطعام، فنجتمع به فقط وقت الوجبة، ثم تحول الأمر إلى عربتى صالون وعربتى طعام، أى أصبح للرئيس [مكان خاص] به، ينفرد به عنا».

«ثم عند عودتى من الأرجنتين عام ١٩٦٥ فوجئت بمفاجأة كبرى وكنا فى رحلة إلى المنصورة، خصص لنا قطار منفصل ووصلنا إلى المكان وجلسنا على المنصة بينما خصص قطار آخر للسيد الرئيس ومَنْ معه، وحضروا بعدنا ولم نلتق بجمال عبد الناصر. وفى العودة غادر قطار الرئيس أولا ثم غادرنا نحن وحتى الوزراء حرموا من تحية الرئيس جمال عبد الناصر وليس فقط من مخاطبته».

وهذه واقعة أخرى يرويها طعيمة وهى لا تدل على تأله عبد الناصر وإنما على ضحالة فكر مَنْ صاغ هذه الرؤية المفبركة التى يشير إليها، ومَنْ قبلها ومَنْ اعتبرها شيئا مذكورا بينما هى هراء فى هراء:

«وتحضرنى هنا وأنا وزير أوقاف هذه الواقعة، فقد صدر الأهرام بعنوان «جمال عبد الناصر فوق مستوى البشر فى أعقاب الانفصال» مشيرا إلى أن جمال عبد الناصر رفض إقحام القوات المسلحة المصرية فى معركة الانفصال حرصا على عدم إراقة الدماء من الجانبين».

«فهالنى العنوان فطلبت الدكتور عبد القادر حاتم وزير الإعلام تليفونيا واعترضت على العنوان قائلا: إن سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم نزل فيه القرآن وما كان إلا بشرا رسولا.. فكيف يقال عن جمال عبد الناصر إنه فوق البشر، أى فوق رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيها شبهة التأليه، وهو ما حرص الإسلام على نفيه نفيا قاطعا».

«فقال عبد القادر حاتم: هذا الخبر وصل من الخارج وأنه أعاد نشره، فقلت له كيف تسمح بنشره وأنت الرقيب على الصحف؟ فقال إنه أخذ رأى أحد المشايخ فطلبت منه اسم هذا الشيخ إذا كان هناك شيخ أصلا.. وطبعا لم يكن هناك شيخ، وللقارئ أن يفهم دافعه الذى أصبح ميراثا موروثا لمن بعده وحتى الآن».

وربما نطمئن مؤقتا بما رواه طعيمة فى الفقرة السابقة، لكننا نفاجأ به نفســه وهو العابد الزاهد (!!) يبالغ فى تعـبير من التـعبيـرات التى ربما لاتفهم إلا على أنهـا جزء من حملـة النفاق لعبـد الناصر ، وذلك فى خطابه المـؤرخ فى ٣ أبريل ١٩٦٧ حيـث نراه يبدى مـبديا اسـتعـداده لسفك دم نفسه ودم أبنائه، وكأنه يملك دم أبنائه (!!) حيث يقول:

«أقسم لكم فى النهاية أنى ما كتبت حرفا أبتغى به غرضا ومأربا، وما سطرت كلمة إلا حـقا حقـا. . وإنى لأقسم بالله العلى القـدير بأننى لو كان دمى ودم أبنائى لخـيرك ولخير هـذه الأمة لسفكته بيـدى فداء لكم وحبا لكم وإخلاصا لكم، والله على ما أقول شهيد. . وإنى لأدعو الله لك بالتوفيق والنجاح دائما والسلام».

وبعد هذا فـإنه يحرص على صفة رومـانسية (!!) تسبق اسـمه الذى وقع به:

المخلص إلى الأبد

أحمد عبدالله طعيمة

(٤٩)

ويبدو أن هذه الأسباب جميعا كانت هى ما دفع أحمد طعيمة إلى أن يسجل فى خـطابه (سبتـمبر ١٩٦٧) فـكرة اقترحـها على الرئيس عـبد الناصـر تتلخص فى ترك معـاونيه للشـعب يختـار من بينهم من يريده، وكأنه كـان واثقا من شـعبـية الصالـحين [من أمثـاله] وانعدام شـعبـية

الفاسدين الآخرين الذين سبقوه إلى أذن وعقل وقلب الرئيس عبد الناصر:

«يجب أن أوضح أنكم قاسيتم كثيرا بتعرضكم بتعيين أشخاص فى المناصب كانوا مفروضين على الشعب، فهم لا يحملون لهم حبا أو ثقة.. وقد يكون من أهم أسباب ذلك شعوركم الرقيق وإحساسكم بالحرج نحوهم أو نحو مَنْ يتولون أمرهم. وليس هناك من سبيل الآن للتخلص من هؤلاء وهم أثقال تنوء بحملها الجبال (ويكفيكم أنكم حملتموهم على كاهلكم خمسة عشر عاما مسئولا عنهم أمام الشعب..) إلا أن تتخلى عن الجميع بلا قيد ولا شرط ولا التزام نحوهم وتتركوهم ليذوبوا فى خضم الجماهير وليحكم عليهم الشعب بإرادة حرة فمَنْ أرادوه اختاروه ومَنْ رفضوه أبعدوه خلال انتخابات الحزبين».

(٥٠)

بل إن أحمد طعيمة يحرص فى هذه المذكرات على أن يشير إلى أنه اكتشف منذ ١٩٦٧ أهمية وجود المعارضة للقضاء على البطانة، و يبدو لى أن فكرة طعيمة عن المعارضة لم تكن تتعدى أو تتخطى فكرة عبد الناصر وغيره من العسكريين (بمن فيهم الرئيس السادات فى وقت من الأوقات) الذين يظنون أن مهمة المعارضة هى خدمة الحاكم بمراقبة معاونيه له، أما أن تكون المعارضة لتداول السلطة مع الحاكم فهو أمر أبعد ما يكون عن أذهان هؤلاء، ولنقرأ ما يسجله طعيمة فى كتابه على أنه كان قد ضمنه خطابه للرئيس عبد الناصر حيث يقول:

«وإن أفضل وأنجح الوسائل للرقابة الشعبية هى وجود حزب سياسى معارض يقف للحزب الحاكم بالمرصاد يعد عليه أخطاء الكبار قبل الصغار، ولن يسلم من حسابه وحساب الشعب علنا كبير أو صغير، وهنا أحب أن أذكر سيادتكم أنى اقترحت فى أحد تقاريرى السابقة سنة ١٩٦٥ أن تبدأوا حساب كل مَنْ عمل معكم منذ عام ١٩٥٢ وهم لا يزيدون على مائة شخص على الأكثر ويطبق عليهم القانون «من أين لك هذا؟» على أن يمتد الحساب إلى أقاربهم حتى الدرجة الرابعة، وأن تجمع لسيادتكم معلومات دقيقة عن مستويات معيشتهم الحقيقية. وقلت لسيادتكم: إن أعداءكم فى هذا البلد ليست الرجعية ولا الإقطاع فحسب، وإنما مَنْ هم حولك من المستغلين والانتهازيين فى أداة الحكم، وأرجو أن يتم ذلك قبل اشتراك أى فرد منهم فى العمل السياسى مستقبلا».

(٥١)

وهو يكرر التعبير عن رأيه الذى كان قد أبداه بضرورة إبعاد الوزراء الذين مارسوا السلطة المطلقة بعد تشكيل برلمان ١٩٥٧:

«طلبت من الرئيس جمال عبد الناصر أنه طالما بدأت حياة برلمانية فلا يجوز أن يبقى فى الحكم مَنْ مارس السلطة المطلقة فى فترة الانتقال، ويجب تعيين وزراء جدد وإلا فسدت الحياة البرلمانية وقضينا على تجربتنا الديمقراطية، ونكون قد خسرنا بذلك أسلوب المجالس النيابية ما بعد الثورة، وفتحنا الأبواب للدكتاتورية المغلفة ببرلمان. وقد

يقول البعض إن فترة الانتقال كانت ضرورية فى بداية الثورة لتأمينها، وأقول إن إثمها أكبر من نفعها».

(٥٢)

وفى ظل هذا الفهم الذى يظن أن الفساد لا يتحقق إلا من خلال الأشخاص الفاسدين فحسب، ويتناسى حقيقة أن النظم الشمولية كفيلة بإرساء قواعد الفساد، فى ظل هذا الفهم يحرص أحمد طعيمة على أن ينتقد سيطرة الدولة على رزق الجماهير منحازا إلى الشعب:

«وهنا اسمح لى يا سيادة الرئيس أن أقولها بصراحة: إن فى مصر قبل الثورة كان هناك أحمد عبود وبعض أشخاص على شاكلته لا يعدون على أصابع اليدين يستطيعون التحكم فى لقمة العيش بالنسبة لعدد محدود جدا من الناس.. ولكن ماذا حدث بعد خمسة عشر عاما من الثورة، لقد حررنا فعلا لقمة العيش من نفوذ أحمد عبود وأمثاله، واحتكرت الدولة التحكم فى لقمة العيش».

ثم يصوغ أحمد طعيمة شبه حكمة جميلة يقول فيها:

«لقد قضينا على سيطرة رأس المال على الحكم.. ولكن أقمنا سيطرة رأس المال على الشعب، لقد أصبحت الدولة هى كل شىء، هى المتحكم الوحيد للقمة العيش، إن غضبت على شخص فليس له إلا الموت جوعا.. أو إن لم تمنح الدولة للمواطن عملا فلا مجال لعمل شريف خارج نفوذ الدولة، فالأبواب كلها موصدة، والأرزاق كلها محبوسة فى خزائن الدولة».

ويحرص أحمد طعيمة على أن يؤكد على انتقاده مبدأ الحراسات، وهو يسجل فى كتابه أنه كتب للرئيس عبد الناصر فى رسالة (١٩٦٧) يقول:

«أؤمن أيضا أن نظام فرض الحراسات وتطبيقه وأسلوب تطبيقه ظالم وباطل، و[قد] طُبق على عائلات وأفراد بلا قانون يتساوى الجميع أمامه، إنما كان عنصر التقدير والاختيار والانتقاء أساسه. كما طبق بخسة وفجور ونذالة فى منتصف الليالى على النساء فى خدورهن، ولم يسلم الأطفال وهم فى مهدهم، وامتدت آثاره من الأجداد إلى الآباء وإلى النساء والأطفال من الورثة حتى مَنْ كان منهم لازال فى علم الغيب أو فى بطن الأمهات، وامتدت نتائجه فى محيط هذه العائلات بصورة مختلفة يندى لها الجبين ويستحى منها الشرف. فكم من أعراض هتكت وبيعت فى سبيل لقمة العيش.. وكم من أطفال طردوا من مدارسهم، وكم من أيد كانت تعطى فأصبحت تمتد بالسؤال تستجدى لقمة العيش».

. . . .

«فكم من عائلات طردت بناتها وأطفالها فى منتصف الليالى من بيوتها فى الأقاليم لتحديد إقامتها فى القاهرة أو الإسكندرية، دون أن يكون لها جدار يسترها أو يأويها فى هذه المدن، وبلا مال يحميها من

ثقل الصدمة وعنفها بعد أن واجهت أعمالا إجرامية من تلك العصابة الإجرامية الخائنة، المباحث العسكرية للبوليس الحربى».

□

كما يشير طعيمة فى رسالته التى لم تر النور إلا بعد أكثر من ثلاثين عاما(!!) بأسى وأسف إلى استمرار مظالم لجان تصفية الإقطاع:

«إذا كان المشير حقا هو المسئول عما حدث من مظالم فى لجان تصفية الإقطاع، فمن هو الشخص أو الأشخاص الذين وراء صدور قرار وقف تسليم الأراضى والممتلكات لمن ثبت حتى الآن أن ما وجه إليه تهما باطلة، بعد أن بدأ التسليم فعلا، وبعد أن تنحى المشير عن كافة سلطاته بوقت طويل؟».

(٥٤)

وينتقد أحمد طعيمة فى رسالته للرئيس عبد الناصر تملك الدولة للتعاون الاستهلاكى، وهو يبدو أسير أفكار نظرية تتعلق بالهياكل دون أن تعنى بالمضمون، ولكنه على عادة أمثاله العسكريين يظن نفسه وقد احتكر الصواب، ويظن تجربته الأولى بالتطبيق من غيرها:

«. . . تنحصر مشاكل التعاون الاستهلاكى فى ملكية الدولة لهذا القطاع المهم الخطير، وهو أمر عجب، فالطبيعى أن يكون التعاون الاستهلاكى مملوكا ١٠٠٪ لأفراد الشعب، وقد كان مشروعى لإنشاء المؤسسة التعاونية الاستهلاكية على أساس ملكية الأسهم لأفراد

الشعب، يقومون على إدارتها تحت إشراف الدولة ويحكمها قانون التعاون.. بل لقد بدأ الاكتتاب وأقبل الشعب على شراء الأسهم بعد الانتهاء مباشرة من إنشاء بنك الجمهورية وشركة الجمهورية للتأمين، ثم أوقف المشروع وبدأت الدولة فى إنشاء التعاون الاستهلاكى برأس مال حكومى ١٠٠٪، بل وأممت الجمعيات الشعبة التى كانت قائمة فعلا فى ذلك الوقت ولا أعلم كيف يسمى تعاونا استهلاكيا وقد أصبح مرفقا من مرافق الدولة تملكه وتديره.. ومن تجارب الشعوب الأخرى قبلنا نعلم أنه قام لخدمة المستهلك بإيجاد نوع من المنافسة الشريفة بين التعاونيين والتجار، فكل منهما يحرص على كسب المستهلك بالخدمة الأحسن ،والسعر الأقل، والسلعة الأفضل».

«ولقد حرص التعاونيون دائما على إبقاء هذه الموازنة لتستمر المنافسة لصالح المستهلك، ولهذا فقد قرر المؤتمر التعاونى فى السويد سنة ١٩٥٨، وهى أعرق البلاد التعاونية، ألا يزيد إجمالى السلع التى يتجر فيها التعاونيون على ٢٥٪ إطلاقا من السلع المتداولة فى السوق، وهذا لا يمنع من أن تزيد النسبة فى سلعة معينة على ٢٥٪ بشرط أن يقابلها نقصان فى سلعة أخرى عن ٢٥٪ بحيث يبقى الإجمالى دائما لا يتعدى ٢٥٪».

(٥٥)

وبالأسلوب نفسه ينتقد أحمد طعيمة الأساليب التى لجأت إليها الثورة فى تحقيق التعاون الزراعى ويقول:

«فقد جاءت هذه الأنظمة فحولتهم إلى عـبيد لها بعد أن كانوا عبيدا للسادة أصحاب الأرض مـن الإقطاعيين السابقين، فمـا شعر الفلاح إلا أنه قد استبدل سيدا بسيـد، وقد كان يمكن لبعضهم فى عهد الإقطاع أن يرفع صـوته ضد إقطاعى أو آخـر، ولكن كيف الخـلاص من عبـودية تفرضها الدولة بحكم القانون وبشعار إنها لخدمته ولصالحه».

□

كذلك ينتقد طعـيمة فى رسالة للرئيس عبد الناصر مـا يسميه ظاهرة سفه الاستيراد:

«ولقد حدثت خلال الفـترة الماضية أخطاء فادحـة عن جهل أو عمد أو انحراف، ولا تزال مخـازن هذه الشركات تعج بأثر ذلك وتنطق به.. فمثلا توجد قطع غيار بمئات الألوف من الجنيهات لن تستخدم فى مصر ولو بعد سنوات.. علاوة على السوق السـوداء التى تتحكم فى كثير من الأصناف الأخرى نتيجة تلاعب الموظفين وجهل المسئولين».

(٥٦)

ربما نترك الآن مـا تتضمنه مذكرات أحمـد طعيمة من انتقاد السـياسات لنتناول بعض نقده للهيئات!! فمع أن أحـمد طعيمة قد عمل فى السلك الدبلوماسى المصـرى سفيرا لمدة عام، فإنه يجـاهر فى هذه المذكرات بانتقادات كـثيرة لرجال السلك الـدبلوماسى المصرى فى عـهد الثورة، وهو يورد وقائع خطيـرة وآراء منسوبة إلى غيـره، ولكنه يورد أيضا آراء شخصية واضحة المعنى والمغزى.

يقول أحمد طعيمة:

«فى أثناء رحلتى للعلاج فى السويد وأنا سفير مصر فى الأرجنتنين، تقابلت مع السيد صلاح جوهر سفير مصر فى السويد فى ذلك الوقت، وناقشنا أمور السفارات فشكوت له ما وجدت عليه حالة السفارة وأعضائها فقال لى إنه كان فى زيارة رسمية فى الأرجنتين منذ عام مضى وفى أثناء لقائه بوزير خارجية الأرجنتين فوجئ به قائلا: إنى أحب مصر كثيرا فلا تأخذ حديثى على أنه تدخل فى شئون مصر، ولكنى أشعر أن واجبى نحوكم أن أصارحكم بأن سمعة طاقم السفارة فى بيونس أيرس لا يرضى أحدا، وأنهم لا يمثلون مصر وتاريخها العريق، وأنه لابد من تغيير طاقم السفارة بشرط ألا يجتمع الطاقم الجديد مع القديم ولا يسمح باللقاء بينهما إلا فى سماء الأطلنطى، وفوجئت من قسوة تعبير وزير الخارجية».

«وعندما توجهت إلى القاهرة بعد زيارتى للسويد وعند لقائى مع الرئيس جمال عبد الناصر نقلت له ما قاله لى السفير صلاح جوهر».

وهنا يردف أحمد طعيمة بذكر بعض ملامح تاريخ خبرته الشخصية:

«وأضفت أننى اكتشفت أن أعضاء السفارة بالأرجنتين إما مشغول بالتجارة وجمع الأرباح، وإما على بخل شديد فلا علاقة تربطه بأى من أهل الأرجنتين، وإما منتهز الفرصة لقضاء سهرات حمراء .وإنى لم أجد بينهم من تشغله شئون مصر أو خدمتها، بل هى فرصة لقضاء وقت معين للتربح أو التنعم، وإنى لا أعرف أحوال باقى السفارات ولكن يجب إعادة النظر فى البعثات الدبلوماسية ومعرفة ما تؤديه حقا نحو واجبها تجاه مصر».

ومن الطريف أن جميل مطر حرص فى مذكراته التى نشرها (٢٠٠٢) على أن يرد بالتفصيل على هذه الفقرة من مذكرات طعيمة بعد ما أثبتها بنصها .

وهو يقول فى كتابه « أول حكاية حكايتى مع الدبلوماسية » :

«أقول إننى أتفق مع السفير الوزير فى بعض أحوال أعضاء السفارة الذين غادروها بعد أيام أو أسابيع من وصولى، ولكنى أختلف معه حين يعمم إلى هذه الدرجة، وحين ينقل حرفيا ما يصعب تصديقه، وهو أن وزيرا أرجنتينيا يقول ما يدعى السفير صلاح جوهر أنه قاله، ومن يعرف الأرجنتين وتقاليد السلك الدبلوماسى فيها ونوعية وزراء خارجيتها وأصولهم الثقافية والاجتماعية، يصعب عليه تصديق حديث الوزير الأرجنتينى إلى شخص مسئول فى مصر مهما ربطت بينهما علاقات ».

ثم يردف الأستاذ جميل مطر بقوله :

«من ناحية أخرى يكاد السفير الوزير نفسه يعترف فى مذكراته بأنه لم يعين سفيرا فى الأرجنتين إلا بغرض جمع المال، أو على الأقل تحسين أحواله المادية، حين يقول فى مذكراته:

وهنا ينقل جميل مطر فى مذكراته فقرة وردت بالفعل فى مذكرات أحمد طعيمة ويشير إلى أنها وردت فى صفحة ١٥١ وفيها يقول أحمد طعيمة :

«فأرسلت له [أى !!جمال عبد الناصر] رسالة شفوية شارحا ظروفى المالية، وفى الوقت نفسه أستأذنه فى قبول المنصب المعروض علىّ (منصب رئيس مجلس إدارة فى الشركة الشرقية للسيارات)، فحدد لى

الرئيس عبد الناصر موعدا للقاء، وقال لى: إنه لا يقبل أن يعمل أحد أعمدة الثورة فى تجارة السيارات.. ثم قال إنه سيصدر قرارا بتعيينى سفيرا، ووعدنى بإرسال ٢٠٠ جنيه شهريا مع محمد أحمد حتى يتم تعيينى كسفير.. وهكذا»..

(٥٧)

وتحفل هذه المذكرات بمجموعة من الانفرادات التى توفرت لصاحبها بحكم موقعه المتقدم فى فترات مبكرة، فهو يتحدث عن صراع عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى فيما يتعلق بقصة مجدى حسنين ويقول:

«ولقد كان من أحداث البرلمان تلك الضجة التى صحبت الهجوم على الأخ مجدى حسنين رحمه الله تعالى بسبب موضوع مديرية التحرير والاستجواب الخاص بها، وما حدث فى الجلسة الختامية من كلمات شديدة اللهجة كان من بينها كلمة الصحفى حسين فهمى ضد مجدى حسنين صاحب الفضل الوحيد فى جعل طريق مصر - الإسكندرية الصحراوى طريقا زراعيا».

«استدعانا جمال عبد الناصر أنا والطحاوى وأمرنا بأن ندافع عن مجدى حسنين لأن البغدادى فى نيته أن يخلص على مجدى حسنين الذى كان من أشجع الضباط الأحرار وأفضلهم. وتنفيذا لرغبة الرئيس عبد الناصر، وكنا لا ندرى أن عبد الناصر طلب من عبد اللطيف البغدادى رئيس المجلس مهاجمة مجدى حسنين، وقد علمنا ذلك فيما

بعد من الليثى عبد الناصر شقيق الرئيس. أقول تنفيذا لرغبة عبد الناصر جمعت أنا والطحاوى ٤٠ توقيعا لجعل الجلسة سرية، ثم أفسدنا عملية الهجوم وانتهى الموضوع بسلام بالنسبة لمجدى حسنين، ولكن عبد اللطيف البغدادى استشاط غضبا واتهمنى أنا والطحاوى بأننا متآمران دون أن يعلم أن تصرفنا كان بناء على طلب الرئيس».

(٥٨)

وتنفرد مذكرات طعيمة أيضا بذكر بعض وقائع مهمة، فهى تنفرد بإيرادها رواية مهمة عن محاولة عبد الناصر معاودة الاستعانة بزميله كمال الدين حسين وكيف وصل إلى علمه هو - أى إلى علم طعيمة - أن كمال الدين حسين هو الذى رفض، وهو يروى لقاءه به ومحاولته إقناعه، ولست أدرى لماذا لم يبذل طعيمة جهده مع زملائه فى إقناع الرئيس عبد الناصر بدلا من إقناع الزملاء بما كانوا يرونه صالحا لإنقاذ هذا الوطن:

«اهتزت ثقة جمال عبد الناصر فيمن كان حوله قبل ٥ يونيو ١٩٦٧، وأراد أن يستعين بأعضاء مجلس الثورة القدامى الذين تركوا مناصبهم كنواب لرئيس الجمهورية. «وضمن من استدعاهم نائب رئيس جمهورية سابق وهو السيد كمال الدين حسين، ومعروف عنه لونه الإسلامى، وعرض عليه أن يكون قائدا للمقاومة الشعبية، وأن ظروف مصر تفرض على الجميع أن يتناسوا الخلافات ويعملوا على إنقاذ مصر مما [حاق] بها، فرفض كمال الدين حسين، وفشلت محاولات عبد الناصر معه، وشعرت - حين كان - عبد الناصر يروى لى هذه القصة أنه متألم أشد

الألم، وأنه بدأ يفقد الثقة فيمن حوله، فخشيت عليه من أن يفقد الثقة فى نفسه أيضا وتكون الكارثة الكبرى، لأنه الآن هو المسئول وحده عن إزالة آثار العدوان، فقررت دون أن أخطره أن أزور السيد كمال الدين حسين وكانت أول وآخر زيارة لى فى منزله.. لعلى أستطيع إقناعه حتى يستعيد عبد الناصر الثقة المفقودة، فرفض مصمما على رأيه على الرغم من أنى قلت له إن موقفه هذا يتعارض مع دينه وإسلامه وواجبه نحو وطنه، ولكنه لم يقتنع للمرارة الشديدة التى كان يشعر بها ويعانيها سنوات ساءت العلاقة بينه وبين عبد الناصر».

وبعد هذه الرواية لا يجد طعيمة ما يعقب به غير قوله:

«وهنا أتوقف وأقول إنه لا يجوز أن تكون الصداقة بلا حدود فتعمى عن العيوب.. كما لا يجوز أن تكون العداوة بلا حدود فتعمى عن الفضائل.. وتترك آثارا دامية لا تعالجها الأيام.. وقد كان الرئيس عبد الناصر فى غنى عن متاعب كثيرة وخطيرة لو تذكر ذلك».

(٥٩)

كما تنفرد مذكرات طعيمة بالتصريح بمدى ضيق الفريق رفاعى كامل طبيب الرئيس عبد الناصر من حدوث خطأ فى علاجه من أزمة السكر التى أصابته وهو يودع أمير الكويت، وهو الخطأ الذى أدى إلى وفاته، وتنفرد رواية طعيمة بأنه هو ـ على حد روايته ـ الذى أقنع رفاعى كامل بالتجاوز عن الحقائق الطبية مادام الرئيس قد مات!! والتوقيع على تقرير وفاة الرئيس جمال عبد الناصر:

«بعد سماعى نبأ وفاة جمال عبد الناصر توجهت فورا إلى منزل الرئيس فوجدت عددا كبيرا من المسئولين وكان مكانى بجوار الفريق الدكتور محمد رفاعى كامل إخصائى القلب ورئيس الخدمات الطبية فى القوات المسلحة سابقا، فأسر لى بأنه يرفض التوقيع على التقرير الطبى الخاص بالوفاة لأنه لا يمثل الحقيقة، فعبد الناصر لم يمت بسبب أزمة قلبية، بل بسبب نوبة مرض السكر الذى كان يعانى منه وتم علاجه على أساس أنها أزمة قلبية والأدوية التى نستعملها للأزمة القلبية خطرة على مريض السكر، وأن الرئيس لو ذهب إلى مستوصف باب الشعرية ورآه ممرض لعلم أنها نوبة سكر ولعالجه بإعطائه مادة سكرية فورا. فنصحته بأن الوقت لا يسمح برفضه التوقيع وأنه فى جميع الحالات قد مات عبد الناصر بأزمة قلبية أو بنوبة سكر فالنتيجة واحدة حتى لا يتسبب فى بلبلة والوقت غير مناسب فوقع على التقرير الطبى».

(٦٠)

أما الإضافة التى يقدمها أحمد طعيمة فيما يتعلق بمحاولة اغتيال الرئيس عبد الناصر عام ١٩٥٤ فهى أن أحد أعضاء الإخوان المسلمين هو الذى أبلغ عن عشرة أسماء سيكون من بينها مَنْ يكلف باغتيال عبد الناصر، وأن هذا الإبلاغ أو التبليغ قد تم من خلال أحمد طعيمة نفسه!!:

«... وكنت أنا فى القاهرة فى مكتبى بهيئة التحرير عندما سمعت طلقات الرصاص والاعتداء فى الراديو، واطمأننت على سلامة جمال عبد الناصر وفوجئت بعد قليل بالسيد عبد العظيم فهمى وكان مديرا

للمباحث العامة يتصل بى قائلا: إن اسم الفاعل هو محمود عبد اللطيف، وأنه ضمن الأسماء العشرة التى دونها جمال عبد الناصر فى مفكرة سوداء صغيرة يسجل فيها أهم الموضوعات».

«وقصة الأسماء العشرة ترجع إلى أن أحد أشقاء عائلة سعودى الذين كانوا أعضاء فى الإخوان المسلمين قد حضر إلى مكتبى فى هيئة التحرير وأملانى عشرة أسماء مؤكدا أن أحدهم سيكلف باغتيال جمال عبد الناصر، وأن هؤلاء العشرة يتدربون على إطلاق النار فى إحدى قرى محافظة الجيزة، فأبلغت الرئيس عبد الناصر فورا بالأسماء العشرة ودونها فى مفكرته».

«سألنى عبد العظيم فهمى: هل بإمكانى الحصول على معلومات إضافية؟ فاتصلت بالأخ سعودى فقال: إنه سمكرى يقطن فى إمبابة، وأنه متطوع أيضا فى الحرس الوطنى، مما يدل على أن الإخوان المسلمين أرادوا أيضا الاستفادة من التدريب فى الحرس الوطنى لا لتحرير مصر ولكن للقتل والاغتيال».

(٦١)

ولست أدرى السبب الذى جعل أحمد طعيمة ينحاز فى معظم مذكراته إن لم يكن فيها كلها ضد الإخوان المسلمين تماما، وليس من حقنا أن نطالبه بموقف وسط، لكننا نعجب لهذا الموقف لسبب واحد هو أننا نراه يبنى مجده فى بعض الأحيان على قدرته على الاتصال بهم (!!)، وعلى الارتباط بالتيارات الدينية، لكننا مع هذا نراه حريصا على

أن يقص واقعة غريبة عن لقاء له معـهم قبيل حادث المنشية ومن المهم أن نطالع رواية طعيمة الباعثة على الدهشة :

«قبل عدوان (!! كذا فى النص) المنشية ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصـر بثلاثة أيام، دعـوت فى منزلى لتناول طعام الغـداء الأخ إبراهيم الطحاوى والدكـتور خـميس حمـيدة وكيل الإخـوان المسلمـين وأحد الشيـوخ من قادة الإخوان حـوكمـا فى نفس القضيـة، وكنا نناقش فى جلستنا ما وصلت إليـه العلاقة بين الثورة والإخوان فى محاولة لتـصفية جو العداء، وكلـنا فوجئنا جميـعا بنجلى هانى وقد كان يبلـغ من العمر حينئذ خمس سنوات مقتحما جلسـتنا، موجها الحديث للضيفين قائلا: «أنتم عـايزين تموتونـا ليه. . دا إحنا مـسلمـين مش إنجليز»، وكـانت مفاجـأتى أشد من مفاجـأتهما لأنى تصورت أنـهما اعتقـدا أن قوله هذا بإيحاء منى أو سابق حديث أمامه».

«لقد حاولت نفى صـلتى بهذا الحديث العجيب وأنـه حديث تلقائى ممـا يتفوه به الأطفـال فى مثل سنه، وحاولا من جـانبهمـا طمأنة ابنى بأنهم لا يمكن أن يـرتكبـوا مثل هـذا العمـل الشنيع، وبعـد ثلاثة أيام وقعت حادثة المنشية ومحاولة اغتيال جمال عبد الناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة. . فسبحان اللـه الذى أنطق ابنى بهذه الكلمات لتتحقق بعد ثلاثة أيام».

وقبل هذا لا يجـد أحمد طعيمـة حرجا من انتقـاد الإخوان إلى حد قوله :

«كما كان موقفهم من مفاوضات الجلاء موقفا معيبا، إذ داوموا على الاتصال بأعضاء فى السفارة البريطانية محرضين على تأجيل اتفاق الجلاء حتى يتسلموا السلطة فى مصر، وكان موقف عبد الناصر منهم موقف الآمل فى أن يعودوا إلى منطق الحق والعقل».

□

ويرتبط بهذا المعنى ما نراه من رواية طعيمة لموقف الشيخ على طنطاوى أحد أقطاب الإخوان المسلمين فى سوريا من الوحدة، وهو يروى كيف أن الشيخ عانى من أجل اللقاء بالوزير، فإذا به لا يلوم الثورة ولا الوزير ولا دولة الوحدة، مكتفيا بأن يبين سوء المعاملة فحسب، وهو يروى الواقعة فى إطار حديثه عن سوء معاملة مصر للسوريين فى أثناء الوحدة:

«ومن أمثلة ذلك الفشل.. أن وفد إلى مصر وفد سورى برئاسة الشيخ على طنطاوى، كان سبب حضوره شديد الغرابة، فسوريا تحت الاحتلال الفرنسى كانت تدرس فيها مادة الدين كمادة إجبارية فى التعليم، فلما تمت الوحدة وبدلا من أن نأخذ عنهم ونجعل مادة الدين مادة نجاح ورسوب، إذا بنا نستبعد مادة الدين الإسلامى من التعليم السورى ونجعلها اختيارية. جاء الوفد السورى إلى مصر وظل لخمسة عشر يوما فى انتظار مقابلة السيد كمال حسين وزير التربية والتعليم المركزى فى ذلك الوقت دون جدوى. فلما أخطرنى الشيخ سيد سابق بهذا الموضوع، اتصلت بالأخ أحمد نجيب هاشم الوزير التنفيذى

لوزارة التربيــة والتعليم، وتم لقاء الوفد به، والذى عــاد إلى سوريا دون أن ينجح مســعاه. . وبعــد أيام قليلة تم الانفصال وبدأ الــشيخ طنطاوى رئيس الوفد مهاجمة مصر هجوما شرسا فى كل الإذاعات».

(٦٢)

بقى فى حديثنا عن هذه المذكرات أن نشير إلى ما يرويه صاحبها عن أدواره (السياسية !! أو الشعبية !!) البارزة التى قدر له أن يقوم بها ، ومما يؤسف له أنه لم يوف نفسه حقها، ولم يقدم نفسه فى صورة بديعة، بل إن صــورته فى الخيــال الشعــبى والأدبى تفــوق صورته التى قــدم بها إنجــازه التاريخى الذى حسم الأمور لصالح عبد الناصر فى ١٩٥٤، ذلك أن حديث طعيمــة عن دوره فى أزمة مارس ١٩٥٤ يحفل بقدر من النرجــسية الزائدة وهذا من حقه، ولكنه يتضمن أيضا الحديث عن بكاء الرئيس عبد الناصر: «انهالت الدموع من عينه»، وفقدانه الأمل: اقتراحه العودة إلى «العمل تحت الأرض» : ولنقرأ هذا النص الذى يقدمه أحمد طعيمة:

«وفى أثناء اشتداد الأزمــة والحركة المعادية للثورة ووصــولها إلى قمة العداء، قــررت أنا والطحاوى زيارة جمــال عبد النــاصــر ووجدناه طريح الفراش ومعه الدكتور ثروت طبيبه الخاص فى ذلك الوقت يعالجه ببعض الحقن. . وجدنا عبد الناصر وقــد فقد الأمل فى وجود حل للخروج من هذه الكارثة التى تهدد بحرب أهلية. . وانهــالت من عينيه الدموع قائلا: لقد انفض من حولى الجميع وذهب كل فرد إلى منزله أو ناديه».

«وفوجــئنا به يقتــرح ترك السلطة ومعاودة النــشاط من تحت الأرض فعــارضنا هذه الفكرة تماما علــى أساس أننا كنا تحت الأرض قبل قــيام

الثورة، أما الآن فنحن جميعا معروفون الواحد، ولن يطمئن مَن يتولى السلطة إلا إذا وضعنا تحت التحفظ أو المراقبة على أقل تقدير. وتركناه ونحن ندعو الله أن يرزقنا الحل، وقد أتى الحل الإلهى على يدى مَنْ ناصبوا الثورة العداء محمد نجيب ويوسف صديق حيث حدث الآتى:

«ففى منتصف الليل وبعد أن غادر صاوى أحمد الصاوى ومحمدى عبد القادر منزل محمد نجيب، فوجئت بهما يأتيانى فى مقر هيئة التحرير حيث كان الموقف خطيرا للغاية، وقد استدعى ذلك عدم مغادرتنا مكاتبنا أنا والطحاوى لعدة أيام، إذ كانت المظاهرات تعج بشوارع القاهرة وميدان عابدين منادية بسقوط جمال عبد الناصر وصلاح سالم، لدرجة أن صلاح سالم نام فى دواسة السيارة وهو فى طريقه للقاء عبد الناصر خوفا من بطش الجماهير».

«وكان الرئيس محمد نجيب فى قصر عابدين ومعه عبد القادر عودة يمسك قميصا ملطخا بالدماء والمتظاهرون من الإخوان يهتفون بكل النداءات العدوانية ضد مجلس قيادة الثورة».

«جاءنى صاوى ومحمدى وأخطرانى أنهما قادمان من منزل محمد نجيب ورويا لى قصة اللقاء، ولما بيننا من ثقة مطلقة وحب أخوى، قالا لى إنهما فى حيرة من أمرهما فهما لا يعرفان محمد نجيب ولا يعرفان جمال عبد الناصر، لكنهما يعرفاننى شخصيا ويثقان فى رأيى تماما ولا يهمهما من الأمر كله سوى مصلحة مصر.. فقلت لهما على الفور جمال عبد الناصر زعيم وطنى ١٠٠٪ ولا يعمل إلا لخدمة مصر. وقلت لهما ـ الصاوى ومحمدى ـ نعم سنحقق رغبة المتآمرين

بالإضراب والاعتصام لا للمطالبة بسرعة تنفيذ قرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش إلى الثكنات بدلا من يوليو القادم، وإنما سيقومون بالإضراب والاعتصام للمطالبة بإلغاء قرار حل مجلس قيادة الثورة، وعودة الضباط إلى الثكنات، وإصدار دستور دائم».

«واقترحت عليهما البقاء فى مقر هيئة التحرير والاتصال ليلا بكل النقابات واستدعاء رؤسائها وتنظيم عملية الإضراب بحيث تبدأ العملية بإضراب عمال النقل المشترك، وكذلك نقابة سائقى التاكسى بحيث يتساءل الجميع عن سبب هذا الإضراب ويتم الاعتصام فى مبنى اتحاد النقل المشترك وتتوالى الإضرابات إلى أن نصل إلى يوم ٢٩ مارس حيث تكتمل وحدة الصف بين كافة العمال ويشترك فى الإضراب عمال السكك الحديدية وكافة النقابات مع استثناء العاملين فى المياه والكهرباء والمخابز، وتلخصت المطالب فى بقاء مجلس الثورة حتى جلاء القوات البريطانية، وقيام جمعية وطنية تمثل كل القوى الشعبية من نقابات وهيئات، وقلت للصاوى ومحمدى: سنحقق رغبة المتآمرين فى الإضراب والاعتصام، ولكن لا من أجل المطالبة بسرعة تنفيذ قرار مجلس الثورة بعود الجيش إلى ثكناته فى ٢٣ يوليو ١٩٥٤ وحل مجلس الثورة، ولكن للمطالبة بإلغاء هذه القرارات».

«ونجح هذا العمل نجاحا كاسحا لتمتلئ شوارع القاهرة بعشرات الألوف من العمال ليستجيب مجلس قيادة الثورة إلى مطالبهم ويصدر قرارا بإلغاء قرار المجلس السابق بحل نفسه وعودة الضباط إلى الثكنات، وخمدت بذلك كل التحركات والمؤامرات فى القوات المسلحة وإلى الأبد».

(٦٣)

وتصل مذكرات أحمد طعيمة إلى التعبير عن قدر عال من نرجسية شديدة فيما يتعلق بسيطرته على جموع العمال وعلى هيئة التحرير، وهى نرجسية تكاد تتجاوز حدودها لتصل إلى حد قريب من التأله، وهو نوع يفوق ماوصفه هو بأنه تأله عبد الناصر ذلك أن ما يسميه طعيمة تأله عبد الناصر صنعته الانفعالات، ولكن تأله طعيمة صنعه الفعل والعياذ بالله:

«إن ولاء العمال كان لهيئة التحرير وللثورة لما حققته لهم من مكاسب، وصدق الله تعالى إذ يقول فى كتابه الكريم: ﴿فليعبدوا رب هذا البيت الذى أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف﴾، وما صنعت الثورة وهيئة التحرير إلا أن أمنت لهم لقمة العيش الكريم مع أصحاب الأعمال، وردت لهم حقوقهم المنهوبة، ووقفت معهم ضد الخوف على حاضرهم ومستقبلهم، وأى حكومة فى أى دولة لا توفر هذين المطلبين لشعبها فلا يحق لها طلب الولاء من الشعب».

(٦٤)

ونأتى أخيرا إلى حديث صاحب المذكرات الفخور بجهده فى هيئة التحرير، وهو نموذج للحديث فى القضاء المطلق الذى يكاد فى بعض الأحيان يحتقر العقول ويلغيها، فهو يدعى أن ولادتها كانت طبيعية وأنها لم تكلف الدولة شيئا، وأن الجماهير كلها انضمت لها.. إلخ هذا الكلام الذى تبخر مع إلغاء الهيئة بقرار فوقى، وينسى طعيمة أن هيئة

بالمواصفات التى تحدث هو بها عنها فى مذكراته لا يمكن أن تنتهى بقرار من رئيس جمهورية:

«. . . ولدت هيئة التحرير ولادة طبيعية ولم تصدر بقانون أو قرار جمهورى، فكل الناس الذين آمنوا بثورة ٢٣ يوليو ومبادئها انضموا إلى هيئة التحرير بقلوبهم وأرواحهم وأموالهم».

«فقد كانت هيئة التحرير أملهم المنتظر فى أن يشعروا بأنهم مشاركون فى صناعة هذه الثورة، فلم يتقاعسوا أبدا عن المشاركة عندما أتيحت لهم الفرصة لمقاسمة الضباط الأحرار شرف الثورة».

. . . .

«على الرغم من أن الثورة هى التى أنشأت هيئة التحرير إلا أنها لم تخصص لها أية موارد مالية فتكفل أعضاؤها بدفع النفقات والمصروفات لضمان استمرار هيئة التحرير فى أنشطتها واعتبروها هيئتهم وكيانهم وحزبهم الذى يملكونه. . »

«ولم تكن هيئة التحرير حزبا سياسيا يحصل على دعم بمبالغ مالية من الدولة سنويا».

. . . .

. . . .

«استبعاد دافع المصلحة والمنفعة من جانب المنضمين إلى هيئة التحرير وأعتقد أن ٨٠٪ من المصريين انضموا إلى هيئة التحرير بلا غرض أو هوى

لسبب بسيط جدا وهو أن الثورة لم يكن يمر عليها سوى أيام معدودة، لم تثبت أقدامها بعد ولا يطمأن لاستمرارها . . فهى حدث جديد . . وليد مازال يحبو أولى خطواته لا يرجى من ورائه مصلحة أو منفعة».

. . . .

«ضمت هيئة التحرير كل العائلات فى الريف المصرى التى كانت تنضم إلى الأحزاب قبل الثورة، وفى أحضان هيئة التحرير تناست تلك العائلات المرارات السابقة الناتجة عن الانتخابات، وتصالحت وأصبحت كلها هيئة التحرير.»

«كان انتشار هيئة التحرير فى أرجاء مصر انتشارا طبيعيا تلقائيا فتأسست أفرع هيئة التحرير من تبرعات الأعضاء، كما تنازل البعض عن ممتلكاتهم ليوفروا مقار لهيئة التحرير».

. . . .

«انضمت نقابات العمال والنقابات المهنية أو أغلبها إلى هيئة التحرير، وكانت عنصرا فعالا لنجاح الهيئة فى أداء رسالتها».

. . . .

«مما تقدم ولنا أن نفخر أصبحت هيئة التحرير كتنظيم سياسى، أصبحت أيضا أكبر جهاز معلومات فى مصر والتى كانت تصلنى لا عن طريق عملاء مدفوع لهم أجرهم أو موظفين يؤدون الواجب فحسب، إنما كانوا جنودا فى هيئة التحرير يدافعون عن الثورة بأرواحهم . .

فكانت تصلنى معلومات تصل إلى دبيب النمل!! من أسوان إلى الإسكندرية!! حماية للثورة».

. . . .

. . . .

. . . .

□

ومع كل هذه المقدمات الحاسمة فى إصفاء صفة التطوعية والبذل مع أعضاء هيئه التحرير فإن يردف مباشرة (بلا أى قدر من حياء أو خوف من التضارب فى الأقوال) بالحديث عن تبنى الدولة للهيئة فيقول:

«فى ٢٣ فبراير ١٩٥٣ أعلن رسميا عن قيام هيئة التحرير وخصصت لها مبانى ثكنات الحرس الملكى فى عابدين كمقر لها، وقد تم بناء شرفة فى المبنى تطل على ميدان عابدين فى سبعة أيام على أعمدة خرسانية ليلقى منها جمال عبد الناصر خطاباته الجماهيرية، ثم استبدلت فيما بعد بمنصة خشبية».

الباب الثالث

شهادتى للأجيال

مذكرات المهندس حلمى السعيد

(١)

أخيراً تقدم المهندس حلمى السعيد ببعض مذكرات لينشرها على الناس، ويبدو أنها كانت تجميعاً لبعض أحاديث، وليس فى هذه المذكرات التى تضمنها كتابه «شهادتى للأجيال» كثير مذهل ولا مدهش ولا جديد، ولكنه فيما يبدو حريص فحسب على أن يلبى الدعوة إلى أن ينضم إلى مجموعة أصدقائه وزملائه من الذين كونوا المجموعة المناوئة للسادات فى مايو ١٩٧١، والذين لجأوا بعد وفاة السادات إلى أن يقدموا أنفسهم للجماهير تقديما جديدا لا يزالون حريصين عليه، وهم لا يزالون يقدمون نفسهم فى صورة المدافعين عن التنظيم الطليعى وعن جمال عبد الناصر، مع أن التنظيم ليس بحاجة إلى مثل هذا الدفاع الذى يقدمه مثل هذا الكتاب. وقد نشرت دار المستقبل العربى لصاحبها الأستاذ محمد فائق، وهو واحد من هذه المجموعة، عددا من المذكرات فى هذا الإطار لهؤلاء، فنشرت مذكرات الفريق أول محمد فوزى، ونشرت مذكرات لأمين هويدى، ونشرت مذكرات لعبد الوهاب البرلسى، ومن العجيب أن المؤلف يضمن كتابه فى نهايته ملاحق

يقدمها على أنها نشرات التنظيم الطليعى، ولكنه يكتفى من هذه النشرات بغلافها فقط! وكأن هذا هو الدفاع الكفيل برفع قيمة هذا التنظيم!!

ويبدو بوضوح أن هذه المذكرات قد كُتبت بالإلحاح على صاحبها وهو الذى لم يتعود الحديث عن نفسه، وكان أقرب إلى الجندى المجهول والعامل الصامت غير المعنى بالحديث أو الإعلام، ومن العجيب أننا نراه وهو يكرر الحديث عن منهجه فى كتابة المذكرات ويكرر ويكرر ثم يعود إلى تكرار هذا الحديث دون أن يكتب مذكرات حقيقية، فهو يتحدث عن أنه لن يكتب إلا ما رآه وشارك فيه، ثم إذا هو لا يكتب شيئا فى كثير من المواضع التى نعرف أنه رأى فيها الكثير، وعلى سبيل المثال فإنه يتحدث عن أزمة مارس ١٩٥٤ فى صفحة واحدة فقط، وأكرر، أنا الآخر، صفحة واحدة فقط، ثم إذا هو بعد هذه الصفحة يحدثنا عن منهجه فى هذه الصفحة بأكثر مما تحدث عن أزمة مارس نفسها، وهذا هو حديثه عن منهجه «الغائب» على نحو ما يقدمه هو نفسه:

«. . . تلك هى وقائع ما يسمى بأزمة مارس ـ كما عايشتها عن قرب ـ بصرف النظر عن كل ما يُنشر ويُكتب ويُقال ويُشاع عن حكايات واتهامات وصدامات يعلم الله مدى حجم خيال وشطحات الذين يرددون ذلك دون تقديم سند من حقيقة أو أدلة دامغة، وتلك شهادتى للأجيال عما يسمى أزمة مارس سجلت الوقائع من قريب وكما سمعت

أقوال أطرافها الأساسيين.. كلام عبد الناصر.. كلام عبد الحكيم عامر.. وتعليق خالد محيى الدين».

أما ما قدمه من معلومات خطيرة فى هذه الأزمة فهو لا يتعدى كما أشرنا صفحة واحدة تكاد تحتقر عقل القارئ تماما، وسننقلها للقارئ فى نهاية مدارستنا لهذه المذكرات حتى لا نفسد عليه تواصل الفكرة التى نتحدث عنها وهى الفكرة الخاصة بمنهج صاحب هذه المذكرات.

ومادمنا فى صدد الحديث عن منهج المهندس حلمى السعيد فى كتابة هذه المذكرات فلنتأمل أيضا ما يقوله عن هدفه منها فى أحد المواضع التى حفلت بهذا التكرار:

«من حق الأجيال علينا أن ننقل لهم خبراتنا ودروسنا المستفادة من مشوار العمر.. بأن نسجل لهم ما أسماه المفكر المرحوم زكى نجيب محمود «حصاد السنين» وهى تسمية دقيقة اختارها [عنواناً] لآخر كتبه وخاتمة مؤلفاته. ذلك لاقتناعى أن كل جيل له ظروفه وأحلامه وحياته.. وله رؤيته ومنهجه وأسلوبه فى التعامل مع الأشياء».

□

ومن بين الأحاديث الكثيرة عن منهج المذكرات ننقل للقارئ هذه الفقرة:

«... عودة مرة أخرى لتأكيد منهجى فى كتابة هذه الشهادة، وهو أننى لا أقوم بتأصيل ما حدث ولا أتولى تحليل ما وقع، إنما دورى أن

أروى وأسجل ما رأيت بنفسى أو شاركت فيه عمليا أو كنت طرفا مشاركا أو وسيطا أو متابعا».

□

هكذ يكرر المهندس حلمى السعيد هذا المعنى فى كل جزء من الأجزاء الصغيرة فى كتابه الصغير، ومع هذا كله أو بالرغم من هذا كله فإن المذكرات فى بعض مواضعها تتحدث عن أنها حوار بضمير الغائب، وهو ما يعنى أن شخصا آخر كتبها أو كتب بعض أجزائها، ثم ضمت بعض أجزاء مكتوبة إلى بعض أحادث منشورة على سبيل المثال، ونحن نقرأ فى المذكرات على سبيل المثال هذه الفقرة التى لا يكتبها صاحب المذكرات وإنما يكتبها صحفى كى يقدم بها لحوار أجراه (!!):

«وتكون نقطة البداية الطبيعية والمنطقية هى الانطلاق من جذور الانتماء حيث يتوقف شريط ذكريات المهندس حلمى السعيد مسجلا دقائق مرحلة الطفولة والحديث عن الأسرة وتأثيرها فى التنشئة الاجتماعية».

□

كذلك يبدو للقارئ بوضوح أن بعض أجزاء هذه المذكرات قد كتب قبل نشرها بأكثر من عشر سنوات، وذلك حسبما نرى دلالة الإشارة الواضحة فى صفحة ١٨٢، وهى إشارة لا تعنى إلا أنها كتبت فى عام ١٩٨٨ لأنه يذكر أحداث مايو ١٩٧١ مشيرا إلى أنها حدثت منذ سبع

عشرة سنة!! ومن المهم إذاً أن نشيـر إلى أن هذه المذكرات قد صدرت عن دار المستقبل العربى عام ١٩٩٩!!

(٢)

ربما يمكن القول بأن أهم ما فى هذه المذكرات هو حديثها بإنصاف، وربما بتـميز، عن طبـيعة وحجم دور المــهندس عثمــان أحمد عثـمان وشركته فى بناء السد العالى، فـعلى الرغم من انتماء صاحب المذكرات الواضح والقوى لمـجموعة ١٥ مـايو المعادية للسادات، وهو الانـتماء الظاهر بكل وضـوح على مدى صـفحـات المذكـرات فإنه فى جـوهر مذكراته يخالف كل هؤلاء فى تقديـر قيمة مساهمة عثمان أحـمد عثمان وشركته فى بناء السد العالى على نحو ما نرى، ولعل هذه الرواية تنسف تمـاما مـا لا يزال كثـير من اليـسارييـن والناصريين يروونه على مـدى صفـحات كتبـهم ومجلاتهم من أن عثـمان لم يكن إلا مقاول الأعـمال الترابية فى السد العـالى يحرك ترابا من مكان إلى مكان(!!) فإذا بحلمى السعيد سكـرتير اللجنة العليا للسد العالى والوزير الذى تم افـتتاح السد العالى فى عهده يعلن بكـل وضوح فى مذكراته أن عثمان أحمـد عثمان كان هو المقاول الرئيسى الذى تفوق عطاؤه على عطاء عبود من ناحية، ثم إنه هو الذى قبل طلب الحكومة (أو بالأدق طلب الرئيس جمال عبد الناصر) أن تكون الحـكومة نفسـها شريكا مـعه فى شركـته، ثم إنه هو الذى أنقذ بمـوافقتـه على إنشاء هذه الشركـة الجديدة إحدى الشـركات المصرية التى كانت متعثرة بالفعل، وهى شركة أعمال الأسمنت المسلح

التى كـانت حسب رواية حلمى السـعيـد (التى لم يُسبق إلـيها) تـواجه صعوبات بالغة.

يقول المهندس حلمى السعيد:

«فى عام ١٩٥٨ تم طرح مناقـصة بناء السد العالى، ولقـد تقدم لها عطاءان، الأول اتحاد مـقاولين (شركة أحـمد عبود وآخـرين)، والثانى عثـمان أحـمد عـثمـان وشركـاه للمقـاولات والصناعة، ولقـد طلبت المجموعة الأولى تأجيل تقديم العطاءات وفتح المظاريف لمدة شهر».

«وكنت أعمل مديرا لمكتب الرئيس لشئون التخطيط والاقتصاد، وفى الوقت نفسـه كنت سكرتيرا للجنة العليـا للسد العالى فـزارنى بالمكتب الدكتور مهندس أحـمد محرم وكان معيدا علىّ فى كليـة الهندسة ومعه المهندس عثمان أحمد عـثمان، الذى أوضح لى أنه حضر من السعودية ونقل أعمـاله إلى القاهرة وأنه يرغب فى الحصـول على مشروع كبـير، وهو يطمع فى فـوزه فى مناقصـة السد العـالى، وإذا لم يصادفـه الحظ فسيتقـدم لمشروع طريق المطرية ببورسعيد وفتح مـظاريفه بعد مشروع السـد العالى بمـدة قـصيـرة، لذلك فهـو يرغب فى عـدم تأجيل فـتح مظاريف السد العالى لمدة شهر حتى لا تضيع منه فرصة الحصول على مشروع كبير مثل السد العالى، علما بأنه جاهز للمشروعين».

«ولقـد حاولت المـجمـوعة الأولى الضـغط عليه لعـدم التقـدم فى مشـروع السد العالى وذلك بالتـأثير على البنوك حـتى لا تعطيه خطاب الضمان اللازم».

«وفعلا لم توافق هيئة السد العالى على تأجيل ميعاد العطاء، وكان زكريا محيى الدين رئيسها، وتم فتح المظاريف فى ميعادها وكانت النتيجة أن عطاء عثمان كان أقل العطاءات بمبلغ ٩ ملايين جنيه».

....

ونأتى إلى ما يرويه المهندس حلمى السعيد عن الحوار الذى دار بينه وبين الرئيس عبد الناصر:

«ولقد قال لى الرئيس عبد الناصر: «إنه من غير المعقول أن يبنى السد العالى بعد كل هذه المعارك مقاول من القطاع الخاص»، وطلب منى أن أتصل بالمهندس عثمان أحمد عثمان للحصول على موافقته لقيام الدولة بشراء ٢٥٪ من أسهم شركته وطبقا للقانون فإن الدولة إذا كانت تمتلك أسهم بنسبة ٥٪ [هكذا فى الأصل صفحة ١٦٦ والمقصود بالطبع ٥٠٪] من أى شركة فيصبح لها الحق فى تعيين مجلس إدارتها والتصديق على قراراتها، ولقد وافق المهندس عثمان أحمد عثمان على ذلك فورا، ثم طلب الرئيس أيضا أن تشترك معه إحدى الشركات التى تمتلكها الحكومة أو تشارك فيها».

«وكان بنك مصر قد قابل ظروفا مالية صعبة اضطرت الحكومة أن تتدخل وتشترى جميع أسهمه وبذلك أصبحت الشركات التى كان يسهم بها البنك شركات ملك الحكومة ومنها كانت شركة الأسمنت المسلح، فطلب الرئيس أن تشترك مع شركة عثمان بنسبة ٥٠٪ فى اتحاد مقاولين لتنفيذ السد العالى، فوافق عثمان على ذلك واجتمع الدكتور طلعت

رئيس شـركة الأسـمنت المسلح وكـان أستـاذى فى كلية الهندسـة مع المهندس عثمان وتكون اتحاد أطلق عليه اسم «المقاولون العرب».

ينبغى هنا أن نتـوقف لنشير إلى أن المهندس مـحمد حلمى السـعيد نفسه كان رئيسـا لمؤسسة مصر، وهى المؤسسـة التى كونتها الدولة من بنك مصر والشركات التابعة له.

(٣)

أما أحدث ما فى هذه الـمذكرات مما لم يرد فى غيرهـا فهو حديث صاحبها عن دعوته هو والرئيس جمـال عبد الناصر وكمال الدين حسين للحضور فى الحفل الشهيـر الذى أقامه الملك فاروق فى القصر الملكى احتفالا بمولد ولى عـهده والذى صادف يوم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢:

«لقد حدثـت حركة ترقيات فى شـهر يناير ١٩٥٢ فترقـيت إلى رتبة الصاغ (رائد الآن) وترقى جمال عبد الناصر إلى رتبة البكباشى (مقدم)، وفى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وبمناسـبة مـيلاد ولى العـهد أحـمد فؤاد الـثانى للملك فـاروق أقام الملك مأدبـة غداء، وكان النظام فـى الدعوات هو دعوة كبـار الضباط ثم بعد ذلك يدعى أقدم ضـابط وأحدث ضابط من كل رتبة، لذلك فقـد دعى جمال عبد الناصر حـيث كان أحدث ضابط فى رتبـة البكبـاشى، ودعـيت أنا حيث كـنت أحدث ضـابط فى رتبـة الصاغ، وركـبنا عربية «بك آب» وكان مـعنا الصاغ كمال الدين حـسين حيث كان أقدم ضابط فى رتبة الصاغ».

ومن الطريف أن هذه الواقعة لم تكن - على حد علمى - معروفة ولا منشورة فيما قبل هذا فى الأدبيات المتاحة، ومن الطريف أيضا أن فى وسع كتاب الدراما أن يستغلوا مثل هذه الواقعة فى أى عمل فنى عن ثورة ١٩٥٢، وبإمكانهم أن يديروا أى حوار يريدونه بين جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين فى حضور حلمى السعيد وهم متوجهون إلى مائدة من موائد الطعام فى قصر عابدين!! بينما القاهرة تحترق!!!

(٤)

بالإضافة إلى هذين الانفرادين اللذين لم يلقيا أى اهتمام من الذين عرضوا لهذه المذكرات فى مقالات صحفية، فإننا نلمح فى هذه المذكرات إيحاء قويا وواضح الدلالة، وربما بدا غير مقصود، بحقيقة موقف الدول الغربية من قضية تسليح مصر وهى القضية التى تصورها بعض أدبيات الثورة على أنها كانت نقطة الافتراق فى العلاقات المصرية والغربية، ونقطة البداية فى توطيد العلاقات مع المعسكر الشرقى، بل إننا جميعا نكاد نعتقد أن عدم موافقة الغرب على تسليحنا كان بمثابة المبرر الذى اتخذته قيادة الثورة للتحول إلى المعسكر الشرقى باعتباره المعسكر الذى وافق على تسيلحنا، ونحن نقرأ لحلمى السعيد ما يدل على موقف آخر أو توجه آخر تماماً وهو أن الغرب لم يكن يمانع فى تسليحنا ولكن بشرط ألا تتعدى قدراتنا قدرة إسرائيل، وهو بالطبع موقف مختلف تماما عن مسألة رفض التسليح من الأساس.

بل إننا نقرأ فى نص حلمى السعيد ما يدل على أننا تمكنا بالفعل من الحصـول على أسلحة مختلفة من دول غربيـة مختلفـة، بل إننا حتى الوقت الذى شهد عـقدنا لصفقـة الأسلحة التشيكية كـنا لا نزال نشترى أسلحة مـن فرنسا ومن بلـجيكا ومن بريطانيـا، وأقصى مـا وصل إليه «التعـنت» الغربى حـسب رواية حلمى السعـيد هو عـدم موافـقة وزير التمـوين البريطانى على تزويدنا بسـلاح يتيح لنا التفـوق على إسرائيل، ونستطيع أن نستنتج بوضوح أننا حـصلنا على أسلحة أخرى لم يُحط بها حلمى السعيد علما.

وهكذا تلقى مذكرات حلمى السعيد بحـجر يحرك هذه المياه الراكدة للبحث والتحقيق الكفيلين بإدراك وجه الحقيقة فى هذا الموضوع.

يقول حلمى السعيد:

«وأذكـر أننا سافـرنا إلى انجلـترا وأمـضـينا قرابة ثـلاثة شهـور فى مفاوضـات مع ما سبـقها من جهـود بذلها الملحقون العـسكريون قبل وصول بعثتنا، والنتيجة أن وزير التموين فى انجلترا عندما ذهبنا لمقابلته قال: مش حانقدر نعطيكم أسلحة تجعل من العرب مـجتمعين قوة أكثر من قوة اليهود. وكان هذا منطقا غريبا علينا».

. . . .

«الخلاصـة أن اتصالاتنا كـان مكتوبا لهـا الفشل من البـداية لموقف وتعنت بريطانـيا وأمـريكا رغم أن مـصـر فى ذلك الوقت كـانت على

استعداد للدفع نقـدا ثمنا للأسلحة، فقد سافرنا إلى بريطـانيا ومعنا [نقد أجنبى] (حـصلت مصـر على ٣٠٠ مليون جنيـه استـرلينى من نفـقات المجهود الحربى فى الحرب العالمية الثانية)».

. . . .

«فى هذا الصـدد أسجل أنه كـانت هناك بعـثة سـافرت إلى بلجـيكا وجمعوا خـردة الحرب ونجحوا فى إعادة تصنيع قطع غيـار جديدة منها وكانت اللجنة برئاسة المهندس حسن السيد».

. . . .

«بعد ذلك عُرض علينا سلاح مضاد للدبابات «البازوكا» وكان اختراعا جديدا فى ذلك الوقت، ثم سـافرنا إلى فرنسا ونجـحنا فى شراء الدبابة الصغيرة لتسليح سلاح المدرعات».

(٥)

وعلى نفس هذا النمـط من إتاحة بعـض التنوير الفكرى والتـاريخى لبعض الجـزئيات التاريخـية فإن مـذكرات حلمى السعـيد تقدم حـديثا مفصلا عن بعض المقدمات التى مهـدت بها الثورة للتأميم كحل لجأت إليه للخلاص من بعض مشكلاتها، وهو يذكر أن مكتب الرئيس كان قد خطط للتأميم على مراحل، بدءا بالبنوك وشـركات التأميم بالكامل، ثم بالتأمـيم «النصفى» لبعض شركـات المقاولات والتجـارة. . . وهو يقدم تفصيلات هذا الحل على النحو التالى:

«... وفى شهر يونيو ١٩٦١ تم حصر الشركات المصرية المساهمة وعمل بيان عن كل شركة بما فى ذلك عدد العاملين ورأس المال والنشاط ومدى الربحية، وتم تقسيمها حسب النشاط والحجم، وكان هذا العمل يتم بمعرفة إدارة التعبئة العامة والإحصاء (حاليا الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء). ثم يقوم مكتب الرئيس للتخطيط والاقتصاد بالدراسة ووضع الأسبقيات حسب تعليمات الرئيس فى ذلك الوقت بتأميم البنوك وشركات التأمين بالكامل ومساهمة الحكومة بنسبة ٥٠٪ فى عدد عشر من شركات المقاولات والشركات التجارية، وكانت شركات المقاولات سعيدة بذلك حيث صدر قرار بألا يزيد حجم الأعمال التى تسند للشركات الأخرى على ستين ألف جنيه».

«تكونت لجنة منى وسامى شرف والمستشار عمر شريف [من مجلس الدولة] لصياغة القرارات اللازمة حسب هذه التوجيهات، ولقد استمر اجتماعنا فى قصر الصفا بالإسكندرية حتى تم خلاله إعداد هذه القرارات».

□

هكذا كان حلمى السعيد [وحده] بمثابة الرجل نصف الفنى ونصف العسكرى الذى وضع إطار تأميم مجموعة كبيرة من مؤسساتنا الاقتصادية، وهو يواصل حديثه عن جهده [المجهول] فى هذا المجال فيقول:

«وتلاحظ أن جميع الشركات ظلت شركات مساهمة، وكان رأى الرئيس أنه سيأتى الوقت الذى تطرح فيه أسهم هذه الشركات

للشعب، كما كان من رأيه أيضا أن تظل بعض الشركات التجارية محتفظة بمستواها وقد نقلنا هذا التوجيه إلى كمال استينو وكان وزيرا للتموين للاحتفاظ بمستوى شيكوريل وهانو».

. . . .

هذا هو ما يرويه حلمى السعيد بعد وقوع التأميم بثلاثين عاماً، وكأنه هو ورجال الثورة كانوا يعرفون أن التأميم سيهبط حتماً بمستوى الشركات فإذا بهم ينقلون لوزير التموين توصية رئيس الجمهورية بالمحافظة على مستوى بعض الشركات وهو ما يعنى تلقائياً أنه «لا مانع من انهيار الأغلبية»!! وهو المعنى الذى لم يذكره حلمى السعيد ولم يعترف به، لكنه أوحى به بوضوح من دون أن يقصد:

«ثم صدر بعد ذلك تشكيل المؤسسات العامة، وهى المؤسسة الاقتصادية وكان يرأسها السيد حسن إبراهيم، ومؤسسة مصر وكان يرأسها حلمى السعيد، ومؤسسة النصر كان يرأسها محمد مرزبان، وكانت هذه المؤسسات تابعة لرئيس الجمهورية. ولكن هذا التنظيم لم يستمر طويلا فسرعان ما تحول إلى المؤسسات النوعية التى نقلت تبعيتها إلى الوزراء».

□

ويقدم المهندس حلمى السعيد حديثا مقتضبا عن «مؤسسة مصر» التى قدر له أن يرأسها، وهو يعترف بطريقة غير مباشرة أن هذه المؤسسات

(التى تحولت فيما بعد إلى مؤسسات عامة ثم إلى هيئات عامة ثم إلى شركات قابضة. . إلى آخر مسميات عهود الثورة) لم تكن فى حقيقة الأمر إلا بنك مصر والشركات التابعة له فإذا بها تصبح مؤسسة تعلو على البنك الذى أنجبها، وما هى إلا كيان بيروقراطى، ولهذا فإن حلمى السعيد يشير فى تعفف إلى ما شاع من أنه ذهب إلى بنك مصر ليعاين مكتبا ربما يكون مكتبه كرئيس للمؤسسة، ولكنه فى الواقع (وبحكم ما جبل عليه من تربية جيدة) اكتفى بمكتبٍ فى الدور الرابع من بنك مصر(!!).

يقول حلمى السعيد:

«كانت مؤسسة مصر التى كنت رئيسها يتبعها (كذا فى الأصل!!!) بنك مصر وحوالى [ستين] شركة، ولما ذهبت إلى مكتبى فى مبنى بنك مصر فى الدور الرابع بدأت عملى بزيارة الأستاذ محمد رشدى رئيس بنك مصر فى مكتبه فى الدور الأول للتحية، ولقد قيل فى ذلك الوقت إننى ذهبت إليه لأعاين مكتبه لأنتقل إليه، ولم يكن ذلك صحيحا ولا فى نيتى، كما قيل لى إن الأستاذ محمد رشدى (زوج بنت طلعت حرب) متخوف من أن أقوم بمضايقته ولكنى عكس ذلك وحتى أجعله يطمئن جدا لأنه أيضا كان رجلا محترما وكانت تعليماتى بأن يدخل إلى مكتبى فى أى وقت دون المرور على السكرتيرة، وكان تعاوننا مثمرا دائما».

هكذا نرى أن أكبر تكريم ممكن لرئيس مجلس إدارة شركة مؤممة كان السماح له بالدخول إلى مكتب الرئيس (المهيمن!!) الجديد فى أى

وقت دون المرور على السكرتيرة، ولعل هذا يدلنا على مدى ما كان ممكنا فى الأحوال الأخرى(!!!)

(٦)

ومن المهم لتاريخنا الإدارى والاجتماعى والاقتصادى أن نتأمل فيما يرويه المهندس حلمى السعيد عن دوره فى تأسيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة:

«وقد جاء تأسيس هذا الجهاز تتويجا لجهود سابقة ودراسات قدمها خبراء، وأشير هنا إلى أنه جاءت لجنة من أمريكا تضم دكتور جولك، ودكتور بولك، واستمروا فترة فى القاهرة خلصوا بعدها إلى عمل تقرير إصلاح إدارى فى مصر، وكان معظم محاور ذلك التقرير منصبا على توصيف الوظائف والترقيات، وكان ذلك شيئا مهما فى تلك الفترة لأنه كان جديدا أن يسمع الناس عن تحديد مواصفات للوظائف (على سبيل المثال فإن مدير أى هيئة معينة حدد بشروط أن يكون حاصلا على مؤهل معين، وأن يكون له كم معين من الخبرة)، وذلك هو ما يسمى بوصف الوظائف».

«كان ذلك نواة ديوان الموظفين الذى كان يركز على مهمة شئون الأفراد، وكان يتبعه مديروا المستخدمين فى الوزارات، وعندما تأسس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ترك مديرو المستخدمين لتبعية وزاراتهم، وبذلك نقل كل مدير للمستخدمين بدرجاته إلى الوزارة التى يعمل بها».

«وأصبح فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة مركزية لشئون العاملين مهـمتهـا دراسة شكاوى الأفراد وتأخـذ الفتاوى من الدولة وتبـعث بها للوزارات، وتوجـد إدارة مركـزية لتـرتيب الوظائف. . وإدارة مركـزية للتنظيم. . وإدارة مركزية للتفتيش، وقد أصبح هدف الجهاز يختلف عن مهمة ديوان الموظفين وهى تنظيم الدولة وترتيب الوظائف وتوصيفها».

«كمـا كان يتبع الـجهاز كـلا من هيئة الرقـابة الإدارية وهيئـة النيابة الإدارية لمعـرفة الأخطاء واقتراح العـلاج والتعرف سريعـا على ثغرات القوانيـن بغرض الرقابة الإداريـة، وبالتالى معـالجتـها، وحـدد القانون أهداف الجهاز المـركزى للتنظيم والإدارة واختصـاصاته، فنص على أن الجهاز هيـئة مستقلة تلحق بمجلس الوزراء وتتـألف من إدارات مركزية يصدر بتـنظيمهـا وتحديد اخـتصاصـاتها قـرار من رئيس الجمـهورية، وتتكون هذه الإدارات المـركـزية من عـدد من الإدارات العامـة يصـدر بتنظيمها وتحديد اختصاصاتها قرار من رئيس الجهاز».

«والمادة الرابعة من الأحكام المرافـقة للقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إنشاء الجهـاز المركزى للتنظيم والإدارة نصت على أن يمارس الجهاز اختصاصاته بالنسبة للجهات الآتية:

١ - الوحدات التى يتألف منها الجهاز الإدارى للدولة.

٢ - الهيئات والمؤسسات العامة والشركات التابعة لها.

«وفى سبيـل تحقيق تلك الأهداف يباشـر الجهاز الإدارى مجـموعة

اختصــاصات فى مقـدمتها: اقتــراح القوانين واللوائح خاصــة بالعاملين وإبداء الرأى فى المشروعات المتعلقــة بشئونهم قبل إقرارها، والإشراف على تنفـيذ هذه القوانين واللوائــح وإصدار التعليــمات الفنيــة والنشرات المنظمة لتنفيذها».

«كان الاهتــمام بإعداد الــهيكل التنظيمى للــجهاز واخــتيار القــيادات المشرفة على الإدارة المركـزية والإدارة العامة وإعطاء دفع ليكون الجهاز ويستمر جهازا علميا يعطى المشورة العلمية المتمشية مع أحدث العلوم للوزارات والهيئات المــمثلة للدولة، وقد عهدت بهذه المــهمة إلى عدد من الخبــراء من أساتذة الجامعــات الذين أشرفوا على التــدريب وإتاحة فــرص الدراســات العليــا أمــام شــبــاب الجــهــاز لدرجــات (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه)».

«كمــا كان تشكيل لجنة الوكــلاء لدراسة كافــة القضــايا ونجاح هذه اللجنة دعا إلى انتشارها فى سائر الوزارات».

«وهنا أشيد بالمســتوى الممتاز لعناصر أعتــز بهم من شباب العاملين فى الجهاز فى الفترة التــى قضيتها معهم. لقد كــانوا عناصر ممتازة من ديوان الموظفين تم اخــتيار أفضلهم للعمل فى الجهــاز المركزى للتنظيم والإدارة».

«وكــانت العلاقــة جيــدة جدا بين الجــهاز والوزارات، فــقد كــانت الوزارات تلجأ للجــهاز فى كثــير من الأمور، كــما أن عددا من أعــضاء الجــهاز كــان يتم انتدابهم للوزارات إلى أن تم إنــشاء وحــدات اسمــها

وحدات التنظيم والإدارة فى كل وزارة صدر بها قرار وزارى، وكانت تتبع إداريا الوزارة التى توجد بها، وكان الجهاز يرسل لهم القواعد والتعليمات».

«لقد كان فراد الجهاز هم من الكوادر الممتازة وظيفيا إلى أن تركت الجهاز وعدت إلى رياسة الجمهورية».

«وكان من الطبيعى أن تستعين الجهات الخارجية بهذه الكفاءات فتمت إعارة بعضهم خارج مصر، والبعض الآخر عمل مدرسا فى أقطار عربية مثل السعودية والكويت.. والبعض دفعته الظروف إلى الهجرة، وبين فترة وأخرى ألتقى بعدد من شباب الجهاز وقد شقوا طريقهم ويشغلون الآن مناصب قيادية، منهم القضاة ومنهم مَنْ يعمل فى النيابة، ومنهم أساتذة الجامعات».

«لقد استمر عملى فى الجهاز حتى ١٩٦٩، فبعد بيان ٣٠ مارس تشكلت الوزارة التى ضمت أعدادا كبيرة من أساتذة الجامعات، وهم أساتذة متخصصين وأفاضل لكنهم وجدوا أن الجهاز يتدخل كثيرا فى أعمالهم ويمارس عليهم رقابته».

(٧)

فيما عدا هذه الأمور الأربعة التى تدارسنا روايات حلمى السعيد عنها فليس فى المذكرات شىء جديد، على الرغم مما كان القراء يتوقعونه منها، وقد كانوا يتوقعون كثيراً من مذكرات هذا الرجل، فقد كانوا

يتوقعون مثلاً أن تتحدث هذه المذكرات عن بعض الأسرار أو حتى عن بعض الملابسات التى ألم بها صاحبها حين تولى التحقيق مع صلاح نصر وقادة المخابرات فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧، وفى هذا الإطار نرى المذكرات وهى تقدم الوقائع من وجهة نظر حائرة لا تستطيع الانحياز لا إلى المشير ولا إلى الرئيس، ونراها كذلك وهى لا تستطيع الانحياز لا إلى الحق ولا إلى المنطق، وإنما هى تحاول فى ظل حرصها على مجاملة هذه الشخوص الحقيقية، والشخوص الاعتبارية الأربعة على ما يسمى فى لغة الشارع السياسى تسديد الخانات، أو تقفيل الثغرات، وحين تفعل المذكرات هذا فإنها ترفو هذه الثغرات بمهارة ضعيفة المستوى منشئة ثغرات أكبر منها للأسف، ذلك أن النسيج الفكرى الذى يحرص على مراضاة شخوص اعتبارية كثيرة يكون مهلهلا بحكم طبائع الأشياء، ويكفى أن يطالع القارئ بعض فقرات من حديث هذه المذكرات عن قضية الفنانة التى تزوجت المشير فإذا بالقارئ العادى يحدث نفسه فى أثناء القراءة بكل ملل وضجر وضيق أنه يعلم من الموضوعات والخلفيات أكثر مما يعلمها هذا المحقق الكبير!! ذى المنصب الخطير، ومع هذا فإن فى ثنايا هذه الرواية (التى يقدمها حلمى السعيد) ما يمثل اعتراف بعض أجهزة الدولة فى ذلك الحين بكثير من الأمور التى يُراد إنكارها اليوم.

يقول حلمى السعيد:

«... ولقد تم التحقيق مع عدد ٤٤ سيدة، و٩ أفراد من خارج الجهاز، و١٤ فردا من قوة جهاز المخابرات العامة، ولقد اتضح أن ثلاثة أفراد من الجهاز وثلاثة من خارج الجهاز [متورطون] فى علاقات نسائية، كما كان الجهاز يقوم بعمليات السيطرة على بعض النساء حتى يمكن استخدامهن فى عمليات المخابرات، وبعض النسوة كن لا يوافقن على الاجتماع بالرجال إلا إذا كانوا أجانب، لذلك استخدم عدد من المترجمين من أفراد الجهاز للقيام باصطحابهن إلى الشقق الآمنة الخاصة بالمخابرات والمجهزة بمعدات التصوير».

....

«وقد ذُكرت فى التحقيقات وقائع وتصرفات عديدة حول علاقات واتهامات، وقد تم استجواب الأطراف لتبيان الحقيقة، وكانت أكثر الموضوعات إثارة وخاضت الصحف فى تفصيلاتها دون الاقتراب من الحقيقة هى قصة السيدة (ن) التى كانت على علاقة مع أحد قيادات المخابرات العامة، وكان لها أصدقاء أجانب، ولقد وقعت [إقرارا] عام ١٩٦٠ لتكون مندوبة مخابرات».

«وفى عام ١٩٦١ تم تقديمها إلى السفارات لعمل صداقات مع رجال السلك الدبلوماسى، وكان جميع زملائها فى الوسط الفنى يعلمون علاقاتها مع أحد قيادات المخابرات العامة الذى نجح فى تقديمها إلى أحد القادة السياسيين عام ١٩٦٢ وذلك بترتيب مقابلة لهما (السيدة

الفنانة والشخصية القيادية) فى إحدى الفيلات الآمنة التابعة للمخابرات العامة فى حجرة مظلمة، ولما قامت القيادة السياسية بإشعال سيجارة فعرفته السيدة (ن) وكانت دائما تقول إنها عرفته بسيجارة».

«وفى حوالى عام ١٩٦٣ وقعت على ورقة مع هذا القائد السياسى أيضا وأصبحت هذه الورقة فيما بعد عقد زواج عرفى وشهد عليه اثنان من إخوة هذا القائد السياسى، أما فى عام ١٩٦٥ فقد قامت رئاسة المخابرات بعمل كنترول عليها بواسطة مترجم من المخابرات وذلك بغرض عدم قيامها بالتحدث عن علاقتها بتلك الشخصية السياسية، وقد أخطرت المخابرات العامة هذه القيادة بعمل الكنترول عليها».

وفى شهر ديسمبر ١٩٦٤ تعرف أحد المحامين وزوجته على القيادة السياسية وذلك بالمقابلة على طريق مصر ـ الإسكندرية الصحراوى بترتيب مع السيدة (ن)، على اعتبار أن السيارات قد تقابلت صدفة لحضور حفلة رأس السنة فى كنج مريوط».

«كانت السيدة (ن) تخطط ليكون لها من القيادة السياسية طفل، وقالت هذا الكلام إلى المحامى وإلى النقيب (. . .) ولكنهما أصرا على كشفها للقائد السياسى».

«وقد ذكر النقيب (. . .) فى التحقيق أن القائد السياسى كان يحبها جدا وأنها تحبه، وأنها رفعت معنوياته، وأنها كانت تحاول العمل على راحته وتعمل كسيدة ليقارن بينها وبين زوجته».

«وكانت السيدة (ن) تستهدف تأمين مستقبلها بأن تنجب منه طفلا،

وأنها كانت قوية الشخصية، وذكية، وتحاول الاستزادة من الثقافة وتسد عنده فراغا كبيرا فى هذه الناحية، لذا كانت تبالغ فى إظهار الخوف عليه».

«ونتيجة لتبليغ النقيب (. . .) للقائد السياسى عن خططها وتطلعاتها بزواجها العرفى فقد سجل لها النقيب (. . .) هذا الكلام وسلمه للقائد السياسى الذى سلمه لها بدوره فقامت بمساعدة المخابرات والمباحث العسكرية بالقبض على النقيب (. . .) ثم غيرت خطتها بأن سعت لزواج السيدة (. . .) زوجة المحامى ثم زوجة النقيب فيما بعد لشقيق القائد السياسى وبذلك يمكنها زيارة زوجته والتعرف على أولاده».

«وكان القائد السياسى يحبها جدا وتسيطر هى عليه، والدليل الواضح على ذلك أنه كان ينقل كل ما يقال له عن تصرفاتها إليها رغم ما يمثل ذلك من مخاطر على المبلغين وتسليم التسجيل الذى قام به النقيب (. . .) للسيدة (ن) بأوامر من القائد السياسى إليها، والتضحية بالنقيب رغم إخلاصه له، وما تم اتخاذه بالنسبة للمحامى، كما سمح لها بعمل تسجيل له جاءت به أقواله: «إنت تسيبينى وأنت أغلى من أولادى، دا أنا ما شفتش أولادى من ثلاثة أو أربعة أيام لكن ماقدرش ما شوفكيش ثلاثة أو أربع أيام. . يشرفنى إن إنتى أغلى شىء. . أنا ما أقدرش أستغنى عنك. . ده حكم إعدام وإنت قاعدة تهزرى. . تحكمى عليه بالإعدام بهذه البساطة. .»، وقالت: والله العظيم قلبه وقف تقريبا وخد كورامين وبقى يزعق».

«لقد كانت قيادات المخابرات تخاف منها وتعمل لها [حسابا]، ولقد أنجبت طفلا يوم ٤ أبريل ١٩٦٧ الساعة ١٢ ظهرا، وحتى ذلك التاريخ ظلت زوجته عرفيا. ومن الغريب أن قيادات المخابرات العامة فى تلك الفترة كانت تشجع القائد السياسى على توطيد هذه العلاقة مع السيدة (ن) بدلا من حمايته منها».

□

ويستطرد المهندس حلمى السعيد ليشير إلى ما يطلق عليه «الناصريون» القضايا الفرعية التى كان لابد منها مع الإنجاز الكبير:

«كما تجدر الإشارة إلى أن التحقيقات كشفت عن استغلال إمكانيات المخابرات العامة للأغراض الشخصية، علاوة على استخدام بعض الأماكن الآمنة لقيادات المخابرات وأصدقائهم من الشخصيات العامة، وتلك القيادة السياسية لمقابلة سيدات، وقد قال (. . .) إنه قام بعمل مكتب للعلاقات العامة تولت إدارة المخابرات تمويله بمبلغ ٢٥٠ جنيه شهريا، ولما فشلت الفكرة قام بتقديمه إلى إحدى شركات المقاولات الكبيرة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه سنويا، وقد انضم رئيسها إلى المجموعة بعمل جلسات ترفيهية فى منزلهم حيث قامت علاقة بين أحد قادة المخابرات وأخت أحد القيادات السياسية، وكذلك زوجة أحد كبار الموسيقيين التى كان يشك أنها على علاقة بجهات أجنبية، وقد أكدت خادمة هذا الموسيقى تردد قادة المخابرات العامة والقائد السياسى على منزل الموسيقى الذى ضاق بهم، وقد تم تعيين هذه الخادمة بالمخابرات العامة».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى ما أشارت إليه أدبيات سياسية كثيرة من أن شركة المقاولات الكبيرة التى لم يذكر حلمى السعيد اسمها هى شركة المقاولون العرب، وأن رئيسها هو المهندس عثمان أحمد عثمان، لكن العلاقة الحميمة بين الرجلين جعلته يتجاوز تحديد الإشارة:

«وكانت المخابرات العامة قد بدأت فى مارس ١٩٦٣ استخدام الجنس كأحد عوامل الحصول على معلومات، وبالفعل بدأت المخابرات العامة فى تجنيد سيدات من الراقصات فى الكباريهات».

□

وعند هذا الحد يبدى حلمى السعيد بعض الاندهاش الخلقى فيقول:

«ولكن الغريب أن بعض قادة المخابرات عندما تعجبهم سيدة من الممثلات أو الفنانات يقومون بعمل سيطرة عليها وإجبارها على التوقيع على إقرار بالعمل كمندوبة للمخابرات العامة».

. . . .

ويختم حلمى السعيد حديثه فى هذه الجزئية بعبارة يبدو منها أنه حريص على الاعتذار إلى القراء الذين لم يشف لهم غليلهم:

«التفاصيل كثيرة فى قضية انحراف بعض قيادات المخابرات العامة التى كان لى شرف تكليف الرئيس جمال عبد الناصر للتحقيق فى تجاوزاتها ومعى الزميل محمد نسيم».

(٨)

وفى خضم حديثه عن المخابرات واعترافاتها يذكر حلمى السعيد أنه استقصى حقيقة موضوع السموم من صلاح نصر، وهو يشير إلى اعتراف صلاح نصر باستيراد السم الذى مات به المشير، ومع هذا فإنه يقف عند هذه الحدود، وكأنه محقق مبتدئ أو تحت التمرين فى إدارة من إدارات الشئون القانونية:

«... لقد سألت صلاح نصر عن عملية السموم وكيف ولماذا استوردتها المخابرات العامة؟ فأجاب بأن المخابرات العامة استوردت [نوعا] من السموم هو «أكونيت» يستخرج من نبات اسمه العلمى «خانق الذئب»، وقال إنه تم الاستيراد لكبار لقيادات فى حالة الهزيمة لأنها تحدث قتلا فوريا، وبدون ألم، وقال: إن الرئيس جمال عبد الناصر غضب يومها (وكان ذلك قبل ٥ يونيو ١٩٦٧) وقال بحدة: مش أنا اللى أنتحر؟! لكن المشير عبد الحكيم عامر أخذ واحدة منها ووجدوا مكان لصقها بين فخذيه وهى التى أدت إلى وفاته».

«ذلك كله ورد فى استجوابى لصلاح نصر بتكليف من الرئيس جمال عبد الناصر للتحقيق فيما نسب لجهاز المخابرات من تجاوزات، وجميع هذه الردود والتحقيقات مسجلة فى شرائط وكلها سلمت للنيابة العامة التى بمقتضاها كانت قضية انحراف المخابرات ومحاكمة قيادات الجهاز ثم صدور الأحكام على مَنْ ثبت تجاوزهم عن طبيعة العمل أو استغلالهم للأموال والنساء تحت زعم نشاط الجهاز وعملياته».

(٩)

وعلى نفس النمط من هذا الإحساس المتأصل بالحرج البالغ يتناول حلمى السعيد موضوعات كان هو نفسه فى غنى عنها لأنها لا تعبر عن مذكرات حقيقية، ولا عن شهادة تستحق التسجيل، كما أن موضوعاتها لا تبرئه من ناحية، ولا تمجده من ناحية أخرى، وكان من الأولى به أن يعرف أنه لم يكن إلا واحدا من تيار من التيارات القائدة (أو المنفذة) للثورة فحسب، وأن التيار الذى انتمى إليه قد خانه التوفيق، وهو لا ينكر انتماءه (بحكم النسب وبحكم الاقناع الفكرى أو البيروقراطى) إلى مجموعة شعراوى جمعة والتزامه بموقفها من الرئيس السادات فى بداية عهده، وإنما هو يعترف بهذا على مضض!! ثم يكرر الحديث عن هذا الانتماء ويبدو حريصا على الإشارة إلى حفاظه على هذه الرابطة حتى أنه بعد خروجه من المعتقل ذهب للقاء رئيس الوزراء ونائب رئيس الجمهورية للعمل على الإفراج عن شعراوى جمعة، ولكن هذا كله لا يعنى بالطبع أن يكون هو وشعراوى جمعة على صواب بينما السادات هو الخاطئ.

ولهذا فمن العجيب أن نرى المهندس حلمى السعيد وهو يدافع عن التنظيم الطليعى ببعض معلوماته المحدودة عن هذا التنظيم دون أن يضيف هذا الدفاع شيئا غير تفسير الماء بالماء، أو التجهيل لما هو معروف للكافة، أو التنكير لما هو معلوم بالضرورة.

بل إن حلمى السعيد ـ وهذا مما قد يعجب له القارئ ويدهش ـ يكاد يؤكد الانتقادات التى توجه إلى طبيعة الدور المباحثى لمثل هذا التنظيم،

وذلك من دون أن يدرى أنه يفعل هذا التـأكيد ، فهـو يبدأ بأن ينكر أن التنظيم كـان يكتب تقارير أو شيـئا من هذا القـبيل، ويشـير إلى أن هذا القول من الأراجيف والأكاذيب التى أثيرت(!!!) ووسم بها هذا التنظيم، ثم إذا به فجـأة ينقض هذا كله حين يحرص على أن يضـرب المثل على فاعليـة التنظيم فى «التـوصيل»، وبالتالى الـتصدى للمـشكلات الطارئة بتفوق بارز على الأجهزة الرسميـة متمثلة فى الوزير فإذا به يضرب المثل على هذا النجاح فى «التـوصيل» بما حدث فى إضراب شـركة المحلة، وهى واقعة معـروفة، ولم يكن لحلمى السعيد نصيب فـيها لأنه لم يكن المسئول عن منطقة المحلة الكبـرى وإنما كان مسئول التنظيم فى جنوب القاهرة. يضـرب حلمى السعيد المـثل بهذه الواقعة على فـاعلية التنظيم الطليعى فى القيام بدور «سياسى» بينما أن هذا الدور لا يعدو ما كان ولا يزال يُتهم به هذا التنظيم من أنه دور شبيه بأى دور مباحثى.

ولنقرأ ما يرويه حلمى السعيد عن التنظيم الطليعى وهذه الواقعة:

«وأسجل هنا فاعلية هذا التنظيم وقدرته على الحركة السريعة، فعندما كانت تحـدث مشكلة أو موقف مـعين أو أزمة داخل مـوقع أو مصنع، سرعـان ما يقوم الشـخص القيادى فى هذا الـموقع بالاتصال بى مـبلغا بالموقف وتحليلاته مـقرونة بالمقترحات بالخـصوص، فأقوم أنا بدورى بالاتصال الفورى بالسيد أمين التنظيم وكان وقتذاك السيد شعراوى جمعة الذى كان يقوم بدوره بالاتصال السريع بالرئيس جمال عبد الناصر ويأخذ توجيهـاته لحل المشكلة، ويفيد بالنتـيجة التى أبلغها للشـخص القيادى

الذى اتصل، وهنا تجد الجماهير أن قضيتها قد حسمت وأن مطالبها العادلة قد أجيبت وبسرعة عبر قنوات الاتصال».

«تلك السرعة كثيرا ما سببت حرجا كبيرا لعدد من المسئولين، فقد حدث أكثر من مرة أن مشكلة بذاتها تم التحرك فيها وحسمت تماما قبل أن تصل معلوماتها إلى الوزير المختص الذى يتبعه ذلك الموقع بسبب بطء التسلسل القيادى إلى أن يصل من المستوى الأعلى فى شكل تقرير كامل إلى الوزير المختص».

«وقد حدثت مواقف حرجة كثيرة منها كما أذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر قبل اجتماع مجلس الوزراء تحدث مع أحد الوزراء مستفسرا عما حدث فى مصانع المحلة الكبرى ومن ردود الوزير أدرك الرئيس جمال عبد الناصر أن الوزير مازال يبحث الموضوع ـ حتى تلك اللحظة ـ بينما المشكل كان قد تم رفعه تنظيميا واتخذت فيه قرارات لأن العمال كانوا أصحاب حق».

. . . .

بل إن مفارقات القدر تدلنا على أن الوزير الذى أوذى بسبب هذه الفاعلية أو من أجل إبراز عضلات هذه الفاعلية، كان هو ثالث ثلاثة أصدقاء أو زملاء على الأقل، أما الآخران فهما من باب الطرافة حلمى السعيد نفسه والرئيس جمال عبد الناصر نفسه، وقد كان هذا الوزير أحمد توفيق البكرى مزاملا للرجلين فى التدريس فى مدرسة الشئون الإدارية، بل إن مذكرات حلمى السعيد تورد صورة لثلاثتهم عبد الناصر وحلمى السعيد وتوفيق البكرى معا فى الصفحة الخامسة عشرة

من ملحق الصور، وهى آخر صفحات الكتاب.

□

ولا يكتفى حلمى السعيد فى حديثه المجهل عن التنظيم الطليعى بمثل هذه الواقعة، وإنما هو حريص على أن يخصص بعض صفحات الكتاب كما أشرنا فى مقدمة هذه المدارسة لصور بعض نشرات التنظيم الطليعى، وقد تولى الناشر إعادة جمع المواد المكتوبة فى هذه النشرات فإذا به يخصص صفحة كاملة (أكثر من مرة) لكلمة واحدة هى عنوان النشرة.. وكأنما عنوان النشرة شىء مقدس لابد له من صفحة كاملة ليدلنا على إخلاص التنظيم الطليعى.

(١٠)

ومن العجيب أو الطريف أو المدهش أن حلمى السعيد يلجأ إلى نفس الأسلوب المبسط أو المسذج (الذى اتبعه فى الحديث عن التنظيم الطليعى) عند رواية ذكرياته عن أحداث ١٥ مايو محاولا أن يصور الأمر فى إطار استقالات طلبت منه وقد طلبها حليفه ونسيبه شعراوى جمعة، ثم إذا هو يتطرق مباشرة إلى التأكيد على حرص مجموعتهم على إذاعة التسجيلات فى الإذاعة فى نفس وقت وصولها إلى الرئيس، وكأن هذا فى حد ذاته لا يدل على مدى عداواتهم للرئيس ولا محاولتهم إحراجه!! ومع كل هذا فمن الجدير بالذكر والثناء أن نرى حلمى السعيد وهو يتحدث عن أنور السادات فى إطار أنه رئيس منتخب من الشعب وليس رئيسا بالمصادفة أو عميلا، كما أننا نراه يتحدث عن أحقية

الرئيس فى أن تكون له سياسته. . ومن الواضح أن الانضباط العسكرى والهندسى فى شخصية حلمى السعيد كان وراء ما سجله فى فقرته التى يحاول أن يعرض فيها ما حدث فى مايو ١٩٧١ بطريقة مخالفة لما استقر فى الأذهان عنها، وهى محاولة طريفة مع أنها يائسة، ومن المهم أن نقرأ هذه الفقرة التى يقول فيها:

«إن القضية ببساطة شديدة هى أن السادات كان رئيسا منتخبا من الشعب وله سياسته التى يطبقها، ومَنْ يريد السير معه لا يعترض، وبالتالى لا مبرر له أن يستقيل كى ينعم بالمنصب، أما الذى يختلف معه فى الرؤية والتوجه فما عليه إلا أن يترك موقعه بهدوء. . لذلك كان تقديمنا للاستقالة هو الأسلوب السليم الهادئ من وجهة نظرنا، وأمسك كل واحد منا بورقة وقلم وكتب استقالته من سطرين، تم تجميعهما فى مظروف واحد كبير».

. . . .

هل رأى القارئ تبسيطا لهذه الأحداث يفوق هذا التبسيط المذهل؟

«أذكر يومها أن الأخ سامى شرف طلب أشرف مروان وقال له: «تعالى خذ الاستقالات وروح لبيت الرئيس»، أما محمد فائق وزير الإعلام فقد ذهب إلى الإذاعة وتأكد أن الاستقالات أذيعت».

. . . .

«الذى حدث أننا طلبنا من الأخ وزير الإعلام محمد فائق أن يذيع

خبر الاستقالات فى نشرة الساعة الحادية عشرة مساء، أى قبل ن يقرأها الرئيس السادات، وفي لحظة اجتماعنا فى بيت شعراوى جمعة اتصل عبد المحسن أبو النور وقال لشعراوى إن معه ضياء الدين داود ودكتور لبيب شقير وصبرى مبدى وأنهم سيقدموا استقالتهم».

«من الأشياء الطريفة أن سامى شرف أخطر بعض الزملاء بالتليفون.. فقد اتصل على زين العابدين وزير النقل، واتصل كمال هنرى أبادير وزير المواصلات، وأخطرهم أننا استقلنا واعتقدوا أن هناك توجيها للوزراء بالاستقالة».

«وفعلا بعثوا استقالاتهم للرئيس، لكن الذى حدث أنه تم إعلان تشكيل الوزارة، وكان من بين الوزراء كمال هنري، ولما اكتشفوا أنه قدم استقالته لكنها وصلت متأخرة قاموا فورا بإخراجه من عضوية الوزارة».

«كما أذكر أن محمود رياض وزير الخارجية عندما سمع أن شعرواى استقال اتصل به تليفونيا وسأل: «إيه ياشعراوى.. خليكم لبكرة».

(١١)

وعلى هذا النحو أيضا من التجاهل الجزئى للحقائق المتداولة على نطاق واسع نرى صاحب هذه المذكرات وهو حريص تماما وبوعى كامل على تجاهل كل الحقائق التى لا تعجبه أو لا تتفق مع توجهاته، وذلك باختزال الأجزاء التى لا تتناسب مع عقيدته، أو مع ما يبشر به فى

كتابه، وهو على سبيل المثال حين يـذكر القرية التى نشأ فيها وهى قرية عظيمـة بلاشك يتحدث عن شـهدى عطية (ابن القـرية) حديثا مخـتزلا وكأنه ليس هو شهـيد الشيوعيـين على يد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وهو يتحدث عن عبـد المعبود الجبيلى على أنه الوزير ويـتجاهل أنه كان من ضحـايا الثورة فى الاعتـقالات التى كانـت تفرضهـا من آن لآخر على الشيوعيين ولنقرأ هذا النص المبتسر:

«فى قرية مـيت يعيش كـانت هناك مدرسة التـعليم الإلزامى، إلا أن القـرية تتمـيـز بأنها خـرجت أعـدادا كبـيـرة من النابغـين فى مجـال تخصصهم، منهم كما أشرت الدكتور الـعالم عبد المعبود الجبيلى الذى كان وزيرا بعد ثورة ٢٣ يوليو، والكاتب شهدى عطية الذى انجذب إلى الأفكار الماركسية وله كتابات كثيرة، وتخرج من أبنائها أطباء ومهندسون وتخصصات عديدة».

(١٢)

ويبدو حلمى الـسعيـد حريصا جـداً وعلى الدوام على تصوير نفـسه على أنه كان من المـهنيين العسكريين أو العسكريين المـهنيين الذين لا يحفلون كثيرا بالعمل الـسـياسى ولا بالعمل الوطنى، وهو يذكر فى شبه فخـر أنه لم يكن يشارك فى هذين المجـالين(!!) إلا عندما أتيح له أن يشارك بنوع من الالتزام الوظيفى ليس إلا، ولهذا نرى حديثه عن تجربته فى الـسـجن حديثـا روتينيا لا يـحفل بأى قـدر من الوعى السيـاسى أو الإنسانى، ولا يتضمن المشاعر المـتأججة ولا الألم ولا الضجر، إنما

هو يعجب من هذه المفارقات التى يجدها فى الحياة فحسب.

ولنقرأ هذا النص للمهندس حلمى السعيد حيث يقول:

«وقبل أن روى تف اصيل مـا جرى أسجل هنـا بكل أمانة حقـيقـتين مهمتين هما:

«الحقيقة الأولى: أن فتـرة السجن (من مايو إلى ديسمبر ١٩٧١) من الألم والمـحنة للغيـاب القسـرى عن الأهل والأحبـاب والمعـارف. . والحرمان من نعـمة الحرية ونسيم الهواء الطـلق. . هذه التجربة - على المستوى الشـخصى - كانت تجربة مفيدة جـدا لى. . صقلتنى بمهارات كـانت كامنة، وسلحـتنى بقـدرات ساعـدت على تكيـفى مع الظروف الجديدة والقاسية، فكان لكل ذلك زادى وعدتى لاجتياز تخوفات انهيار الإرادة ومقاومة الاهتزاز النفسى ورفع الراية البيضاء استسلاما».

«الحقيـقة الثانية: أنه رغم مـرارة التجربة وقسوة الـحياة داخل زنزانة السجن، فإننى لم أحقد على أحد. . حتى الرئيس السادات الذى أعرف أنه السبب فلم أحـقد عليه ولـم أشمت فى وفاته فى حـادث المنصة ٦ أكتـوبر ١٩٨١. كما أننى لم أحقـد على الضباط والجنود فى السـجون التى نزلنا عليها «مجبرين» لإدراكى بأنهم ليسوا إلا موظفين عليهم تنفيذ الأوامر وتطبيق التعليمات، بل وللأمانة فإن هؤلاء لم [تخل] قلوبهم من رحمة وتعامل إنسانى فكانت لهم مواقف التعاطف معى ومع غيرى باعثة أنهم يدركـون أن الذين يقبـعون قـسرا فى الزنزانة الآن، كـانوا بالأمس

القريب قيادات وطنية لها مكانتها، وأنه حتى لو جار النظام عليهم فإنه لا ينبغى أن يذل مَنْ كان يوما عزيز قوم!!».

وفى موضع آخر وبعد عشرين صفحة من الموضع الذى نقلنا عه الفقرة السابقة يشير حلمى السعيد إلى أنه كان يتمتع بما لم يتمتع به الآخرون من أعصاب قوية، ويقول:

«وأسجل هنا أننى أختلف نفسيا عن البعض، إذ أتمتع بأعصاب قوية ومن الصعب إثارتى، وأشكر الله الذى وهبنى قدرة على التغلب على العواطف.. وأنا لست عصبيا».

....

«سجن القلعة.. به حجرة صغيرة فيها سرير واحد، ولا توجد به شبابيك ولا دورات مياه، ويقفل الباب وتصبح الدنيا «كحل»، لكنهم وضعوا «لمبة» تضىء ليل نهار، ولكى أنام هدانى الله إلى حل عملى، وهو أن أضع «فوطة» تغطى الوجه بالعينين لكى أنام، وساعد على النوم شدة التعب والإرهاق».

....

«وأسجل هنا أن الكثير من الجنود كانوا يحملون قلوبا طيبة وعطوفة وكان تعاملهم معنا رقيقا، وكان بعضهم يخبرنا عن «النزلاء الجدد».

(١٣)

وإذا كان الأمر كذلك فيما يتعلق بتجربة السجن التى ينظر إليها

صـاحب المذكـرات دون أى قدر من الوعى السـياسى أو الإنسـانى أو التاريخى، فـإننا نرى هذا التوجه اللاسـياسى أكثـر وضوحا فى علاقـته بالثورة على الرغم من أنه كـان عضوا فى تنظيم الضباط الأحـرار وقريبا جداً من الرئيس عـبد الناصر، ولكن انظر إلى أدواره المـبكرة فى الثورة وحديثه الفاتر عنها:

«... بعد نجاح الثـورة كان تكليفى بأن أتولى ـ ومعـى زميلى فريد طولان الذي أصبح بعد ذلك محافظا لبـورسعيد ـ الإشراف على مكتب الإعلام بالقيـادة العامة التى فيهـا كان يجتمع مجلس قـيادة الثورة وتدار كافة العمليات، وكانت مهمتنا أن نلتقى بالصحفيين من عرب وأجانب، نتسلم مـنهم أسئلتهم واسـتفسـاراتهم، وكانت التـعليمـات لنا أن نقوم بتسليم الأسئلة التى بالـلغة العربية إلى السيد أنور السـادات، أما الأسئلة الخاصة بالصحافة الأجنبية فنقوم بتسليمها إلى السيد على صبرى، وبعد حصولنا على الإجابة كنا نقوم بتسليمها إلى المـتقدمين بها من صحفيين عرب وأجانب، وقـد استمرت هذه العـملية ستة شهـور، أى منذ اليوم التالى لقيادة (قيام) الثورة إلى نهاية شهر ديسمبر ١٩٥٢».

....

«وكان قـرار مجلس قيـادة الثورة هو إصدار القـانون الأول للإصلاح الزراعى وكانت تعليـمات عبد الناصـر التى نقلها لنا عبد الحكـيم عامر قوله: «اتـصلوا بالصحف وأبلغـوهم بوقف الطبع حتى تصلـهم قرارات مجلس قيادة الثورة».

□

بل إن حديث حلمى السعيد عن المقاومة الشعبية التى كان هو نفسه من قادتها لا يكاد يتعدى الحديث عن دور مهندس مساحة أو مقاول بسيط، أو معلم عسكرى يتولى تقييم الضباط، وربما أن حقيقة الأمر لم تعد هذا الطابع الذى يتحدث به حلمى السعيد، لكننا، فى واقع حياتنا، تعودنا على ألا نقرأ عن مثل هذه الأمور «الثورية» إلا ما هو مكتوب بحماس زائد:

«فى عام ١٩٥٣ نشأت فكرة تكوين حرس وطنى يقوم على التطوع من الجماهير، وكان مكتب رئيس الأركان يضم كمال الدين حسين عضو مجلس القيادة وأنا وعددا من الضباط، ولأن كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة الثورة فكان هو قائد عمليات تدريب المتطوعين، وتوليت أنا أركان حرب هذه العملية، وكانت مهمتنا هى تجهيز المعسكرات بتوفير الأراضى اللازمة لها واختيار أكفأ الضباط وصف الضباط لعمليات التدريب، وأن نعمل على تجهيز «تبة ضرب النار» فى كل معسكر تدريبى،ونجحنا فى افتتاح أول معسكر فى إمبابة».

(١٤)

ويتصل بهذا المنهج المترفع عن عمد عن الحديث عن تأجج الوطنية ومشاعرها ما نراه فى موقف رابع أو فى موضع رابع من تقدير صاحب هذه المذكرات لصفات معينة فى الرئيس جمال عبد الناصر فإذا بهذه الصفات بعيدة تماماً عن أن تكون سر عظمته أو سر نجاحه، ومن ذلك

هذا الذى يرويه فى أثناء حديثه عن شخصية الرئيس عبد الناصر:

«. . . كان شابا مؤدبا لا يحب «الهزار» الذى كان سائدا بين الضباط والذين كانت حياتهم وأحاديثهم كلها لهـو وضحك وقفشات، لكن عبد الناصـر كان جـادا لذلك استـرحت له، وتكلمنا مـعا، ثم يضـاف إلى خصال جمـال عبد الناصر أنه كان خدوما وعطوفـا، وأذكر أنه شجعنى لدخـول كلية أركـان الحرب، وكـان دخول هذه الكليـة يسبـقه دخـول امتحان خاص لقياس المعلومات ودراسـة شخصية وعسكرية المتقدم. . وكان المتقدم يمتحن فى مادة التاريخ العسكرى، وهى مادة لها كتاب. . وكـان الامتـحان فى مـواد الاقـتصـاد والحرب والـتكتيك الحـربى. . والسياسـة، وكان الطالب المتقـدم يطالع أسئلة الامتحـانات فى الأعوام الماضية لتـخمين أسئلة هذا العام، وكانت تلك المـواد لها كتب يسهل الحصـول عليها والاطلاع عليـها. . وهناك مواد ليس لهـا كتب وتدخل الامتحـان تائها، وكان عبد الناصـر ينظم لقاءات ومحاضـرات «خاصة» لمن يعرفهم من المتقدمين من الضباط للالتحاق بكلية أركان الحرب».

□

بل إننا نرى حلمى السعيد وهو لايكاد يعنى فى تاريخ علاقته بالزعيم جمال عبد الناصر إلا بعناصر المجـاملة فيما بينهما، وهو يفعل هذا من خلال روايتـه لموقفـين، الأول إبلاغ عبد الناصـر له بنجاحـه فى كلية أركان الحرب:

«دخلت كلية أركان الحـرب عام ١٩٥١ وكانت له لفتة إنسانيـة، فقد

كان جمال عبد الناصر عضوا فى لجان التصحيح ورصد الدرجات، وكما هى العادة فى نتائج الامتحانات كانت تظهر شائعات عمن نجح ومن لم ينجح، وإذا بجمال عبد الناصر يحضر إلى منزلى فى المساء ويستقبله ابنى الصغير أسامة ويدخله الصالون وعندما دخلت لأقابله فوجدته يلاعب أسامة ويضحك معه ثم قال لى: «أنا جاى أقولك إنك نجحت فى الامتحان فمبروك، لأنه كانت انتشرت شائعة صباحا أنك سقطت فخفت تكون سمعتها وتزعل».

أما الموقف الثانى فيتصل بموقف الرئيس عبد الناصر من إتاحة سيارته له دون أى تحفظ معتاد فى مثل هذه المواقف:

«. . . كان يمتلك عربية موريس وكان من القلائل من الضباط الذين لديهم عربة خاصة، ولما كانت صداقتى به قد قويت، وكانت لى رغبة شديدة فى أن أقود عربية ملاكى حيث كنت قد تعلمت قيادة السيارات على سيارات الجيش عندما نكون فى مأموريات خارج القاهرة، لذلك فقد طلبت منه أن أستعير عربته ففوجئت أنه بدون تردد أخرج مفاتيحها وأعطاها لى بدون أى نصائح مثل «خلى بالك من العربية» أو غيرها من عبارات تعبر عن الحرص والتخوف!».

(١٥)

ويتصل بهذا كله ما يقدمه حلمى السعيد فى هذه المذكرات من أفكار يمكن وصفها بلا مبالغة بأنها أفكار قريبة إلى السطحية فيما يتعلق بتقييمه لشخصية الرئيس عبد الناصر، وقد رأينا من قبل تلك المواقف

التى اختارها للحـديث عن طبيعة توثق عـلاقتهما، ولو أن عـبد الناصر فكر فى نفســه بالطريقة التى يرويهـا حلمى السعيـد لكان قد توقف فى علاقته بحلمى السعيد عند رتبة العقيد على أكثر تقدير:

«فى هذا الصدد أذكر أنه دار نقاش بينه وبين أحـد الزملاء من ضباط الأركان حـرب الأقدم منه والذى احـتد معـه فى النقاش على مـوضوع يتعلق بالشـئون الإدارية فى الحرب «فلم يرد جـمال عبد الناصـر عليه، لكنه اشـتكى لى من ذلك ذاكـرا أن هذا الزميـل نسى أنه ضابط أركـان حرب أيضا مثله. كما أن هذا الزميل أيضا قال له: «تعالى ألاعبك «بينج بونج» وأنا أغلبك وأوريك اللـعب إزاى» فنظر جمـال عـبد الناصـر فى الأرض، واحمر وجهه خجلا ولم يرد، ومع ذلك فقد اختار جمال عبد الناصر هذا الزميل وزيرا فيما بعد».

. . . .

هل لنا أن نعلق بأن نسأل صاحب المذكرات إن كان يلوم الرئيس عبد الناصر على حرمانه الوطن من كفاءة لاعب البينج بنج لو أنه يبخل عليه بموقف الوزارة بسـبب هذا الموقف القـديم.. أم أن سلوك الوزير كان فى عمله الوزارى شبيهاً بسلوكه السابق؟

□

ويتصل بهـذا المعنى مـا يرويه صاحب هذه المـذكرات عن بعض « الاتصالات البيروقراطية مع بعض السياسيين القدامى » التى كلف القيام

بها:

«... ولقد كان عبد الناصر عضوا فى جمعية مصر الفتاة بزعامة أحمد حسين، ولقد ألم بأحمد حسين مرض شديد ولما تماثل للشفاء طلب منى جمال عبد الناصر أن أطلب من إبراهيم شكرى أن يعرض على أحمد حسين أى عمل يرغبه، لكن أحمد حسين رفض شاكرا».

ولا يدلنا حلمى السعيد بعد هذا إن كان أحمد حسين قد دبر أمر حياته ونفقاته من خلال شركة أو محل و شىء من هذا القبيل، أم أنه ظل متعففاً فحسب! كما أنه ينسى أن يحدثنا عن علاقة أحمد حسين «الدرامية» بالرئيس جمال عبد الناصر بعد قيام الثورة، وهى علاقة حافلة ببعض المآسى الإغريقية.

(١٦)

ويتصل بهذا الإطار ما يجود به علينا صاحب هذه المذكرت من تصوير علاقات المجموعة المحيطة الرئيس عبد الناصر ، ونحن نراه وهو يروى لنا قصة لحسن صبرى الخولى تدل من ناحية على مدى ما كان يتمتع به عبد الناصر من التزام أو دكتاتورية وتدل من ناحية أخرى على ما كان حلمى السعيد يتمتع به من قدرة على الوفاء لأصدقائه:

«... بعد نجاح ثورة القذافى فى ليبيا فى سبتمبر ١٩٦٩، قام العقيد معمر القذافى بزيارة سرية ليلا إلى القاهرة واستقبله فى المطار عدد محدود جدا، وكانت هناك تعليمات بعدم حضور أى فرد إلا بتعليمات

من عبد الناصر شخصيا، لكن حسن صبرى الخولى كانت له طرق خاصة فى الحصول على المعلومات الغاية فى السرية، ففوجئ عبد الناصر به فى مطار ألماظة الحربى يستقبل القذافي، فطلب منه الرئيس أن يغادر المطار فورا ويذهب إلى منزله».

«وعلم الجميع أن حسن صبرى الخولى مغضوب عليه، وباعتباره صديقى أردت أن أسرى عنه فدعوته لإلقاء محاضرة فى الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة عن الصراع العربى ـ الإسرائيلى لخبرته العميقة فى هذا الموضوع، وقد اعتبر هذا جميلا منى نحوه لم ينسه، وبعد أحداث مايو ١٩٧١ وبعد خروجى من السجن حضر حسنى صبرى إلى منزلى لزيارتى رغم الرقابة الشديدة التى كانت مضروبة علينا فى ذلك الوقت، وكان قد ترك رئاسة الجمهورية وتم تعيينه سفيرا فى الخارجية».

(١٧)

وبوسعنا الآن، وبعد هذا كله، أن نذكر للقارئ إن هذا التوجه الملتزم ليس بغريب على هذا الرجل الذى حرص منذ مطلع حياته على أن يكون بعيدا عن السياسة، وعن العمل الوطنى على الرغم من أن ثلاثة من أشقائه كانوا من السياسيين النشطين، وهو نفسه يعبر عن هذا المعنى فى عبارات صادقة، وإن كانت تبدو وكأنها صادمة لنا حين نقرؤها فى كتاب مذكرات سياسية .

يقول حلمى السعيد:

«لم يكن لى نشاط حزبى لعدم [قناعتى] بالحـزبية والتحزب، وأذكر أنه فى بيت الأسرة كانت التيارات والانتمـاءات موجودة، فقد كان ثلاثة من إخوتى أعضاء فى جمعية مصر الفتاة، كما كان لى أخ يقرأ ويتحدث جيدا فى السياسـة لكنه لا ينتمى إلى أى حزب. . وكان ابن خالتى من الإخوان المسلمين (كنا نمـثل تجمعا وطنيا). لكننى شخـصيا لم أقتنع بالأحزاب واعتبرت أنها مضيعة للوقت وتبديدا لجهود الطلبة».

. . . .

إلى هذا الحد يصرح صاحب المذكرات برأيه فى الأحزاب والنشاط السياسى.

. . . .

بل إن حلمى السعيـد فيما قبل هذا حـريص على أن يقدم لنا أفكارا محدودة القيمة عن فهـمه لجوانب العمل الوطنى وهو فهم غريب حتى إن بدا صائباً جزئياً:

«. . . وبمناسـبة أحمـد عرابى أسـجل هذه الواقعة التى كـنت طرفا فيها، فعندما كنت رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة كانت توجد لجنة اسمها «لجنة المعاشات الاسـتثنائية»، وكان من بين أعضائها وزير الماليـة، وأذكر أن عائلة أحمـد عرابى جاءت تطلب مـعاشا استـثنائيا، وأذكـر أنى قلت لأعـضـاء اللجنة: اتركـوا هذا المـوضـوع لى لأقـوم بدراسته. وفكرت لو أن أحـمد عرابى كان مسـتمرا الآن بيننا لكان بكل تأكيد سيحصل على معاش وزير، لأنه كان ناظر حربية (وزير)، بذلك

توصلت إلى تحـديد مبلغ مـعين صـرف لأقاربه، وأقـرت اللجنة ذلك وساهمت بقدر قليل لإنصاف أحمد عرابى».

ولا يفوت حلمى السـعيد أو لا يفـوت كاتب مذكـراته أن يمن علينا بهذه النظرة الوطنية، وهو سرعان ما يعقب فيقول:

«تلك كانت نظرتنا إلى البطل أحمد عـرابى بينما الجيل الذى سبقنا قيل لهم عنه إنه متمرد وإن عرابيا عصى الخديو وخان السلطان!!».

(١٨)

وفيـما بعد هذا، وبينمـا الثورة تصطرع فى الحيـاة السياسـية، يظل المهندس حلمى السعيد متمسكا بملامحه الجامدة والهادئة والفاترة تجاه النشاط السيـاسى والوطنى، وتتضح هذه الملامح الجـامدة بقوة وعنف حين نراه يتحـدث عن أزمة مارس ١٩٥٤ التى كانت بمـثابة نقطة تحول فى تاريخ مصر والثـورة فى صفحة واحدة فقط على نحـو ما أشرنا فى مقدمة حديثنا عن هذه المذكرات.

ولعل هذه الصفحة على نحـو ما كتبها حلمى السعـيد، واعتقد (ولا يزال يعتقد) أنها كل ما دار فى أزمة مارس ١٩٥٤، تدلنا على غيابه كلية عن الوعى السياسى وعن الوعى بالسـياسة، فهو لا يتـصور أزمة مارس إلا على هذا النحو الوظيفى الذى عبر عنه حوار عابر دار أمامه بين ثلاثة من كبار رجال الثورة، ولنقرأ كل ما يرويه ويـظنه فتحا مبينا فى التأريخ

لأحـداث مارس ١٩٥٤، بل إنه يتـمادى ويتـهم كل ما عـدا هذا الذى يرويه بأنه ضلال وخيال ووهم.. وياللعجب.

يقول حلمى السعيد:

«وفيما يتـعلق بأزمة مارس فإننى أذكر تفاصيل ما رأيت، فـقد حضر القائد جمـال عبد الناصر إلى مـقر القيادة وأتذكر أنه يـومها وقف على منضـدة الاجتـماعـات وقال: فـيه ناس ضـدنا وبيقـولوا لازم ترجعـوا قشلاقـاتكم، وأنا لا أتحمل مثل هذا الكلام، وأنا رايح أقعـد فى بيتنا. وكان رد الضباط الموجـودين ـ وهم من الضباط الأحرار ـ بالرفض التام وقالوا: مفيش اعتراض عليك.. وإن اللى مش عاجبه هو اللى يمشى. ذهبنا بعدها جميـعا إلى غرفة القائد العام عبد الحكيم عـامر وبعد فترة حضر خالـد محيى الدين ، ويومها قال له عـبد الحكيم: يا خالد أنت بكده حتخرب البلد.. انت بتعمل بتصرفاتك انقسام فى البلد.. وأقولها بكل صدق إنه لم يتعـرض أحد لخالد محيى الدين ولم يعتـدِ عليه أحد لا بالقول أو بالإشارة. لقد كان رد خالد مـحيى الدين: لا مفيش حاجة زى دى. ثم ترك خالد الاجتماع وسار على قدمـيه متجها إلى مكتبه فى سلاح الفـرسان ومقره أمـام مبنى القيادة العـامة، والوصول إليه مـجرد عبور الشارع الرئيسى وهو الخليفة المأمون».

وهذا هو كل ما يرويه حلمى السيعـد عن أزمة مارس، ولعله يكتفى بهذا ويصمـت لكنه على نحو ما أشرنا فى بداية هذا البـاب يجاهر بأن كل ما عدا هذا الذى رآه وسمعه هراء وتأليف وتخرص ورجم بالغيب!!

ومن الإنصاف أن نشير إلى أن حلمى السعيد كان قريبا جدا من الموضوعية فى تقييمه لكثير من شخصيات عصر الثورة، ولننظر على سبيل المثال إلى تقييمه المتزايد لمكانة ودور كل من أنور السادات وعلى صبرى فى الفقرة التى تناولناها عند حديثه عن دوره المبكر فى عهد الثورة.

وهو يؤكد على هذا المعنى فيما يتعلق بمكانة الرئيس السادات بعد أكثر من مئة صفحة من الموضع السابق فيقول:

«بداية فإن الرئيس أنور السادات هو بالطبع أحد أعضاء مجلس قيادة ثورة ٢٣ يوليو.. فهو الرجل الذى كلف بإذاعة البيان الأول للثورة.. وشغل مواقع قيادية عديدة، فكان على سبيل المثال رئيسا لمجلس الأمة، وأمين الاتحاد القومى، والسكرتير العام للمؤتمر الإسلامى، وعضوا فى محاكم الثورة والتطهير، ومشرفا على صحافة الثورة (صحيفة الجمهورية).. وغيرها من مهام ومسئوليات».

«كما كان له تاريخه قبل الثورة مع مجموعات الشباب الثائر فى الحركة الوطنية المصرية، وفصل من الجيش، أما على المستوى الشخصى فقد كانت بداية احتكاكى للعمل المباشر مع أنور السادات منذ اليوم الأول للثورة حيث عهد إلىّ مع زميلى فريد طولان مهمة الإشراف على مكتب الإعلام فى القيادة العامة، وكانت التوجيهات لى تسليم أسئلة الصحفيين باللغة العربية إلى أنور السادات للإجابة عليها.. هذا

يعنى أن السادات كـان له موقعه ولديـه التفاصيل ويملك قـدرة الإجابة والإقناع».

(٢٠)

ويبدو أن ضعف الوعى السياسى عند حـلمى السعيد قد انعكس على تقيـيمه للأدوار التى أتيح له أن يؤديهـا أو أن يتولاها من خلال انتـمائه للثورة، فـهو فى حـديثه عن عمله كنـقيب للمهندسـين يبدو غـير واع لمهمـة النقابة ولا لمهـمة النقيب، لكنه مع هذا لا ينسى التركـيز على الإشارة إلى الجهود [الجبارة] التى يمكن لرئيس اللجنة النقابية للعاملين فى مصنع صـغير أن يقوم بهـا من أجل زملائه، وذلك من قبيل تـوفير كشك للسلع التموينية فى مبنى النقابة، فإذا تعرض للقضايا الكبرى التى قدر له أن يتصدى لهـا خلال عامين من رئاسة النقابة فـإننا لا نجد أكثر من حـديثه البـسيط عن أزمـة خريجى مـدارس الفنون والصنايع، وهو يروى كيف تمكن من حل هذه الأزمة على نحو بيروقراطى متميز:

«كان النظام المـطبق وقتذاك أن تلك المـدارس تقوم بتـخريج مسـاعد مـهندس وكـان لا يعطى لهم لقب مـهندس إلا بعـد عـشـر سنوات من العمل، بعـدها يحق لهم التقدم لعضـوية النقابة فيأخـذون لقب مهندس، وهذا يترتب عليـه منح امتيـازات مادية مثل بدل تفـرغ إلى جانب الدلالة الأدبية والاجتـماعية ونظرة المـجتمع إلى المهندس، وتلـك المدارس قد ألغيت ولكن تكمن المشكلة فى وجود الخريجين القدامى، تلك المدارس خرجت مجموعة من الخريجين وكان يوجد فى النقابة [دفتران] للتسجيل:

«دفتـر (أ) لخريجى كليـات الهندسة، ودفـتر (ب) لخـريجى الفنون والصنايع».

«وترتب على هذا التـصنيف أنك كنت تجـد - مثلا - زمـيلا يشـغل منصبا كبيرا (مثل عبد الرحمن باشا على) وكان خريج فنون وصنايع ولم يحصل على لقب مـهندس، بينما تجد أولاده مهندسـين بينما هو وصل إلى درجة مدير عام مصلحة الأموال المقررة وحصل على لقب باشا».

«ساعـدنى على حل تلك المشكـلة أننى فى عام ١٩٦٤ كنت رئيـسا للجهاز المراكزى للتنظيم والإدارة».

. . . .

«لقد وجدت أن حل المشكلة فى يد نقابة المهندسين، خصوصا أن عددا من الخريجين كـانوا قد أمضوا عشرين سنة بعد تخـرجهم، لذلك عرضت الموضوع على مجلس النقابة بكل تفاصيله، وكان اتخاذ القرار الشجاع وهو إلغاء مـوضوع مـساعد مـهندس بترقـية مـساعدى المـهندسين ليـصبـحوا مهندسين، وعلى الفور تم إخطار وزارتهم وجهات عملهم، وكان لذلك رد فعل إيجابى كبير وما ترتب على ذلك من امتيازات مادية ومعنوية».

ويروى حلمى السعيد أنه قد حـدث نفس الشىء مع خريجى المعاهد العليا الصناعية:

«كان يحدث وقتـذاك أن الوزارات تعطى الخريجين بكالوريوس، بل ويحصل الممتازون منهم على درجة المـاجستير، والمشكلة جاءت فى

أن نقابة المـهندسين كانت تشتـرط للعضوية بها ضرورة الـحصول على بكالوريوس وما يعادلها، وكانت المعاهد العليا تتقدم بالشكاوى من عدم وصول خريجيها إلى عضوية نقابة المهندسين، ولقد استخدمت سلطتى فى حل تلك المشكلة وقلت: ليـصبحوا أعضـاء فى النقابة وليس هناك أى مبرر لرفض ذلك، وذلك لحصولهم على بكالوريوس فى الهندسة».

بل إن الشىء الكاريكاتيـرى فى هذا الموضع من هذه المـذكرات هو حديث صاحبها عن المدارس الثانوية الصنـاعية بصيغة الماضى المنتهى «كانت هناك»، وكـأنه لا يدرى أنها لا تزال مـوجودة حـتى وقت نشره للمذكرات.

(٢١)

ولا يكاد حلمى السعيد يخرج عن صورته هذه التى كونتها المذكرات فى حديثه عن كثيـر من الأمور بكثير من الخطأ والغلط الواضح، وذلك لأنه كمـا ذكرنا لا يتمـتع بالوعى السياسى ولا بـالوعى التاريخى، ولا يحس بالإثم فى أن ينسب جهد شـخص إلى اسم شخص آخر، ويكفى على سـبيل المـثال أن نشـير إلي أنه يخطئ فى ذكـر اسم عمـيد كلـية الهندسة حـين كان هو طالبـا فى الكلية، فـيذكر أن اسـمه كان أحـمد الساوى بينما هو عبد الرحمن الساوى، بل إنه يخطئ فى ذكر اسم مدير الجامعة الأشهر بطريقة مثيـرة، فهو يشير إلى أن هذا الرئيس كان اسمه الدكتور محـمد السعيد [هكذا بالنص]، وهو يقصد أستـاذ الجيل أحمد

لطفى السيد الذي يصعب تصور أن يجهله المصحح أو المحرر الذى حرر المذكرات. . ولكن ماذا نقول والمذكرات بين يدينا تقول هذا بكل وضوح:

«كما أذكر أن أول عميد كان سويسريا بعده تم تعيين أول عميد مصرى هو الأستاذ المهندس أحمد الساوى بك الذي أصبح وكيلا للحربية، أما الجامعة فقد كان مديرها الدكتور محمد السعيد».

والواقع أن كتاب المهندس حلمي السعيد حافل بمثل هذه المفارقات، شأنه فى هذا شأن كل كتب الذكريات التى تعتمد على إجهاد الذاكرة وحدها دون رجوع إلى أى مرجع تاريخى، وربما كان من واجبى أن ألفت نظر القارئ (وربما صاحب المذكرات) إلى خطأ طريف آخر من هذه النوعية حيث يتحدث حلمى السعيد عن الفترة الأولى من العمل فى السد العالى (١٩٥٩) فيذكر أن المهندس حسن زكى كان وزيرا للسد العالى فى أثناء تلك الواقعة، ومن المدهش أن المهندس حسن زكى لم يكن وزيراً للسد العالى على الإطلاق، كما أن وزارة السد العالى نفسها لم تظهر فى التشكيلات الوزارية إلا فى أغسطس ١٩٦١.

وربما مر بخاطر القارئ الآن أن المهندس حسن زكى كان وزيرا للأشغال أو الرى فى تلك السنة التى يشير إليها حلمى السعيد، ومن ثم فإن الدكتور الجوادى كاتب هذه السطور يتعسف مع الرجل الذى وضع كلمة السد العالى بديلا عن الرى. . لكن المدهش أن وزير الأشغال فى تلك السنة كان لا يزال هو المهندس أحمد عبده الشرباصى، وكان هناك

وزير تنفيذي للأشغال هو المهندس موسى عرفة، أما المهندس حسن زكى فإنه لم يتول الوزارة التى هى وزارة الأشغال (لا السد العالى) إلا فى سبتمبر ١٩٦٢ (!!!).

وهكذا نرى أن جوهر الواقعة على نحو ما يرويها المهندس حلمي السعيد غير قابل للرفو ولا للإصلاح. وعلى كل حال فلنقرأ فقرة المهندس حلمى السعيد:

«وفى عام ١٩٥٩ عقد الرئيس عبد الناصر اجتماعا فى استراحة الرئاسة عند خزان أسوان، وكان وزير السد العالى فى ذلك الوقت هو الدكتور حسن زكى، وكان معنا عدد من قيادات وزارة الرى والمهندس عثمان الذى كان يجهز الموقع لبدء الأعمال، فأمر الرئيس بصرف مكافأة شهر لجميع العاملين فى السد العالى فى ذلك الوقت، فأسرع المهندس عثمان إلى العمال خارج الاستراحة وأخبرهم بقرار الرئيس، وعلا هتافهم بحياة الرئيس، وكان تعليق عبد الناصر أن عثمان خطف حب العمال من وزير السد العالى».

(٢٢)

ونحن نجد فى مذكرات حلمى السعيد سيطرة للروح التى تصور الأمور من وجهة نظر بيروقراطية صرفة، أو من وجهة نظر موظفين مؤمنين بالنظام فحسب، وتمتد هذه الروح حتى فى حديث هذا الرجل عن عمله رئيسا للجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ولعل أهم ما فى هذا الحديث هو حديثه الهادئ (أو الفاتر) عن نجاح مجموعة من الوزراء الجامعيين الذين دخلوا الوزارة فى ١٩٦٨ فى تنحيته عن رئاسة هذا

الجهاز بعدما أقنعوا الرئيس عبد الناصر بهذا.

ها نحن نراه وهو يروى ما حدث دون أن يعقب برأى أو انتقاد، ولماذا يفعل هذا وقد أبدله الله من الوظيفة خيرا منها!!:

«أذكر أنه عند صدور قرار عودتى إلى رئاسة الجمهورية وتركى رئاسة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، أننى عدت إلى منزلى فوجدت فى انتظارى سامى شرف ومعه شعراوى جمعة، وكان ذلك فى وقت متأخر من الليل، وقالا لى وقتها: «إن الرئيس جمال عبد الناصر بيقول: اوعى يكون حلمى زعلان لأنه نقلك على طول».

ويستطرد حلمى السعيد ليقول:

«وهذه كانت تانى مرة يتأكد الرئيس فيها من عدم زعلى حيث سبق أن نقلنى فجأة من رئيس مؤسسة مصر إلى مستشار رئيس الجمهورية، ويومها وجدت سامى شرف يقابلنى للتأكد من عدم زعلى، وكان الرئيس عبد الناصر يقول: «إننا رجالته وإنه يختارنا عن ثقة وكفاءة للأماكن التى يراها».

ويستدعى هذا الموقف من حلمى السعيد أن يشير إلى واقعة مرتبطة بنفس المعنى:

«وبالمناسبة أذكر أن حمدى عاشور قال لى: إننى كنت مع الرئيس جمال عبد الناصر وأنه قال له: «إن حلمى السعيد من ساعة ما سابنى وراح الجهاز المركزى بقت الدراسات قليلة».

أما حديث حلمى السعيد عن هؤلاء الوزراء الذين سعوا إلى إبعاده عن الجهاز المركزى، فيركز فيه على اثنين هما الدكتور محمد حلمى مراد بالاسم، وعلى وزير الخزانة بالمنصب دون أن يذكر اسمه!!:

«أما فى عام ١٩٦٩ فقد دارت مناقشات فى مجلس الوزراء عن معوقات العمل التقليدى وانتهز بعض الوزراء الفرصة لإيجاد مبررات لذلك، وأثير موضوع كثرة الأجهزة الرقابية ووضع الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة ضمن الأجهزة الرقابية، ويومها أتذكر أن الدكتور حلمى مراد وزير التعليم وقتها اعترض على مراقبة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة لأعمال الوزارات، كما أتذكر كذلك أن وزير الخزانة فى ذلك الوقت اقترح أن يكون وزير الخزانة رئيسا للجهاز وحجته فى ذلك أن إنشاء الوظائف والإدارات مرتبط بعملية التمويل منذ البداية، لكن لم يستمر هذا الوضع طويلا وسرعان ما استقلت رئاسة الجهاز عن وزارة الخزانة».

من الجدير بالذكر أن وزير الخزانة فى ذلك الوقت كان هو الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس الوزراء فيما بعد ذلك، وكان اسم الوزارة وزارة الخزانة لا المالية.

(٢٣)

ويبدو أن حلمى السعيد بحكم مثالياته(!!) وإيثاره لم يحرص على الحديث عن الأدوار التى قدر له أن يؤديها بقدر ما حرص على أن يتحدث عن نهاية هذه الأدوار، وقد قرأنا فى الفقرة السابقة ما نقله له

سامى شرف من خوف الرئيس عبد الناصر من (زعله) لأنه أبعده عن موقعه مرتين بنفس الأسلوب، وهو لهذا لا يحدثنا إلا عن تكليفه برئاسة مؤسسة مصر فى الوقت الذى كان مرشحا فيه للوزارة:

«... وبعد صدور القرارات الاشتراكية دار البحث حول إجراء التعديل الوزارى وتعيين رؤساء المؤسسات الاقتصادية الجديدة، وأذكر أن السيد على صبرى قال لى إن اسمى كان يتنقل من الوزارة إلى المؤسسات مثل كرة تنس الطاولة (البينج بونج) إلي أن استقر على تكليفى برئاسة مؤسسة مصر».

ربما نتوقف هنا لنشير إلى كثرة ترديد حلمى السعيد للتشبيه بالبينج بونج فى مواضع مختلفة، ويبدو أنها لازمة من لوازم التعبير عندهوربما نستطيع أن نقول إنها تعبر عن محدودية الصور أو الأخيلة التى يستخدمها فى تعبيره حديثاً أو كتابة.

(٢٤)

أما اختيار صاحب المذكرات كأول وزير للكهرباء فى عهد الرئيس السادات فلا يحظى بأى اهتمام أكثر من إشارته إلى أنه كان يتمنى أو يفضل لو أن زميله المهندس صدقى سليمان كان قد استمر وزيرا للكهرباء ليشهد احتفالات إتمام بناء السد العالى:

«... ويحضرنى هنا أننى (قبل صدور القرار الجمهورى بتشكيل الوزارة الجديدة، وكان بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٧٠) وفيه اختارنى الرئيس السادات وزيرا للكهرباء والسد العالى، أننى أبديت اعتذارى عندما بُلّغت

بهذا الترشيح مـفضلا أن يستمر فى المنصب المـهندس صدقى سليمان وزير السد العالى لأن موعد الاحتفال الذى تقرر لهذا المشروع كان فى ١٥ يناير ١٩٧١، بعد مـدة ٣ شهور، وكـان سبب تحفظى لقـبول هذا المنصب الوزارى قناعـتى أن الأحق به والأجـدر بأن يتـصـدر حضـور الاحتفال وإلقاء كلمة المشـروع أمام وفود الحضور هو المهندس صدقى سليمان، الذى تابع دقـائق هذا المشروع العملاق وعاش أكـثر من عشر سنوات فى مـواقع العمل، فكان الوفـاء أن يستمـر الرجل فى المنصب الوزارى».

(٢٥)

بعد هذا كله نعود إلى أفضل ما فى هذه المـذكرات وهو حديثها عن فترة تكوين هذا الرجل العظيم، ومن الإنصـاف أن نشير إلى أن صاحب هذه المذكرات قد انتبه إلى حد كبير إلى حقيقة فضل والده العظيم عليه وعلى أشقائه السبعة:

«... عندما ولدت كان أبى مازال تلميذا فى الأزهر، فقد كان ذلك عادة الطبقة الوسطى لأن جدى لـوالدى كان عمدة الحاكميـة، وهذا الجد كان قد سبق له أن ذهب إلى الأزهر، وبعـد أن تولى منصب «عمدة» بلدة الحاكـمية أرسل ابنه (والدى) لكى يدرس العلوم الدينيـة فى الأزهر الشريف مـثل إخوة والدتى الذين كانوا يدرسـون فى الأزهر حيث أرسلهم والدهم، وقـد التحق الابن الأول بالأزهر أما الابن الثانى فقد التحق بالمعلمين العليا».

. . . .

«رغم أن دراسة الأب ـ كما أشرت ـ متعمقة فى الدين واللغة العربية إلا أنه لم يكن يتبع فى تربيتنا أسلوب «الوعظ الخطابى» ولا تقديم قائمة النصائح، بل كان أسلوبه هو التربية بالقدوة ويعطى بسلوكه الفعلى المثال الذى يريد أن نحتذيه.. لا أذكر أنه ارتكب شيئا خطأ، وتلك حقيقة وليست انحيازا من ابن لأبيه».

. . . .

«كان لأبى مبدأ اقتنع به وطبقه والتزم به، وهو ما كان يختلف به عن أقرانه فى تلك الفترة، حيث كانوا يحرصون على شراء الأرض، أما والدى فكانت ثروته هى حسن تربية أبنائه، كنا دائما نراه متواجدا بيننا، يراجع معنا المذاكرة المدرسية، وهنا أذكر قوله: «أنا عملت سبع عزب (جمع عزبة)».

«نتيجة لذلك التوجه السلوكى لم تكن له أية انتماءات، لم يَجرِ وراء أى عمل يبعده عن عائلته.. ولا أذكر أنه جلس فى قهوة، إنما كان يعود من عمله سريعا إلى البيت ليتأكد من أن كل الأولاد موجودون».

(٢٦)

كما أن حلمى السعيد لا يفوته بحس الإنسان الذى يعرف قيمة التجويد والدقة أن يترحم على مدارس ذلك العهد الذى نشأ فيه، ولكنه بحكم افتقاد كتابته إلى الوعى السياسى لا يعنى بأسباب افتقاد مدارس العهد الحاضر لهذا التجويد:

«إن مدارس زمان لا تقارن بما هى عـليه الآن . . لقد كان كل مدرس أيامنا يعرف تلامـيذه جيدا بالاسـم، ويتطوع لمراجعة الدروس مـعهم، وإذا حدث أن غـاب أحد المدرسين سـارع الآخرون ليدخلوا الفـصول ويشرحوا للطلاب، كنا نرى المدرس يمضى أطول فترة فى المدرسة مع التلامـيذ للمراجعـة، وكان معظم هؤلاء [المـدرسين] يشجـعوننا على القراءة وبفضل توجيههم تربت لى عادة القراءة . . والقراءة بنهم . . قراءة كل ما تصل إليه يدى وقدرتى على الشراء للمجلات والكتب التى كانت تباع بأسعار زهيدة فى متيسر الجميع».

. . . .

ونحن نرى بعض ملامح هذه التربية الجيدة فيما يرويه حلمى السعيد عن قصة حياته، فهو على سبيل المثال يدلنا على مدى ما كان يتمتع به من شجاعة أدبية حيث يروى قصة رسوبه فى الامتحان:

«وأذكر أننى رسبت فى شهادة التوجيهـية (الثانوية العامة) ثم التحقت بمدرسة الأقباط الكبرى فى الأزبكـية، وحرصت على استذكار الدروس والحـمد لله نجـحت بترتيب الأول، وأذكـر أنهم عطونى جائزة كـانت عبـارة عن طقم «كبـايات شربات»، وقـد سعدت بهـا جدا لأنهـا رمز للتفوق العلمى».

(٢٧)

ومن الجدير بالذكـر أن نشير إلى أننا نلمح فـى السطور التى يرويها المـهندس حلمى السعـيد عن مـراحل نشـأته اعتـرافا ضـمنيا بفـضل حكومات الوفـد على الحركة الوطنيـة وعلى مجريات الأحداث، فـهو

على سبيل المثال سعيد بإلغاء السخرة، وهو الإنجاز الذى حققته حكومة الوفد:

«لقد كان يتم تجميع الناس والزج بهم، ولو أنهم كانوا يقولون ظاهريا إن ذلك لحماية جسور النيل من الفيضانات إلا أن ذلك كان يتم بالقسوة والعنف لا يعطى هؤلاء الفلاحون أجرا على عملهم.. وكانت كل قرية ملتزمة بتوريد عدد من أفراد السخرة، وبالطبع كانوا أفقر أفراد القرية. وقد استمر هذا الوضع إلى أن جاءت أول وزارة برئاسة مصطفى النحاس باشا وأنهت السخرة وحققت عملين كانا مصدر سعادتى رغم حداثة سنى فى تلك الفترة المبكرة من حياتى، لقد ألغت السخرة.. وألغت العتبة، وهو إلغاء الضرائب العقارية على الفلاحين لأنها كانت متناقضة مع أبسط قواعد العدالة الإنسانية».

....

كما أنه يشير إلى فضل حكومة الوفد (١٩٤٢) فى تعيينه بعد تخرجه من كلية الهندسة وبقائه بلا عمل حقيقى:

«وقد أمضينا عدة شهور بلا عمل إلى أن جاءت وزارة حزب الوفد واعتمدت ميزانية لمشروع حصر المحاصيل الزراعية فتم تعيينى فى أسيوط».

....

كما أنه يشير (ثالثا) إلى فضل حكومة الوفد فى التحاقه بالقوات المسلحة:

«فى عام ١٩٤٢ طلب الجيش دفعة مهندسين فتقدمت لها».

....

بل إنه يشير إلى أن أحد أبناء الوزراء الوفديين قد أوصى عليه:

«أما عن ظروف التحاقى فقد كانت لوالدى علاقة جيدة مع الأستاذ على حمدى سيف النصر ابن وزير الحربية، الذى أخبره أن الجيش يطلب دفعة مهندسين، فذهب والدى وقدم طلبا لى أخذ دوره إلى أن وصلتنى برقية فى أسيوط تطلب الحضور للكشف الطبى».

وفى موضع خامس يشير حلمى السعيد إلى السلبيات التى كانت موجودة فى نظام القبول بالكلية الحربية وقضت عليها معاهدة ١٩٣٦ التى وقعها زعيم الوفد:

«وهنا أذكر أنه لم تكن هذه هى المرة الأولى التى أتقدم فيها للالتحاق بالجيش، فقد حدث عام ١٩٣٦ أن تقدمت له بعد حصولى على شهادة البكالوريا، ولكن لم تتحقق رغبتى فى الالتحاق به لسببين، أولهما أن الجيش وقتذاك كان يقبل عددا محدودا ويكون الاختيار لأبناء الطبقة فوق المتوسطة وأصحاب الأملاك».

«والسبب الثانى أنه كان المتبع وقتذاك أن يتم أولا كشف الهيئة ويسبق الكشف الطبى وليس كما هو متبع الآن، وكانت النتيجة المعروفة أنهم استبعدونى، وقد ضمت اللجنة مجموعة من اللواءات الذين بادر أحدهم بسؤالى: أبوك بيشتغل إيه؟ فقلت له: مدرس، فقال: طيب. كفاية كده.. قوم روَّح، وأعلنت النتيجة وكان [المقبولون] هم أولاد الضباط الكبار وأبناء أصحاب الأملاك».

«لكن الذى حدث أن وقعت مصر معاهدة ١٩٣٦ التى كان من بين شروطها الموافقة على زيادة عدد الجيش، و[بناء] عليه أعلنت عن رغبتها فى قبول مهندسين كنت ضمنها واختير منها خمسة وعشرون طالبا من بين خمسمائة من المتقدمين، والدفعات الأخرى كان من بينها جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ومعظم المقبولين فى تلك الدفعات من أبناء الطبقة الوسطى نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦».

وهو يشير إلى مدى تعاون رجال الحكم فيما قبل الثورة وتقديرهم لمسئوليات أبنائهم من المعلمين:

«وحضرنا إلى القاهرة وعلى هذا الأساس دخلت الجامعة، وأذكر أن والدى أرسل خطابا للوزير يطلب فيه نقله لأن ابنه سيدخل الجامعة وتم نقله فعلا بدون أى رجاء من أحد».

□

ومع هذا الاعتراف المتواصل والمتكرر بفضل حكومات الوفد فإن صاحب المذكرات لا يجد مانعا فى أن يبدو وكأنه يشارك فى أن يرتكب إثم الكذب البين الصريح والاختلاق فى حق الزعيم مصطفى النحاس فى فقرة سنورد نصها الكامل هنا، ويبدو لى أن هذه الفقرة قد أقحمت على كتاب هذا الرجل لأنها تتناقض تماما مع خلقه ومع ذكرياته ومع رواياته، كما أنها تتناقض بالقدر نفسه مع خلق الرئيس جمال عبد الناصر وذكرياته ورواياته.

يقول حلمى السعيد:

«. . . لما هدأ القطار فى محطة أسيوط لوجود وفود كثيرة لتحيته، اندفع الناس إلى العربة المكشوفة يرغبون فى القفز إليه، لكن الحرس كان يمنعهم بشدة، ورأيته (الضمير يعود على الرئيس جمال عبد الناصر) وهو يضرب أحد الحراس بيده على ظهره لمنعه من استخدام الشدة مع الناس، ثم حكى (الضمير يعود على الرئيس جمال عبد الناصر) لنا (حسين الشافعى وأنا) أنه كان يحب النحاس باشا جدا وهو طالب، ولكنه تأثر عندما وجد النحاس باشا يضرب الناس بعصاه بينما كانوا يرغبون فى تحيته بطريقتهم وهى السلام عليه وتقبيله».

على هذا النحو ورد ذلك النص الملتبس فى ذكريات حلمى السعيد ، ومن الإنصاف أن نشير هنا إلى رؤية كاتب صحفى مخضرم ينتمى من حيث مسقط رأسه إلى نفس المركز الذى ينتمى إليه حلمى السعيد، وهو الدكتور فتحى عبد الفتاح فى أحد مقالاته فى الجمهورية، وقد وردت هذه الرواية فى مقال بعنوان «عبد الناصر والنحاس!» نشره الدكتور فتحى عبد الفتاح فى عدد «الجمهورية» الأسبوعى فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٢، وفيه يقول ما نصه:

«جمال عبد الناصر. . مصطفى النحاس. . زعيمان من أبرز إن لم يكن أبرز زعماء مصر الراحلين. . وهل هناك مَنْ ينكر ذلك؟! ماذا يجمع بينهما هذه الأيام سوى أن مصطفى النحاس حانت ذكراه الخامسة والثلاثون (توفى فى أغسطس سنة ١٩٦٥)، وجمال عبد الناصر تحين ذكراه الثلاثون (توفى فى سبتمبر سنة ١٩٧٠)».

«وهل هناك ما يجمع بين الزعيمين؟ نعم هناك الكثير وأكثر مما يتصور الناصريون والوفديون المعاصرون، على الأقل بالنسبة لجيلنا الذى عرف الاثنين وعاش العهدين. وربما كان مصطفى النحاس وجمال عبد الناصر هما أكثر زعماء مصر الراحلين اللذان تميزا بربط البعد الوطنى بالبعد الاجتماعى فى تناولهما لقضايا الوطن».

«وحين نتحدث عن البعد الوطنى، سنجد أمامنا قائمة طويلة من الزعماء الذين زادوا عن حمى الوطن ورفعوا لواء الاستقلال ابتداء من أحمد عرابى ومصطفى كامل حتى سعد زغلول وأنور السادات، وكان الفارق بين زعيم وآخر فى هذا البعد الوطنى هو طبيعة المرحلة نفسها التى تفسر لنا لماذا عنى أحمد عرابى فى المقام الأول بتمصير الجيش والسلطة، وكان مفهوم الاستقلال عند مصطفى كامل يتوقف عند العودة إلى السيادة العثمانية، بينما كان سعد زغلول يضع شعار الاستقلال بعيدا عن أى مزايدات اجتماعية أو طبقية حسب تعبيره».

«أما مصطفى النحاس ومن بعده جمال عبد الناصر فقد كان البعد الاجتماعى متداخلا ومتواكبا مع البعد الوطنى. فالنحاس كان يرى الوطن المستقل فى خدمة الأغلبية الساحقة والطبقات الكادحة والمظلومة من العمال والفلاحين والموظفين، وفى أثناء الفترة التى حكم فيها كرئيس منتخب للوزراء (أقل من ست سنوات) كانت التشريعات والقوانين التى تخدم مصالح هذه الطبقات والشرائح الاجتماعية تصدر على التوالى ابتداء من وضع حد أدنى لأجور العمال،

والسمـاح بتشكيل النقابات العمالية، وحق الإضراب والتظاهر.. إلى قوانين الإنصاف، ورفع مرتبات الموظفين.. إلى مجانية التعليم حتى نهاية المرحلة الثانوية، إلى تزويد القرى بمياه الشرب، ورفع الضريبة التصاعدية على الملكيات الزراعية الكبيرة».

«أما عبد الناصر فكان الاستقلال يعنى بالنسبة له سيادة قوى الشعب العامل مثلما حددها فى الميثاق «العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية» وخرجت كل القوانين من الإصلاح الزراعى، إلى التأميمات الواسعة، إلى قوانين التأمين والمعاشات، إلى مجانية التعليم والعلاج.. وكلها استهدفت إقامة شكل من أشكال العدالة الاجتماعية المفتقدة».

«لذلك كله ذهبت آراء عدد من المؤرخين وعلماء الاجتماع المنصفين إلى القول بأن الشعارات التى جاءت بها ثورة يوليو فى هذه المجالات الاجتماعية كانت فى واقع الأمر امتدادا وتطويرا لبرامج الوفد القديم وانحيازه الاجتماعى».

«وإذا كان الأمر كذلك، وهو كذلك بالفعل، بالنسبة للبعدين الوطنى والاجتماعى، فماذا عن البعد الثالث.. الديمقراطية؟».

«هنا نجد نقاط الاختلاف أو الافتراق بين النحاس ومفهومه وتطبيقاته عن الديمقراطية.. وبين عبد الناصر ومفهومه وتعليقاته، ولست أريد أن أدخل فى جدل نظرى حول مفهوم الديمقراطية بمضمونها الليبرالى ومفهومها بالمضمون الاجتماعى والاقتصادى (الاشتراكى)، فأنا ممن يعتقدون أن الديمقراطية وحدة متكاملة، وهى كل لا يتجزأ ولا يمكن

تقسيمها بشكل مصطنع إلى ديمقراطية ليبرالية تتعلق بحرية الرأى والقول والتنظيم، وديمقراطية اجتماعية واقتصادية توفر حقوق العمل والصحة والتعليم والمسكن».

«ولعلى أهرب من ذلك الجدل العقيم ولعلى أحاول أن أشرحه بطريقتى الخاصة حين أروى حادثة واحدة شهدتها بنفسى مع الزعيمين النحاس وعبد الناصر ويفصل بينهما ١٥ عاما».

«الحادثة الأولى فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بعد أن قام مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر فى ذلك الوقت بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال كلماته الخالدة أمام البرلمان: «من أجل مصر عقدت هذه المعاهدة، ومن أجل مصر اطالبكم اليوم بإلغائها»، وتفجر الحماس الوطنى فى مصر كلها من أسوان حتى الإسكندرية، واشتعلت منطقة القناة حيث قوات الاحتلال البريطانية».

«قام النحاس أيامها بجولة فى قطار خاص من القاهرة إلى الإسكندرية كجزء من استعراض الحماس الجماهيرى لهذا القرار الوطنى، وازدحمت المحطات على طول الطريق بمئات الآلاف من الجماهير التى احتشدت تحيى الزعيم».

«كنت أيامها طالبا بالمدارس الثانوية وخرجت مع المدرسة إلى محطة طنطا نشارك فى هذا المهرجان الشعبى الفريد، ونظرا للزحام الشديد فقد اخترت أحد الأعمدة بجوار الرصيف الذى سيقف عليه قطار الزعيم وتسلقته لكى لا تفوتنى رؤياه».

«وجاء القطار وامتلأت المحطة بهتافات الجماهير الهادرة والمتحمسة للنحاس سيد الناس وهو يقف فى شرفة العربة المفتوحة يلوح لهم ويصافح الذين اصطفوا على الرصيف، وبعد فترة بدأ القطار يتحرك متجها إلى الإسكندرية وسط الهتافات الصارخة والصادقة».

«ويبدو أن فتى فى نفس عمرى فى ذلك الوقت (١٣ عاما) حاول أن يصافح الزعيم وسط الزحام ولكن قدمه تعثرت ورأيت وسمعت الزعيم الجليل فى أغرب صورة لم تفارق ذهنى حتى الآن وهو يمسك بيد الصبى ويصرخ طالبا من سائق القطار بأن يتوقف».

«ولا أدرى هل استمر هذا الوضع دقيقة أم دقيقتين ولكن القطار توقف ورأيت النحاس يخرج من العربة ويحتضن الغلام على رصيف المحطة يتحسسه ويطمئن عليه، بينما يؤكد له الجميع أن الواد بخير، ولم يصدق النحاس إلا بعد أن رأى الولد يقف على قدميه ويجرى وهو يهتف لزعيم الأمة النحاس. . وتحرك القطار».

. . . .

«أما المشهد الثانى فقد جاء بعد ذلك بحوالى ١٥ عاما وتحديدا مع بداية خريف سنة ١٩٦٦ حيث كان الرئيس جمال عبد الناصر قادما من رحلة له فى موسكو واكتسبت الرحلة أبعادا مهمة حيث جاءت فى أعقاب إعلان الرئيس الأمريكى جونسون مقاطعة مصر اقتصاديا وعدم تزويدها بالقمح الذى كانت مصر قد تعاقدت عليه بالفعل».

«وتقرر أن يكون استقبال الرئيس عبد الناصر استقبالا شعبيا حافلا ردا على الوقـاحة الأمـريكية وتأكـيدا لالتـفاف الجـماهيـر حول الزعـيم، وخرجت النقابات المهنية والعمالية واصطفت الجماهير من مطار القاهرة وشارع العروبة حتى منشية البكرى».

«وكان مـوقع نقابة الصحفـيين بجانب قـصر البارون، ووقفت يومـها مع زملاء كثيرين أمد الله فى عمرهم لتحية الزعيم العائد من موسكو وهو يركب عربة مكشوفة ويحيى الجماهير بينما اصطف رجال الأمن على الجانبين».

«وخرجت الهتافات تحيى الزعيم ومواقفه الوطنية: ولا يهمك ياريس من الأمريكان ياريس.. بالروح بالدم نفديك!».

«وفجأة انفلت من بين الصـفوف صبى لا يتجاوز عمره الثـالثة عشرة واندفع نحو عربـة الزعيم وهو يتهف بحماس: «نـاصر.. ناصر» ولعل الفتى بعواطفه الجامحة طمح فى أن يقترب من الزعيم الذى أحبه ويسلم عليه».

«لكن وجدت مجموعة من رجال الأمن يطـبقون على الصبى الصغير ويوسعونه ضربا بعد أن وقع طريحا على الأرض، بينما مضى الزعيم فى عربته المكشوفة يحيى الجماهير على الجانبين».

ويصل الدكتور فتحى عبد الفتاح إلى قوله:

«نحن فى الحادثين أمام ولدين فى نفس العمـر كلهما أحب الزعيم،

وكلاهمـا أراد أن يعبر عن مشـاعره، لكن أسلوب التعـامل اختلف فى الحالتين. . ترى هل أكون قد تحدثت عن البعد الديمقراطى؟!».

. . . .

. . . .

. . . .

هكذا يتضح لنا وربمـا يتضح للمهندس حلمى السعـيد، أن الارتفاع بقامة عبد الناصر لا يستلزم التجنى على زعيم وطنى من طبقة النحاس، كمـا أن هذا الارتفاع لا يتطلب مثل هذا الظلـم البيّن الذى أوقع حلمى السعيـد فيه نفسه من دون أن يدرى، كـما أن هذا الارتفاع لا يمكن أن يتم من خلال مقارنات مفتعلة من ذلك النوع الذى لجأ إليه كتاب حلمى السـعيـد معـتمـداً على الرواية عن الرئيس عـبد الناصـر دون أن يكون الرئيس عبد الناصـر نفسه قد تورط فى مثـل هذه الرواية، ومؤثراً لمثل هذا التحيز غير المبرر ، بينما الحـقيقة على نحو ما وقعت وعلى نحو ما يمكن لنا الآن أن ندركـها كانت على النـقيضين تمـاما ممـا حاولت مذكرات حلمى السعيد أن توحى به.

☐

بقى بعد هذا أن نقول إنه على الرغم من أن فى المـذكرات كثيراً من النقص الكثير والواضح جدا فيما يتـعلق بكثير من الأحداث، فإن فيها كثيرا جـدا من التزيد فى مواضع لا تحتمل التزيد، وعلى سـبيل المثال

فإن صفحة ٢٣ بأكملها تمثل قطعة «إنشاء» ضعيفة المستوى، فضلا عن أنها خارج السياق الذى تتطلبه المذكرات وقل مثل هذا فى كل مقدمات الفصول ، بل فى كل فقرات الربط التى لم يكن لوجودها أى مبرر.

أما أن هذا الكتاب صدر وأنصف صديقاً لحلمي السعيد قبل أن يغيب هذا الصديق الذى هو عـثمان أحمـد عثمـان عن الحياة ، فأمـر قد تم إنجـازه، وبقيت فـائدة للتاريـخ من هذا الإنصاف ، ولو لم يكن لهـذا الكتاب من جدوى عند صاحبه غير هذا لكفاه.

الباب الرابع

حكايات سبتمبر ١٩٤٢

على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات

مذكرات مصطفى بهجت بدوى

(١)

هذه مذكرات ممتعة كتبها واحد من كبار المسئولين عن الصحافة فى عهد الثورة، وإن لم يكن من كبار الصحفيين، وهو الأستاذ مصطفى بهجت بدوى، الذى بدأ حياته فى العسكرية المصرية ثم إذا به يتحول بحكم الثورة ليصير من الضباط المسئولين عن الصحافة، ويرتقى بفضل إخلاصه وموهبته الشعرية الأصيلة سلم الصحافة حتى يصبح رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير الجمهورية، وقد كان رئيس تحرير الجمهورية فى الوقت الذى اندلعت فيه حرب أكتوبر ١٩٧٣ المجيدة وتحقق فيها النصر لمصرنا العزيزة ولأمتنا العربية. وقد آثر وأُثر له أن يكتفى من المناصب الصحفية بهذا الذى وصل إليه، وعين فى الأهرام كاتباً متفرغاً حيث يواظب على الكتابة كل اثنين فى عمود «وجهة نظر»، بهدوء شديد فى الصفحة الحادية عشرة من الأهرام، ولكن مقال مصطفى بهجت بدوى ينشر بدون صورته وبدون أن يكون الاسم فى أعلاه، وأحياناً ما تلجأ سكرتارية التحرير إلى تصغير البنط حتى تستوعب المقال المكتوب فى المساحة الثابتة، ومع هذا كله

فإن مصطفى بهجت بدوى بما جبل عليه من الرضا النفسى سعيد بهذا الوضع أو فلنقل إننا كقراء لا تلمس منه تذمراً من هذا الوضع ولا رغبة فى تغييره!

أما الجانب الذى يعنى مصطفى بهجت بدوى من حياته كلها فهو شاعريته، وعلى الرغم من أنه يذكر كثيراً أنه توقف عن قرض الشعر، فهو أيضاً حفى بما نشر من شعر وبما نظم من شعر، وربما كانت شاعريته هى السبب وراء تغير مسار حياته فى العسكرية على النحو الذى حدث.

شقيقه هو الدكتور حلمى بهجت بدوى الوزير البارز فى بداية عهد الثورة، والرجل الذى اختير رئيساً لمجلس إدارة قناة السويس، وعمهما هو المستشار عبدالحميد بدوى القاضى الدولى عضو محكمة العدل الدولية بلاهاى ونائب رئيسها، والمفكر القانونى البارز.

قبل هذا الكتاب نشر مصطفى بهجت بدوى كتابين من أدب السيرة الذاتية أو فلنلجأ إلى تعبيرنا الأكثر تخصيصا: كتب «التجارب الذاتية» وهما:

- «وجاء العيد بعد العاشر من رمضان» وقد نشره فى أغسطس ١٩٧٤ قبل أن يمضى عام على انتصار أكتوبر.

- «مذكرات رئيس تحرير» وقد نشره عام ١٩٧٦.

أما المذكرات التى نتناولها فى هذا الفصل فتقع فى ٣٢٨ صفحة من القطع ١٧ × ٢٤، وقد صدرت عام ١٩٩٠ عن مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(٢)

ربما أبدأ بالقـول بأن هذا الكتاب الذى نتدارسه فى هذا البـاب كتاب ممتع إلى أبعد حدود الإمتاع الذهنى والعقلى والنفسى والتاريخى إن جاز أن يتفاضل الإمتاع إلى كل هذه الصور المختلفة، وقد لجأ فيه مؤلفه إلى تقنية جديدة أو تكنيك جديد كأنه التقنية أو التكنيك الذى لجأ إليه نجيب محفوظ فى كتابة رواية أو قـصة «المرايا»، ولكن مصطفى بهجت بدوى كان أكثر مبـاشرة، بل كان مطلق المباشرة، بل إنه استـغل المباشرة إلى أقصى حدودها، وهكذا فقد افتقد وربما تعمد أن يفتقد الفن كله، ولكنه لم يفعل هذا بطريقة غير واعيـة، وإنما فعله وهو واع للدرجة العالية من الشاعرية والرفاهية التى كان من الممكن لها أن تعوض الفن، وعلى هذا النحو جاء كتـابه بقبس من الشعر يفوق ما فيه (ومـا ليس فيه) من قبس الدراما، وإن لم يخل الكتاب مع هذا من روح الرواية ومغزاها.

وإنى لأستطيع أن أزعم أن الأسلوب الذى كتب به مصطفى بهجت بدوى هذا الكتاب أسلوب مبتكر وذكى وقادر على التـجديد والاستبطان والوصول إلى الأعماق فى كل ما يتناوله، ذلك أنه يتناول حيـاته وحياتنا وحياة الناس من حوله بينمـا هو يرتدى عدسات صنعت.أو صنعها هـو بالذات ليرى بها أناساً بالذات، فـإذا ببصره الحـديد يرى الناس من خلال رؤيتـه لأحدهم، وهكذا يرى الكل من خلال الواحد كما يرى الواحد من خلال الكل، ويرى نفسه من خلال الآخر كما يرى الآخـر من خلال نفسه، وغنى عن البيان أنه استطاع أيضاً أن يرى الآخر من خلال آخر آخر!

وعلى هذا النحـو نجح هذا الشـاعـر القدير ـ فـى هذه المذكـرات الممتعة ـ أن يرسم للحياة العامة والشخصية لوحات متميزة متتالية تتصل ببعـضها حتى وإن بدا أنـها تنقطع، وهو يقدم لنا صـورة صادقة معـبرة قادرة على استشفاف المجتمع المصرى طيلة نصف قرن أو يزيد.

(٣)

لست أحب أن أصف منهج صاحب هذه المذكـرات بصفات تقليدية بينما المنهج نفسه فى ظاهره وفى باطنه غير تقليدى، ولكنى مع هذا لا أستطيع أن أتجـاوز ما هو مطلوب منى فى توصيف مـافعل إن لم يكن وصفه، ولست أحب التصنيف الأيديولوجى ولكنى لابد أن أشير إلى أن مصطفى بهجت بدوى اخـتار لنفسه أن يكون أقـرب إلى اليسار، وعلى هذا النحو مال بالمديح تجاه اليسار، واتخذ السير ناحية الخط المناهض للسادات دون أن يزيد فى التأويل، ومع إعجابه بعبدالناصر وبقادة الثورة فإنه لم يلزم نـفسه بالابتـعاد عن تقديم الصـور الكفيلة بإدانة تصـرفات رجال الثورة، وروحهم فى التفكيـر والتنفيذ، ولكنه فى واقع الأمر كان أقرب إلى فهم الأمور من وجهة متـأنسنة، فهو يقدم بوعى شديد صوراً بشرية للتـصرفات السيـاسية والإدارية دون أن يزعم غيـر ذلك، ولربما ضرب المـثل الكفيـل بإثبات صورة ذهـنية لدى قـارئه تعجز الـمراجع والمؤلفـات المنمقـة عن أن تصل إليهـا على نحو ما وصل هـو بالمثل الذى ضربه هو ضمن قصة سائرة أو عابرة.

لا أظننى بحاجة الآن إلى أن أذكر القارئ أن هذا الذى فعله **مصطفى** بهجت بدوى بهذا السلوك هو جـوهر الفن ذاته، فلعل القارئ أدرك هذا بينما أنا ألف وأدور فى رأى القارئ نفسه.

وسوف أقتبس للقارئ من فقـرات هذا الكتاب مجموعة من اللقطات الكفيلة بإلقاء الضوء على ما نجح المـؤلف فى تصويره من حياته وحياة الناس (أو الزملاء على نحـو ما اختار مـداخله). كما أنى كمـا سيلحظ القارئ على اخـتياراتى سـأكون حفـيًّا بالفقـرات الأكثر إضــاءة لتاريخنا المعاصر وبخاصة فى الزوايا التى لاتزال تحتاج إلى الإضاءة.

(٤)

من المفـيد إذاً أن نتأمل فـيما يصـف به صاحب الكتاب مـذكراته ، ونحن نجده يقول أو يعترف فى براءة ظاهرة تبدو كذلك وإن كان وراءها بالطبع وبالقطع قدر كبير من فن كبير:

«وعنوان الكتــاب ـ «حكايات سبتــمبر ٤٢» ـ فـرض نفســه، فلا أنا أجهدت فكرى فى البحث عنه، ولا فضلتـه بين جملة اقتراحات، وإنما هو واقع الحال لتمييز ما أتحدث عنه، وليمثل ما قبله وما بعده».

«إذاً فكتابى «حكايات سبتمبـر ٤٢» أقرب إلى السير الذاتية من خلال تداعيات واسـترسالات أفكارى وخواطرى وذكرياتى عن الكليــة الحربية والجيش المـصرى، ومن خلال انطباعاتـى ومتابعاتى لأنباء وأبـناء دفعة سبـتمـبر ١٩٤٢، وكـأنما ذابت ذاتى فـى ذاتهم وانعكست ذاتهم على

ذاتى، كأنما الواحد للكل والكل للواحد، أو كأنما فى كثير من الحكايات كان هؤلاء الزملاء الأعزاء سبيلى إلى إبداء آرائى وملاحظاتى وتعليقاتى وإلى اجترار ذكرياتى».

«وقد تداخلت السنوات فى كتابى بغير تعاقب زمنى، عاماً بعد آخر، ولم تقف عند نهاية خدمتى بالقوات المسلحة فى ختام سنة ١٩٥٤، وإنما تعدتها - حسب مقتضيات الحال وتواثب الاستشهادات الحاضرة والمخزونة بين العقود الزمنية التى عاصرتها - إلى السبعينيات والثمانينيات، وتجدنى خلال حكايات تفجرت فى الأربعينيات أقفز فجأة إلى الثمانينيات ثم أعود إلى الستينيات فالخمسينيات وهكذا دون ترتيب إلا ما تمليه السوانح والاكتمال العفوى للصور المختلفة على النحو الذى سوف يكتشفه القارئ الكريم على طول وعرض صفحات هذا الكتاب».

«ولقد شعرت خلال فترة حديثى عن زملاء سبتمبر ٤٢ - وهى التى استطال بها الكتاب مادة واستقصاء وزمنا - أننى أقوم بسياحة فريدة، وأنفاسى مبهورة».

«كم تجولت وشاهدت، كم استمعت واستمتعت، كم تصايحت وهمست، كم عبثت «وقفشت»، كم تفكهت وتنبهت، كم تأملت وتألمت، كم فوجئت ودهشت، كم رحت «أطبطب» على الأكتاف مواساة، وكم صفقت إعجابا، كم صعدت درجات سُلَّم التاريخ وهبطت ثم صعدت وهكذا.. وبصحبتى عشرات وعشرات من الزملاء، مشيناها

خطى كتبت علينا، وكم بكيت شهداء لنا أو مفارقين فى رحلة الحياة، وكم سعدت بما أحرزه العديدون من نجاحات فى حياتهم العسكرية والمدنية من قادة عظام ومن رئيس وزراء ووزراء وسفراء ومحافظين ورؤساء مؤسسات وشركات وبنوك وأعضاء بالمجالس النيابية ورجال أعمال . . وجنود مجهولين، وجميعهم من أبناء سبتمبر ٤٢ عبر نيف وأربعين سنة، ومن حصيلة ذلك كله . . . رويت وحكيت».

(٥)

ويعترف مصطفى بهجت بدوى فى أكثر من موضع من هذه المذكرات بأنها مذكرات غير وافية، إنما هو يكتب على هامش التاريخ، لهذا فإنه غير ملزم بالوثائق أو المستندات معتمداً على الصدق وحده:

«دون عمد منى فقد كان على سن قلمى هذه اللمسات التى قد لا تغيب عن كاتب شاعر يعمل بالصحافة. فقد كنت حيناً أصوغ الأخبار المثيرة، وحيناً أكتب على طريقة اليوميات، وحيناً أنحو منحى القصة، وحيناً أفيض بالشعر، وحيناً أعمد إلى التحليل، ودائماً أتوخى وضع «العناوين الفرعية» أو «فواتح الشهية» التى قد تسترعى الانتباه وتطوع القراءة والمتابعة!».

«وما فاتنى أننى أكتب على هامش التاريخ ولا أؤرخ، ومثل هذه الكتابات ليست محتاجة إلى دعمها بالوثائق والمستندات، وإن كان خلوها منها - بالضرورة - لا يعنى كونها مدحوضة أو وهمية أو «مفبركة»، فقد كتبتها بصدق نفس وتوخيت فيها صدق القول».

«ولقد أعلم أنها ليست وافية طبعاً، فما يمكن أن تأتى هكذا ولا هى استهدفت أن تكون شبه مستوفاة، ويقولون عن «الفن» إنه «اختيار»، وربما من هذه الزاوية الفنية فإن حكاياتى تلوح مفعمة بالسوانح والاختيارات».

. . . .

«فليست هذه «مذكرة تفسيرية» لنصوص كتابى، فهو يفسر نفسه بنفسه، إنما هى أقرب «للمدخل» [منها] إليه».

«والصورة التى تشكلت على صفحات هذا الكتاب، سواء حققت أم جاوزت أحلامى أم لم تبلغها كلها.. هى على أى حال أشعرتنى بما يشبه ارتياح الرضاء النفسى، أتراها تحظى بمرضاة الله جل فى علاه، ثم برضاء القارئ الكريم؟ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء».

(٦)

ويقدم مصطفى بهجت بدوى فى مذكراته صورة قلمية رائعة لليلة التى توجه فيها لتقديم أوراقه فى الكلية الحربية، وقد شهدت هذه الليلة غارات من قوات المحور على مدينة الإسكندرية، ويجيد صاحب المذكرات وصف مشاعر الناس تجاه هذه الغارة، ويلجأ مع حكمته وحنكته وخبرته بالحياة إلى أن يصور مشاعر الناس وكيف تتنامى الصور التى تقدمها تصوراتهم لما حدث، فالصورة فى الإسكندرية غيرها فى دمنهور، ثم تتضخم فى طنطا، وتصبح الصورة أقصى ما يمكن من التضخيم فى القاهرة:

«تلك الليلة من ليالى شهر أغسطس ١٩٤٠ كانت ليلة ليلاء مشهودة، كانت تجربة جديدة علينا، هى ليست عناوين صحف عن أحداث خارجية جارية نتابعها على البعد، ولا هى فيلم سينمائى من إنتاج هوليوود يشدنا إليه بمشاعر اللحظة وشغف أو قلق الرؤى المصورة المعروضة علينا، ولا هى حتى لقطات من «جريدة الحرب المصورة» التى تسبق عرض الفيلم الرئيسى بما يشبه يوميات الحرب العالمية الثانية التى كانت فى شهرها الثانى عشر بين المحور والحلفاء، بين هتلر وتشرشل، إنما الذى حدث وقع فى عقر دارنا. . فى مسقط رأسى. . فى الإسكندرية. . جاءت الطائرات الإيطالية المغيرة من «الغرب» حيث كانت إيطاليا موسولينى - أضعف ما فى المحور - تحتل منذ سنوات شقيقتنا ليبيا. . أو «لوبيا» كما كانت تطلق عليها الصحف المصرية آنذاك! أراد موسولينى أن يستعرض ويثبت وجوده أو «يهوش» بأن الغزو على الأبواب، فبعث ببضع طائرات فى غارة عشواء عرجاء على مدينة الإسكندرية، أفرغت قنابلها كيفما اتفق ولاذت بالفرار، قليل من القتلى وقليل من الجرحى وقليل من الهدم فى الثغر السكندرى، وقليل جداً من العقل فى الرأس الإيطالى! ولكن ذاك كان أول لقاء حقيقى لنا «بويلات الحرب».

«وذهبت من زيزينيا حيث منزلى برمل الإسكندرية إلى بولكلى برمل الإسكندرية، حيث وقعت الغارة بالأمس، أعاين «آثار العدوان» التى بدت فى شارع «ألن» بالتحديد. والغريب أن اسم هذا الشارع وأمثاله

كان موضوع أول مقال أو كلمة نشرت باسمى فى الصحف. فقد كتبت قبل عامين - أى سنة ١٩٣٨ - إلى جريدة «الثغر» الأسبوعية التى تصدرها جمعية مصر الفتاة أطالب بتغيير وتمصير الأسماء الأجنبية التى تحملها، بكثافة شديدة واستفزاز أشد، شوارع الإسكندرية بالذات».

«إننى أذكر تلك الليلة كأنها فاجأتنا بالأمس فقط، أذكرها بصفارات الإنذار وصدى الفرقعات المدوية وصفارات الأمان وخرائب البيتين المتهدمين من الغارة فى الشارع المذكور، كأنهما «البيتان المكسوران» فى أول قصيدة كتبتها قبل قليل من الأشهر! فبعد ساعات من تلك الليلة - وبالمصادفة - كنت فى الطريق من الإسكندرية إلى القاهرة، لم أكن أنشد «الهجرة» أو الاحتماء من الغارات، وإنما كنت أشرع فى تقديم أوراقى للالتحاق بالكلية الحربية الملكية! هكذا كانت البداية مع الغارات والأنوار الكاشفة والمدافع المضادة للطائرات».

«والقطار يقف بنا فى مدينة دمنهور كانت أحاديث الركاب أن الإسكندرية عانت أول أمس من غارة هائلة! وفى محطة طنطا أشيع أن نصف أهل الإسكندرية لقوا حتفهم! وعندما وصلنا إلى محطة القاهرة جنحت المبالغات بالناس إلى القول بأن الإسكندرية أصبحت «كومة تراب!»».

(٧)

ويشير صاحب المذكرات إلى قبول الطلاب فى الكلية الحربية وما كان يستلزمه الأمر من ضرورة وجود واسطة تهيئ لهؤلاء القبول فى

كشف الهيئة، ويشير ضمن هذا إلى واقعة توصية عبدالمجيد إبراهيم صالح قطب الأحرار الدستوريين على بلدياته جمال عبد الناصر فى دفعة سابقة، ثم يصور موقف دفعتهم من الدفعات السابقة عليهم وموقف هذه الدفعات منهم:

«لعل مئات غيرى من شتى أنحاء القطر المصرى كانوا يحذون حذوى أو كنت أحذو حذوهم، نستكمل أوراقنا لنقدمها إلى الكلية الحربية التى أعلنت عن قبول دفعة جديدة من حملة شهادة التوجيهية (البكالوريا سابقا، والثانوية العامة لاحقا)، جاءوا من المدن والقرى، من الوجه البحرى والوجه القبلى، من مختلف الأوساط، المهم للقبول.. الشهادة والسن والطول والكشف الطبى، ثم آخر وأهم الأشياء: كشف الهيئة.. أى الشفاعة والوساطة، وكأنما هم خطابات لا تصل إلى أهدافها إلا إذا كان «موصى عليها»! «جمال عبد الناصر» مثلاً لم يكن ليقبل فى الكلية الحربية إلا لكونه توصل - أو توسل - إلى عبد المجيد إبراهيم صالح باشا أحد أقطاب حزب الأحرار الدستوريين، أحد أعيان أسيوط، فصحبه إلى الكلية الحربية وأعطاه صوته فكان هو جواز المرور، ولو كان الباشا يعلم - والله أعلم - بأن هذا الفتى سيقود ثورة ضد الإقطاع بعد نحو ١٦ سنة لما زكاه، ولربما ألقى به من عربته فى عرض الشارع!».

«وتحدد يوم الجمعة ٦ سبتمبر ١٩٤٠ لدخول المقبولين من دفعتنا إلى الكلية الحربية الملكية بالقسم الإعدادى، وكانت دفعة القسم النهائى

الضخمة (حصيلة دفعتى الثقافة: يوليو ١٩٣٨ والتوجيهية: يوليو ١٩٣٩) قد تخرج منها قبل دخولنا مباشرة ٧٠ ضابطاً واستبقوا الآخرين ليخرجوا مائة بعد شهر ثم ليحتفظوا بالباقين فترة أخرى لحين النظر فى أمرهم وتدبير الميزانية! لكنهم جميعا منحوا إجازات لمدة أسبوعين، فخلت الكلية فى الأيام الأولى لدخولنا إلا من طلبة القسم المتوسط المنقولين من الإعدادى بعد سنة كاملة من التحاقهم بالكلية فى سبتمبر ١٩٣٩، فى حين أن الكلية الحربية درجت فى أعوام سابقة ألا تحتجز طلبتها بين جدرانها أكثر من ١٢ شهراً، ثم ترقيهم ضباطاً لحاجة الجيش وظروف الحرب، بيد أن الحظ يلعب دوره فى الاختصار والانتظار مثلما تفعل أحياناً ظواهر المد والجزر!».

«والخلاصة أننا وجدنا أنفسنا فجأة بين يدى «محدثى نعمة» انفردوا بنا «وفين يوجعك!» حيث تولوا أمرنا لبضعة أيام كأسوأ وأغشم وأحمق ما تكون الولاية! وليس بخاف أن السن سن طيش ومشاغبة مراهقة وأن «المناخ» يتحكم وينقل العدوى!».

ربما يجدر بنا أن نشير هنا إلى أن الدكتور عبد الكريم درويش قد تناول التجربة المماثلة فى كلية الشرطة بحديث شيق أيضاً قدمه فى مذكراته : «حصاد السنين» بيد أن الفارق بين حديث الرجلين عن التجربتين أو عن التجربة الواحدة يعبر بوضوح عن الفارق فى مسيرتى حياتهما ، فالدكتور درويش يقدم ما حدث فى إطار أنه تجربة تربوية مهمة أما مصطفى بهجت يروى فيقدم التجربة بملامح إنسانية تذكر منها

الغرابة والـعبرة فى المـقام الأول على نحـو ما رأينا فى فـقرته السـابقة وعلى نحو ما سنرى فى بقية فقرات طويلة عن هذه الفترة .

(٨)

وبعد صفـحات يقدم لنا مصطفى بهجت بدوى صورة مـهمة لا تزال تشغل ذهنه من الأيام الأولى التى قضاها فى الكلية الحربية:

«شىء لا أبرح أذكـره من الليلة الأولى لنا بالكليـة الحربيـة. . وآناء الشهور وأطراف السنين! وقع هذا الشىء مـساء اليوم الأول لنا الذى كل ما فـيه جديد وغريب ومـربك ومرهق، وشمال يمـين، وهرج ومرج، وشخط ونطر، وتعليم وتعـليمات وعدم فـهم للتعليم والتعليـمات! لم يكن يتخلل اليوم الأول المـذكور من «الترفيه الموسيـقى» سوى زعقات أو نوبات البروجى (والبروجى كلمة تركية ككثير من تراث المصطلحات العـسكرية آنذاك ابتـداء من الرتب العسكـرية أمبـاشي. . يوزباشى. . بكباشى. . إلخ، ومروراً بأسماء الأشياء والأدوات والكتائب، فيقال عن الكتـيبـة الأولى برنجى، والثـانيـة كنجى، والثالثـة تشنجى، والرابعـة أربعجى. . إلخ)».

«فبعد هذا اليـوم الأول الحافل الذى يتعذر كثيراً جـداً على المرء فيه أن يختلس دقائق معدودة يلتقط أنفـاسه أو يخلو فيها إلى نفسه أو يؤدى صلاة واجـبة. . بعد هذا اليوم الكبـيس قيل لنا فى المســاء إن ثمة نوبة تسمى «نوبة رجوع» فى الساعة التاسـعة والربع مساء لا يجب عند انتهاء «عزفها» أن يكون أى من الطلبة فى الحمام أو الردهات أو أى مكان آخر

سوى العنبر الذى تحدد له سريره وفراشه إلى جوار دولاب ملابسه العتيد، وذلك استعداداً للنوم والارتماء فى الفراش! - «كالفسيخة» - عند «نوبة نوم» فى تمام الساعة التاسعة والنصف مساء - أى بعد ربع ساعة - حيث تطفأ الأنوار!».

«وبالكاد استطعت واستطاع غيرى أن يعودوا إلى العنبر مع آخر نغمة من مقطعة «الرجوع»، وإنها - للحق ولإتاحة الفرصة - «أطول» ما أبدعه فن الموسيقى العسكرية وأعذبها وأكثرها حزناً كذلك، أو ليست «تستعار» فى مراسم دفن العسكريين أو زيارة قبورهم.. ﴿ياأيتها النفس المطمئنة ارجعى إلى ربك...﴾؟!

«ولعل نوبة رجوع مألوفة بعض الشيء لدى «القارئ المدنى»، فكثيرا ما يشهدها ويسمعها فى التليفزيون لدى الزيارة المصورة لمقابر الشهداء أو الرؤساء كعبد الناصر والسادات فى المناسبات».

ونأتى إلى فقرات حافلة بقدرة الشاعر على تصوير المشاعر التى حفلت بها التجربة الأنسانية :

«لم يتخلف عن نوبة رجوع فى تلك الليلة إلا نفر قليل أشبعهم الطلبة القدامى لوماً وتقريعاً، وكنت فى شغل شاغل عمن حضر وعمن غاب، فقد كان علىّ أن أؤدى ما فاتنى من صلوات اليوم، هذا يوم عصيب عجيب، حاسم قاصم، أخال كل طالب جديد منا فيه كأنه قد انشق نصفين، أو وقف تفكيره وشل، لم يعد يذكر أهله، ولا رفاق صباه ومراحه، ولا اليوم الأول الذى التحق فيه بمدارسه الابتدائية

والثانوية، ولا أيامها كلها، ولا تلك المدارس نفسها! كأنه يوم الحشر، لولا أننا حشرنا بإرادتنا، ولولا أن «النفخ فى الصور» هنا بشرى زائل ومحلى محدود، وأن خارج عالمنا أناساً لم يسمعوا «صوراً» ولا «نفيرًا» وهم ما برحوا فى خوضهم يلعبون! ولكنه ـ على أى حال وحتى ذلك اليوم ـ كان عندنا أطول يوم فى التاريخ!».

ولاينس مصطفى بهجت بدوى نفسه الخاصة فى خضم حديثه عن التجربة العمومية وهو يقدم لنا حديثا ندرك مدى صدقه من مطالعتنا لبقية مذكراته :

«كانت مشكلتى ليلتئذ هى أداء الصلوات المتأخرة باستثناء ركعتى الصبح اللتين خطفناهما خطفاً قبل ولوج باب الكلية ذلك الصباح الفاصل فى ٦ من سبتمبر ١٩٤٠، لم نستطع وضوءًا ولا تكبيرًا ولا ركوعاً ولا سجوداً حتى حانت لحظة الرجوع، ولا مندوحة أن أجمع «جمع تأخير» الظهر والعصر والمغرب ثم العشاء، فهل تتسع مهلة الـ١٥ دقيقة قبل موعد النوم المحدد لأصليها جميعاً، ولأصل ما لم ينقطع ـ بحمد وفضل وهدى الله ـ بعد أن أكرمنى سبحانه وشرح صدرى للإسلام بالفعل وللسنة المحمدية من منابعها الأصيلة والمستنيرة فى سبتمبر ـ ودائماً سبتمبر ـ ١٩٣٨؟».

«صعب أن يتسع ربع الساعة لهذه الصلوات، وكان حتماً أن تجىء ساعة النوم ونوبة نوم (٩,٣٠ مساء) وأنا مازلت قائماً أصلى فى المحراب.. محراب الكلية الحربية، وياله من محراب غير معترف به

فى تلك الليلة! وليت عدم الاعتراف كان مهذباً أو معقولاً، لكن لك أن تتصور أو تتذكر - والتمثيل مع الفارق طبعاً - بعض الصحابة فى مكة مع بداية الإسلام إذ قـاموا يصلون وقد أحـاط بهم أهل الجاهلية يسـخرون وربما يلقون عليهم القاذورات! فقد تجمع حولى قدامى الطلبة (والقسم المتـوسط الحاكم مؤقتـا!) بزعم أنهم مسئـولو الضبط والربط وهم فى حقيقتـهم «محدثو نعمة» تجمعوا أشبـه ما يكونون «بالكلاب المسعورة» يصيحون فى وجهى: بايظ! ملكى! (أى مدنى غير عسكرى)».

ويجـيد مصطـفى بهجت بدوى تصـوير مشـاعره النفـسيـة وحواره الداخلى مع نفسه فى تلك التجربة حيث يقول :

« وهل كنت غير ذلك ولم تـمر علىّ بعد اثنتا عشـرة ساعة فى هذا القشـلاق؟ فوضـوى! درويش مجنون! وكـأننى جئت أمـراً إداً، كادوا يلفحوننى بأبصارهم التى تطايرت شررا، وأفواههم التى طفحت حمما، وأيديهم التى امـتدت إرهاباً ووعـيداً. . من حـيث كنت لا أستـجيب سوى بدمـوع تنساب حـسرة عليـهم وعلى نفسـى! وحين انتهـيت من صلاتى ودلفت إلى الفراش مضيت أبكى وأنشج مهموماً مكروباً مذهولاً حتى غلبنى النوم بأحلام كالكوابيس».

(٩)

ومن حسن حظ تاريخنا المعاصر أن مذكرات مصطفى بهجت بدوى التى بين أيدينا تـتحـدث بتـفصـيل عن بعض الـتطورات التى حكمت سياسة القبول فى الكلية الحربية فى نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات،

ويروى كيف كان السلاح البحرى سيختص بدفعة من هذه الدفعات إلا أن تسعة من أفرادها راحوا شهداء قبل تخرجهم فى الكلية:

«كانت «الدفعات» للكلية الحربية فى أواخر الثلاثينيات وبالتحديد بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ومع بوادر نشوب الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ تتميز بظاهرتين طارئتين وعلى غير المألوف، أولاهما غزارتها عدداً، وثانيتهما اختصار فترة الدراسة وضغطها من ثلاث سنوات إلى سنة واحدة أو سنة وبضعة شهور قليلة، خاصة أن الكلية الحربية كانت تقبل فى ذلك الحين فى السنة الواحدة أكثر من دفعة واحدة على فترات متفاوتة، وإن تراخت فى ذلك مع بداية سنة ١٩٤٠ فلم تقبل سوى قرابة ثلاثين طالباً قبلنا بشهرين أو ثلاثة، وإن كان معروفاً أن هؤلاء بالذات على ذمة «البحرية» أى السلاح البحرى الذى فكروا فى إحيائه، وكان - وهو صاحب التاريخ والأمجاد من أيام محمد على باشا - قد انكمش واضمحل لسنوات طويلة قائمة وكأنه عقاب مستمر منذ أن تجمع أعداؤنا لهزيمة طموحات محمد على التى تحطمت فى موقعة «نافارين».

«لكن حتى تلك الدفعة البحرية لم يجدوا بداً إلا أن يضموها إلينا لوفرة دفعتنا التى قاربت المائتين، انخرط هؤلاء إذاً بيننا، وكنا نستطيع تمييزهم من أول نظرة لاختلاف نوعية ودرجة اللون الكاكى فى الملابس التى يرتدونها عن ملابسنا، وفعلاً باتوا منا وبتنا منهم، وباستثناء تسعة منهم بعثوا بهم فى السنة الثانية إلى «المدرسة البحرية»

بالإسكندرية للتخصص البحرى وليتخـرجوا ضباطا بحريين، فإن الباقين تخرجوا معنا بين صفوفنا فى الجيش».

ويطلعنا مصطفـى بهجت بدوى على إحدى المـفارقات القاسـية فى تاريخنا العسكرى الحديث ، وهى مفارقـة كادت تنس من كثرة ما حفل به هذا التاريخ من مفارقات وفظائع :

«ومن سخـرية القدر وكالمآسى الإغـريقية فـإن هؤلاء التسعة قـبيل تخرجهم بأسبوع واحد فى يونيـو ١٩٤٢ وفى مناورتهم البحرية الأخيرة اصطدمت سفـينتهم فى مـدخل ميناء الإسكندرية بلغم بحـرى ألمانى، ذهبت يبـابا وشعـاعا وهـباء منثـورا، لم تبق ولم تذر قـبطانا وضبـاطا بحريين وطلبة على وشك التخرج، وغرقت بشهدائها حطاما فى أعماق البحـر، لم ينج سوى واحـد فقط بمـعجزة نادرة، ويبـدو أنه فى تلك اللحظة المنكودة كـان منفـردا فوق سطح الـجانب الأبعـد من اصطدام السـفينة باللغم فـأطلقـته قـوة الاصطدام كأنه صـاروخ «بحر ـ جـو»، وبالجاذبيـة الأرضية أو البحـرية هوى من حالق على صدره فـوق صدر الماء، انتشلته مركب عابرة وظل ينزف ويعالج شهوراً متصلة حتى كتبت له السلامـة آخر الأمر، بقى «شـاهدا» على أن من بين «دفعـتنا» ضابطا بحـريا، ذلكم هو اللواء بحرى سـعـد الدين حافظ الذى شـغل منصب نائب مدير القـوات البحرية أيام كـان «يحتكر» قيـادتها الفريق سليـمان عزت».

(١٠)

ومن حسن حظ تاريخنا العسكرى أيضا أن الأستاذ مصطفى بهجت بدوى قد حرص على أن يروى حدود المفارقة فى أمر الترقيات العسكرية التى حظى بها أفراد الدفعة التى ينتمى إليها فى القوات المسلحة (دفعة سبتمبر ١٩٤٢)، ذلك أن أحد أفراد هذه الدفعة، ترك خدمة سلاح المشاة وبدأ بداية ثانية فى سلاح الطيران متساويا بالطلبة الجدد مضحيا بأقدميته فى الجيش، ولكنه مع هذا التنازل منه عن أقدميته حصل فى سلاحه الجديد على رتبة اللواء قبل أن يحصل عليها زملاؤه الذين احتفظوا بأقدمياتهم فى الجيش بل إنه أصبح قائداً للقوات الجوية كلها:

«كذلك ـ والاستطراد هنا مطلوب واستباق الأحداث مناسب ـ فإن من بين دفعتنا التى لم تخصص لها «حصة» مبكرة لسلاح الطيران مَنْ تقدم ـ بعد سنوات قليلة من تخرجه معنا وخدمته بسلاح المشاة ـ والتحق بكلية الطيران متساويا بالطلبة الجدد مضحيا بأقدميته فى الجيش، وأعنى به الملازم على مصطفى بغدادى. ومن الطريف أنه ترقى إلى رتبة لواء طيار قبل ترقى دفعتنا إلى رتبة اللواء، وذلك من جراء التوسع فى دعم القوات الجوية بالضباط الطيارين بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وقد بلغ على بغدادى ما هو أهل له فأصبح فى أول السبعينيات قائدا للقوات الجوية بحكم كفاءته المشهودة، واستقامته الحميدة، وأعصابه الهادئة الفولاذية».

(١١)

ولا يفوت صاحب هذه المذكرات أن يقدم من خلالها تصويراً طريفاً ودقيقاً وموحا لفتـرة الأسابيع الأولى فى الكلية الحربية وهى التى تسمى بفترة المستجدين:

«يُطلق على الأسابيع الأولى بعد الالتحـاق بالكلية الحربية اسم «مدة المستجدين»، لا يـبرح ولا يتعدى فيها الطالب المستـجد أسوار الكلية إلا بإلقاء النظرات إن أمكن من حين لآخـر على الرائحين والغادين فى شارع الخليفة المأمون الذى كانت تقع فيه الكلية الحربية آنذاك. . . . . . لا تصـريح إجازة خـميس وجـمعـة، عزلة تامـة عن العالم الخـارجى باستثناء السماح بزيارة لمدة ساعـة أو اثنتين صباح يوم الجمعة من أسرة الطالب داخل أسـوار الكلـية، ومـعـظم وقت الزيارة يكرس - عـادة - للشكوى من سوء المعـاملة لدرجة إبداء الرغبة فى الاستـقالة من الكلية تقديراً من الطالب أنه قذف به من الجنة إلى النار حتى دون المرور على «الأعراف»! وعـادة أيضاً تقـابل شكواه بعبـارات العزاء والتـسرية، وأن «الغربال الجـديد له شدة» وأنه سيـعتاد على الحيـاة الخشنة بعد فـترة تطول أو تقصر».

«هذه «الحبســة» الحاجزة فوق أنها عُرف عالمى، هى منطقـية لصقل الطالب المـستـجد وإمـراره فى «معـمل الاختـبار وإحداث الـهزة» أو الصدمة الكهربائية المطلوبة لتسهم فى تحويل تياره من «الموجة المدنية» إلى «الموجة العسكرية» بقدر المستطاع!».

وعلى الرغم من بشاعة التشبيه الذى يقدمه مصطفى بهجت بدوى إلا أنه يظهر المهارة فى تجاوز البشاعة إلى موضوع التجربة :

«وكما يحدث فى «الزيارة» مع «المسجونين» حيث تتصدر المأكولات وشهى الطعام مراسم الزيارة لتؤكل دفعة واحدة خلال الزيارة، فكذلك كان الأمر مع زيارة الطلبة المستجدين بالكلية الحربية صباح الجمعة، والحق أن الطعام فى الكلية الحربية أيامنا كان متقشفاً ومحدوداً وموجعاً، لم يكن يتناسب لا مع سن النمو ولا مع المجهود البدنى المبذول . . وكأنما رفعت الكلية شعار «جوعوا تصحوا» ولكن الجوع، الذى كان، بات قارصا!».

. . . .

ويقدم مصطفى بهجت بدوى ذكرياته عن وجبات الطعام فى الكلية الحربية مقارنا بينها وبين وجبات الطعام فى المدارس الثانوية فى ذلك العصر ، وهو حريص على أن يضمن حديثه كل ما يمكنه منه تفصيلات ومقارنات ، وكأنه كان يستشرق مستقبلاً لن يجد مصدراً لكتابة تاريخ هذه الفترة غير كتابته هو . . . ولنقرأ معه ما سجله :

«كانت أول وجبة فى الصباح الباكر هى «شوربة عدس» مع قطعة جبن أو حلاوة، وأشهد أن شوربة العدس كانت متقنة وشهية ومشبعة كأنما هى «وقود» حركة اليوم كله، ثم وجبة الغداء بعد الطوابير والمحاضرات والعناء الجسدى والذهنى ونحن نتضور جوعاً تأتى مخيبة للآمال، خضار أشبه باللغز ولا يرقى حتى لنوعية خضار غداء المدارس

الثانوية (وكنا نتناول طعام الغداء فى عنابر المدارس الثانوية على أيامنا، ولم يعد هذا ممكناً فى مدارسنا الآن ومنذ أمد . . مع وفرة العدد وضيق الأماكن، ومجانية التعليم، وضيق ذات يد الحكومة!) ثم قطعة لحم أرق من دين اليهودى كما يقولون فى الأمثال! ثم أرز لا يكفى «السرفيس» المخصص كنصيب ٧ من الطلبة طالباً واحدا بدون مبالغة، حتى أننا كنا نعد حبات الأرز التى نتناولها فلم تكن تتعدى ٤٠ حبة! ومن الطريف أن حظى أوقعنى مع جماعتى بالميس وبيننا أحد «النباتيين» لا يأكل اللحوم ـ وهو الطالب كمال الدين رفعت ـ فكنا محسودين عليه إذ نوزع نصيبه من اللحم علينا بالدور على مدار الأسبوع!».

«وفى الساعة الخامسة بعد الظهر كان هناك ما يسمى طابور الشاى . . ومن الواضح أنه مقتبس عن النظام الإنجليزى «شاى الساعة الخامسة» ولكنه شاى فحسب لا يصحبه حتى قطعة كيك أو بسكويت! وأخيراً وجبة العشاء التى تجعلنا ، هى الأخرى ، نكاد نبيت على الطوى!».

(١٢)

ومن أطرف ذكريات مصطفى بهجت بدوى عن فترة دراسة فى الكلية الحربية ما يرويه عن واقعه حضور أركان حرب الكلية البكباشى حسين فريد (الفريق فيما بعد) لخطبة الجمعة التى ألقاها صاحب المذكرات فى مسجد الكلية وتهنئته عليها، وكيف أن باشجاويش الدفعة لم يدعه يهنأ بهذا التقدير:

«. . . . وفى إحدى المرات حين حل الدور على السرية الثالثة ـ سريتى التى أنتمى إليها ـ للبقاء فى الكلية يومى الخميس والجمعة. . . حلت صلاة الجمعة وكنت بين مَنْ غشوا مسجد الكلية لأدائها، ونحن من أهل السنة. . ونظرية «الإمام الغائب» لدى «الشيعة» وليست لدينا، ولكن «الإمام الغائب» فى يوم الجمعة المذكور كان إمام مسجد الكلية الحربية حيث لم يعثر له على أى أثر! وكان لابد من التصرف، فلم أجد مفراً من أن أعتلى المنبر وألقى خطبة الجمعة، فعلتها ولم يرتج علىّ، فقد وفقنى الله سبحانه بأكثر مما تصورت، وكان محور الخطبة أداء الواجب الدنيوى فى الإسلام إلى جانب الفرائض الدينية، واستشهدت بقصة قارون الواردة فى القرآن الكريم ﴿ولا تنس نصيبك من الدنيا وأحسن كما أحسن الله إليك﴾ [ذكرنا النص القرآنى كما ورد فى القرآن، وكان صاحب المذكرات قد بدل وضع الجملتين].

«وكان «البكباشى حسين فريد» أركان حرب الكلية من بين المصلين، وإن لم أره ـ لحسن الحظ حتى لا أرتبك ـ فقد جلس على الحصر خارج المسجد، ويبدو أن الخطبة أعجبت حسين فريد، وهو رجل ـ رحمة الله عليه ـ يجمع بين الصرامة العسكرية والطيبة الأصيلة والتقوى، وربما لأنه لم يتخيل أن طالباً فى سن المراهقة يمكن أن يرتجل خطبة الجمعة تضاعف إعجابه حتى أنه بعث باسمى إلى باشجاويش الكلية آنذاك الصديق العزيز وهيب زكى وهبة لاستدعائى إلى مكتبه، وبالفعل صحبت الباشجاويش يوم الاثنين التالى إلى مكتب

حسين فريد، وأشار إلى خطبتى اليتيمة التى لم تتكرر بعدها، وأسمعنى كلمات غير مـألوفة من أركان حرب الكلية إلى أى طالب فيـها، واحمر وجهى من خـجل المفاجـأة والتكريم، وتمتمت بكلمـات متعـثرة بين الشكر والتـهـيب والتـواضع الخـالص. . ورحم الله امـرءا عرف قـدر نفسه».

«وآذنت المقابلة بالانتهاء، غير أن الباشجاويش «الماكر» انتهز الفرصة فقدم لحـسين فريد كشـفاً بأسماء الطلبـة المخالفين. . وكـان اسمى فى صدارتهم بوصفى ارتكبت مخالفة الكلام الخافت فى أثناء الطابور، تلك التى كانت تسليتى الكبرى ودائى المـزمن على السواء، خاصة مع جارى المفضل وزميل العمر محمد عبدالهادى حسونة! وما أن رأى حسين فريد اسمى (العالق فى ذاكرته) بالقائمـة حتى أفلتت منه ابتسامة نادرة. . وهى شديدة العـذوبة، ما لبث أن اقتلعهـا اقتلاعا! وأخذ يوجـه الحديث إلىّ قائلا: «أظن أنك أشـرت فى خطبتك إلى قوله تعالى «ولا تنس نـصيبك من الدنيا»، قلت: أيوه يافندم! قـال وقد علا صوته واكتسب «جـهامة» مـصطنعة: هذه المـرة سـماح. . وإذا تكرر ذلك مـنك بعدها سـيكون الجزاء مضاعفا! والتفت إلى الباشجاويش صائحا: دور!».

«خرجت لا أعرف هل أبدى سعادة أم أكظم غيظا!».

(١٣)

ويروى مصطفى بهجت بدوى موقفـا، قد يبدو لنا اليوم وأمس وكأنه فى غاية الغرابة، وقفه منه الفريق الدجوى صـاحب المحاكمات الشهيرة

فى الستينيات، ولو أنه كان فى هذا الموقف المبكر قد تقمص نفس الروح التى اشتهر بها فيما بعد لكان جزاء مصطفى بهجت بدوى الإعدام المبكر، وهو يحكى كيف أن باشجاويش الدفعة والتالى له فصلا من الكلية الحربية لسبب مشابه، ثم جاء الدور عليه لولا أن القدر كتب له البقاء:

«تلقيت خطاباً من زميل فى الدراسة والسياسة، فى العباسية الثانوية بالإسكندرية ومصر الفتاة، وكان طالباً بالسنة الأولى بكلية العلوم السكندرية، وخلال حصة دراسية فى الاقتصاد السياسى للدكتور حسين فهمى أرسل مساعد أركان حرب الكلية اليوزباشى فؤاد الدجوى! ساعى مكتبه يستدعينى بالاسم لمقابلته، وبدا أن ساعى مكتب المستدعى كأنه المدعى العام تأبط شرا استنتجته واستنتجه مقدما زملائى فى إعدادى السرية الثالثة!».

«ولليوزباشى فؤاد الدجوى بين الطلبة سمعة عريضة كمدرس للبيادة والطوابير بصوته الجهورى، ولسانه السليط المشوب بخفة ظل! ومن مأثوراته «خناقاته» المستمرة مع قارع الطبلة التى نسير على إيقاعها «شمال يمين» فى الطوابير، فلطالما كان ينبهه إلى «ضبط الإيقاع» لتنتظم خطى الطلبة ويناديه: ياطبلجى.. اصح! وفى إحدى المرات قال له: ياطبلجى إما أنك حمار، أو أننى أنا الحمار! فرد عليه العسكرى بتلقائية الريفى أو «غرور الموسيقار»: أنا مش حمار يافندم! فجرى نحوه فؤاد الدجوى وهو يسب له الأخضرين والوالدين! ولم يكن اختيار الدجوى

مساعدا للبكباشى حسين فريد أركــان حرب الكلية عبثاً، وإنما استكمالا للضبط والربط».

«وحالما وقفت أمام الدجوى فى مكتــبه نادانى متسائلا: تعرف واحد اسمه مــصطفى كمال عبد العليم؟ قلت: أيــوه يافندم، هو صاحبى من الإسكندرية! قال: لا. . ليس صــاحبك بل عدوك! إنه (وأخذ يسـتظهر قامــوسه من السبــاب الذى عهدناه مع الطــبلجى وغيره)، ولمــا ظهرت علامات الــعجب والرهبة على وجهى، ناولنى مظروفــاً مفتوحــاً معنوناً لى، فلما رحت أتلو الخطاب الكامن (الذى كان أشبه بالكمين!) داخله اصفر وجهى واحمر واخضر!».

«كتب لى مــصطفى كمــال عبدالعليم يقــول بين ما يقــوله نضر الله قلمه: عزيزى مصطفى. . بعد التحيــة «لقد وقع الاختيار عليك وعقدنا الآمال عــليك للقيــام بثورة مــسلحة ضــد الإنجليز! ولا عــذر لك. . فالبنادق والأسلحة عندك بالكلية الحربية بغير حساب!».

«ياستار يارب! إذا كــان مَنْ سيبث الروح الوطنية بين الـطلبة عوقب بالرفت النهائى من الكلية هو وحامل خطابه، فماذا كان يمكن أن ينتهى إليه مــصيــرى مع هذا الخطاب والثورة المــسلحة المبــيتــة التى «سوف أتزعمها». . وتحت سيف الجلاد البريطانى؟ إما الإعدام ـ وهو الأرجح ـ أو الأشغال الشاقة المؤبدة!».

« وعقدت الدهشة والمفاجأة والخوف لسانى! فرمقنى اليوزباشى فؤاد الدجوى بنظرة حــانية كأنهــا «المعجــزة السماوية» ـ الــنظرة والمسلك ـ

وقال لى: أنـا لا أطالبك إلا بشىء واحد. . هو أن تكتب إلى مـصطفى كمـال عبدالعليم هـذا خطاباً وتقطع علاقتك به، أمـا عن هذا الخطاب الذى بين يديك فلكى تـطمئن وتهـدأ بالا وتقر عـينا فـمزقـه إربا إربا أمامى! وفعلتها. . أعدمت بيدى دليل الاتهام والإعدام!».

ويختم مصطفى بهجت بدوى حديثه عن هذه الوقفة بقوله :

«طبعا هذا موقف عظيم لا يمكن أن ينسى كشهامة ومروءة وسعة أفق وفضل كبير».

□

ثم يستطرد مصطفى بهجت بدوى بعد هذا ليعقب بما لابد أن يعقب به:

«بقى أن تعـرف أن اليوزباشى فـؤاد الدجوى هو نفـسه الفـريق فؤاد الدجوى الذى اختاره جمال عبد الناصـر رئيساً للمحكمة العسكرية العليا فى الستـينيات بعـد أن رقاه لرتبـة الفريق وعـينه مديراً لمـصلحة خـفر السواحل، وهو صاحب المحاكمات والأحكام سيئة السمعة التى شملت المئات».

وهكذا يجد صاحب المذكرات نفسه مدفوعاً إلى التساؤل ويقول:

«هل يمكن أن يتغيرالرجال هكذا وينقلبوا رأسا على عقب كما حدث لفؤاد الدجوى بعد موقفه الوطنى النبـيل معى، ثم بعد عشرين سنة مما يعـرفه ويذكـره الناس جمـيعـاً عنه فى مـحاكـماته، أم أن الدنيـا قُلّب [يقصد: متقلبة]، أم هو سيف المعز وذهبه؟!».

(١٤)

بعد هذه التجارب الطريفة فى الكلية الحربية نأتى إلى الأستاذ مصطفى بهجت بدوى قد أصبح يعانى معاناة المسئولين وقد أصبح فى نهاية حياته الوظيفية رئيسا لمجلس إدارة دار التحرير ورئيسا لتحرير الجمهورية مرتين.. وهذا هو يروى ببراءة شديدة أنه كان واحداً من الذين قدر لهم أن يتضمنهم كشف الدفعة الثانية من الصحفيين المبعدين عن وظائفهم الصحفية فى مارس ١٩٧٣، وهى المرة الأولى التى حدث فيها مثل هذا فى عهد الرئيس السادات، وقد أبعد هؤلاء إلى مصلحة الاستعلامات ثم أعيدوا قبيل حرب أكتوبر ١٩٧٣ مباشرة، وقد كان من بين هؤلاء: لويس عوض وأحمد بهاء الدين، وكاد مصطفى بهجت بدوى أن يكون من بينهم، ولو حدث ذلك لكان قد أصبح (بروتوكولياً) بمثابة الأول بينهم بحكم رئاسته فى ذلك الوقت لمؤسسة صحفية هى المؤسسة الثالثة (على أقل تقدير)، ولكن السيدة جيهان السادات أنقذته بمصادفة رهيبة، ويدلنا ما يرويه مصطفى بهجت بدوى على أن الأمور لم تكن واضحة تماماً ما بين أبيض وأسود وإنما كانت بحكم «الضباب» السائد فى تلك الأيام خبط عشواء، ويكفينا بدون تعليق كثير أن نقرأ ما يرويه صاحب هذه المذكرات وهو حريص على أن يذكر أن محمد عبدالقادر حاتم هو الذى قدم الكشف للسادات بحضور محمد حسنين هيكل:

«. . . وفى ظهر اليوم نفسه (الخميس أول مارس ١٩٧٣) كان الدكتور حاتم يقف أمام السادات فى استراحته بكنج مريوط ، ويتلو عليه أسماء الصحفيين الذين تقرر ـ كدفعة ثانية ـ نقلهم إلى هيئة الاستعلامات . وكان يجلس إلى جوار الرئيس أنور السادات السيدة حرمه جيهان السادات والمشير أحمد إسماعيل ومحمد حسنين هيكل» .

«وحين قرأ الدكتور حاتم اسمى بين المنقولين صاحت السيدة جيهان السادات : مش ممكن ياريس ! فنظر السادات إليها متعجبا ، وسألها « إيه الحكاية؟» فقالت : «ده كاتب النهاردة مقال عظيم فى جريدة الجمهورية» ! وطلب السادات جريدة الجمهورية وألقى نظرة على كلماتى ثم قال فى هدوء : طيب شيل اسمه من الكشف ياحاتم !» .

(١٥)

لعل هذا يدفعنا إلى تأمل كثير مما رواه صاحب هذه المذكرات عن الأسرار وعما وراء الكواليس التى كانت وراء كثير من التقلبات التى عمت المؤسسات الصحفية والمسئولين عنها طيلة عهد الثورة، وهو يلخص تواريخ تتابع «الضباط» على رياسة دار التحرير ورياسة تحرير الجمهورية والمساء : فى فقرة طريفة شاملة يقول فيها :

«. . . ولما كانت الثورة ابنة الانقلاب بل سميت «انقلاباً » فى شهورها الأولى، فإن الطابع الانقلابى « غير المحسوس» جهاراً لزم صحف ثورة يوليو جميعاً . فلا أنور السادات بقى «الكل فى الكل» بجريدة الجمهورية ودار التحرير . ولا محسن عبد الخالق الذى «غطى

عليه» استمر فى صولجانه، بل نحاه الرئيس جمال عبد الناصر وأتى بعبد الرءوف نافع «للتطهير» و «التوفير» فى سنة ١٩٥٨ ولا عبد الرءوف نافع ظل طويلاً فى دار التحرير هو الآخر لتنفيذ السياسة التى اتفق عليها مع عبد الناصر حيث «ضربه» فجأة فى أبريل ١٩٥٩ بتعيين صلاح سالم رئيساً لمجلس إدارة دار التحرير والجمهورية (فى المصالحة الثانية والأخيرة بينه وبين عبد الناصر) ! وهكذا على المستويات الأصغر أيضا».

«هذا عن الجمهورية ، أما عن جريدة « الشعب» فقد عصف العدوان الثلاثى فى نوفمبر ١٩٥٦ بصلاح سالم و «ركنه» عبد الناصر مرة أخرى فى بيته، وتوزعت السلطة فى «الشعب» بين هذا وذاك إلى أن أعاد عبد الناصر صلاح سالم فى أبريل ١٩٥٩ من دائرة الظل رئيساً لدار التحرير (كما قدمت) والتى باتت تضم إلى جانب جريدة الجمهورية جريدة الشعب أيضا . . حتى رؤى إدماج الجريدتين معا فى جريدة الجمهورية واحتجاب جريدة الشعب فى سبتمبر ١٩٥٩ واقتصارها على الأعمال الطباعية لا الصحفية (كمخرج لفظى لعملية الإدماج) و «للتحايل» ولإنقاذ ماء الوجه اقترح المرحوم كامل الشناوى «أحد رؤساء تحرير الجمهورية آنذاك» أن يصبح اسم الجريدة الجمهورية ثم يكتب تحت هذا العنوان الكبير بخط أصغر «جريدة الشعب» ! ووضع هذا الاقتراح موضع التنفيذ بالفعل إعجابا بالحل الذكى «الشاعرى» الذى اقترحه كامل الشناوى».

(١٦)

وعلى نفس الخط يروى صاحب هذه المذكرات ما حدث لجريدة المساء التى يحرص على أن يصفها بما كانت توصف به من أنها «وكر الشيوعيين المصريين» فيقول:

«... وفيما يخص جريدة «المساء» والتى كانت تمثل الفكر اليسارى الناضج والرائد بقيادة خالد محيى الدين والتى اعتبرها البعض «وكر الشيوعيين» (وكان فيها عدد من الشيوعيين فعلاً) فقد أقصى جمال عبد الناصر - بين عشية وضحاها - زميله وصديقه خالد محيى الدين عنها بعد فشل «ثورة الشواف» بالعراق فى أوائل سنة ١٩٥٩ (وكان الرئيس جمال عبد الناصر فى تلك المرحلة قد بدأ فى مهاجمة الاتحاد السوفيتى بجسارة يحسد عليها - لاختلافه وخروشوف فى شأن الثورة العراقية) . وجاء عبد الناصر بمصطفى المستكاوى رئيساً لتحرير المساء بدلاً من خالد محيى الدين ، وتغيرت سياسة المساء تماماً مع اعتقال عدد غير قليل من محرريها فى الاعتقالات التى نكلت بمعظم «الشيوعيين» المصريين . وأخيراً - ومازال الحديث مستمراً عن «تجاذب الثورة مع الصحافة» - كانت خاتمة المطاف فى حكاية الثورة مع صحافتها عامة هو قرار تنظيم (تأميم) الصحافة فى ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ لتصبح الصحف والمجلات كلها مملوكة للاتحاد القومى .. أى ثورة ٢٣ يوليو».

على أن أطرف وأخطر ما كتبه مصطفى بهجت بدوى فى هذا الجانب من جوانب تصرفات حكومات الثورة العشوائية تجاه الصحافة (فنا وأداء) هو ما يرويه فى موضع آخر حين يتحدث عن صفات أول دفعتهم وزير السياحة السابق أمين شاكر، وهو يتحدث عن الفهلوة، والإثارة والاعتداد بالنفس إلى حد إهانة الآخرين، ويتطرق إلى أمثلة على هذا الذى يقول فإذا بأمثلته تأتى من محيط الصحافة التى قدر لها أن تستوعب أمين شاكر فى مرحلة من المراحل، وأن تستوعب صاحب المذكرات نفسه فى فترة أخرى، وهذه القصة التى ننقلها عنه ترينا كيف أصبح الدكتور السيد أبو النجا نفسه بكل ما يمثله مجرد رقم (٢) عند أمين شاكر الذى هو رقم (١)، ولنقرأ ما يرويه:

«... عندما صدر قرار تنظيم الصحافة فى ٢٤ مايو ١٩٦٠ عيّن مصطفى أمين رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم . كما عين اثنان معاً عضوى مجلس إدارة منتدبين هما : الدكتور السيد أبو النجا الذى كانت صلته الإدارية قديمة وممتدة فى أخبار اليوم ، والذى يعتبر كفاءة إدارية كبيرة بل هو الرائد المصرى لإدارة الصحف ، وأمين مصطفى شاكر . غير أن قرار التعيين ـ بقصد (غالباً) أو بغير قصد ـ سبق فيه اسم أمين شاكر اسم السيد أبو النجا فى منصب العضو المنتدب .. المشترك! ولا شك أن مثل هذا الوضع ينشأ عنه ـ عادة ـ تنازع فى الاختصاصات يمكن تنسيقها وتكاملها . ولكن أمين شاكر هو أمين

شـاكر ! ويكفى للتـدليل على أسلوب تعـامله مع السيـد أبو النجا مـا تواترت به الحكايات ـ والحـقائق ـ من أن أمـين شاكـر كان يبـعث إلى الدكتور السيد أبو النجا بخطابات يسـتهلها بقوله : من العضو المنتدب (١) إلى العضو المنتدب (٢)».

(١٨)

وفى فقـرات تالية يضرب مـصطفى بهجت بدوى المـثل على فهلوة أمين شاكر بقـصة مهمة لا يقف مدلولها على فهلوة أمـين شاكر وحدها ولا على أمين شاكر نفسه وحده، وإنمـا تتسع القصة لترينا أنماط تفكير كثير من رجال الثورة ورجـال الحكم فى عهدها حين كان من شأنهم أن يرسموا سـياسات إصدار الصحف والمجـلات دون رؤية واضحة ودون هدف مهنى أو سياسى واضح، ثم كيف كانت سـياسات التمويل تمضى غير عابئة بـقواعد الاقتصاد أو الإدارة أو الضمير نفـسه، ثم كيف كانت الأمور نفسها تسوى فيما بعد:

«. . . فى مـرحلة تالية ـ ومـا نزال فى أوائل السـتينيات ربمـا سنة ١٩٦٢ ـ أقنع أمين شـاكر الرئيس جـمال عبـد الناصر بأن يصـدر مجلة شـهـرية فـاخـرة باسم «بناء الـوطن» ذات طابع دعـائى خـاص يرأس تحريرها، كمـا يصدر شقيقـة لها فاخرة أيضا وناطقـة باللغة الانجليزية سميت آراب ريفيو، الأولى تطبع بالألوان فى دار الهلال بالروتوغراف. والثانية تطبع فى شركة الإعلانات الشرقية طبعاً مسطحاً بالألوان» .

«وللأمانة فإن مثل هذه المجلات لا تُقرأ عادة، وإنما هى للاستهلاك الدعائى والشخصى. . . ولكن مَنْ يقف فى مواجهة الثورة المستمرة ؟ إنها (أى الثورة) ـ على حد تعبير مأثور للزعيم المخضرم الطيب الأريب مصطفى النحاس باشا ـ مثل «وابور الزلط» لا يحسن أن يقف أمامه أحد!».

«وكنت آنذاك فى سنة ١٩٦٢ العضو المنتدب لمؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التى تتبعها شركة الإعلانات الشرقية المختصة بالمطابع . ووقعت مع أمين شاكر العقد المتفق فيه على أسعار مجلة «آراب ريفيو» وسدد أمين شاكر أول فاتورة . .والثانية . ثم بدأ التراخى. على الأصح «بلط فى الخط» . . أو ليست الثورة كما سماها النحاس وابور زلط ؟! ورغم المطالبات والاستعجالات والإنذارات كان يرجىء السداد».

«لكن لفت الأنظار أن عمال الجمع الأفرنجى لهذه المجلة وبصفة مستمرة كانوا يولونها عناية فائقة ويبدونها (أى يفضلونها) على غيرها، وكذلك عمال الطباعة ! وسرعان ما انكشف المستور».

«كان أمين شاكر «يرش» ببذخ و«فهلوة» على العمال مكافآت تشجيعية لا يحصلون عليها من أى عميل آخر يطبع لدينا ! صحيح لم تكن تتجاوز هذه المكافآت مائة وخمسين جنيها، فى حين أن أمين شاكر ـ أو بالأحرى الجهة التى يمثلها ـ كان لا يسدد الفواتير الأصلية المستحقة والتى هى بآلاف الجنيهات اعتمادا على «قوة الدفع الثورى» ! وأن المجلة تصدر بأمر «وحس» الرئيس جمال عبد الناصر الذى يدعم

دار التحـرير بالذات بمبـالغ سنوية كبيـرة لتسـتمر فى إصـدار صحيـفة الجمهورية والمساء والإچبيشيان جازت والبروجريه إچبسيان . . كل ما استطعت الحـد منه هو أنى ألزمت أمين شـاكر بإحـضار الورق الأبيض الفاخر اللازم لطبع المـجلة . . ولم يجد مفراً من شـرائه وتسليمه لنا. أما قـيمة الطبـع - وهى ليست هينة - فمـؤجلة . . والحسـاب يجمع ! وتوقفت المجلة ولكن المديونية قائمة نتفاوض بشأنها مع وزارة الإرشاد القومى التى آلت إليها المديونية بقدرة قادر!».

□

ويحكى مصطفى بهجت بدوى بعض فصول تجربته «الشخصية» مع مجلة بناء الوطن ومع أمين شاكر:

«الطريف أننى حـينما انتـقلت من دار التـحرير إلى دار الهـلال سنة ١٩٦٤ وظننت أنى تحـررت من "نزناز" فـواتيـر الآراب ريفـيو غـيـر المسـددة . . كان فى انتظارى هنـاك بدار الهلال مشكـلة أدهى وأمر ! فلقد كان أمين شاكر يتبع نفس الأسلوب فى طبع مجلة بناء الوطن هناك مع اختلاف ثقيل هو أن دار الهلال بحكم توفر «بوبينات» ورق «الستانيه» لديها ، والذى تطبع عليه مجلاتهـا بالروتوغرافور كانت تمد بناء الوطن بالورق أيضا مع الطباعة ، إذ لا حجة لديها فى أنها تفتقد ورق المجلة على عكس افـتقـاد شركـة الإعلانات الشـرقيـة للورق الأبيض الفـاخر الجاهز لطبع مـجلة آراب ريفيو . ومن هنا كانت مديونـية مجلة الوطن فى دار الهلال أثقل . . وإن لم تخنى الذاكـرة فقد سوت وزارة الثـقافة

والإرشاد ما على صديقنا أمين شاكر من مديونية مجلته بأن سددت ـ بعد مفاوضات كوميدية كالنكات التى تروى على مشتروات الصعايدة ـ أقل من ثلث المستحق ، واعتبر الباقى ديونا معدومة ! ولا عدمنا فهلوة أمين شاكر !».

(١٩)

ونعود مع مصطفى بهجت بدوى إلى أوائل أيام الثورة لنرى كيف نشأت إدارة «الشئون العامة» نفسها، ومع أن مصطفى بهجت بدوى يعطى لوجيه أباظة أقدارا متناهية الضخامة على حساب الرئيسين محمد نجيب وأنور السادات، بل وعلى حساب جمال عبدالناصر نفسه دون أن يقصد، فإنى أعتقد أن عذر مصطفى بهجت بدوى فى ذلك لم يكن سوء التقدير وإنما كان النقطة التى كان ينظر منها إلى مكانة وجهد وجيه أباظة، وقد كان قريباً جداً من وجيه أباظة فى هذه الفترة، فرآه على هذا النحو عملاقاً تماماً ورأى إنجازاته أسطورية مع أنها كما نعرف إنجازات مظهرية فحسب. . دون أن يعنى هذا الرأى منى تعريضاً بها ولا تقليلاً من أهميتها.

ومن أطرف الفقرات فى أدبيات السياسة المصرية المعاصرة تلك السطور التى ننقلها عن صاحب هذه المذكرات وهو يحكى عن فترة عمله فى الشئون العامة بعد قيام الثورة، فيتطرق إلى المقارنة بين شخصيتى السادات ووجيه أباظة، وفى هذه السطور يتضح لنا تقدير مصطفى بهجت بدوى الشديد للدور الذى لعبه وجيه أباظة فى أول

الثورة إلى الحد الذى يجعله واحداً من اثنين فقط يعرفهما كل الناس فى مصر بعـد قيام الثورة، هو والرئيس محمـد نجيب، وها هو ذا مصطفى بهجت بدوى يقول:

«... فمع قـيام ثورة ٢٣ يوليـو ١٩٥٢ وانصرام عـهد وبزوغ عـهد جديد فإن «الشئون العامة» لم تلحق بالعهد الجديد فحسب بل كانت فى صدارته. ولا جدال أن نجم العـصر الذهبى الثانى للشئون العـامة كان قائد الجناح محمد وجيه أباظة الذى عـين مديراً للشئون العامة مع بداية الثورة. وبصـراحة.. وفى الشهـور الأولى للثورة لم تكن مصـر كلها تعـرف سوى اسـمين اللواء مـحمـد نجـيب قائد الثـورة وأحد أشـجع المقاتلين والشخصيات فى تاريخ الجيش المصرى، وقائد الجناح وجيه أباظة مـدير الشئون العـامة الذى يفـيض حمـاساً وحـيوية وديناميـكية وانفتاحـاً. كانت إدارة الشئون العامـة للقوات المسلحة هى المـتحدثة باسم الثورة. وكانت الشـئون العامة وراء وأمام الإذاعة والاسـتعلامات والدعايـة والفنون وقطار الرحمـة ومعونـة الشتاء الخ.. الـخ. وعمل وجيه أباظة «كواجهة» للرئيس جمـال عبد الناصر أمام الشعب حتى إن أحد أهم شروط محمد نجيب للعودة بعد أزمة مارس ١٩٥٤ كان تنحية وجيه أباظة من منصبه فوراً.. وإن لم يتحقق له هذا الطلب!».

«ولم يكن «محمـد نجيب» رئيس الجمهـورية هو وحده الذى «يغار» من وجيه أباظة، وإنما كان هناك أيضـاً رئيس جمهورية «الغيب» وأعنى برئيس جمـهورية «الغيب».. أنور السـادات! فالمعـروف أن للسادات

صلات سابقة بالصحافة إذ عـمل فى فترة إبعاده عن الجيش بمجلة روز اليوسف ومجلة المصور . وكان السادات فى بداية الثورة «تائها» يتلمس منصباً أو «حضورا» ! ويبدو أن الرئيس جـمال عبد الناصر أشار إليه أنه فى استطـاعته أن «يمـر» على إدارة الشئـون العامـة للقوات المـسلحة! وبدت لنا حجرة مـدير الشئون العامـة بوزارة الحربية ـ لفترة مـا ـ أشبه بالكراسى المـوسيقـية . . أيهمـا يسبق بالجلوس ـ فـعلاً ـ على مقـعد المدير : وجـيه أباظة أم أنور السـادات ؟! وكان «النصر» حليف وجـيه أباظة . وخـاصة أنه مديـر حقيـقى ودينامو ومـبتكر فى حـين أن أنور السادات (كما بدا لنا آنذاك) رئيس شرف ومنظرة !».

«ومع وجيه أباظة أتى عدد كبير من «الضباط الأحرار» هم اليوزباشية : أحـمد حـمـروش، وكمـال الدين الحناوى، ومـحـمد أبو الفـضل الجيزاوى، ومـصطفى كامل مراد، ثم مصطفى المـستكاوى وانضم إلينا أيضا من البداية المـلازم أول جمال الليثى الذى عهد إليه بقـسم السينما فى الشئون العامة فكانت «السينما» هى قـدره وحياته ومستقبله إذ أصبح واحداً من أقدر وأكبر العاملين فى الإنتاج السينمائى».

(٢٠)

ولعل مصطفى بهجت بدوى معذور فى هذا التقدير الذى يضفيه على وجـيه أباظة وبخـاصة عندمـا لمس مدى الـفارق بينه وبين خلفـه فى الشئون العامة الذى لم يستطع تحقيق النجاح الذى حققه وجيه أباظة ولا

بذل الجهد الذى بذله، وهو يتحدث عن تولى محـمد حمدى عاشور إدارة الشئون العامة فى القوات المسلحة فيقول :

«. . . جاء من بعـد وجيه أباظـة فى أكتوبر ١٩٥٤ المـقدم محـمد حمدى عاشور (محافظ دمـياط والإسكندرية ووزير الإدارة المحلية فيما بعد) رحمه الله. ولكن مفهوم عاشور عن الشئون العامة ـ كما بدا لنا ـ أنهـا واحـدة من الثكنـات العـسكرية . لم يفطن للـوهلة الأولى إلى طبيـعتها الخـاصة وإلى ما تمـثله . ولا هو تجاوب سريعاً مع روحـها المنطلقة . . روح الشئون العامة ».

«وكانت الشـئون العـامة قد انتـقلت بالفعل منذ بـداية عام ١٩٥٤ من مقرها المحدود والمحبوب بوزارة الحربية (الدفاع) إلى ثكنة فضفاضة تقع خلف قصر عـابدين من ناحية شارع «حسن الأكـبر» وكانت تلك الثكنات مخصصة فى العهد الملكى لخدمة سيارات وجراجات القصور الملكية».

«ورغم أننى فى أول أكـتوبر ١٩٥٤ كـنت قد أخـذت بأسبـاب ترك الشئـون العامة والجيش كله وبات مـعروفاً أنه فى غضـون أسابيع قليلة سـوف تنتهى خـدمتـى العسكرية، بل رغم أنـنى كنت أطلع «حمـدى عاشور» على مـجريات العمل فى الشئـون العامة بوصفى أقـدم الضباط خدمة فيها. . وأجرى معه ما يـشبه عملية «التسليم والتسلم»، فقد لاح لى حمدى عـاشور جافاً متجـهماً حتى أننى شعـرت كم كان فضل الله علىّ عظيما: جئت إلى الشئون العامة سنة ١٩٤٧ فى الوقت المناسب، وتركتها سنة ١٩٥٤ فى الوقت المناسب!».

وعلى الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى حُسب وصُنف دائما من أعداء السادات والناقمين عليه، فإنه يقدم فى هذا الكتاب أحكاما قاطعة فى إنصاف السادات، وهو يفعل هذا على الرغم من أنه لا يمانع فى أن ينتقده فى مناسبات عديدة، وهو - على سبيل المثال - يؤكد على أن توجه السادات للحريات السياسية كان مشهودا وملموسا مهما كانت الانتقادات التى وجهت إليه فى هذا الشأن:

«غير أن للرئيس الراحل أنور السادات مآثر.. من الصعب ومن الظلم نكرانها أو كتمانها».

«وأكرر.. فعلى المستوى العام كان توجه السادات إلى الحريات السياسية مشهوداً وملموساً بعد مرحلة طويلة من إدماج الحرية السياسية تارة فى الحرية الاجتماعية، وتارة أخرى فى تحالف قوى الشعب العاملة».

«وبصرف النظر عما قيل وقلناه من أن «أحزابه» كانت «ديكورا»، وأن ديموقراطيته كانت - على حد تعبيراته الطريفة المبتكرة - ذات أنياب، وأن «المعارضة المستأنسة» هى الأقرب إليه والمسموح بها والمرضى عنها وما عداها من معارضة فمصادر أو مطارد.. فلاشك أن الحريات كانت أرحب حركة وأطلق لساناً وتعبيراً فى عهده، وأنه حتى معاملة المعتقلين كانت أقرب إنسانية وتحاول التقرب من الشعار الذى رفعه السادات: سيادة القانون! وكان السادات ابن بلد «مرقّع».. فمرة تحسب

هذه الصفة له ومرة عليه! وعلى أى الحالات كان له حضور وكان ابن نكتة!».

□

ويلفت مصطفى بهجت بدوى النظر إلى نجاح السادات فى مد مظلة التأمينات الاجتماعية، وهو النجاح الذى لا يلتفت كثيرون من المؤرخين والكتاب إلى أنه لولا اهتمام السادات شخصيا وإيمانه العميق به ما كنا قد وصلنا إلى حالة الاستقرار الاجتماعى التى نعيشها اليوم، ومع أن صاحب المذكرات لا يصور الأمور على نحو ما أصورها فإنه وهو الرجل الكيس الفطن المستمع إلى طبقات الشعب المختلفة والمخالط لهم وغير المتعالى عليهم يصور جزع أصحاب معاش السادات عند وفاته على نحو معبر عن فهمه هو لديناميات الحياة الاجتماعية:

«ثم إن السادات - فعلاً - مد مظلة التأمينات الاجتماعية، واستن السادات سنة حميدة لا تنسى، وهى أنه قرر ما يسمى «معاش السادات» للمستضعفين الضائعين «الغلابة» الذين لا حول لهم ولا قوة ولا دخل».

«وليس يخفى أن أشد الناس جزعاً عند اغتيال السادات كانوا هؤلاء.. «أصحاب معاش السادات»، ولم تكن مشاعرهم تلك حباً فى السادات وامتناناً فحسب، وإنما بالضرورة أيضاً خوفاً من أن ينقطع عنهم «معاش السادات» بعد أن غاب السادات. ولم ينقطع عنهم معاشهم ذاك والحمد لله، بل زيد مع زيادة المعاشات الأخرى».

(٢٢)

ويصل مصطفى بهجت بدوى فى تقديره لحرب أكتوبر إلى أقصى ما يمكنه من تقـدير، وفى الحـقيـقة فـإن موقف مـصطفى بدوى من هذه الحرب يدل على شجاعته الفائقة فى إبداء رأيه فى الوقت الذى استعرت فيه حملات أصدقائه والمنتمين إلى معسكره الفكرى ضد السادات وضد دوره فى هذه الحـرب، ولكن صاحب المـذكرات وهو رجل مـسئـول وعرف معنى المسئولية يشير إلى أهمية القرار فى حد ذاته، ويصوره فى أبهى صوره «نورا متـلألئا» فى تاريخ مصر والسادات بصـرف النظر عما أعقب ذلك:

«ومـرة أخرى أقـول إنه إذا لم يكن لأنور السـادات فى تاريخ مصـر سوى كونه صاحب قرار العبـور فى ٦ أكتوبر ١٩٧٣ لمحاولة رفع هوان هزيمة ٥ يونيو ٦٧، لـكان هذا القرار التنفيذى العظيم نوراً مـتلألئا فى تاريخ مصر والسادات، بصرف النظر عما أعقب ذلك».

«حسنات كبـيرة وصغيرة وكثـيرة، وسيئات كـبيرة وصغيرة وكـثيرة، وحسابه وحسابنا عند ربنا تبارك وتعالى».

(٢٣)

ويحرص مـصطفى بهجت بدوى على أن يمتن للسـادات على قراره برفع معـاشه ومعـاش زملائه من ضبـاط القوات المسلحـة الذين تركوا الخدمة [أو أجبروا على تركها] على مدى السنوات المتتالية عمر الثورة،

ويرى صاحب المذكرات أن هذا القرار كان خطوة جبارة فى سبيل إصلاح حال هؤلاء فى الفترة المتبقية من عمرهم وقد بلغوا أعمارا متقدمة:

«أما على المستوى «الشخصى» فإن له مآثر أشرت إليها فيما تقدم».

«بقى أن أنوه بمأثرة لم تشملنى فحسب أو كانت فضلاً شخصياً ومادياً علىّ وحدى، وإنما اتسعت لجمهرة كثيرة من الضباط».

«ذلك أن أنور السادات أصدر فى منتصف سنة ١٩٧٥ قراراً جمهورياً بتعديل معاشات ضباط القوات المسلحة الذين تركوها أو «أُتركوها» منذ ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بأن يصبح معاشهم مساوياً لمعاش «الرتبة» التى عليها زملاؤهم فى الدفعة التى تخرجوا معها من الكلية الحربية ومازالوا فى الخدمة».

«وكانت دفعتنا مثلا آنذاك (سنة ١٩٧٥) برتبة اللواء، وبالتالى تعدل معاشى ومعاش العديدين من دفعتى ودفعات أخرى كثيرة سابقة ولاحقة. وبتنا نحصل على معاش اللواءات، وقفز المعاش قفزة كريمة ملحوظة شملتنا جميعا».

(٢٤)

والآن يجدر بنا أن نلقى نظرة على أكثر تجارب حياة صاحب هذه المذكرات حماساً وتوهجاً قبل أن نمضى فى تدارس بعض الوقائع التاريخية وتاريخ الشخصيات من وجهة نظره:

يحكى مصطفى بهجت بدوى فى هذه المذكرات قصة تجربته النفسية مع التدين فى شبابه، وهو يقصها علينا بتدفق متميز لا يحتاج إلى كثير من التعليق أو الإيضاح اللهم إلا أن نشير إلى أنه يروى ما يروى وهو فى سن الحكمة حين أصبح قادراً على أن يتأمل الحياة الدنيا بقدرة فائقة على معرفة الانفعالات والافتعالات والتطورات فى النفس البشرية، وبقدرة أكثر على الاعتراف العاقل المتزن الذى لا يخفى من الحقيقة وجهاً من وجوهها، ومن الضرورى كذلك أن ننتبه إلى أن صاحب المذكرات ينظر إلى كل ما حدث على أنه كان يمضى مع الطبيعة بدءا من انتمائه لمصر الفتاة، ثم لهذه الحركة «السنية» ثم عودته بالتدريج إلى ما يناسب الطبيعة البشرية.

لنبدأ بتجربته مع حزب مصر الفتاة :

«. . . . كنت قد انخرطت فى حزب مصر الفتاة مبكراً فى سنة ١٩٣٦ وأنا بين الرابعة عشرة والخامسة عشرة من العمر. وكانت البداية أن صديقاً لأخى عبد الحميد الذى يكبرنى بعشر سنوات واسم الصديق حسين حلمى (الدكتور والمهندس الزراعى فيما بعد)، وكان من مشجعى مصر الفتاة، وكان شقيقه الذى يصغره سمير حلمى (المهندس سمير حلمى وزير الصناعة ثم رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات الذى استشهد فى حادث المنصة يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١) عضواً باللجنة التنفيذية للجهاد فى مصر الفتاة التى يرأسها أحمد حسين المحامى، وتضم: فتحى رضوان المحامى وكيلاً ثم الدكتور مصطفى الوكيل، ومحمد

صبيح، وعبد الحميد المشهدى، وأحمد الشيمى، وسمير حلمى وآخرين أعضاء».

« وفى أحد الأيام من سنة ١٩٣٦ عاد إلينا أخى عبد الحميد ومعه مجلة الصرخة لسان حال مصر الفتاة، ودفعنى الفضول إلى تقليب صفحاتها لأنها «قادم جديد علينا» فى بيت اعتاد رب الأسرة فيه - أى أبى - أن يشترى ويقرأ جميع الصحف والمجلات ويسهر عليها يقرؤها جميعاً باستمتاع، قراءة نهمة تخصص فيها، فهى من كتب الأقدمين والمحدثين التى تشكل ثقافته العامة.. وما أرحبها وأعمقها واتساع آفاقها وأفقه!».

«وشدتنى مجلة الصرخة إليها، وسعيت إلى التعرف بحسين حلمى الذى جعل منى أحد المتعاطفين بل المتحمسين لمصر الفتاة. وفى المدرسة العباسية الثانوية بالإسكندرية كان أحد الزعماء المرموقين بين الطلبة إبراهيم طلعت خطيباً وشاعراً ومناضلاً.. وكان هو ابن مصر الفتاة وداعيتها فى المدرسة، فوجدت دعوته قبولاً آخر عندى وجذبنى إليه بشخصيته العذبة القيادية. غير أن هذا كله كان يدور دورة مسطحة فى دنيا السياسة والوطنية لفتى صغير لم يظهر شاربه بعد، ولم ينضج عقله النضوج الكافى، إذ كان يدور أيضا بين الشقاوة و«العفرتة!»».

(٢٥)

وبعد أن يروى صاحب المذكرات تفاصيل تجربته مع مصر الفتاة بإيجاز تتسارع خطواته وهو يروى قصة تجربته مع السنية:

«وفى يوم مبارك حقا من صيف سنة ١٩٣٨ مشيت من بيتنا فى زيزينيا ١٥٠ متراً فقط حيث تقع قهوة مرتفعة كان اسمها «قهوة السواقين»، وخلفها حارة أو مدق مسدود أشبه بالسوق التجارية المحدودة، فعلى جانبيه محلات فيها المكوجى والسمكرى والبقال.. إلخ. وكان الهدف من هذا المشوار الخاطف أن أقابل أحد أعضاء مصر الفتاة لإبلاغه بعض تعليمات تلقيتها من شعبة مصر الفتاة برمل الإسكندرية. كان هذا العضو هو عبد الفتاح السيد إسماعيل أصغر الإخوة الأشقاء الثلاثة الذين يملكون محل السمكرة (السباكة) فى السوق المذكورة، ويمارسون تلك «المهنة».

....

«ولم أجد عبد الفتاح فى المحل، فدعانى شقيقه الأوسط إسماعيل السيد إسماعيل أن أجلس قليلاً وأنتظره ريثما يعود بعد قليل، وأخذ الحاج إسماعيل السيد إسماعيل يتبسط ويسترسل فى الحديث والأسئلة. شىء «ربّانى» جذبنى إليه. رجل سمح، ملتح، خفيض الصوت، مهذب، ويرتدى بدلة عمل صفراء. سألنى أول ما سألنى عن دراستى، وأجبت بأننى حصلت على شهادة الثقافة العامة منذ أسابيع، فقال لى بوجه متهلل: ما شاء الله!».

□

وهنا يصل مصطفى بهجت بدوى إلى أن يشير فى ذكاء إلى دور «الداعية»، وهو حريص بحكم التجربة على أن يشير إلى أن جوهر

الدعوة والداعية هو القـدوة، وأن يكون الداعية نفسه نموذجـاً للسماحة وبُعد النظر وفـهم الدين وممارسـته، وهو يشيـر إلى أن الرجل لم يكن يحـمل من المـؤهلات ما حـمله خطبـاء الجُمع ولكنه - وهو الصـانع الكريم - أتى بما لم يستطعه هؤلاء. . ومع هذا فإن صاحب المذكرات فى أبيات الشعر التى يضـمنها قصته يثبت ظنه أن تكون استجـابته نتيجة استعداد نفسى، فى نفس الوقت الذى يتساءل فـيه إذا ما كان الداعية قد نجح معه بفضل البراهين أو بفضل عنصر آخـر لا يعرف عنه شيئاً، فهو يطلق عليه اسم «السحر» كما نرى فى البيت الأول:

«وحقيقة ما شاء الله كان. . تعالت مـشيئته. وأخذ يتحدث عن أبنائه الصغـار ودراستـهم وأمله فيـهم. ثم التفت إلىّ وسـألنى: هل تصلى؟ وأجبت بين الصراحة والخجل «والاحتماء» بأكثرية الناس: لا! إلا صلاة الجمعة أحيـاناً! ولم يعلق الحاج إسماعيل مباشرة وإنمـا ابتسم ابتسامة حانية وأكـاد أقول ابتسامة «هادية»! ومضـى الرجل يتحدث عن النبى. . عن محمد رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وكأنما «يقدمه لى» لأول مرة رغم كل ما درست فى المدارس، وسـمعت هنا وهناك! كان يرصع كلمـاته بالآيات القرآنيـة الكريمـة والأحاديث النبـوية الشريفـة. . ولم يطلب منى فى هـذه الجلسة الـشائقـة حـتى أن أصلى. . وإنمـا تركنى لحالى أفكر!».

لســت أدرى أكان فى القــول سحــر	أم براهين. . أم هو استعدادى؟
كم أعاد الشيوخ فى «الجُمع» النصح	وأصغى. . ولا يجىء رشـادى

وأتى الصانع الكريم بما لم يستطعه الشيوخ فى كل ناد!
وهُدى الله يستجيب لقوم دون قوم ، والله أقوم هاد

(٢٦)

ونمضى مع صاحب المذكرات، وقد أخذ تماماً بحديث «الصانع» الماهر، وأصبح مستعداً للهداية على يديه، وللتحول إلى صورة أخرى من صور النفس البشرية:

«لم أنتبه إلى أن غيبة شقيقه عبد الفتاح قد طالت، فقد كنت فى شغل شاغل عنه. وانصرفت ببال مشغول طرأ علىّ ولم أدر كنهه! وفى اليوم التالى لم أذهب إلى عبد الفتاح وإنما إلى شقيقه إسماعيل.. ومن تلقاء نفسى، أحسست كأنما قوة مجهولة تدفعنى إليه، وكأنما كان يتوقع زيارتى.. وكأن جلسة الأمس ممتدة إلى ما شاء الله!».

«وتكرر هذا المشهد وهذا المجلس أياماً وأياما، وكأنما أصبحت متفرغاً له. كل هذا وهو لا يطلب منى أن أصلى، وكأنما تركنى لضميرى.. لانشراح صدرى تماماً إذ يحين! وعندما تحين صلاة الظهر أو العصر تتحول نهاية المدق إلى ما يشبه الزاوية أو المسجد تفرش عليها الحصر ويؤم الحاج إسماعيل المصلين الذين لا يتجاوز عددهم أصابع اليدين عادة، ثم يعود لاستئناف الحديث معى خلال عمله وهو ينفخ فى الكير أو يلحم أذن كوز! وأستمع إليه بعد صلاتهم وضميرى بين الأرق واليقظة!».

وها هو صاحب المذكرات يلاحظ أن هذا الرجل يصلى بصلاة النبى عليه الصلاة والسلام فهو يطيل الركوع والسجود، وشيئا فشيئا يرتبط مصطفى بهجت بدوى بهذا الداعية الذى صادفه فى طريقه على هذا النحو، وهو يروى فى سعادة - وواقعية أيضا - كيف أن الحماس أخذ به كل مأخذ حتى تبدل حاله تماما:

«. . . وقد لاحظت أنه يطيل الركوع والسجود فى صلاته وكأنها صلاة مختلفة عما شاهدت حيثما شاهدت. وقد كان هذا النهج فى الصلاة هو المدخل لبدئى الصلاة بعد أن راح الحاج إسماعيل لأيام متصلة وبأسلوبه الفريد السهل الممتنع غير المباشر يوضح لى أساس التوحيد والسنة المحمدية».

«وكان قد ترامى إلى سمعى خلال توجهى إليه أنهما - هو وشقيقه - من «السنية»، وزاد البعض قوله إنهم من «الوهابيين». ولم تفزعنى هذه التسميات، فالذى أصغى إليه فى محل السمكرية كلام جديد جميل فى غاية النقاء والعذوبة، والذى ألحظه تُقى وورع وتعفف وتجرد».

«وآن - آخر الأمر - أن أشرع فى الصلاة. . أن أتعلم وأؤدى صلاتهم، أو بالأحرى صلاة النبى عليه السلام الذى قال: صلوا كما رأيتمونى أصلى. وكانت هذه هى «النقلة العملية».

«وبعد أقل من شهر من أول لقاء مع الحاج إسماعيل كانت «الشحنة» قد اكتملت وآخذة فى التوهج والازدياد».

«وأعترف أن الحماس قد أخذ بناصيتى وتلابيبى، واستولى على قلبى ولبى، وأعطانى قوة دفع عجيبة جداً قد يسميها البعض «التطرف»، وقد يرى آخرون شيئاً من «التنطع» يتوقف الأمر على نظرتهم للدين. لكن واقع الأمر أننى كنت مثل الظمآن الذى جف ريقه وحلقه وتشققت شفتاه، فحين عثر على «نبع ماء» أخذ يعب منه عبا!».

(٢٧)

ويحدثنا صاحب المذكرات بعد هذا عن القرارات «السلبية والإيجابية» التى بدأ يتخذها بعد أن اهتدى إلى مصدر الارتواء المبالغ فيه متمثلاً فى هذا الاتجاه الدينى الجميل، ونحن نراه لا ينكر شيئا فعله فى هذه المرحلة ولا قبلها ولا بعدها، كما نراه أقرب مايكون إلى الاعتدال فى روايته لأدائه فى ذلك الحين وبعد ذلك الحين، وهو صادق كل الصدق لأنه لا يبغى من حديثه أن يزكى نفسه عند جبهة من الجبهات أو مجموعة من الجماعات، ولكنه يقدم تجربته بتواضع وثقة:

«أخطر «القرارات» التى اتخذتها فى اندفاعى الدينى أننى امتنعت عن معظم ما اعتدت عليه، وتخليت عنه بمنتهى البساطة والغرابة معاً».

«وبدوت كمن تلقى صدمة كهربائية مذهلة أبدلته من حال إلى حال».

«كنت أعزف على البيانو من سن السابعة فتوقفت عن العزف.. «عزفت عنه»!».

«كانت مشـاهدة السينما أحب هواياتى إلىّ حتى كنت آنذاك مشـتركاً فى كازينو سـان استفـانو طوال أشهر الصـيف حيث يعرض فى سـينما حديقـته الصـيفـية كل ليلة فـيلمان جـديدان أحدهمـا ماتينيـه والآخر سواريه، ويؤتى بفيلمين جـديدين فى الليلة التالية وهكذا! فلم أتردد فى أن ألقى بالأبونيه (الاشتراك) فى سلة المهملات.».

«حـتى «البلاج» شـاطئ البـحـر الذى هو متـعـة مشـاعـة لجمـيع السكندريين والمصـيفين حرمته عـلى نفسى حيث يحتشـد به السابحون والسابحات، واستـعضت عن ذلك بالتوجه إليه فى الصباح البـاكر خالياً بعد صلاة الفجر!».

«وكانت قمة «المغالاة» أن عكفت على صورى الفوتوغرافية التذكارية خلال الـ١٦ سنة السابقة التى هى كل عمرى فى ذلك الـحين، فمزقتها إرباً إرباً بلا رحمة! كنت أدخن.. فتوقفت عن التدخين».

«هذا فيما يخص الجانب السلبى.. أى الامتناع».

«أما الجانب الإيجابى فمن المؤكد أنه كان خيراً كله».

«الحرص كل الحرص على الصـلاة.. وصلاة الجماعة فى المـسجد فى أوقاتهـا بما فى ذلك صلاة الفـجر بأقرب مسـجد إلينا وهو مسـجد أحمد يحيى بين زيزينيا وجانكليس».

«صلاة العشاء فى مـسجد الحمام بين أحشاء المنطقة الشـعبية خلف فلمنج وباكوس مع الحاج إسماعيل السيـد إسماعيل والحرفيين البسطاء

الأتقـياء المـسـتـضـعفـين فى الأرض، الذين بدوا لى كـأنهم من ورثة الصحابة! وأعتـقد أن البعد الاجتماعى والاشـتراكى فى أعماقى بدأ من هناك».

(٢٨)

ويرينا صاحب هذه المذكرات ، بـذكاء بالغ وصدق ملحوظ أثر هذا التدين فى تكوينه وثقـافته، فـقد قوّم القرآن لسـانه، واستقامت لغـته، والتزم قـواعد النحو، وزودت آياته ثقـافته بـالحكمة، وفهم الشـريعة، وانطلق لسـانه بالقريض، وهـكذا إلى آخر مـا نراه يلتفت إلى أنه كـان نتيجة طبيعية لهذه الفترة من الانغماس فى هذا الوسط الروحانى:

« قـراءة القـرآن الكريم بإقـبـال شـديـد الحـلاوة، وتزود من آياته المحكمـات وشريعتـه الغراء. ولم أقتـصر على التـلاوة بل شرعت فى مرحلة الذهن الـدينى المتوقـد فى حفظ القرآن. حـفظت سورة البـقرة تماماً فى أسبوعين، ثم جـزءى تبارك وعمّ فى أيام معدودة، ثم خشيت أن أنسى مـا حـفظتـه. وقـد حـدث ـ فى قـابل الأيام ـ وهو مكروه، فاكتفيت بالتلاوة».

«وكنت من قبل كـدأب معظم طلبة المـدارس والجامعـات وخريجيـها ـ للأسف ـ ومـعظم الوزراء ورؤساء الـوزارات ورؤساء الجـمهـورية لا أراعى «النحو» فأنصب الفـاعل وأرفع المفعول وأقرأ اللغـة العربية الفصحى كيـفما اتفق لا وفقا لقواعد النحو! القـرآن الكريم قوّم لسانى وكان أعظم معلم مادام المرء راغباً ومتمعناً لا غائب الوعى، ببغائى التلاوة» [يقصد كالببغاء].

« كنت قد قـرضت الشعر فى سنة ١٩٣٩ فـذلك من فضل الله ومن استقامة اللغة التى فتح القرآن الكريـم عينى عليها، ومن موهبة ما كانت كامنة، ومن موسيقية الأذن! ».

«ومن وفرة الأحاديث النبـوية الشريفة التى كان يسـمعنى إياها الحاج إسماعيل، ومن شـغفى المتدفق، ومن حافظة هزت هزاً حـتى استقرت على انتباه واع وذاكرة حاضرة، وجدتنى أحفظ الأحاديث النبوية سماعياً من أول مرة تقريبا».

. . . .

«ولم أكن بطبيعـة الحال أستهدف أن أصبح عـالماً من علماء الدين، وإنما أن أتـعرف على هذا الدين القـيم، وأن أصحح وأعـمق عقـيدتى الإسلامـية، وأن أتحصن بـالشريعة الغـراء الصافيـة وبالسنة المحـمدية الأصولية».

على هذا النحو الدقـيق والمفصل قدم مصطفـى بهجت بدوى صورة لشاب يجنح إلى هذا الطريق الـذى يجنح إليه كثيـرون منا ومن إخواننا وأبنائنا، وترينا الرواية الـتى يقدمـها مـصطفى بهجت بدوى كـثيـراً من الحقائق فيما يتعلق بالاستـعداد النفسى للشباب المصرى للتطور الفكرى والعقلى فى اتجاهات مختلفة.

وقـد أحسن مـصطفى بهـجت بدوى صنعـاً حين روى كل مـا رواه حريصا على أن تكون روايته حافلة بمشاعر وانطباعات الفترة التى عاشها

ولم يحمل هذه الفترات مشاعر ولا حكمة الفترات التالية من حياته حين أصبح عسكريا (!!) أو يساريا (!!) على سبيل المثال.

ولست أستطيع أن أنتقد أى إعجاب يعبر عنه مصطفى بهجت بدوى فى هذا الإطار، ولا أن أتصنع الحكمة وأنقد أفكاره أو استنتاجاته مهما كانت بعيدة عن الصواب، فيكفيه أنه نجح فى أن يرسم صورة صادقة معبرة عن فترة من حياته بكل هذه الدقة وبكل هذا الشمول ، وربما أن كل ما أستطيعه هو أن أكرر الدعاء له بالرحمة والمغفرة وحسن الثواب.

(٢٩)

وحين يصل مصطفى بهجت بدوى بعد هذا كله إلى أن يعلق وهو فى السبعين على تجربته الحية حين كان تحت العشرين، فإنه يلخص هذا التعليق فى تأمل سريع يضمنه قوله :

«أية إجازة صيفية كانت هذه فى سنة ١٩٣٨؟ إنها لا تتشابه مع أية إجازة قبلها ولا بعدها. فإن الروح التى سرت فى أعماقى كانت لها آثار أقوى المحطات والمولدات الكهربائية فى العالم! كأنها دورة دراسية عملية مكثفة!».

ثم يتحدث مصطفى بهجت بدوى فى صدق وأمانة متناهية عن جانب مهم من التجربة وهو شعور أهله تجاهها وخطواتهم فى توجيه هذا الابن الذى خرج عن المألوف، ونحن نراه دقيقاً فى تصوير مبالغة الشباب من إخوانه حين شخصوا حالته على أنه اقترب من فقدان

العـقل، على حين نرى الأب ـ وهو الأكـثـر حكمة ـ يتنبـأ بما حـدث بالفعل مع مرور الزمن:

«وخافت الأسـرة علىّ، فليس هذا هو شخصى الذى عهـدوه، وقيل إن هذا الشخص الجـديد هو قاب قوسين أو أدنى من الجنون! واجـتمع مجلس العائـلة.. خاصة بعد أن أيقظت البيت كـله فى أول الفجر دون قصد مـنى حين كنت أتوضأ لأداء صلاة الفـجر فى جامع أحمـد يحيى فزلت قـدمى من الحوض، ولم أهوِ على الأرض وحـدى، وإنما هوى الحوض ـ سـامحـه الله ـ معى، وأحدث الارتطام «فـرقعـة» مدوية فى سكون الليل أيقظت كل النائمين على هذا المنظر «التراجيكوميدى»!».

«وفى مجلس الـعائلة لم أجد نصـيراً لى سـوى والدى. أما والدتى بالذات وأشقائى فقد ارتأوا أننى موشك أن يحدث لى لُطف! إن لم يكن حدث بالفعل! غير أن والدى قال بحصـافته وهو يجبر خاطرى.. إن ما يحدث لى هو عمليـة فائرة، وإنها تتم لصالحى أو سوف تأخـذ مجراها وتستقر وتهدأ أو تنضج مع الأيام و«تتـعقل» وتعتدل بما يرضى الله ولا يستنفـر الناس. فهل كـان أبى ـ رحمـة الله عليه ـ بعيـد النظر فى هذا كأنما يستقرئ الغيب؟ وددت أن تكون أحـوالى فى الخمسين سنة التالية وما تبـقى لى من أجل هى وفق ما ارتأته فـراسة أبى وأن تمـضى نفسى راضية مرضية بإذن الله».

(٣٠)

ويعـود الأستـاذ مصطفى بهـجت بدوى بعـد هذا الحديث الشـارح لموقف العائلة منه كى يبلور حصيلة التجربة الذاتية التى مر بها فيقول:

«على أن الشىء الأكيـد الحميـد أننى قبل صيف ١٩٣٨ كـان شأنى شأن الملايين من أترابى وغـير أترابى الذين يضعون الجـوانب الروحية على هامش الهامش من اهتـماماتهم وسلوكـهم. وإننى بعد سنة ١٩٣٨ صرت إنساناً آخر عسى أن يتقبله الله فى عباده الصالحين. صحيح أننى بعد سنوات قليـلة فترت همـتى المتوثبـة وغدوت أسيـر فى الدين بقوة الدفع الأولى، ولكن كأنمـا تمثلت نصيـحة النبى عليه الصـلاة والسلام بأن نوغل فى الدين برفق.. فلن يشاد الدين أحدٌ إلا غلبه!».

....

«وصحيح أننى عدلت عن كثير مما امتنعت عنه فى البداية من سينما وموسـيقى وتصوير.. إلخ. وعشت عـصرى وميـولى الفنية، لكن أ و ليس الجوهر هو الأهم؟ والجوهر هو أن يكون ما بينى وبين الله عامراً، وهذه هى دعوتى الضارعة».

(٣١)

ونأتى إلى بعض آراء صاحب هذه المذكرات السريعة العابرة والمعبرة عن بعض رجال الثـورة، ونبدأ فنقـول إنه معجب بأمـانة خالد مـحيى الدين ونزاهتـه، حـتى فى أحكامـه السيـاسـية، وهو يـلجأ إلى أحـد الأحاديث الصحفية الحديثة لخالد مشيداً من خلال الموقف به فيقول:

«... ومما هو جـدير بالتنويه والإعجاب أن «خالد مـحيى الدين» حين سأله سنة ١٩٨٦ الكاتب الصحفى محمود فوزى : ترى لو أن هذا

القرار (رئاسته للوزارة) وضع موضع التنفيذ أكان ذلك خيراً للبلد ؟ أجاب خالد محيى الدين بشجاعة نادرة وبساطة حميدة أن «لا» ! وأوضح أن ميزان القوى الدولية والظروف المحيطة آنذاك لم تكن مهيأة لذلك وأن التجربة كانت تنقصه . وأن ما تحقق من إيجابيات عبر السنوات التالية ما كان ليتحقق لو آل إليه (إلى خالد محيى الدين) الأمر» .

وهنا يردف صاحب المذكرات بايراد رأيه هو قائلاً :

«لم تمنع خالد محيى الدين مرارة نفيه إلى سويسرا قرابة سنة ونصف السنة من قول ما يعتقد أنه الحق . وفى رأيى أن ذلك القول - أو الموقف - لا ينقص من قدر خالد محيى الدين إنما يزيد . فتحية لهذا الرجل السياسى المناضل المتجرد ، والمؤمن الحاج النقى الذى لم يكترث بطول ما وصفوه أنه « الصاغ الأحمر» !» .

(٣٢)

كما أن صاحب هذه المذكرات حريص على أن يروى ما نُسب إلى صلاح سالم من نبوءته بأن السادات هو الذى سيرث جمال عبدالناصر ويخلفه فى الرئاسة .

وصاحب المذكرات يصف صلاح سالم بالذكى الأريب دون أن ينسحب بهذا الوصف على النبوءة نفسها ، مفضلاً أن تبقى «النبوءة» التى يوردها فى رأيه ما بين العشوائية والذكاء والحسابات والحظ !

وهو يقول:

«حدث قبل وفاة صلاح سالم بعـدة شهور فى سنة ١٩٦١ أن اشتدت عليه العلة (قبل رحلة العلاج فى أمريكا) ولزم فـراش المرض فى بيته . وجلس من حوله عدد من أعضـاء مجلس قيادة الثورة السابقين : عـبد اللطيف البغدادى، وزكريا محيى الدين، وكمال الدين حسين، وحسن إبراهيم ».

«ثم بعد نصف سـاعة من حضورهم ومن تبادل «الذكـريات الثورية» مع صلاح سـالم، حضـر الرئيس أنور السـادات وحده . جلس مـعهم لمدة عشر دقائق فقط لا غيـر ، ثم استأذن فى الانصراف بحجة ارتباطه بموعد . . فى حين أنه ـ أى أنور السادات ـ حتى ذلك الحين ولسنوات بعده كان «خارج الصورة» ومن أبعد رفاق الرئيس جمال عبد الناصر عن الأعباء والمناصب المسئولة».

«وما أن انصـرف أنور السادات حـتى التفت صـلاح سالم إلى زواره قائلاً : «عارفين مين اللى حيورث جمال عبد الناصر فيكم كلكم» ؟!

«صمت الجميع فى انتظار إجابة صلاح سـالم الذى قال «مفيش غير الأسمر الغطيس أنور السادات » !».

وهنا يعلق صاحب المذكرات بقوله :

«وسـواء أكانت هذه الـرؤية من الذكى الأريب صـلاح سالم ضـربة معلم أم ضربة عشوائية أم حسابات موازين القوى ، أم شفافية . . فهى قد صدقت كما توقع تماماً !».

(٣٣)

أما تاريخ المشير عبد الحكيم عامر فيحظى بموقفين مهمين فى هذه المذكرات ضمن مجموعة أخرى من الروايات والقصص والاستطرادات التى لا نقدم أكثر مما هو شائع ، ولعلنا نحسن فعلاً حين نستعرض هذين الموقفين ، ويأتى الموقف الأول فى أثناء حديث صاحب المذكرات عن زميله العميد محمود صفوت وهو موقف يدلنا دلالة قاطعة على مدى علم قيادات الجيش المصرى ، ومنهم المشير عبد الحكيم عامر نفسه ، بمدى التدهور الذى وصل إليه مستوى القوات المسلحة قبيل حرب يونيو ١٩٦٧ .

يقول مصطفى بهجت بدوى :

« . . . ولا بأس من رواية حكاية من حكايات محمود صفوت تكشف عن معدنه الأصيل والصريح المستقيم . ففى سنة ١٩٦٦ كان محمود صفوت يقود إحدى كتائب المشاة فى سيناء، وأجريت مناورات، وتم التفتيش على مختلف الوحدات. وجاءه المشير عبد الحكيم عامر مهنئاً يقول له: «مبروك ! لقد ثبت لنا أن كتيبتك هى أحسن كتيبة فى الجيش». فنظر إليه محمود صفوت متحسراً وقال فى أسى: «سيادتك زعلتنى ! إننى أعلم بكتيبتى وأنا غير راض حتى الآن عن كفاءتها واستعدادها رضاء كافيا. وإذا كانت هى أحسن كتيبة فى الجيش فالله يرحم القوات المسلحة»!

أما القصة الثانية فتدلنا على مدى استيعاب الزعماء للرسائل التى يسوقها القدر اليهم فى أثناء الحياة ، وتأتى القصة فى غضون حديث المذكرات عن تشييع جنازة صلاح سالم وهو يقول:

« . . . قد جرت وقائعها (أو تأملاتها وهواجسها) فى جنازة المرحوم صلاح سالم الذى توفى فى ريعان شبابه يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٦٢ وهو بعد فى الأربعين من عمره. وكان أول الراحلين من مجلس قيادة الثورة ، كما كانت الثورة فى أوج زهوها بعد . ومن هنا فقد تجمع خلق كثيرون بعشرات الألوف يودعون صلاح سالم . وكانت واحدة من أضخم الجنازات الرسمية والشعبية حتى ذلك التاريخ . واصطفت الجماهير ألوفا ألوفا على جانبى الطريق من جامع عمر مكرم حتى جامع جركس .وكان يتقدم الصفوف بطبيعة الحال أعضاء مجلس قيادة الثورة يتوسطهم الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر جنباً إلى جنب . ونحن بشر . ومن هنا فقد « بهرت» هذه الحشود الضخمة (التى لم تكن متوقعة بهذا القدر) كلا من الرئيس جمال عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر . وسأل الرئيس جمال عبد الناصر صديقه المشير عبد الحكيم عامر بصوت متهدج ولكنه مسموع :«ياترى ياحكيم لما نموت حيمشى فى جنازتنا هذا العدد الكبير» ؟!

(٣٤)

وقد نال شمس بدران أيضا كثيراً من التعليقات التى تتناسب مع شخصيته وتاريخه ، وتناثرت هذه التعليقات فى كتاب الأستاذ مصطفى

بهجت بدوى «حكايات سبتمبر ١٩٤٢» ونحن ننقل للقارئ بعض ما أورده فى جزء خاص من ذكرياته أو استطراداته تحت عنوان حكايات عن الإمبراطور شمس بدران :

«. . . ولعل من طرائف زميلنا عبد المنعم عبدالله أنه كاد يطاح به من القوات المسلحة سنة ١٩٦١ حين عاد إلى القاهرة بعد خدمته كمساعد ملحقنا العسكرى فى واشنطن . . وكان سبب احتمال الإطاحة غاية فى الغرابة . ذلك أنه لم يحضر «للامبراطور الصغير» شمس بدران ما كان قد طلب منه أن يحضره من «أدوات التنكر والإخفاء» كتلك التى يستخدمها ممثلو السينما فى الأفلام كمكياج ! لماذا أرادها؟ ربما ليستخدمها وهو يمارس التعذيب، أو ليمشى على «حل شعره» دون أن يعرف أحد شخصيته الخطيرة ! ولما لم يحضرها عبد المنعم عبدالله غضب شمس بدران وانطبقت السماء على الأرض، وكانت كلمة منه لدى المشير عبد الحكيم عامر كفيلة بأن تعز من تشاء وتذل من تشاء فى تصوره ! ولولا تدخل ابن دفعتنا «عبد الرحمن الشعبينى» أحد مديرى مكتب المشير عامر لذهب عبد المنعم عبدالله وراء الشمس ! وإن كان الجميع تقريبا قد ذهبوا بعد ذلك وراء الشمس. . بما فيهم شمس نفسه !».

□

ويستطرد مصطفى بهجت بدوى ليحكى قصة من أغرب القصص وأطرفها فيما يتعلق بنفوذ شمس بدران ومدى وعى (أو لا وعى)

عبـدالناصـر وعبدالـحكيم عامـر للحدود التى وصل إليـها هذا النـفوذ ويقول:

«... وقد تعاظمت سلطة وسطوة شمس بدران فى السـتينيات حتى أن زميلنا عبد الوهاب راشد وحفنة من الضباط الجسورين كتبوا فى تلك المرحـلة تقريراً إلى الرئيس جـمال عـبد الناصـر (.........) قالوا بالحرف الواحـد: «إن «المشيـر» شمس بدران والبكباشى عـبد الحكيم عامـر سوف يـوردان الجيش مـوارد التهلكة ولا بد من حل جـذرى)! واستطاع الرئيس جمال عبد الناصر أن يحميهم من العصف الشديد بهم (!!!) ، واكتفوا بنقلهم إلى السلك المدنى!».

ويروى صاحب هذه المذكـرات واقعة أخرى يدلل بهـا على مدى ما وصل إليه نفوذ شمس بدران :

«ومما رواه زميلنا الـمقدم عبد العزيز فهـمى أنه بعد الإفراج عنه إثر انقضاء ٢٥ شـهراً من الحكم عليه بالأشغـال الشاقة المؤبدة فى قـضية مؤامرة مزعومة لقلب نظام الحكم فى مـايو ١٩٦٢ التقى به صديقه عبد الرحمن فهمى يوسف كاتم أسرار الحربية فقال له :لكى تصلح أحوالك ومستـقبلك اذهب اكتب اسـمك فى سجل التشريفـات (هكذا بالضبط) الخاص بشـمس بدران! فأجـابه عبد الـعزيز فهـمى بنخوة وكـرامة ابن الصعيد : والله هذا رابع المستحيلات . ولو لم أستطع أن أكسب لقمة العيش من بيع الكوكاكولا أو غيرها فسأجيء إليك وأطالبك بأن تعيدنى إلى السجن لأكمل المدة!».

وهنا يعلق مصطفى بهجت بدوى ويقول :

«وبدلاً من كشك الكوكاكولا فتح الله على ابن دفعتنا عبد العزيز فهمى فى شئون الفندقة والسياحة وأصبح من كبار رجال الأعمال» .

(٣٥)

ويحظى على صبرى فى هذه المذكرات بتحليل مهم لأدواره وحظوظه، ومع أننا لا نستطيع أن نقول بأن هذا التحليل تحليل سياسى إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أنه قدم لنا كثيرا من المعلومات الكفيلة بتنويرنا ومساعدتنا على فهم دوره وشخصيته، وربما لم يحظ على صبرى فى أى مذكرات أو كتابات أخرى بما حظى به فى هذه المذكرات، ولهذا فانى أكرر القول بأنه يستحيل أن نفهم أو ندرس على صبرى وأدواره فى عهدى الرئيسين عبدالناصر والسادات من دون أن نقرأ هذا الذى كتبه مصطفى بهجت بدوى وما رواه عنه وعن مواقفه ومواقعه فى عهد عبدالناصر، وسنبدأ بموقف مهم كان صاحب المذكرات نفسه أحد أطرافه حين أبعد فجأة عن منصبه كرئيس لدار التحرير ورئيس لتحرير الجمهورية لتكون الدار والجريدة تحت إشراف على صبرى نفسه، وهو يحكى هذا الموقف بقدر كبير من الموضوعية وإن لم يخل من الشماتة بالطبع، بل والتشفى، ولكن التجربة الإنسانية عنده تتقدم وتتغلب على التجربة الشخصية حيث يروى فيقول:

«. . . فى نوفمبر سنة ١٩٦٦ ارتأت القيادة السياسية أن يتولى الاتحاد الاشتراكى العربى الإشراف المباشر على جريدة الجمهورية التى كنت

أتولى رئاسة مجلس إدارتها ورئاسة تحريرها حتى ذلك الحين. وقيل لى «مع السلامة» لأن الاتحاد الاشتراكى هو المسئول من الآن فصاعدا عن إصدار جريدة الجمهورية وعن سياستها (بصرف النظر عن كون جميع المؤسسات الصحفية تابعة للاتحاد الاشتراكى نظريا . . وليس عمليا). أى أن «الجمهورية» سوف تصبح لسان حال الاتحاد الاشتراكى. . شأنها شأن جريدة "البرافدا" فى الاتحاد السوفيتى التى هى لسان حال الحزب».

«وجىء بالزميل العزيز الكاتب الصحفى الروائى «فتحى غانم» رئيساً لمجلس إدارة دار التحرير للطبع والنشر ورئيسا لتحرير الجمهورية ، وأصبح معلوما لدى الجميع أن «على صبرى» أمين عام الاتحاد الاشتراكى آنذاك هو المشرف الفعلى على جريدة الجمهورية وسياستها ! . . عظيم».

«كانت سياسة «التجربة والخطأ» على أشدها. . وإن كان بعض الخبثاء عبّروا عنها بقولهم «سياسة الخطأ. . ومزيد من الخطأ». ومن الطريف أن تعبير «المراهقة الفكرية» كان سائداً لدى بعض القادة فى التنديد بأساليب معادية لا تروقهم. فهل سلموا هم أنفسهم من المراهقة الفكرية؟» .

(٣٦)

ثم يصل مصطفى بهجت بدوى إلى أن يروى حقيقة موقف على صبرى منه حين ارتأى أن يرشحه لرئاسة دار النشر الخاصة بالدولة،

وليكون فى نظره بمثابة محور توازن مع محمود أمين العالم عضوها المنتدب، وهكذا يجتمع على هذه الدار اشتراكى معتدل مع شيوعى متطرف، ومن حسن حظ مصطفى بهجت بدوى أن علاقاته قد أسعفته، فها هو شعراوى جمعة من ناحية وأحمد بهاء الدين من ناحية أخرى يهيئان له الفرصة للعودة خطوة إلى الوراء بالعودة إلى المنصب الذى كان يتولاه قبل أن يعين رئيسا لتحرير الجمهورية ولمجلس إدارتها، ويعود مصطفى بهجت عضواً منتدباً لدار الهلال بينما تتبقى لعلى صبرى أفكاره فى الكتابة الجماعية التى يحدثنا عنها صاحب هذه المذكرات فى الفقرة التالية:

«المهم أن على صبرى - أو الاتحاد الاشتراكى - تولى إدارة وتوجيه جريدة الجمهورية . وكانت له بعض أفكاره أبداها فى اللقاء الوحيد الذى جرى بينه وبينى فى أوائل نوفمبر بعد ترشيحه لى لرئاسة مجلس إدارة الهيئة العامة للتأليف والترجمة والنشر لإحداث توازن فيها (على حد قوله) بينى - بوصفى اشتراكياً معتدلا - وبين محمود أمين العالم مديرها العام بوصفه «شيوعياً متطرفاً »!

«ولما اعتذرت عن عدم قبول هذا المنصب وآثرت العودة إلى دار الهلال عضواً منتدبا لمجلس إدارتها (وهو المنصب الذى جىء بى منه فى مايو ١٩٦٥ إلى رئاسة دار التحرير وجريدة الجمهورية) طلبنى على صبرى لمقابلته فى مقر الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى ، وأبدى لى وجهة نظره تلك أو نظريته فى « التوازن» بترشيحى رئيساً

للتـأليف والترجـمة والنشـر . وقـد أعاننى على الإفـلات من «عمليـة الموازنة» المذكورة وعلى تحقيـق رغبتى فى العودة إلى دار الهلال همة الصديق الشهم شعراوى جمعة (وزير الداخلية فى ذلك الحين والمشرف على طليعـة الاشتراكيـين «التنظيم السرى»!) كما طوع عـودتى الصديق العزيز أحـمد بهاء الدين رئيس مـجلس إدارة دار الهلال تأكيداً للتـعاون معه فى قيادة مؤسسة دار الهلال».

«وقـال لى على صـبرى فى هذا اللقـاء «اليـتـيم» أن لديه أفكاراً فى الصحافة ، وأنه لا مـوجب للمقالات الفردية وظهور أسـماء المحررين والكتاب. وأن الأولى «بصحيفة الحزب» أن يجرى عليها وفيها ما يمكن أن يسمى «الكتابة الجماعية». . على وزن «القيادة الجماعية» ! ».

□

وعند هذا الحد لا يجـد مصطفى بهجت بدوى حرجـا فى أن يسخر من أفكار على صبرى الصحفية ويقول :

«ومن الواضح أن التـعبـيرات ـ والشـعارات ـ التى سـادت فى تلك المرحـلة كانت متـأثرة بما هو سـائد فى البلدان الاشـتراكيـة وبالذات يوجوسلافيا والاتحاد السوفيتى. . ».

(٣٧)

ويستأنف مصطفى بهجت بدوى حديثه الخاص بعلى صبرى وبأفكاره الصحفية، وسنقرأ قصة من أعجب القصص فى تاريخ بلادنا السياسى،

وسـوف نعجـب ما شـاء الله أن نعـجب من هذا الذى يورده مـصطفى بهجت بدوى وهو مـتحـير تمامـاً من مغزاه ومـعناه، وهذه هى الرواية الوحيدة التى يظهر فـيها على صبرى مغلوباً تمـاماً على أمره فى شأن « المقـالات » التى كانت تنشـر بتوقيـعه، وهى المقـالات التى جلبت له الكراهية وألقت على عاتقـه بالمسئولية فى الوقيعـة بين الحكومة وفئات الشعب المخـتلفة، وسنرى عبارات تبدو وكأن صـاحب هذه المذكرات يحاول بـها ، دون جدوى ، أن يبـرئ على صبـرى مع أنه فى نظره لا يستحق التبرئة. . وهو يتخيلـه غير قادر على أن يرفض أن ينفذ ما يؤمر به على الرغم من مكانتـه الوظيـفيـة والسيـاسيـة(!!) الكبيـرة فى ذلك الوقت، وعلى كل الأحوال فلابد لنا أن نقرأ هذه الرواية.

يقول مصطفى بهجت بدوى :

« . . . على أن مشروع الكتابة الجماعية لم يكن ليعمر طويلاً لأنه ضد طبيعـة الأشياء والمبـادرات والاجتهادات الفـردية ، ولأنه «فوق كل ذى علم عليم» وفوق كل مشـرف ومدير سياسة «شبه علـنى» مشرف ومدير سياسـة «خفى» . وآية ذلك هذه الحكاية الغريبة التى مهـدت لها آنفا ، والتى كان ضحيتها «على صبرى» نفسه . . ويؤتى الحذر من مأمنه ».

«ففى أوائل سنة ١٩٦٧ بدأت مقالات يومية تنشر فى الصفحة الأولى بجريدة الجـمهورية بقلم «علـى صبرى» . وليس المـهم أنه كان يكتب مقـالاً يوميا فى صدر جـريدة الجمهـورية ، وإنما المهم هو مـاذا كان يكتب . . ».

«مع كل طلعة نهار كان المقال المذكور يختار طائفة أو مهنة من المهن ليهاجم أصحابها ويشكك فيهم «ويشرشحهم» ! الحلاق . الجزار . البقال . التاجر . المقاول . المهندس . المحامى . الطبيب . الترزى . . إلخ . . إلخ».

«وروى لى المرحوم الزميل الصديق «محمد على بشير» كيف كان بوصفه «بلديات» على صبرى ، وعمل معه لمرحلة من المراحل ، ويحبه ، ويمكنه أن «يجترئ» عليه . . أنه قال له ذات يوم أثناء سيل تلك المقالات « يافندم ! سيادتك ليس لديك شعبية كبيرة . فلماذا تكتسب أيضا عداوة تلك الطوائف ولا تبقى منها ولا تذر ؟!».

«وهنا رمقه على صبرى بنظرات حزينة ، واحتار بماذا يجيبه . ثم نظر وزفر وقال: أقولك إيه؟ أقول لك إن هذه المقالات تأتينى مكتوبة جاهزة ، يطلب منى نشرها بقلمى ؟! أقول لك إنى رجوت أن تنشر بغير توقيع أو فى عمود «رأى الجمهورية» المبنى للمجهول . . فرفضوا طلبى، وأصروا على أن أنشرها موقعة باسمى ؟!».

«حقيقة ماذا كانوا يقصدون بهذا المسلك ؟».

«هل كانوا يرمون إلى إطلاق «بالونات اختبار» لمعرفة ردود الفعل؟هل كانت هذه المقالات تمهيداً لمزيد من «الاشتراكية العلمية» أو لإلغاء «الرأسمالية الوطنية» التى تحدث عنها الميثاق؟ هل كان الهدف منها هو «حرق» على صبرى شخصياً؟ طيب . . ولماذا أتوا به؟ ولماذا يفعلون به هذا رغم إرادته وهو أمين عام الحزب والاتحاد الاشتراكى؟

ولماذا يتحمل «وزرها» ؟ ولمـاذا لا يقول «لا . . ويفتح الله» ؟! أم أن أحداً كبر أو صغر كان لا يستطيع أن يقول «لا» ؟!».

«هذه حكاية غريبة . . ومحيرة».

. . . .

على أى الأحـوال فـقد أوردت فـى كتـابى « فى خـدمـة السلطة : مذكرات الصحفيين » فى الباب الخاص بمذكرات فتحى غانم آراء أخرى تكاد تكون مناقضة تمامـاً لهذا الذى يرويه مصطفى بهجت بدوى ويراه، ونحن نعرف من حـديث مصطفى بهجت بدوى وغـيره أن فتـحى غانم كان قد أصبح رئيس التـحرير المفضل عند مجمـوعة على صبرى ومن هنا تأتى قيمة شهادته التى أوردناها فى كتابنا السابق .

(٣٨)

ويعود صاحب هذه المـذكرات لتأمل مغـزى هذه التصرفات السيـاسية القاصرة، وهنا يلمح صاحب المذكرات بل ويصرح بأن الرئيس عبدالناصر نفسه ـ ولا أحد أقل منه ـ كان هو المسئول عن كل هذا!! ويقول :

«على أن هذه الحكاية «الصغـيرة» ـ وإنى أصدق «محمـد على بشير» . . وأصدقها ـ لها دلالة «كبـيرة» وخطيرة، وتكشف اللثام ـ أو بعضه ـ عن أسلوب الحكم فى مصر مع بالغ الأسف ».

«ولا يخـالجنى شك فى أن الذى كـان وراء هذا الأمـر هو «الرئيس جمال عبـد الناصر» ، شخصياً ـ مع تقـديرى لسجله الوطنى ولنضاله ـ

فإن أحداً مـا سواه لا يملك أن يثنى ذراع أمين عام الاتحـاد الاشتراكى وهو يعلم أنه سيرضخ له بوصفه «الزعيم الملهم». .

«ففيم كل هذا . . ولماذا؟! وما الذى أفـادته مصر أو ثورة يوليو من هذا التخبط والكلمة النافذة بغير مناقشة؟!»

«وإذا لم يكن هذا السر وغيره وغـيره كثير وكثيـر مما كان يدور وراء الكواليس فى غيبة الديمقراطية الحقـيقية دليلاً على أهمية العمل الوطنى الفعلى فى ظل الحرية السـياسية والديمقراطية ، فـهل «الميثاق الوطنى» الصادر فى ١٩٦٢ ـ والذى هللنا له جمـيعاً وأعجبنا برصانتـه وأملنا فيه خـيـراً ـ هو دليل العـمل الوطنى الأوحـد ؟! وهل طبـقناه وعـملنا به «وبجناحى الديمـقراطية: الحـرية السياسـية والحرية الاجـتماعـية» أم استخدمناه فى الخطب والسلام؟!».

«عشرات ومئات من علامات الاستفـهام والتعجب انتهت بعد شهور بكارثة ٥ يونيو ١٩٦٧ التى لا تنسى أبد الدهر ».

«وربما يثور سـؤال فرعى حول مقالات على صبـرى المذكورة. إذا كنا موقنين بأن الآمـر بالنشر على تلك الصـورة هو الرئيس جمال عـبد الناصر، فمن كان يكتب تلك المقالات ؟».

«يقـال فى رواية . . إنه الـمـرحـوم راشـد البـراوى الاقـتـصـادى المعروف. وفى رواية أخرى . . إنه المـرحوم حسنى الحديدى الإذاعى المعروف والذى كان مقرباً آنذاك لرئاسة الجمهورية. . والله أعلم».

. . . .

وهكذا يصل مصطفى بهجت بدوى فى النهاية إلى أن يقـرر حقيقة ما يعتقده وما ينتهى إليه تفكيره فى هذه الجزئية بالذات فيقول :

«ومن هنا تكون ثلاث جهات اشتـركت فى هذه المقالات . الأفكار لجمـال عبد الناصـر . الصياغـة للبراوى والحديدى . والتـوقيع لعلى صبرى !!».

(٣٩)

ثم يصل مصطفى بهجت بدوى فى أحـد مواضع هذه المذكرات إلى أن يتعاطف تمـاماً مع على صبرى، بل وإلى أن يقـودنا إلى المضى فى سبيل هذا التعاطف وذلك حيث يقول:

«مسكين « على صبرى»! اتهمـوه بأنه عميل للأمريكان. . وهو ليس كذلك على سـبيل التأكيـد. واتهموه بأنه «شيـوعى»، وهو ليس كذلك على سبيل التـحقيق . وقيل له : كن رئيس وزراء ! فـصدع للأمر، ثم أطيح به ! وقيل له : كـن أميناً عامـاً للاتحاد الاشتـراكى ! فاستـجاب للتعـليمات ، ثم نكـل به ! وقيل له بعـد هزيمة يونيـو ٦٧ : عد إلى القـوات الجوية، وارتدِ [فـعل أمر مـن الارتداء وكان من الأيسـر علينا وعلى الأستاذ مصطفى بهجت بدوى لو أنه قال: ألبس. . ولكن يبدو أن الأوامر قد صدرت بفعل الارتداء] الزى العـسكرى برتبة فريق ! ففعل، ولم يلبثوا أن حجبوه بالفريق مدكور أبو العز!».

لابد هنا أن نستـدرك على صاحب هذه المذكرات فنقـول بأن الفريق مدكـور أبو العز عيـن قائداً للقوات الجـوية عقب هزيمـة يونيو ١٩٦٧

مباشرة ولم يلبث إلا قليلاً، وهكذا فإنه جيء به كخليفة لصدقى محمود ، وليس لعلى صبـرى، أما دور على صبرى فى القـوات الجوية فى ذلك الوقت فقد كان وضـعاً قلقاً وقد عين برتبة فـريق جوى وتولى الإشراف عليهـا كنوع من ازدواج السلطة الذى كان سـائداً فى ذلك الوقت وليس كقائد لها على نحو ما كان مدكور أبو العز ومَنْ جاءوا بعده.

ونعود إلى سياق حديث مصطفى بهجت بدوى حيث يقول:

«وكانوا يدارون على أخطاء وخطايا وجرائم قـد يرتكبها مَنْ لحظتهم «عين الرضا» سواء كان «الخاطئون» فى قـمة السلطة أم منتسبين إليها . وآه إذا أرادوا «قرص» أحـد مهمـا علا وثقل قـدره ومهمـا خف ذنبه . وليست بعيـدة عن الأذهان حادثة الحقائب المضـبوطة فى مطار القاهرة لدى عودة على صبرى من موسكو فى بدايات سنة ١٩٦٩ . . والتى كان إعلانها على صـفحات الصحف بضجـيج مقصود فاضح مـفضوح . . حكاية وأية حكاية!».

«وحتى بعد عـبد الناصر وفى عهد السـادات نقول «مسكين . . على صبـرى» . اتهمـوه بتدبيـر مؤامرة انـقلاب ١٥ مايو ٧١، حكم عـليه السادات بالإعـدام وخففـه إلى الأشغال الـشاقة المـؤبدة ، فى حين أن «على صبرى» لم يدَبر انقلابا ولا يحزنون . . وباعتراف الرئيس الراحل أنور السادات نفسه فى «فلتة لسان» بين خطبة من خطبه!».

. . . من حق القــارئ علىّ أن أعـتــرف بأنى لا أعـرف مــوضع « الاعتراف» الذى أشار اليه مصطفى بهجت بدوى فى الفقرة السابقة ، ومن

حق القارئ عليّ أن أقول إن مصطفى بهجت بدوى نفسه سوف ينقصن آراءه هذه فى الفقرة التالية مباشرة التى يستدرك فيها بعض ما أوحى به.

☐

يستطرد مصطفى بهجت بدوى فى تقييم على صبرى إلى واقعة مهمة يتبين لنا منها أن على صبرى كان عنده إحساس وطنى بالمأساة التى حدثت فى ١٩٦٧، ولم يكن من أولئك الذين لا يزالون يزعمون أنها لم تكن إلا مجرد معركة خاسرة:

«... وليس معنى كون «على صبرى» مسكينا أنه كان إنسانا وديعا بلا مطامع ولا طموحات ولا مناورات وتكتيكات ولا دهاء، فإنه - فيما أظن وفيما تواتر - كان داهية وغير هين . ولكن «ظلموه» على أى حال ، وحسابه وحسابهم وحسابنا عند العزيز الحكيم ».

. . . .

وبشاعريته المرهفة وفكره النافذ يصل مصطفى بهجت بدوى إلى أن يروى أهم حكاية يمكن أن تروى عن طبيعة إنسانية على صبرى وشعوره، وهى قصة تنبئنا بوضوح عن مدى ما كان يعتصر قلب هذا الرجل وفكره من ألم نتيجة ما حدث فى ١٩٦٧، وقد أجاد بتلقائية رهيبة التعبير عنه بالموقف الذى رواه لأحد المقربين منه:

«على أن ثمة حكاية صغيرة ومؤثرة جداً.. ومصدرها أيضا المرحوم محمد على بشير..».

«وهى عندى تساوى الكثير . بل هى «على سبيلها» من أشد ما قدرته «لعلى صبرى» . . ربما لكونه فى هذه الحكاية شاركنى همومى وهموم المصريين بصورة صريحة ومأساوية . . ».

«ففى يوليو ١٩٦٧ وبينما كان على صبرى متجها من قصر القبة إلى بيت الرئيس جمال عبد الناصر بمنشية البكرى مرّ فى طريقه أمام منزل المرحوم مصطفى المستكاوى رئيس تحرير المساء والتعاون السابق، وضابط المخابرات العامة فى بداية الثورة ، وكان المستكاوى قد فاضت روحه إلى بارئها فى أبريل ١٩٦٧ . . أى قبل هزيمة يونيو بأسابيع . وفى مساء اليوم نفسه من يوليو ١٩٦٧ تصادف أن التقى المرحوم محمد على بشير بعلى صبرى الذى قال له "عارف يابشير أنا شعرت بإيه اليوم وأنا أمر أمام بيت المرحوم مصطفى المستكاوى ؟ . . لقد «حسدته» أنه مات قبل أن يشهد هذه الكارثة الفظيعة التى نعيشها . . ».

ربما تعينا هذه القصه إلى الطابع الانسانى فى كل سياسى يبتعد عن الإنسانية بدوافع سياسية . . لكن الجزء الانسانى يبقى رغم أنفه وأنف خصومه !!.

(٤٠)

ولا يقترب صاحب هذه المذكرات كثيراً من صلاح نصر ولكننا نراه حريصاً على رواية قصة معينة تدل على مدى ما كان صلاح نصر يكنه من كراهية لعبدالقادر حاتم، وذلك حيث يروى صفحة ١٨٧ فقرة هامة فى ثنايا حديثه عن زميله عبد القادر عيد ، يهمنا أن ننقلها للقارىء

ليستشف منهـا كيف كان الدكتورعبد القادر حاتم منفـوسا عليه حتى من صلاح نصر، وقـد كان حاتم من الذين ضيقوا على صـاحب المذكرات نفسه، ولكن مصطفى بهجت بدوى مع هذا كان يذكر أنه لا يزال يحبه:

« . . . ومن أعجب مـا سمعت أنه حـين تم إلقاء القبض على عـبد القادر عيد وزجوا به فى مبنى المـخابرات العامة زاره صلاح نصر رئيس المخابرات ، وأخذ يحـادثه بنعومة . ثم فجأة التفت إليـه قائلاً : ياعبد القادر . . قل فى أقـوالك إن عبد القادر حـاتم كان مشتركـا معكم فى المؤامرة ، وأنا أعدك بتـخفيف الحكم عليك ! وأجابه عبـد القادر عيد قائلاً : والله لا أفترى على الله كذباً . . ».

وهنا يعقب صاحب هذه المذكرات ويقول :

«هكذا كان النزاع والصراع على السلطة ، وكانت الغيرة والحسد لأن فلانا أو عـلانا أخذ يلمع، هكذا كـانت محاولة للإيـقاع بالناس . . أى ناس ، لتصفية حسابات ولأغراض شخصية ».

«ومن هذه النماذج كثير وكثير فى التاريخ السرى لتلك المرحلة » .

وليس فى كتابنـا هذا محل للتعليق على تفصـيلات قضية عـبدالقادر عيد، ولكن من الواجب أن نشير إلى أن صلاح نصـر نفسه كان حريصاً على تبرئة نفسـه وتصرفاته فى هذه القضيـة الخطيرة، وبوسع القارئ أن يعـود إلى الجزء الثـالث من مذكـرات صلاح نصـر التى أصدرتهـا دار الخيال.

(٤١)

لعلنا نصل الآن إلى الحـديث عن أبرز السيـاسيـين من زملاء دفـعة صاحب هذه المـذكرات وهى الدفعة التى سـميت المذكرات باسـمها، وأبرز هؤلاء هو كمال حسن على الذى وصل إلى رئاسة الوزارة، فضلاً عن توليه وزارات الدفـاع والخارجية ومنـصبى مدير المخـابرات ومدير المدرعات.

وسنرى صاحب هذه المذكرات وهو يتحدث عن كمال حسن على بإعزاز شديد، وسننقل بعضاً من فقراته :

« . . . ولا أظن أن كـمال حـسن على وهو طالب الكـلية ثم حـين تخرج بها ثم حـين عمل ضابطاً فى وحدات الجيش المـصرى جمح به الخيال أو حلم بـأنه سيتولى منصب رئيس الوزراء. ولعل كـمال حسن على «مدين» لسـلاح الفرسان (المدرعـات) بأنه أحسن تقديمـه للقوات المسلـحة ، ثم تولى جهـده هو وظروفه البـاقى ! بمعنى أن «المـحطة الثانية» فى حـياته هى التى هيأت له ما هيأت. ذلك أن سـلاح الفرسان لم يكن «المحطة الأولى» وإنما كانت الكتيبة الأولى مدافع ماكينة مشاة! التى تخرج من الكلية الحربية إليـها ثم انتقل فى أواسط الأربعينيات إلى الفرسان (المـدرعات)، ولولا الفرسان مـا برز الفارس العميـد كمال حسن على كـأحد أبطال حرب ١٩٦٧ (وكـاد يهلك فيـها) ثم توالت المناصب التى أوصلته فى نهاية المطاف إلى قمة الجهاز التنفيذى ».

ويستأنف مصطفى بهجت بدوى حديثه قائلاً :

«. . .وقبل أن نلتقط بعض عناوين رئيسية عن تاريخه قبل الوزارة ، فلنقف عند وصف صادق لمجلة «الصياد» اللبنانية لكمال حسن على وهو رئيس للوزراء حين راحت تقدم لحديث صحفى معه قائلة :

«كمال حسن على . . دائب العمل (صحيح) . . نظيف اليد (صحيح)، واسع الصدر (صحيح) . . يبذل جهدا كبيراً (صحيح) . .ويظل هادئا (صحيح) . . يقظ الذاكرة (صحيح) . . يتمتع بروح الدعابة العالية (صحيح). . ».

وهنا يعلق مصطفى بهجت بدوى بقوله :

«أغنتنى مجلة الصياد عن استعراض أهم صفات الزميل الصديق كمال الدين حسن على. . شكراً لها !».

(٤٢)

والشاهد أن صاحب هذه المذكرات حريص كل الحرص على أن ينتقد بأدب شديد الموقف الذى وضع فيه كمال حسن على نفسه فيه حين قبل رئاسة أحد البنوك بعد خروجه من منصبه فى رئاسة الوزارة مباشرة، مع أنه يعبر عن اقتناعه باستثنائه من هذه القاعدة فإنه فى ذات الوقت يعبر عن إيمانه بالمبدأ الأساسى الذى لابد أن يسود وأن يظل راسخاً ومحترماً:

«. . . وإنى لأحب كمال حسن على حقاً ، وأعجب باتزانه وبساطته ودأبه ، وأشيد بقدراته التى فاجأ بها حتى أبناء دفعته وهو رئيس للوزراء

فى ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية عصيبة واجهها بثبات وكفاءة ».

«ولقد أرى ألا يتولى أى رئيس وزراء أو وزير مصرى - ولفترة ثلاث سنوات على الأقل - العمل فى قطاعات المال والتجارة أو المؤسسات الأجنبية داخل مصر. لا مانع طبعاً من أن يعودوا أساتذة غير متفرغين فى الكليات الجامعية . بل يمكن أن تستعين بهم الهيئات الدولية فى الخارج إذا كانوا مبرزين فى تخصص معين».

«أما هذا «الخلط» [يقصد الانتقال من مواقع الحكم إلى المواقع الاقتصادية فى البنوك] الذى بات متبعاً . . من البنوك إلى الوزارة وبالعكس دون قيد أو شرط فمسألة فيها نظر . . ومع تمسكى وإيمانى بهذا الرأى الأصوب فقد أكون تقبلت تعيين كمال حسن على رئيساً للبنك المصرى الخليجى بعد شهور قليلة من استقالة وزارته . فمن ناحية . . هذا الرجل النزيه قد اكتسب دراية ملحوظة وشاملة - على الأخص فى ممارسته لعمله وزيراً للخارجية ورئيساً للوزراء - قد تؤهله لإدارة بنك انجلترا نفسه لا البنك المصرى الخليجى فحسب ! ومن ناحية أخرى أعترف أن بى ضعفاً لدفعة سبتمبر ٤٢! على أى حال فإنى إذا كنت أهنىء كمال حسن على وأثق فى تجرده وأتمنى له التوفيق فى كل عمل يتولاه وأدعو له بالعافية، فإننى لأود أن نلتزم بالأعراف وروح الدستور ».

(٤٣)

كذلك يتحدث مصطفى بهجت بدوى فى كتابه «حكايات سبتمبر ٤٢» عن كمال الدين رفعت باعتزاز كبير. وإعجابه بكمال الدين رفعت

ليس بحاجة إلى تقديم، فهو يفيض بالحب والمودة والتقدير والإعجاب:

«. . . الذى يجمعنى بكمال الدين رفعت كثير. كلانا من مواليد الإسكندرية وحى الجمرك فيها بالتحديد. كلانا مولود فى سنة ١٩٢١ وفى نوفمبر بالذات . وكلانا انخرط فى حزب مصر الفتاة قبل انخراطنا فى الكلية الحربية. ويشاء حسن الطالع أن أكون معه ويكون معى فى سرية واحدة وفصيلة واحدة وجماعة واحدة وعنبر واحد بالكلية الحربية . والأرواح جنود مجندة ، ما تعارف منها ائتلف. وهكذا ائتلفنا ».

«وكمال الدين رفعت كان قليل الكلام، ولكن لسانه كان ينطلق معى. وكانت معظم أحاديثه معى ـ عندما نخلو إلى أنفسنا ـ أحاديث وطنية ومتوهجة بأحلام ثورية مشتركة . هو حققها فى حين اكتفيت بمشاهدتها وتشجيعها ».

«وكمال رفعت ساعده بنيانه القوى ـ واستعداده ـ على أن يكون نجما من نجوم الرياضة بالكلية الحربية (كرة قدم . ملاكمة . ألعاب قوى بشتى فروعها . سباحة . تجديف. .) حتى أنه من المعروف أن «درجات التفوق الرياضى» التى أضيفت إلى مجموعه فى الإعدادى كانت أعلى درجات من هذا النوع حصل عليها طالب فى تاريخ الكلية مما جعل ترتيبه فى امتحان القسم الإعدادى رابع الدفعة . . فى حين أننى اكتفيت فى الرياضة بالمشاهدة والتشجيع ».

«وقد تابعت «كمال» فى جميع مراحله . غير أن تجميع وتكثيف هذه المعلومات المنسقة عنه قد زادتنى اقتناعاً بما كنت أصفه به دائماً : إن كمال الدين رفعت هو الوطنى الأول فى دفعتنا».

(٤٤)

ويصل صاحب هذه المذكرات فى تقديره لكمال الدين رفعت إلى أن يضفى عليه اسم «جمال عبدالناصر» دفعتهم:

«ولا بأس من أن أقتطف بعض علامات الطريق فى مسيرة وملف «جمال عبد الناصر دفعة سبتمبر ٤٢» . أعنى كمال رفعت ! ولا أخفى أنى إذ أفعل وأسترسل فى سيرته فإنما يصدر ذلك لا عن تباه به واعتزاز فحسب، وإنما أشير إلى بعضها أيضا تحية وتقديما له لأجيال قادمة قد تقرأ هذا الكتاب ».

«فبعد أن تخرج كمال رفعت من الكلية الحربية خدم مباشرة فى الكتيبة الأولى مشاة بالخرطوم. واستطاع مع بعض الضباط أن يجمع بعض عناصر الطبقة المثقفة فى السودان وكونوا تنظيماً سرياً لمقاومة الاحتلال البريطانى، وحاول تهريب أسلحة من مصر إلى هذا التنظيم بالسودان سنة ١٩٤٣ ولكن لم يلبث أن أعيد إلى القاهرة ، أى أنه «ثورى ملتهب» من السنة الأولى خدمة !».

«وفى سنة ١٩٤٤ نقل كمال الدين رفعت إلى الحرس الملكى وتطوع مع فصيلة الحرس الملكى للقتال فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨، التقينا

هناك . . ومـرة أخـرى هو يقـاتل وأنا أواكب وأراقب وأشـجع وأصـور إعلامـيا وأمد بمداد الـترفيه عن الضبـاط والجنود ممثلاً لإدارة الشـئون العـامة ! ويعـود بعـد الحرب سـنة ١٩٤٩ ـ إثر انضمـامـه إلى تنظيم الضـبـاط الأحـرار ـ إلى الحـرس الملكى عـيناً للتـنظيم على السـراى الملكية».

«ثم عاد كمال الدين رفعت إلى الكليـة الحربية . . مدرساً هذه المرة ، وما أسعد طلبة يدرس لهم ضباط من وزن وقيمة كمال رفعت».

«وبعد إلغاء مـعاهدة ١٩٣٦ فى سنة ١٩٥١ ما كان مـمكنا أن يفوت كمـال رفعت تدريب طلبة الجـامعات والـموظفين على حـمل السلاح وحرب العصابات ، ولا يـتخلى عن المشاركة فى حرب المـقاومة ضد الإنجليز فى منطقة القناة».

«وإذا كنت قد شـرعت بالفعل فى تدريب بعض الطلبة والمـتطوعين على حمل السـلاح، فإنى لم أسر فـى هذا الدرب حتى نهايتـه . وإنما طفقت أنظم أشعار المـقاومة والتحرير وأنشرها فى صحف مـصر الفتاة بتوقيع «الجندى الشاعر» . . اكتفيت كالعادة بالتحميس والتشجيع !».

. «وقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكان كمال الدين رفعت أحد أبطالها، وعهدوا إليه بالقبض على بعض ذوى الرتب الكبيرة فى ليلة الثورة».

«ولم تعـقه الثـورة ولا المناصب فى إدارة المـخـابرات العامـة عن ممارسة هوايته الوطـنية العملية فى أعمال المقاومة مـع الفدائيين ، فقد

نظم عملياتهـا فى منطقة القناة جنباً إلى جنب مع المفـاوضات الجارية آنذاك والتى انتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤ ».

«ومع العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ووفقـاً للمثل العربى «أعط القوس باريها» كان حتما أن يوكل إلى كمال رفعت قيادة أعمال المقاومة السرية فى منطقة القناة والقـيام بحرب عصـابات تخريبية فى الخطوط الخـلفية للعدو ».

«واستقرت الثورة سنة ١٩٥٧ . . ومنذ ذلـك الحين ظهر كمال الدين رفعت على الـملأ وعرفـه الناس وزيراً للدولة وللعمل ، ونائبـاً لرئيس الوزراء، وعضواً فى اللجنة التنـفيذية للاتحاد الاشتراكى، ومـشرفاً على مؤسسة أخبار اليوم، وأمـينا لشئون الدعوة والفكر بالاتحاد الاشتراكى، والتى تصدر نشرة « الاشتراكى» حتى نهاية الستينيات».

(٤٥)

وبعد أن يســرد صاحب هذه المذكـرات هذا الملخص لتاريخ كـمال رفعت النضالى والوظيفى، يبدأ فى الحديث عن ثوريته وخصاله الرفيعة التى يقدرها هو كل التقدير ويقول :

«غـيـر أن الثـائر الحـقـيـقى يظل ثوريا حـتى وهو مـتـقلد لأرفع المناصب. . وهكذا كان كمال الدين رفعت. لم يكن إلى جوار الرئيس جمال عبـد الناصر ـ وقد كان بالفعل من أخلص وأظهر مـعاونيه ـ بقدر ما كـان ينشد مجـد مصر ويشـارك فى العمل على تحريرها اجـتماعـيا

وسياسياً . وحتى حين عاصر الكبوة والنكسة والهزيمة فى يونيو ١٩٦٧ لم ييأس أبداً ولم يفقد إيمانه بأن مصر أقوى من الهزيمة ولم يثلم سيف عزيمته وجهاده فى أن تعود مصر منارة للحرية وقلعة للعروبة ».

«وحين انتقل الرئيس جمال عبد الناصر إلى الرفيق الأعلى - وحسابه وحسابنا عنده سبحانه - كان كمال رفعت وزيراً فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر . وفى المرحلة الأولى التى كان السادات يحنى فيها رأسه أمام تمثال عبد الناصر، احتفظ بكمال رفعت وزيراً للعمل فى وزارة الدكتور محمود فوزى بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ولكن سرعان ما أبعد السادات كمال الدين رفعت من الوزارة سفيراً لمصر بوزارة الخارجية المصرية. وليس من قبيل الصدفة أن الرئيس الراحل أنور السادات وكان يعد لانقلاب ١٥ مايو ١٩٧١وهو يعرف شدة مراس كمال الدين رفعت أنه - أى السادات - أبعد كمال الدين رفعت عن مصر كلها «ونفاه» سفيراً لمصر فى لندن فى ٢٩ مارس ١٩٧١ ».

ينبغى لنا هنا أن نتحفظ على هذا الذى يورده صاحب المذكرات، فإن كمال رفعت ترك الوزارة فى أول تغيير فى عهد الرئيس السادات، صحيح أنه شأنه شأن كل أعضاء وزارة الرئيس عبدالناصر الأخيرة قد احتفظ بمنصبه فيما سمى وزارة الدكتور محمود فوزى الأولى التى استمرت ما بين ٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ و٢٠ نوفمبر ١٩٧٠، لكنه كان من الذين تركوا هذه الوزارة عند إعادة تشكيلها، وكان السبب الواضح والمنطقى سببا بروتوكوليا لأنه كان عضوا فى مجلس الرئاسة، على

حين لم يكن رئيس الوزراء الجديد قد وصل إلى عضوية هذا المجلس، وحين عمل الرجلان كنائبين لرئيس الوزراء على صبرى، فإن كمال الدين رفعت كان يسبق محمود فوزى. ولعل هذا هو السبب الذى جعل من حظ كمال الدين رفعت أن ينقل إلى لندن أو ينفى(!!) إليها على حد تعبير مصطفى بهجت بدوى.

ومع هذا فإن العلاقة العائلية بين أسرتى السادات وكمال الدين رفعت كانت لا تزال قائمة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ بأكثر من عام، يدلنا على هذا ما ورد فى مذكرات محمد عبد السلام الزيات عن حفل حضرته زوج كمال الدين رفعت مع السيدة جيهان السادات ومع محمد عبد السلام الزيات، ومن العجيب أن يستسهل الأستاذ مصطفى بهجت بدوى الحكم على كمال الدين رفعت بالنفى والحكم على أنور السادات بأنه نفى كمال الدين رفعت إلى لندن من أجل «الانقلاب»، بينما هو فى فقرة تالية ينبئنا بكل وضوح أنه هو نفسه زار لندن وقضى معه أياماً سعيدة بعد وقوع هذا الانقلاب بأكثر من عام!! وهذا من أعجب ما يمكن كما قلنا فى بداية هذا التعقيب:

«. . . ولقد أمضيت أياماً هانئة بالذكريات مع كمال الدين رفعت حين دعيت لزيارة معرض توت عنخ أمون فى لندن صيف ١٩٧٢ ، وأخذت أمازحه : أهكذا يدور الزمن ياكمال وتصبح سفيراً لمصر. . وأين ؟ فى عقر دار عدوتنا العتيدة انجلترا ؟ أم أنك تعمل على تحقيق الهتاف المصرى الشهير فى المظاهرات «مصر والسودان لنا . . وانجلترا

إن أمكنا »؟ ويضحك كمال الدين رفعت . ثم يسألنى: أترى ذلك يغير شيئاً من كمال رفعت الذى تعرفه؟ وأقول جاداً كل الجد صادقاً كل الصدق: أبداً والله، فإن المعدن الأصيل النفيس يظل هكذا أصيلاً نفيساً فى كل زمان ومكان. . ».

والشاهد أن كمال الدين رفعت ظل يحتفظ بموقعه حتى خرج فى إحدى الحركات الوظيفية التى كان لابد منها لتصفية أعداد المعينين فى الرئاسة والخارجية على درجات الوزراء وما فوقها بدون أى عمل محدد، وكان معظم هؤلاء من رجال الثورة والوزراء السابقين، ومع هذا فإن مصطفى بهجت بدوى يخلط الأحداث ويقدم سببا لم يكن قد حدث ذلك اليوم، ويشير إلى تأليف كتاب. . والانضمام إلى حزب. . بينما لم يكن هذا قد حدث قبل نوفمبر ١٩٧٤، وهو التاريخ الذى يروى مصطفى بهجت بدوى أن كمال رفعت أحيل فيه إلى المعاش!

ومثل هذا الخلط الشائع جداً فى الحديث عن كل الشخصيات فى عهد السادات الذى لم يكف عن تغيير الشخصيات فى المواقع المختلفة دون أن يكون لهذا علاقة جوهرية بالتوجهات، أو دون أن يقتصر السبب على مثل هذه العلاقة كما يريد صاحب هذه المذكرات أن يوحى:

«ولم يحتمل الرئيس أنور السادات كمال الدين رفعت طويلاً حتى وهو بعيد عن السلطة . ففى نوفمبر ١٩٧٤ أصدر الرئيس أنور السادات قراراً جمهورياً بإحالة كمال الدين رفعت إلى المعاش .وكان رد كمال

الدين رفعت أن أصدر كتاباً يحمل اسم « ناصريون . . نعم»، كما سبق أن أصدر كتابا بعنوان «حرب التحرير الوطنية». ولعل هذين الكتابين يمثلان عقيدة وكفاح كمال الدين رفعت، ويفصحان عن سرائره ».

«وعندما أنشئت الأحزاب انضم كمال الدين رفعت ـ بغير تردد ـ إلى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى واختير نائباً لرئيس الحزب خالد محيى الدين صديقنا وحبيبنا المشترك ».

«إن رجولة وشجاعة وصلابة كمال الدين رفعت لا تحتاج للإفاضة فى الحديث عنها، فتاريخه الحافل هو الرجولة والشجاعة والصلابة ذاتها بأكمل معانيها ».

«كان لكمال الدين رفعت وجه أسد وقلب أسد فى شخص إنسان ورأى إنسان ».

«نعم . . نعم الإنسان هو . ذلك أن إنسانية وشهامة ومروءة كمال الدين رفعت كانت كالبلسم . وأحسب أن لدى دفعته وصفيه الأثير محمود حسين عبد الناصر شواهد ذاخرة فى هذه المجالات الإنسانية».

(٤٦)

أما ثالث السياسيين المبرزين فى هذه الدفعة وهو حسن التهامى فإنه يجبر صاحب هذه المذكرات على التقديم لحديثه عنه بفقرات مطولة تحفل بالتأمل، والتعبير عن الحيرة، والموازنة بين الجوانب المختلفة فى شخصيته، وهو يقول:

«. . . حيرنى حسن التهامى ! هل لأنه صاحب شخصية محيرة ، أم لأنى صاحب «وجدان حائر» أم للاثنين معاً؟! فحسن التهامى الذى يقاتل بضراوة فى فلسطين ويحاصر فى الفالوجا سنة ١٩٤٨ هو حسن التهامى الذى «يهندس» لمبادرة زيارة القدس سنة ١٩٧٧ ولما بعدها!».

«وحسن التهامى الذى يلتقى سراً فى جلسات طويلة مع موشى ديان بالمغرب ليرتب للصلح مع إسرائيل ويحضر جلسات كامب ديفيد كاملة، هو حسن التهامى الذى لا يكف عن تكذيب وسب موشى ديان ووصفه بالأعور ويجاهر بأنه ضد «اليهود» !».

«وحسن التهامى الذى صادق الرئيس جمال عبد الناصر فى حصار الفالوجا وانضم إلى تنظيم الضباط الأحرار مبكراً ، هو حسن التهامى الذى يلوح كأنما انقض على ذكرى الرئيس جمال عبد الناصر ويعلن مرة أنه عمل على «تكتيف» عبد الناصر بالحبال (!) ومرة أخرى أنه هدد عبد الناصر بالقتل ».

«وحسن التهامى الذى ضحك على كوبلاند رجل المخابرات الأمريكية وكشف رشوة الأربعة ملايين دولار [يشير أحمد بهاء الدين إلى نفس الواقعة فى كتابه الذى تناولناه فى كتابنا « فى خدمة السلطة : مذكرات الصحفيين » ، فيذكر أن المبلغ كان ثلاثين مليون دولار] وسلمها للرئيس جمال عبد الناصر فبنى بها برج القاهرة، هو حسن التهامى الذى يتهمه البعض بأنه صاحب الميول الأمريكية ويشتط البعض الآخر فيدرجونه ـ بالباطل ـ بين عملاء المخابرات الأمريكية !».

«وحسن التهامى الذى يكثر من الأحاديث والمقالات الدينية ويطلق لحيته، هو حسن التهامى الذى يبدو كأنما يخلط الدين «بالدروشة» والأوهام المثيرة للدهشة والإشفاق وعدم التصديق، ويشتط فى آراء غريبة قد تعد ليست من الدين فى شىء».

«وحسن التهامى الذى كان سفيراً لمصر فى فيينا ومندوباً لمصر فى لجنة الطاقة الذرية والعلم الحديث ، هو حسن التهامى الذى لا يفتأ يجاهر بأنه يرى ويحادث «سيدنا الخضر» دون أن ندرى!».

«وحسن التهامى الذى عاش بين رجال الصف الثانى للثورة خدناً لهم ، هو حسن التهامى الذى كان عضواً بارزاً فى محكمة الثورة بعد مؤامرة ١٥ مايو ١٩٧١ والذى حكم على زملائه بأحكام الإعدام والمؤبد والسجن!».

«وحسن التهامى الذى يكره الروس والشيوعية كراهية التحريم ، هو حسن التهامى الذى يتزوج بسيدة روسية».

«وحسن التهامى الذى أدمن الكتابة للصحف بإسهاب شديد معتمداً على أنه كان فى قلب الأحداث وصاحب ذاكرة «فوتوغرافية» ، هو حسن التهامى الذى يتصدى له بالتفنيد المؤرخ المدقق اللواء جمال حماد ويتصل بينهما الرد والرد على الرد !».

«وحسن التهامى الذى شكا محمد إبراهيم كامل(وزير الخارجية المستقيل) مر الشكوى من تدخلات التهامى المتتالية فى مباحثات كامب

ديفيد والتي ساهمت مع الرئيس الراحل أنور السادات في التنازلات المصرية لدى توقيع الاتفاقية المصرية الإسرائيلية، هو حسن التهامي الذي نشر مقالات مسلسلة عبر أيام متصلة بجريدة السياسة الكويتية في أواخر سنة ١٩٨٠ وقال فيها إن زيارة السادات للقدس لم يستفد منها سوى إسرائيل وأن التنازلات المصرية المتتالية كانت السبب في تغيير الموقف من سيئ إلى أسوأ ، وأن المستفيد من كامب ديفيد هي إسرائيل والخاسر هي مصر!».

(٤٧)

بعد هذا كله بما فيه من بعض المبالغات في وصف مصطفى بهجت بدوى لسياسات التهامي نفسه، نجد صاحب المذكرات يقف لينهي إلينا وليطلعنا في ثقة وتواضع على ما انتهت إليه تأملاته في شأنه ويقول :

«هل حسن التهامي مع عبد الناصر ضد السادات أم هو مع السادات ضد عبد الناصر؟ أم هو مع حسن التهامي (مع نفسه . . وربما ضد نفسه !) إنه يشغل الناس بمقالاته المتفجرة وردوده المطولة التي ينشرها في مصر والخارج . أهو يفعل ذلك كلما ظن أن الأضواء كادت تنحسر عنه لأنه «مركون» في رئاسة الجمهورية بدرجة نائب رئيس وزراء وبغير اختصاصات ؟».

ثم يحرص صاحب هذه المذكرات على أن يصف نفسه بالموضوعية في تناوله لحسن التهامي وشخصيته، ولكنه مع حرصه على الموضوعية عاجز عن أن يحققها، وهو يعبر عن هذا المعنى بأسلوب رقيق وراق فيقول:

«ويعلم الله أنى لست متحاملاً على حسن التهامى (رغم الصور المتناقضة التى ألقيت عليها علامات التعجب آنفاً) ، وليس بينى وبينه ود مفقود ، فما عرفته ولا عرفنى عن قرب . وإنما هى مجرد تساؤلات وتعجبات «رجل الشارع». . ».

«أما «كدفعة» . . فوالله الذى لا إله غيره إن حسن التهامى عندى ابن عزيز من أبنائها ، ومن هذه الزاوية بالذات أهلا به وسهلاً . . ».

«أحد زملاء الدفعة قال لى عن حسن التهامى إنه «حالة مرضية» قلت : بل هو «ظاهرة»! قال: ماذا تعنى بكلمة ظاهرة ؟ قلت وكأننى أفسر الماء بعد الجهد بالماء : الظاهرة هى طاقة كامنة متفجرة ومن ثم تصبح ظاهرة بدلاً من أن تظل كامنة ! الظاهرة شىء يسعى - بقصد أو دون قصد - إلى الانتشار ولفت الأنظار ! الظاهرة هى الظاهرة !».

«حسن التهامى مجتهد ؟ نعم ! مناضل ؟ نعم ! إرهابى ؟ نعم ! عصبى ؟ نعم ! وديع ؟ نعم ! يشغل الدنيا بأدواره وأحاديثه ؟ نعم ! تشغل الدنيا عنه ؟ نعم! إنسان مؤمن بسيط فى أعماقه ؟ نعم!».

(٤٨)

ثم يروى مصطفى بهجت بدوى قصة طريفة يراها هو نفسه من أبرز قصص حسن التهامى، مع أن حسن التهامى ليس المسئول عن موقفه فيها فيقول :

«. . . . فى الاستعراض العسكرى يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٨ كان الرئيس الراحل أنور السادات قد ابتكر زياً عسكرياً شبيهاً بالأزياء العسكرية

البروسية الألمانية (وكان السادات شديد العناية بهندامه ، شديد الإعجاب بالعسكرية الألمانية) . وظهر السادات بهذا الزى لأول مرة فى الاستعراض المذكور وهو يسير بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة - وبخطوة الأوزة - ليتلقى تحية قائد طابور الاستعراض . ومن حول السادات وزير الدفاع ، ورئيس هيئة أركان حرب الجيش، وقائد القوات الجوية، وقائد القوات البحرية . . وجميعهم يرتدون هذا الزى المبتكر (مع اختلاف الرتب والشارات). كل هؤلاء عسكريون ومعروفة وظائفهم العسكرية. ولكن بينهم «اندس» - على حين غرة منا - رجل ذو لحية ارتدى الزى العسكرى المذكور وبرتبة فريق ويخطو معهم بخطوة الأوزة».

«وسألنى من كان يجلس بجانبى - نشاهد العرض العسكرى فى التليفزيون - وهو يشير إلى صاحب اللحية : مَنْ هذا ؟ قلت : هذا هو حسن التهامى ! قال : ولكنه ترك القوات المسلحة من قديم الأزل وبرتبة رائد لا برتبة فريق! قلت: نعم . . ولكن هذا هو حسن التهامى ! وهذه تقليعة مميزة وسط تقليعة الزى التى نراها أمامنا الآن!» .

وينتهى صاحب المذكرات من حديثه عن حسن التهامى بعبارات محايدة يقول فيها :

«وبعد . .

«أترانى - وبحسن نية - ظلمت حسن التهامى فيما كتبت عنه ؟»

«إن كنت قد فعلت فأستغفر الله من قبل ومن بعد، وألثم جبين حسن التهامى بصفاء نفس».

(٤٩)

أما أول الدفعة أمين شاكر فيحظى بكثير من الحديث عن شخصيته ونشاطه فى هذه المذكرات، ويحظى الحديث عن «الأول» بكثير من التفصيل منذ الصفحات الأولى، ولعلنا ننقل الفقرات التى تصور حياته الأولى فى الكلية العسكرية :

« . . . ولا شك أن أمين شاكر على قدر كبير من الذكاء والاجتهاد، ولا شك أيضاً أنه عوّض ـ بأولويته تلك ـ السنوات الطويلة التى أمضاها فى كلية الطب حتى السنة الثالثة وكان فيها من المتفوقين (وحكاية سنوات الطب هذه تفسر لماذا دخل الكلية الحربية وعمره قد تعدى اثنتين وعشرين سنة، وكان من دفعته فيها عند الالتحاق بها من لم يتعدوا الـ ١٦). وشق أمين شاكر طريقه بسلاح الإشارة فى القوات المسلحة، وكان رهن « إشارته» . . أو لم يؤثرها على الطب ؟! ثم شق طريقه بصورة أكثر رحابة بعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢».

« . . . و بعد أن احتفظ أمين شاكر بمركزه كأول للدفعة فى امتحان القسم المتوسط والانتقال للقسم النهائى لم يهنأ طويلاً أو عريضاً بمنصب «باشجاويش الكلية» سوى ستة أسابيع فقط . . وعلى من ؟ على دفعته فحسب ! فقد تخرجت دفعة وهيب زكى فى يونيو ١٩٤٢ وحصلنا على إجازة قصيرة استدعينا بعدها على وجه «الصربعة»

وتخرجنا أيضا على وجه «الصربعة» بعد أن قضينا «اثنين وأربعين يوما».

«وقد جـرت العادة على أن يخيـر الخمسة الأوائل . . أى يخـتارون السلاح الذى يفضلونه . وقد كان لسلاح المدفعية الصدارة فى اختيارات الخمـسة الأوائل له عادة . إلا أن سنـة ١٩٤٢ بالذات شهدت انحـسار سلاح المدفعيـة إلى الدرجة الثانية فى الاختيار، وزاحمـه وسبقه سلاح الإشارة. . كـان سلاح الإشـارة هو موضـة ٤٢! هكذا بدأ التحـول من دفعة وهيب زكى «إشارة» ثم فى دفعتنا . فبين الخمسة الأوائل منا اختار أربعة سلاح الإشارة فى مقدمتهم أمين شاكر نفسه».

ولعل هذه الجزئية بالذات تدلنا على مدى جاذبية سلاح الإشارة الذى كان الرئيس السادات ينتمى إليه فى ذلك الوقت بالذات ، ومع هذا فإنه فى ظل كـراهية السـادات عند صحـفيـين معـروفين ليـست لهم خـبرة بالعسكرية لم يجـد هؤلاء حرجاً فى أن يصفوا هذا السـلاح ومن ينتمى إليه بما لا يليق فى وصف سـلاح مهم لا لشىء إلا لأن السادات انتمى إليه فى فترة من الفترات! وهذا من أعجب العجب الذى نراه فى تاريخنا المعاصر حين تصدى الغاضبون المغرضون لجزئياته.

ويبدأ مصطفى بهجت بدوى حديثه عن علاقته الشخصية بأمين شاكر بقوله :

«ولقد أحببت أمين شاكر . وأساساً لأننا «دفعة أمين شاكر» فهو رمز للدفعة ولا جدال».

«والصورة التى انطبعت لـدىّ عن أمين شاكر أن عينيـه اللتين تبدوان كأنهما زائغتان غير مستقرتين تخفيان ذكاء حادا وكأنما مخه «يشتغل» فى ألف حاجة وحاجة ! وأن قناع الصرامة الذى كسا به وجهه يخفى روحاً مرحة لا تلـبث إذا حركتها أن تنـطلق على سجيتـها مقهقـهة ! على أن حصـيلة ذلك كله إن اجتمـعت فيه الثـقة الشديدة بالنفس مع السـخرية الكثيفـة أظهرته بمظهر المستـخف بالغير . ولقد روى أحـد أبناء دفعتنا وكان زميـلاً لأمين شاكر فى بدايات مجلس قـيادة الثورة أنه دخل على اليوزباشى أمين شاكر فوجده يطلب تليفونيا الأميرالاى (العميد) حسن حشمت مدير سـلاح الإشارة الذى كان أمين شاكر حـتى شهور مضت قبل الثورة يعـمل تحت قيادته فى هذا السلاح ، وفـوجىء صاحبنا بأن اليوزباشى أمين شاكر يستفتح حـديثه مع الأميرالاى حسن حشمت قائلاً : صباح الخير يا أبو على!».

ويردف صاحب المذكرات بقوله :

«وقد يرى الـبعض أن استـخفـاف أمين شـاكر يقـارب أحيـاناً حد «الرذالة» وخاصة أنهم يلاحظون عليه أحياناً سلاطة اللسان. ولكن الذى يعرفه يجده لطيف المعشر ويحبه حقاً. . ».

(٥٠)

وتمثل هذه المذكـرات مرجعاً مهـماً جداً لدراسة العلاقـة بين جمال عبدالناصر وأمين شاكر، وهى نموذج بارز لعـلاقة عبدالناصر بمساعديه المقربين، وما شاب معظم هذه العلاقات من شد وجذب، ومد وجزر،

وتقارب وتباعد دون أن يجد الجمهور تفسيرا واضحا أو معقولا لهذه التقلبات، وكأن تفصيلات العلاقة العامة بين الرئيس ومعاونيه تدخل فى إطار المحظورات، ولاشك فى أن عبارات أدبية كعبارات صاحب هذه المذكرات كفيلة بتعميق فهمنا لشخصية الرئيس عبد الناصر نفسه ولأدائه ولمدى تحكمه فى علاقاته بالناس:

«كان أمين شاكر أحد الضباط الأحرار، وبينه وبين جمال عبد الناصر إعجاب متبادل».

«وحين قامت ثورة ٢٣ يوليو كان اليوزباشى أمين شاكر كبير معلمى مدرسة الإشارة بسلاح الإشارة الملكى فى بعثة دراسية بإيطاليا مفروض أن تمتد قرابة ستة شهور . . ولم يكن قد مضى من هذه الشهور آنذاك سوى شهر واحد. وحالما سمع أمين شاكر فى إيطاليا نبأ قيام ثورة ٢٣ يوليو لم يذهب فى اليوم التالى إلى فصول الدراسة هناك ، بل اتجه مباشرة إلى المطار واستقل أول طائرة عاد بها إلى القاهرة ، «وقدم نفسه» على الفور إلى جمال عبد الناصر القائد الفعلى لثورة يوليو والذى ضمه على الفور إلى هيئة مكتبه بغير تردد !».

«وظل أمين شاكر فى مجلس قيادة الثورة قريبا من الرئيس جمال عبد الناصر . إذا اشتكى أحد «الكبار» من أمين شاكر تمسك به الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً: «أنتم لا تتصورون أمين شاكر مريحنى قد إيه» ! وقد كان الرئيس جمال عبد الناصر على حق غالباً ، فلن يتسنى له أن يعثر على مدير مكتب فى اقتدار أمين شاكر تجتمع له الشخصية والذكاء

والولاء ! وفى تقديرى أنه لولا رتبة أمين شاكر الصغيرة آنذاك (يوزباشى) - وإن كان فى مثل سن الرئيس جمال عبد الناصر - لربما رشحه الرئيس جمال عبد الناصر عضواً فى مجلس قيادة الثورة».

«على أن الرئيس جمال عبد الناصر وضع أمين شاكر دائما فى بؤرة اهتمامه ومودته».

«عينه الرئيس جمال عبد الناصر مديراً لمكتبه بعد أن انتخب رئيساً للجمهورية فى سنة ١٩٥٦، ثم عضواً منتدباً لمجلس إدارة مؤسسة أخبار اليوم سنة ١٩٦٠ كما أسلفت، ثم سكرتيراً عاماً مساعداً للمؤتمر الإسلامى الذى كان سكرتيره العام أنور السادات . ثم عينه سفيراً لمصر فى فنزويلا وترينداد سنة ١٩٦٤. وقبل أن تنتهى السنة - أى فى ديسمبر ١٩٦٤ - عينه سفيراً لمصر فى بلجيكا ، وضم إليه - وإليها - لوكسمبرج فى السنة التالية. وفى سبتمبر سنة ١٩٦٦ اعتمد أمين شاكر سفيراً لمصر فى السوق الأوربية المشتركة . أى أن أمين شاكر «ساح» نحو عامين بين أمريكا الجنوبية وأوروبا واكتسب خبرات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وادارية زادت من صقل هذه الشخصية المصقولة أصلاً ».

«ثم اختاره الرئيس جمال عبد الناصر وزيراً للسياحة بالوزارة التى رأسها المهندس محمد صدقى سليمان فى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٦ فعضواً باللجنة الوزارية للخطة والإنتاج فى أول سنة ١٩٦٧. وحين دهمت هزيمة يونيو ٦٧ وزارة صدقى سليمان والقوات المسلحة وعبد الناصر ومصر وشعبها، وكعادته فى «الملمات» تولى الرئيس جمال عبد الناصر

فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ رئاسة الوزارة إلى جوار رئاسة الجمهورية والقيادة العليا للقوات المسلحة واحتفظ بأمين شاكر فى وزارة السياحة .ولم يكن الهدف هو «السياحة» بالتحديد ولكن هى ترجمة عن كون أمين شاكر محل ثقة وتقدير من الريس».

(٥١)

ويصل مصطفى بهجت بدوى فى حديثه عن علاقة الرجلين [عبد الناصر وأمين شاكر] إلى أن يتناول بتأمل طريف ما أثير عن الجفاء الذى حدث بينهما:

«ويقال إن الدهر قلب ، والدنيا لا تدوم لأحد . . وهذا صحيح».

«أما أمين شاكر فقد كانت قرصة الرئيس جمال عبد الناصر له طويلة وموجعة ، فقد أخرجه عبد الناصر من الوزارة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ . ولم يكن خروجاً عادياً ولا مجرد إقالة ، بل إن الرئيس عبد الناصر أصدر أوامره بحبس أمين شاكر ! صحيح أنه حبس من «الدرجة الثانية» على الطريقة التى اتبعها الرئيس جمال عبد الناصر مع كمال الدين حسين، ولكنه يشترك مع لب الحبس فى تقييد الحرية . فالفرق ليس كبيراً جداً بين أن يزج بالمرء خلف قضبان السجون، وبين أن تحدد إقامته إجبارياً فى بيته فلا يبرحه وكأنه سجينه ومنبوذ من المجتمع ».

« وقد دامت هذه الإقامة الجبرية سبعة شهور لم يخرج من بيته إلا حين توفى شقيقه الوحيد، فكان لزاما أن يشيع جنازته . . وكأنما رققت

هذه المصيبة قلب عبد الناصر على أمين شاكر فأصدر أمره برفع الحظر عنه . . وأطلق سراحه من بيته» .

«ما سر هذا الغضب الفجائى على أمين شاكر ؟ تتعدد الروايات والحكايات والشائعات . . والله أعلم » .

«والرواية الوحيدة المكتوبة جاءت فى أخبار اليوم بعد عودة مصطفى أمين إليها فى السبعينيات ، فلا تدرى أهى الحقيقة التى يرويها هذا الصحفى الكبير ؟ أم هى «تصفية حسابات وثارات» من جانبه مع الرئيس جمال عبد الناصر الذى حاكمه بتهمة التخابر مع أمريكا وسجنه فظل حبيسا تسع سنين ؟» .

«كتبت أخبار اليوم فى بابها «الموجه» (عزيزتى أخبار اليوم) رداً على سؤال القارىء «ما هى حكاية الوزير الذى اعتقله عبد الناصر فى منزله لمدة سنة» ؟ فقالت أخباراليوم ما معناه أنه أمين شاكر وزير السياحة . ففى أول سنة ١٩٦٨ خرجت المظاهرات ضد عبد الناصر . وفى اجتماع بمجلس الوزراء قال شعراوى جمعة وزير الداخلية إنها مظاهرات مدبرة . فرد أمين شاكر بقوله إنها مظاهرات حقيقية تعبر عن شعور استياء الرأى العام ، فأخرجه عبد الناصر من الوزارة وحدد إقامته فى بيته لمدة سنة» .

ينبغى أن نتوقف هنا لنشير إلى أن أمين شاكر لم يكن عضواً فى الوزارة فى ذلك الوقت ذلك أنه كان قد ترك الوزارة عقب هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وإن لم يمنع هذا من إمكان حدوث هذه الواقعة فى مكان آخر

، وقد كان من الـمعتاد أن يبقى الوزراء الـسابقون فى مناصب سيـاسية موازية فى الرياسة .

☐

وعلى الرغم من أن مصطفى بهجت بدوى يصنف تلقائياً على أنه من محـبى عبدالناصر وشـعراوى جمعـة، فإن هذا لا يمنعه من أن يعـترف بجواز أن تكون هذه الرواية على هذا النحو صحيحة! وهذا مما يحسب لهذا الرجل، ولنقرأ عباراته المفعمة بالصدق :

« وعلى تقديرى لعبد الناصر . . وعلى حبى المـقيم لشعراوى جمعة (أحد أمراء المروءة والشهامة فى مصر) فمن الجائز أن تكون هذه الرواية «الأخبار يومية» [هكذا ينسب الأسـتاذ مصطفى بهجت بدوى إلى الاسم المركب من مضاف ومضاف إليه، وهى نسبة صحيحة] صحيحة».

«فبـعد سبـعة أشهـر من وفاة شقـيق أمين شاكـر وخروجه من بيـته المحددة إقامـته فيه لتشييع جنازته، رق قلب الرئيس جمـال عبد الناصر له وعفا عنه . وبالفعل فى ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٦٨ عين أمين شاكر سفيراً لدى المـقر الأوروبى فى شـئـون السيـاحة وتـخصص فى دول العـالم الثالث».

(٥٢)

ثم يلقى صاحب هذه المـذكرات الضوء على الدور الذى لعبـه أمين شاكر فى عهد الرئيس أنور السادات وبعده فيقول:

«ثم عاد أمين شاكر إلى مصر من منصبه البعيد فى عهد الرئيس الراحل أنور السادات ».

«ولم تكن الكتابة الصحفية لتستعصى على أمين شاكر بذكائه ومواهبه وخبراته . ثم إنه إلى جانب إجادته صياغة اللغة العربية أجاد اللغة الإنجليزية والفرنسية والأسبانية والإيطالية فتيسر له التزود والاطلاع على الكتب والصحف والمجلات والمراجع الصادرة بهذه اللغات مما طوع له الاحتراف والكتابة».

«وربما كان أشهر مقال له فى عهد السادات هو ما كتبه فى الأهرام بتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٧٧ تأييداً جارفا لمبادرة السادات وفيه قام بتنصيبه « زعيما نادراً فى هذا الزمان وكل زمان» !

....

....

«وبعد رحيل السادات مضى أمين شاكر يكتب مقالات وأبحاثا فى القضايا العامة وضد إسرائيل وأمريكا. واستضافته صحف المعارضة وخاصة جريدة الشعب لسان حال حزب العمل الاشتراكى . وأشهد أنه نشر بها مقالات طيبة رصينة وفيها غيرة يقظة من أجل مصالح الوطن».

(٥٣)

ويحظى عدد كبير من زملاء صاحب هذه المذكرات بالإشادة ببطولاتهم العسكرية بالطبع، ومن هؤلاء المحافظ الشهير محمد أحمد

البلتاجى الذى يتحدث مصطفى بهجت بدوى عن بطولته البارزة فى حرب ١٩٤٨ فيقول :

«. . . معروف أن اليهود هاجموا بضراوة فى التبة ٨٦ بغية أن يحدثوا شرخاً جديداً فى الجيش المصرى بعد شرخ حصار الفالوجا . ولكن قواتنا تصدت لهم بضراوة أشد واستطاعت إجهاض هجومهم وألحقت خسائر جسيمة بهم. . وقلت إن البطل الأول فى هذه المعركة هو اليوزباشى محمد البلتاجى (محافظ الجيزة سابقاً وعضو مجلس الشعب حاليا) على رأس وحدته الحديثة المتخصصة فى قاذفات اللهب . وقلت إن الإسرائيليين حين شاهدوا وكابدوا هذا السلاح الجديد ارتعبوا ولاذوا بالفرار» .

□

كذلك يذكر مصطفى بهجت بدوى زميل دفعته محيى الدين أبو العز بالخير مترحماً عليه وعلى صفاته الطيبة ويقول :

«. . . وعلى الجانب الآخر كان يستعان ببعض ضباط الجيش فى وزارة الداخلية مع بداية الثورة وبالذات فى مكتب زكريا محيى الدين وزير الداخلية (وأحد مؤسسى المخابرات العامة). وكان من بين من استعان بهم ابن دفعتنا محيى الدين أبو العز . ثم عاد إلى المخابرات العامة، ومنها عين محافظا للفيوم . لكن المسكين الواعد الموعود محيى الدين أبو العز لم يطل به المقام فى دنيا المخابرات والداخلية والحكم المحلى وفى دنيانا الفانية برمتها. ففى إحدى الإجازات الصيفية أوائل الستينيات ، وكان يسبح فى شاطىء العجمى داهمته أزمة قلبية

فغرق ـ وهو السباح الماهر ـ قبل أن يسعف. مات ـ رحمه الله ـ شهيداً . فمن مات غريقاً مات شهيداً كما يقول الحديث النبوى الشريف».

□

ويروى مصطفى بهجت بدوى فى كتابه واقعة حماسة وطنية مهمة تشرف صاحبها الوزير الأسبق سعد زايد حيث يقول :

«... وفى واقعة شهيرة جرت فى اجتماع (آلاى) من ضباط الأنوار الكاشفة بالقاهرة خلال منتصف الأربعينيات وقف قائد الآلاى الأميرالاى محمود بك صادق يعلن على رءوس الأشهاد أن «الإنجليز أسيادنا» وانبرى له اليوزباشى سعد زايد (محافظ القاهرة ووزير الإسكان فيما بعد) قائلاً : لا ليسوا أسيادنا ! فكررها صادق بك : الإنجليز أسيادنا !فما كان من سعد زايد إلا أن قال له : هم أسيادك أنت لا أسيادنا ! وترك صادق بك الاجتماع على الفور إلى مكتب مدير المدفعية وقدم ورقة صغيرة كتب فيها هذا الطلب حرفياً: « اليوزباشى سعد زايد ينقل إلى سلاح المشاة» ! وكأن الطلب كان أمراً ، فقد صدرت نشرة بالفعل نُقل فيها سعد زايد إلى سلاح المشاة عقاباً له على إبائه ورفضه أن يكون الإنجليز المحتلون أسياده !».

(٥٤)

ومن بين المدنيين الذين تناولتهم هذه المذكرات يعتز مصطفى بهجت بدوى بفتحى رضوان ، ويتحدث عنه فى كتابه فى أكثر من موضع بالتقدير فهو يقول مثلا:

«. . . وبين كافة طاقم محاكمة عزيز المصرى من المحكمة والمتهمين والمحامين كان يعنينى بالدرجة الأولى - انتهاز الفرصة واختلاس نظرة إلى - «فتحى رضوان المحامى» بالذات بوجهه الوسيم وذكائه المشع وخطاه الواثقة . فهو واحد من الأربعة الكبار من قادة مصر الفتاة الذين أحبهم حباً خالصاً لم يتحول مهما امتد الزمن واختلفت المواقع وهم: أحمد حسين، وفتحى رضوان ، ومصطفى الوكيل ، وإبراهيم شكرى يكمل بعضهم البعض ويشكلون معا أعظم وأكرم وأنقى ما أتصور وأحس. ولما كان الشعر ترجمان النفس والأحاسيس فقد خصوا وحدهم بأن نظمت فيهم القصائد العزيزة إلى نفسى. . وإن فاز بالقسط الأوفر قديس الوطنية الشهيد الدكتور مصطفى الوكيل لأن حسرتى على كوننا خسرناه فى أوج شبابه وعبقريته ووطنيته وإيمانه وتقاه وخصاله الفريدة حقاً هى حسرة ما برحت قائمة».

□

ويأتى أيضاً ذكر الدكتور عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى (ثم التربية والتعليم) بقدر كبير من الاعتزاز فى هذه المذكرات حيث يقول صاحبها:

«. . . وعلى خلاف ما جرى فى الإعدادى فقد تولى تدريس مادة الرياضيات لنا فى القسم المتوسط الدكتور عبد العزيز السيد (وزير التعليم العالى فى الستينيات). وكان رحمه الله - يشرح المادة بهدوء وبرصانة وبيسر هو «السهل الممتنع» أو بالأحرى السهل النافذ إلى اللب

. فأحببت المـادة وبرعت فيها، وحصلت فى الامتحـان النهائى بالقسم المتوسط على درجة «امتياز» فى مادة الرياضيات !

(٥٥)

ويتحدث صاحب المذكرات باعتزاز كبير عن عمه عبد الحميد بدوى باشا وعن أنه جبل على فـعل الخير على نحو لم يتوافـر فى غيره بذات القدر، وأنه كـان فى فعل الخير لا يقف عند حـد، وكانت أوهى صلة للناس به تهيئ لهم أن يستفيدوا من علاقتهم به فى تحقيق مآربهم خاصة فى التـوظيف الذى كان بمـثابة إنجـاز كبـير فى تلك الفـترة (وهـو ما يتعارض تمـاماً مع رواية المستـشار حسن عبد الغـفار التى تناولناها فى كتـابنا «محاكمـة ثورة يوليو :مذكـرات رجال القانون والقـضاء») وهو يقول:

«هناك طبيعـة متميزة ذات أهميـة بالغة لدى عبد الحمـيد بدوى باشا سوف أعرض لها ضمناً لوجه الله والحق والتاريخ. فما أظن أن مسئولاً كبـيراً كان مفطوراً علـى فعل الخير والخـدمات للناس وجبـر خاطرهم والاستجابة لمطالبهم بكل ما يملك من اتصالات مثل بدوى باشا. هذه حقـيقة يعرفـها الخاص والعـام، حتى قيل - على سـبيل المبـالغة - إن نصف موظفى الحكومة والشركات كـان بدوى باشا السبب فى تعيينهم! كان مقصوداً ممن يعرفه وممن لا يعرفه. وكان لا ينسى أو يتناسى، بل يجهـد حتى يحـقق الأمانى والرجـاءات مادامت ذات وجـاهة أو كانت تصل عـيشاً لـوجه الله، صـحيح أن عدداً ضـخمـاً من أهل الدقهلـية

والإسكندرية (محافظتيه المنتسب إليهما بالمولد والنشأة) كانوا يمثلون نسبة عالية فيمن يتشفعون به ويستجيب لهم، ولكن هذا لا ينفى أن بابه مفتوح لكل صاحب حاجة من أى موقع أو محافظة. ولقد دأبت على رسم «صورة خيالية» تعبر عن طبيعة وأسلوب وإصرار استجابته «الصنع المعروف»، ولا أحسبها رغم تخيلها بعيدة عن واقع حاله ».

ويشير مصطفى بهجت بدوى إلى أنه من باب التمثيل والتقريب والوصف يصنع قعمته تصور شهادة عمه ، فيقول فيها :

«تصور أن فلانا ركب القطار مثلاً من الإسكندرية إلى القاهرة ففوجئ بأن عبدالحميد بدوى باشا (الذى قد يعرفه من صور منشورة له) يجلس على المقعد أمامه، ثم يتذكر هذا الفلان أن أحد أبناء زميل أو صديق له تخرج من الجامعة حديثاً ولم يجد عملا للآن، فتواتى هذا الفلان فكرة أن يجرب حظه ويوصى بدوى باشا عليه، فيقرئه السلام ويدير معه حديث سفر عارضا فيه بطبيعة الحال هذا التقدير المتواتر لشخص عبد الحميد بدوى، ثم قبل أن يصل القطار إلى القاهرة يعنّ لهذا الفلان أن «يتجاسر» ويطلب من هذا الرجل الكبير مساعدة ابن صاحبه وتعيينه بمؤهله فى الحكومة أو أية شركة، ولا يتردد عبد الحميد بدوى فى إخراج مفكرته الصغيرة الشهيرة ويدون فيها المعلومات عن الخريج كاملة، ويكتب اسم الموصى (رفيق السفر) ورقم تليفونه، ويعده خيرا. قد يظن صاحبنا أنه أدى ما عليه «وأراح ضميره» بهذا الحديث الذى يبدو كأنه أشبه «بفك المجالس»، لكن عبد الحميد بدوى لا يقر قراره -

رغم مشغولياته ـ قبل أن ينجز ما وعد مهما تكررت وتنوعت المحاولات وطالت الأيام إلى أن ثمة استجابة وإمكانية لتعيين الخريج «العاطل»، وما أن يطمئن إلى تهيؤ الفرصة لتحقيق المطلوب حتى يتصل تليفونياً بهذا الفلان الذى قد يكون نسى الأمر تماماً، ويخطره بأن على الخريج أن يقابل الوزير أو المدير أو رئيس شركة كذا لأن الوظيفة متاحة له والمطلب مجاب!».

«إلى هذا المدى وزيادة كانت فطرة وقدرة عبد الحميد بدوى الخارقتان الفذتان».

«وقد ساعد عبد الحميد بدوى على ذلك كونه شغل لسنوات طويلة منصب رئيس لجنة قضايا الحكومة وكبير المستشارين الملكيين، وكان منصباً جليلاً متداخلاً فى شعاب الدولة كلها، قد أضفت عليه شخصية عبد الحميد بدوى ـ المحترمة العبقرية ذات التاريخ ـ مهابة لا تضارع، واستجابة لا تنازع».

....

ويستأنف مصطفى بهجت بدوى تقيمه لشخصيه عمه العظيم فيقول :

«بقيت مع تداعى الأفكار والاستطرادات مسائل أخرى حول عبد الحميد بدوى وحكايته».

«فإذا كان عبد الحميد بدوى هكذا على المستوى الخاص فكيف به على المستوى العام. . أى إذا نادته مصر؟».

«كان عبد الحميد بدوى ابن مصر البار فى مؤتمر مونترو سنة ١٩٣٧ لإلغاء الامتيـازات الأجنبية، وحمل العبء الأكبر حجمـاً وفكراً وحسماً وصياغة، حتى أن الدكتور أحمد مـاهر باشا (وكان وفد مصر إلى مؤتمر مونترو برئاسة مصطفى النحاس باشـا وعضوية مكرم عبيد باشا وواصف غالى باشا وأحمـد ماهر باشا وعبد الحميد بدوى باشـا) صرح ـ أحمد ماهر ـ لدى عودتهم من توقيع اتفاقية مـونترو لإلغاء الامتيازات الأجنبية قـائلاً: «إننا نحن لم نـصنع شـيئـاً، إن الذى صـنع كل شىء فى هذه الاتفاقية هو عبد الحميد بدوى».

«ومن بعد، وهو وزير للمالية وعندما أوشك بنك مصر على الإفلاس (وكانت انجلتـرا تعمل على ذلك من وراء سـتار) سارع عـبد الحمـيد بدوى إلى إنقاذ بنك مصـر ودعمه بضمانة الحكومة المـصرية إبقاء على هذا الصرح الاقتصادى المـصرى العظيم، وساند طلعت باشا حرب فى محنته حتى عاد بنك مصر أقوى مما كان عليه».

□

ثم يتناول صـاحب هذه المذكـرات دور عبدالـحميـد بدوى فى منع الملك فاروق من الاسـتيلاء على «جـزيرة الذهب» بأسوان، ويرجع إلى هذا السبب ـ وحده ـ استـقالة عبدالحميـد بدوى من وزارة حسين سرى باشا. ومن الجدير بالذكر أن الدكتور هـيكل باشا فى مذكراته يشير إلى أن تعيـين عبد الحـميد بدوى فى ذلك الوقت كـان تمهيـداً لإعداده أو لاختياره لرئاسة الوزارة، ومن الجدير بالذكر أيضا أن هناك روايات كثيرة

عن سبب خروج عبد الحميد بدوى من منصب الوزارة فى ذلك الوقت، وقد تناولنا هذا الموضوع فى كتابنا «ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة»:

«. . . أما إذا أراد الملك فاروق الاستيلاء على جزيرة الذهب بأسوان ـ وهى المملوكة لمصلحة الأموال المقررة ووزارة مالية مصر ـ ليضمها إلى الخاصة الملكية، فهنا لا مجال للاستجابة ولا للخواطر، نعم لن يفرط فى أموال مصر والشعب المصرى لصالح أى فرد ولو كان الملك نفسه. ولم يكن فاروق على حداثة سنه يتصور أن يرفض طلبه، مستحيل أن يقال له: لا! لكن عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية قالها، فقامت الدنيا عليه! ودبرت حملة ظالمة منظمة ضده، وللأسف فقد كان أحد قادة هذه الحملة الأستاذ مصطفى أمين رئيس تحرير مجلة الاثنين ـ آنذاك ـ وصلته بالسراى الملكية معروفة، وزعموا أن عبد الحميد بدوى قد ملأ الحكومة بعائلة بدوى! مع أنه لم يكن من أقربائه فى الحكومة سوى اثنين: الدكتور حلمى بهجت بدوى الأستاذ بكلية الحقوق، وحمزة بدوى سكرتيره الخاص. . وكان الله يحب المحسنين! أما أقاربه فى الأسرة المصرية الكبيرة الذين عينهم فى الحكومة وغيرها كما أسلفت ولوجه الله فهم كثيرون كثيرون، وبتحريض من السراى وبشائعات ما أنزل الله بها من سلطان. . أخذت مجلة الاثنين بالذات تهاجم الدكتور عبد الحميد بدوى باشا بالكلمات والمقالات من عينة «اخرج أيها الوزير الصغير»! وبالكاريكاتير القاذع الظالم».

لست أعرف هل استـخدم مصطفى أمين هذا التعبـير فى وصف عبد الحميـد بدوى باشا، ولكنى متـأكد أنه استخدم هذا الوصـف فى مقال تاريخى مشهور فى مـخاطبة محمد هاشم باشـا زوج بنت حسين سرى باشا رئيس الوزراء فى ١٩٤٩ حين كان محمد هاشم يتولى وزارة الدولة فى وزارة حميه، ولست أظنه فعل هذا من قـبل مع عبد الحميد بدوى، وإن كان صـاحب هذه المـذكرات لم يقطع بمـثل هذا وإنما قـال «من عينة»، والذى أعـرفه عن خـبرة شخـصية أن مـصطفى أمين كـان يقدر شخصية ومواهب عبد الحميد بدوى باشا:

«أمام هذا «الطفح» الرذل المـرذول بعث الرجل باستقـالته من الوزارة فى يناير ١٩٤٢ وخـرج، نعم.. خرج الوزيـر الكبيـر الذى لم يصغـر أبدا، ولم يُصغر لطلبات الملـك. خرج فى صمت من الوزارة التى كان راغبـاً عنها - لا فيهـا - من البداية. خرج ولزم بيـته وقراءاته وكـتاباته، وتعفف عن الرد بكلمة واحدة على الحملة الغاشمة، فالحقائق واضحة، والتجنى مفضوح فى ذاته وبغير تعليق!».

«وظل كمـا هو عبد الحمـيد بدوى كريم النفس ، عـزيز الجانب لم ينقص من قدره شىء حتى «أتـته الوزارة منقادة» حين عهـدوا إليه بتولى وزارة الخارجية ليرأس وفد مصر إلى مؤتمر سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ حيث صال وجال وكان له الأثر الفـعال، ثم انتخب عضواً فنائب رئيس محكمة العدل الدولية فى لاهاى إلى أن وافته المنية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٦٥».

الباب الخامس

شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب
مذكرات السفير رياض سامى

(١)

فى مناسـبة مـرور خـمسـين عامـا على ثورة يوليـو، رأى المكتب المصـرى الحديث (وهو إحدى دور النشـر التى لعبت أدوارا مهـمة فى إلقـاء الضوء مـراحل كثـيرة من تاريـخ الثورة) أن ينشـر ما أطلق عليـه مذكرات السفـير رياض سامى بعنوان «شاهد على عصر الـرئيس محمد نجيب»، والسـفير رياض سامى ضـابط جيش مصرى من جـيل ضباط الثورة كوفئ فى حرب فلسطين ثم اختير بعد قيام الثورة سكرتيرا صحفيا لرئيس مجلس قـيادة الثورة، وكـان أحد اثنين (أو ثلاثة) ارتبط اسـمهم بالرئيس نجـيب حتـى إنه لا يزال يعرف بأنه سكـرتير الرئيس نجـيب، الآخران هما إسـماعيل فريد مـحافظ الدقهلية (فـيما بعد) الذى قـدمته بعض كتابات الضباط الأحـرار (ومنهم خالد محيى الدين) على أنه كان يعمل لحساب مـجموعة عبدالناصرلينقل إليـهم تحركات الرئيس نجيب (وسنرى أن رياض سـامى هو الآخـر يؤكـد هذه الرواية)، والثـانى هو محـمد رياض قائد الحرس الخـاص للرئيس نجيب الذى عين مـحافظاً لبورسعيد فيما بعد وفى أثناء العدوان الثلاثى (١٩٥٦).

كانت لرياض سامى معرفة بالمشير عبد الحكيم عامر فى نفس الفترة التى عرف فيها كلاهما قائدهما الرئيس محمد نجيب، ومن ثم فإنه بعد إبعاد محمد نجيب أعيد رياض سامى إلى خدمة القوات المسلحة، ومنها إلى مواقع مدنية متميزة وإن لم تكن متميزة جدا.

وقد يبلغ السفير رياض سامى من العمر (حين نشر مذكراته فى ٢٠٠٢) اثنين وسبعين عاما، وقد تقاعد كما يذكر فى التعريف بنفسه فى نهاية مذكراته وهو فى الخمسين من عمره عام ١٩٨٠.

ويمكن القول بلا مبالغة بأن هذه المذكرات متوسطة القيمة إلى حد بعيد، لأن محتواها أقل من عنوانها، ولأن مستوى كتابتها أقل مما يحمله صاحبها من ألقاب، سواء فى ذلك أكان سكرتيرا صحفيا لرئيس الجمهورية الأول، أم كان سفيرا سابقا فى الدبلوماسية المصرية، أم كان مسئولا كبيرا فى الهيئة العامة للاستعلامات، أم كان قبل هذا كله ضابطا بطلا من أبطال حرب فلسطين.

ومع أن المذكرات تحمل على الغلاف اسم معدٌ لها (هو الأستاذ محمد ثروت) فإنها تبدو وكأنها لا تزال فى حاجة إلي إعداد كثير، ولا يقع الذنب فى هذا على المعد، وإنما قد يعطيه هذا العذر ويجعلنا نقدر جهده فيما أتم من هذه المذكرات.

ومن حسن الحظ وهو من حسن حظ صاحب المذكرات أيضا، أن هذه المذكرات نسبت كل فقرة نقلتها من مصدر آخر إلى هذا المصدر،

مع أنه كان فى وسع المذكرات وصاحبها التغاضى عن مثل هذا الخلق، ولكن هذا ماحدث.

تنقسم المذكرات إلى فصول كثيرة متعددة صغيرة الحجم تصل إلى أكثر من خمسين فصلا، وتنتظم كل هذه الفصول فى قسمين، ومع هذا يقع الكتاب كله فى أقل من ٢٢٠ صفحة.

ويضم الكتاب عددا من الوثائق المصورة المهمة لعل أهمها رد الرئيس نجيب على محمد حسنين هيكل فى ١٩٧٣ وهو على هيئة خطاب وجهه الرئيس نجيب إلى الأستاذ إحسان عبد القدوس رئيس تحرير أخبار اليوم فى ذلك الوقت،ولم يقدر لهذا الخطاب أن ينشر فى ذلك الوقت ولا بعد ذلك، وهو خطاب مهم وحافل بالأفكار الذكية والحقائق المهمة.

(٢)

نطالع هذه المذكرات منذ صفحاتها الأولى فلا نرى رياض سامى حريصا على الإشارة إلى حقيقة دوره فى تنظيمات الضباط الأحرار، مفضلا أن ينقل عن مقال للواء مصطفى ماهر أمين الرئيس السابق للجنة الفرعية العسكرية لتسجيل تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ وهو مقال تحت عنوان: «مرة أخرى حواديت هيكل وحقائق التاريخ» وقد نشر فى ٦ أبريل ٢٠٠١ بجريدة الوفد».

كذلك نراه ينقل الإشارة إلى هذا الدور عن كتاب محمد عبد الفتاح أبو الفضل، وهو فيما يبدو سعيد بورود اسمه فى هذا الكتاب دون أن

يعطينا أية معلومات إضافية عمن جنّده وعن طبيعة نشاطه فى هذه الفترة!!

ومن الغريب والعجيب أن يخطئ رياض سامى فى اسم أحد الضباط الأحرار البارزين، ومن الغريب أيضا أن يتكرر الخطأ أكثر من مرة فى صفحة ١٣، وهو عبد الحميد كفافى الذى يذكره باسم شقيقه العالم الكبير محمد عبدالسلام كفافى.

وربما أن أخطر ما فى هذه المذكرات هو ما يرويه رياض سامى عن أحداث الفترة التى سبقت الإبعاد الثانى للرئيس محمد نجيب فى أزمة مارس ١٩٥٤ وكان أبرزها صدام بدنى تعرض فيه الرئيس محمد نجيب لبعض العنف والتصادم وكانت القوات البريطانية على علم وتنسيق!!! حيث يقول:

«اتصل بى تليفونيا فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ الدكتور حسنى خليفة مدير وكالة أنباء مصر (التى أممت فيما بعد وأصبحت وكالة أنباء الشرق الأوسط) اتصل بمكتبى بقصر عابدين وأبلغنى أن هناك تصادما حدث بين الرئيس نجيب وبين أعضاء مجلس الثورة فى مطار ألماظة فى أثناء عودة الملك سعود إلى بلده، وأن القوات الإنجليزية تحركت إلى الكيلو ٩٩ طريق السويس، فانطلقت بعربتى الجيب إلى مطار ألماظة ودخلت إلى غرفة جانبية متواضعة، يبدو أنها خاصة بالنوباتجية فوجدت اللواء نجيب على سرير وقد خلع سترته الرسمية وبدا بالفانلة الداخلية فقط، ووجهه شاحب جدا وحول السرير حوالى ثمانية كراسى ومجموعة

أعضـاء مجلس الثورة جـالسون عليهـا، فاعتدل فى جلسـته، فعظمـته بالتحية العسكرية وقلت له: سـلامتك يا أفندم، فوضع أصابع يده على شفتيه، بمعنى ألا أسترسل، وقد انتـحيت بالبكباشى جمال عبد الناصر الذى كان واقفا إلى جانبى وقلت له: «محـمد نجيب دمه مصرى وأنت نفس الشىء وأنا دمى مـصرى، وقـد علمت من الصـحفى د. حـسنى خليفة أن الإنجليز توغلوا حـتى الكيلو ٩٩ طريق السويس (وفى أعماقى أن محمد نجيب وقد وصل إلى هذه الحال وأن الرجل يكاد يضيع عمره ثمنا لمبادئه وللـديمقراطية» فقلت لعـبدالناصر: مصر هى المـهمة الآن فاتخذوا ما ترونه».

«فأومأ إلىّ بالإيجاب قائلا: «اطمئن كل شىء هيكون كويس»، وبعد فترة جاء اليوزباشى إسماعـيل فريد، وفكرنا فى الطريقة التى سيعود بها موكب نجيب إلى منزله ووجدت إسماعيل فريد يقترح طريقا ملتويا غير مطروق حـتى لا يرى الشـعب رئيسـه فى هذه الحـال الحـرجة البـادية الخطورة، وعلمت فيـما بعد أنه فى أثناء صـعود الملك سعود بن عـبد العزيز إلى الطائرة صعد معه اللواء نجـيب لمدخل الطائرة مبالغة منه فى الحفـاوة بالملك سعـود، فكان أن جذبه صلاح سـالم ظنا منه أنه يريد الهروب إلى السعودية».

«وثار اللواء نجيب نتيجة لإرهاقه فى الليلة السـابقة فقد قضاها حتى الفجر مع عبـد الناصر وعبد الحكيم والملك سعود فى مـحاولة للتوفيق بينه وبين الأعضاء، لذلك انفـجر فيهم بعصبيـة شديدة فى المطار قائلا

لهم: «أنتم هتخربوا البلد»، وكررها، وبعدها عاد إلى منزله بحلمية الزيتون مريضا، وذكر فى مذكراته «سقطت وانتهيت وانتهت معى الديمقراطية».

«وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الضباط ذهبوا إلى منزل اللواء نجيب ثم استدعوا صلاح سالم واتخذوا قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ بإلغاء قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ وظل اللواء نجيب حوالى أسبوعين سقيما مريضا بمنزله، وأنا أعتبر أن قيادة محمد نجيب لمصر انتهت فى نفس اليوم».

«وسمعت فيما بعد، مما أرضى رغبتى فى معرفة السبب فى أننى لم أجد أى قلق على وجه جمال عبد الناصر، عندما أبلغته فى المطار بتحرك القوات الإنجليزية إلى الكيلو ٩٩، أن السفير البريطانى دعا جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى العشاء دون الرئيس نجيب، وعلمت من مصادر صحفية مؤكدة(!!!) أنه تم الاتفاق على ألا يتدخل الإنجليز فى المواجهة الحالية بين اللواء نجيب والبكباشى عبد الناصر فى مقابل تسهيل وتيسير مفاوضات الجلاء!!».

ومبلغ ما يمكن لنا أن نقوله فى مواجهة هذا النص أننا ننتظر ما ينشر من الوثائق البريطانية عن هذه الفترة لنرى ما يمكن أن يكون قد سجل فيها عن هذه الواقعة.

من ناحية أخرى يروى رياض سامى بوضوح بعض ما علمه عن اتصالات الرئيس محمد نجيب بالإخوان المسلمين حيث يقول:

«علمت من اليوزباشى محمد أحمد رياض قائد الحرس الخاص للرئيس نجيب الذى كان قريبا جدا منه، أنه توسط فى رسائل متبادلة بين الإخوان والرئيس نجيب، ولكن الإخوان اشترطوا للتعاون مع نجيب أن يشتركوا بصورة فعلية فى الحقائب الوزارية ويصيروا جزءا من السلطة، الأمر الذى رفضه الرئيس محمد نجيب، والدليل أنه فى أثناء أزمة مارس ١٩٥٤ أرسلنى الرئيس محمد نجيب إلى المستشار حسن الهضيبى المرشد العام للجماعة، بالأدق ليسأله الرئيس نجيب أنه فى حالة إصراره على عودة الديمقراطية والحزبية إلى النظام ماذا سيكون موقفه؟».

«هل من الممكن أن يعتمد عليه فى هذا الصدد، فرد عليه الهضيبى وكان ذلك فى منزله بجزيرة الروضة وكان يوم جمعة على ما أذكر، وبعد طرحى هذا الاستفسار أو التساؤل تهرب منى الهضيبى، وأجاب: «إن لكل ظرف موقفه»، وفى هذه اللحظة كان من الصعب أن أحصل على الإجابة الواضحة منه، فعدت أدراجى إلى الرئيس نجيب وأبلغته بهذه الكلمات، فرد علىّ بحكمة المجرب والسياسى الخبير قائلا: «كنت أتوقع ذلك يارياض، فلا يرضى الإخوان أن تجرى انتخابات وتعود الديمقراطية ويعود خصمهم الوفد إلى السلطة التى يسعون إليها، فالديمقراطية تحول دون تطلعاتهم هذه».

على هذا النحو نرى صورة الرئيس نجـيب فى مذكرات رياض سامى رجلاً محنكاً يعلم طبائع الأشياء ويتوقع نتائج الأحداث.

ومع هذا فإن الرئيس نجيب لم يكن يتصور وقوع هزيمة ١٩٦٧ على نحو ما وقعت فأصابته بقدر كبير من عقدة الذنب عن وصول الأمور إلى ما وصلت إليه، ويشير رياض سامي إلى إحساس الرئيس نجيب بالحزن تجاه حالة مصر بعد ١٩٦٧ :

«وكان كلّما تبـادل الحديث معى، تنطلق منه تعبـيرات تنم عن مدى حسرته وعميق ألمه لمـا صار عليه الوضع فى مصر، وينطلق قائلا لى: «إنهـا ليـست ثورة هذه التى قـمنا بها، لـكنها - ياريـاض - أجدها قـد أصبحت عورة!!».

□

والشاهد أن السفـير رياض سامى يحرص فى مواضع كـثيرة على أن يشير إلـى أن الرئيس نجيب أحس بالذنب تجاه وطنه بعد وقـوع هزيمة ١٩٦٧:

«ولا أخفى أنه بعد هزيمة ١٩٦٧ وبعد أن خرج من المعتقل فى عهد أنور السادات، طرقت هذه المحاولة معه، فشعرت أن اللواء نجيب ندم على أنه لم يحسم المـوقف، وكان الشعب المصرى والجـيش بضباطه وجنوده طوع بنانه، بعد عـودته من الاستقالة واضطرار أعـضاء مجلس الثورة إلى إعادته إلى السلطة».

(٣)

ونعود مع أولى صـفحات هذه المذكرات حـيث يحكى رياض سامى تفاصيل قصة أول لقاء له بالرئيس نجيب فيقول:

«فى نهاية عـام ١٩٥٠ انتقلنا إلى قشلاق مـصطفى كامل بالإسكندرية الذى كان يوجد به مـستشفى خـاص بالعسكريين، وكان فى المـستشفى أحد أقربائى يعالج به، وقد أخبرنى الطبيب المعالج أنه يحتاج لقربة مياه دافئة، لتوضع مكان ما يعانـيه من آلام، وأنها ـ أى هذه القربة ـ موجودة فى الحجرة المجاورة لدى اللواء محمد نجيب، فدلفت إلى حيث اللواء محمد نجيب، وعرضت عليه احتـياجى للقربة لمعاونة ضابط فى حجرة مجـاورة، وكان هذا أول لقاء لى مع الـلواء محمـد نجيب ذى السمـعة والمكانة العالـية لدى جمـيع الضباط، صـغارهم قبل كـبارهم، والذى شارك معى فى معـركة التبة ٨٦ بفلسطين وجرح ونقل إلى المـستشفى، إثر تلك المعـركة، وكان من النادر إن لم يكن من المـستحيل وقـتئذ أن يقود ضابط برتبة الأميرالاى (العميد) قواته ويتقدمهم فى أول الصفوف».

«وبعد ذلك عـدت إلى اللواء نجيب بقـربة الميـاه بعد استـعمـالها، وسألنى مطمئنا على حالة هذا الضابط، وبخبرتى العسكرية ولأول وهلة يمكن للعـسكرى أن يتبـين قيمـة وقدر من يخـاطبه خاصـة من الرتب العليا، فلا أخفى ارتـياحى وإعجابى بهذا القائد معـاملة وخلقا وتاريخا عسكريا مشرفا، وهذه أول مرة أتقابل فيها مع اللواء محمد نجيب»..

أما قصة عمله مع الثورة بعد وقوعها فيرويها رياض سامى مشيرا فى الوقت ذاته إلى أنه اكتشف مبكرا مدى تعمق الخلاف بين نجيب من ناحية، وعبد الناصر وزملائه من ناحية أخرى:

«استدعانى اللواء محمد نجيب فى مكتبه بمجلس قيادة الثورة بالجزيرة فى الأشهر الأولى للثورة، وكان المكتب يعمل للجميع، أى لأى صحفى يرغب فى مقابلة معينة يطلبها، ثم طلب منى الرئيس نجيب أن أتفرغ لمكتبه سكرتيرا صحفيا، وفى اليوم التالى تقريبا وفى أثناء وقوفى بأحد أروقة مجلس قيادة الثورة، حدث أن مر علىّ البكباشى جمال عبد الناصر متأبطا الصاغ عبد الحكيم عامر، وواجهنى مباشرة قائلا: إيه يارياض أنت عايز تسيبنا؟ فقلت له: اللواء محمد نجيب قائد الثورة طلب من اليوزباشى رياض سامى أن يعمل معه، ولا أملك أنا أو غيرى إلا أن نوافق، فابتسم عبدالحكيم عامر لأنه مطمئن تماما لباطن وصفاء خصالى وسجاياى».

«ومن يومها، ومن هذا الحدث الصغير تأكدت فى أعماقى أنهم غير مخلصين للواء محمد نجيب ولقيادته للثورة، وأن هناك تيارين مختلفين أحدهما يجمع مجموعة الضباط أعضاء مجلس قيادة الثورة ذوى الرتب المتوسطةوالصغيرة، والمتوقين إلى استثمار ما توصلوا إليه من سلطة لمصالحهم الشخصية، وأن الرئيس نجيب يقف وحده فى جبهة لا تحتضن غير قيمه ومبادئه واقتناعه بأن طوق النجاة والنجاح لأى نظام هى الديمقراطية الحقة الكاملة».

«وأصارح القارئ بأنه من هذا اليوم، أحـببت هذا القائد وشعرت أنه كما بذل وكاد يفقد حياته فى الحـرب شجاعا، فهو يبذل حياته من أجل تحقيق أفضل نظام لخير مصر».

(٤)

ويورد السفير رياض سامى تفصيلات مهـمة عن أكثر من واقعة مهمة شهدها بحكم قربه من الرئيس نجيب، مشـيرا - على سبيل المثال - إلى محاولة الرئيس نجيب إنقاذ البقرى وخميس من الإعدام:

«عندما اتهم البقـرى وخميس - عمال كـفر الدوار - بالتظاهر وقرروا (أعضاء مـجلس الثورة) فى محاكـمة عاجلة الحكم عليهـما بالإعدام، ليكونا عبرة لباقى العمال فى كـافة أنحاء البلاد، حتى لا يعودوا للتظاهر مرة أخرى، أذكر أن طلب خـميس والبقرى بعد صدور الحكـم عليهما مقابلة اللواء محمد نجيب، وكان ذلك مساء بالقيادة بالقبة، وحضرا إليه مع الحراسة وأدخلتهما إلى الرئيس محـمد نجيب، وبعد انتهاء المقابلة دخلت وسألته: سيادة الرئيس هل لى أن أعلم انطباعكم؟ فرد فى هدوء وحكمة وعقل قائلا: «الرحمة فوق العدل».

....

....

ومع هذا الذى يرويه رياض سامى فقد تم إعْدام الرجلين.

أما الجوانب الدرامية التى عادة ما تتضـمنها المذكرات فتتمثل فى أن رياض سامى لم يعلم بالإبعاد الأول للرئيس محـمد نجيب إلا من أحد الصحفيين الألمان، وبعد أن كانت الصحف قد نشرت الخبر:

«وفى يوم ٢٥ فبراير ١٩٥٤ صباحا بمنزلى بالدور الثانى بعقار مواجه لنادى ضبـاط الزمالك، وحوالى السـاعة الثـامنة صباحـا، دق الجرس فاندهشت، وفتحت الباب فوجدت أمامى الدكتور هيرمن زيوك وزوجته وهو مدير وكالة أنباء ألمانيا الاتحـادية فى ذلك الحين (أصبح الدكتور زيوك فيـما بعد مسـتشارا للسفـارة الألمانية بالقـاهرة، فى أثناء عملى مديرا للإدارة القنصلية بالخارجية فى عهد السادات)، وقدمت لنا زوجته باقة ورد لا تتعـدى خمس وردات، ولما جلسوا خـرقوا اندهاشى، بأن سألنى مستر زيوك: هل اطلعت علـى صحف الصباح؟ فقلت له: ليس بعد، فـإذا به يذكر أن اللواء نجيب أقـيل من منصبه، وبمطالعـتى لهذه الصحف وجـدت فعلا أن ما ذكـره صحيح، وقد لاحظ الدكـتور زيوك دهشتى لأنى لا أعلم شـيئا، وقال لى وكـأنه بحسه الصحـفى يلمس ما يدور بذهنى وخلدى: يا كابتن سـامى أقول لك: إنه لو أراد شخص أو أرادت جهة أن تقـتل الرئيس محمد نجيب، فلن يتـمكن من يقوم بهذه العملية من مواجهته وجها لوجه والتطلع إلى سيمائه، وفقط لا يتم ذلك إلا بقتله من الخلف، ويقـصد تعبيرا صـحفيا كـما تعلمناه (أنه لن يتم ذلك إلا غدرا)».

ولا يخلو الكتاب بالطبع من الحديث عن سجايا اللواء نجيب وصفاته الفاضلة، وفى وسط كتابه يشير السفير رياض سامى إلى تواضع منزل الرئيس نجيب:

«ومنزل الرئيس نجيب كان عبارة عن طابق واحد مكون من أربع حجرات فقط، مؤثث تأثيث لواء متقشف من ضباط الجيش، وقد أتيح لى مرة أن أقابله فى غرفة النوم البسيطة جدا، إذ كان متوعكا وعرضت عليه أن أحضر له طبيبا مختصا لأطمئن على حالته فوافق، وكان ذلك مساء، وقد ذهبت بسيارتى الجيب إلى وسط المدينة، وتوجهت إلى عيادة الدكتور زكى سويدان وكان وقتها أشهر طبيب باطنى فى ذلك الحين، فاصطحبته فورا إلى حلمية الزيتون، حيث منزل الرئيس نجيب، ثم دخلنا إلى حجرة نومه وكان راقدا يعانى من نزلة برد شديدة».

«وكان اللواء نجيب فى الأحوال العادية يقابل الصحفيين فى الشرفة الملحقة بالبيت، وفى ذاكرتى الآن بعد خمسين عاما أن منزله كان لا يحتوى على أية معالم للثراء، فلم يلفت نظرى أى وجود لأثاث فخم أو أوانى للزهور أو نجف وخلافه».

«خلاصة القول هذا المنزل البسيط يمثل شخصيته القنوعة، المتصفة بالرضا بما يمنحه الله للإنسان من بساطة العيش».

(٥)

ويحرص رياض سامى على أن يبدى رأيه فى قصة كتاب «مصير مصر» الذى صدر مبكرا منسوبا إلى الرئيس محمد نجيب:

«حضـر الصحـفى الأمريكى لى هوايت إلينـا فى قصر عـابدين ووافق الرئيس نجيب على أن يصدر هذا الصـحفى كتابا بعنوان «مصـير مصر»، وقد حضـر عدة مرات وقدم أسئلة كثـيرة للواء نجيب أجاب عليهـا بنفسه وبخطه، وإنى أحتـفظ بمجـموعة منهـا، وذلك فى عدة مقـابلات، وقد ذهبت إلى الأستاذ الصاوى محمد رئيس تحرير الأهرام واتفقنا على نشرها فى حلقات بالأهرام بناء على رغبة الصاوى، فقد أنابنى الرئيس نجيب فى الاتفاق وكان ذلك بمنزل الأستاذ الصاوى المطل على نادى الجزيرة».

«والذى حدث كان طبيعيا وتلقائيا وبديهيا أنه بعد أزمة مارس ١٩٥٤ توقف لى هوايت عن الحضور وانتهى مـوضع هذا الكتاب بانتهاء اللواء نجيب فى الرئاسة».

«وعلمت بعد ذلك بأن هناك كتـابا صدر باللغة العربية باسم «مـصير مصـر»، وقد حـصلت على نسخـة من هذا الكتاب، وأسـجل أن هذا الكتـاب لا صلة له تقريبـا بالأصل الموجـود والأسئلة وإجـابة الرئيس نجيب التى أحـتفظ بها حـاليا، وأن الذى أصدره اكـتفى بما تيـسر من أحـداث انتـهت مع نوفـمبـر ١٩٥٤ حـيث خـرج الرئيس نجـيب من الرئاسة، وللتـأكيد على كـلامى هذا فإن الرئيس نجـيب فى حواره مع سليم اللوزى رئيس تحرير مـجلة «الحوادث اللبنانية» نفى بعـد خروجه من المـعتـقل كل مـا جاء بهـذا الكتـاب (الحوادث، العـدد ٨٧٣، ٣ أغسطس ١٩٧٣)».

ويشير رياض سامى باختصار إلى بعض متاعب أسرة الرئيس محمد نجيب التى لا تزال مستمرة حتى الآن:

«وفيما يخص الرئيس نجيب وأسرته أذكر أن الإذاعية آمال فهمى فى برنامج على الناصية بالإذاعة، قابلت فتاة تبينت أنها حفيدة الرئيس الأسبق محمد نجيب من ابنه يوسف، وأنها طالبة فى كلية الحقوق، واندهشت المذيعة بمزيج من الألم، عندما علمت من الفتاة أنها ووالدتها وإخوتها يقيمون حاليا بأحد المساكن الشعبية».

«وفى تحقيق صحفى آخر لأسرة الرئيس نجيب نُشر فى صحيفة الوفد ذكرت حفيدته عندما خاطبها مندوب الصحيفة فى منزلها، أنه طُلِب منهم عدم الاستجابة للصحف، وذكرت ذلك وهى تحيط نفسها بنوع من الخوف، إذا تحدثت لصحفيين».

ويتحدث رياض سامى عن وفاة نجيب:

«علمت بصفة شخصية أنه لما أعلن عن وفاة الرئيس محمد نجيب، لم تصدر تعليمات بفتح دفاتر العزاء بالسفارات المصرية، ولما استفسر بعضهم عن تنكيس العلم المصرى فوق سارية السفارة، بمناسبة وفاة رئيس جمهورية سابق لم يحصلوا - أى سفراؤنا - على إجابة، وقد قابلت اللواء على نجيب شقيق الرئيس نجيب وحدثنى بألم فى نادى الجزيرة أنه كان فى لندن يوم الوفاة وأرسل برقية إلى القاهرة يرجو تأجيل الجنازة يوما واحدا، أى ٢٤ ساعة، وكرر لى بأسف أنه لم يتلق الموافقة».

(٦)

ويروى رياض سامى انطباعاته عن حرب ١٩٤٨ فى سرعة بالغة، لكنه يذكر لنا أمرين مهمين يؤكدان ما هو معروف عن هذه الحرب، الأمر الأول هو ما ظهر له من استهتار اللواء المهدى باشا بالأعداء بدون مبرر حيث يقول:

«أذكر أننا كنا فى العباسية حيث بدأ القطار الذى سيقلنا من العباسية حتى رفح داخل حدود فلسطين، وجاءنا اللواء المهدى باشا وخطب فينا قائلا: «انتو مش رايحين حرب، انتو رايحين فرح» والحقيقة أننا اندهشنا لهذا الكلام الفارغ!!».

أما الأمر الثانى فهو نجاح قائد الكتيبة الثالثة فى العمل على استبقائها بالقاهرة وعدم نقلها للصعيد وذلك بعد عودتها من حرب فلسطين حيث يقول:

«وعادت الكتيبة إلى القاهرة فى أوائل ١٩٤٩، وكان مفترضا إبعادنا إلى الصعيد النائى حسب تقدير قيادة الجيش، لأن الضباط اعتادوا على رؤية الدماء تسيل ووجودهم فى القاهرة فيه خطورة، إلا أن قائد الكتيبة الثالثة قائد جناح عبد الحليم الدغيدى رفض الانتقال بالكتيبة إلى أسيوط ولم يقبل هذا المبرر، ومن ثم وافقوا على إقامتنا فى العباسية».

ولست أدرى مدى صحة هذه الواقعة، ولا دلالتها إن صحت، وهى على كل حال واقعة بحاجة إلى مزيد من التأمل، وبخاصة أن الكتيبة فى الرواية يرأسها قائد جناح(!!!).

ولا يحدثنا رياض سامى عن طبيعة بطولاته فى حرب فلسطين ويبدو أن حياءه قد منعه من هذا، لكنه يثبت لنا المعنى بطريقة غير مباشرة حيث يقول:

«. . . وأذكر أن الدغيدى استدعانى صباحا إلى مكتبه وقال لى: «ليس من المفروض أن أطلعك على تقريرك السرى، ولكنى أخرق التعليمات وقد ذكرت فى تقريرك الآتى:

«وإنه فى معركة بيرون إسحق وجدت بالسيارة الجيب الخاصة بهذا الضابط الملازم أول رياض سامى أكثر من مائة طلقة فى الزجاج الأمامى، بمعنى أنه كان بالإمكان أن يموت مائة مرة! فشكرته وتركته ثم مُنحت على هذا نوط الشجاعة الذهبى».

□

بالإضافة إلى هذه التفصيلات العابرة فإن رياض سامى يحرص فى نهاية حديثه عن حرب فلسطين على تبرئة الملك فاروق من تهمة الأسلحة الفاسدة.

(٧)

ويحفل كتاب رياض سامى بالانتقادات الموجهة إلى تصرفات ثورة يوليو فى العهد الناصرى، وعلى سبيل المثال فإن السفير رياض سامى يحرص على أن يتحدث فى كثير من صفحات هذه المذكرات عن آلام بعض الذين عانوا بدون ذنب فى عهد الثورة ومن هذا القبيل قصة سعيد بك لطفى الذى توفى كمدا بعد تأميم أسهمه:

«أذكر هذه الواقعة المؤلمة التى لها علاقة بالتأميمات هذه، فقد حدث وأنا مراقب للإعلام بهيئة الاستعلامات أن جاء إلى مكتبى سعيد بك لطفى الذى كان سكرتيرا ومديرا لأعمال ولى عهد ملك مصر والسودان الأمير محمد على (صاحب القصر المعروف بالمنيل)».

«جاءنى سعيد بك لطفى هذا فى هيئة الاستعلامات بعمارة جريشم بشارع سليمان باشا فى الدور الرابع وطرق باب مكتبى، فاستقبلته وفى جانب من الحجرة جلست إليه وأنا أشعر أن شيئا غير طبيعى يجرى، وفى خجل واستحياء وصورة يعلم الله كيف أنها حزت فى نفسى وشعرت بآلام الإنسان عندما يتحكم الفرد وليس الرب فى إذلاله، فقد ذكر لى فى صوت خفيض هامسا أنه كما يقال بالعامية (على البلاطة)، وأن لديه سجادة وحيدة ينوى بيعها ليسد رمق ما وصلت إليه ظروفه المالية، فأخذت فى تهدئته محاولا ترميم هذه النفس الأبية المنهارة، فاصطحبته إلى البنك الأهلى الجديد بشارع شريف، وتركته فى صالة العملاء الأرضية فجلس مستكينا على منضدة رخامية هناك وصعدت إلى مدير البنك، وأذكر أنه كان شخصية مهذبة وديعة وأصيلة النبت، وشرحت له موقف سعيد بك لطفى الموجود فى أسفل البنك (هكذا يقول)، ورجوته أن يجد سبيلا لتعويض هذا الرجل المصرى الذى أممت كل أسهمه بملاليم وصار الآن فى كفاف، لا يجد ما يسد الرمق، فذكر لى مدير البنك أنه مقيد بالقوانين الوضعية الخاصة بهذا الشأن، وأنه مع تعاطفه معى يؤسفه ويتألم أنه لا يجد مخرجا لمساعدة

سعيد لطفى هذا، وكم كان صعبا علىّ أن أبلغه بهذه النتيجة المجحفة، ثم كان أن نزلت إليه وأخبرته بما تم فى لقائى مع مدير البنك وتركته وتركنى، وأعتقد أنه عاد ليعرض آخر سجادة فى منزله للبيع لمعالجة حالته هذه».

....

«انتهت هذه المأساة بأن دعانى نجله وكان ضابطا زميلا لنا شارك معنا فى حرب فلسطين ١٩٤٨ وفى موقعة معروفة فى معركة مستعمرة بيرون إسحاق، بعدها بأسبوع تقريبا دعانى زميلى هذا لأذهب إليه فى مسكنه المطل على النيل بجاردن سيتى، حيث وجدت سعيد بك لطفى مسجى على الفراش وقد فارق الحياة كمدا!!».

□

وهذه واقعة أخرى يرويها السفير رياض سامى عن مدير السجون اللواء فاضل فريد:

«حكى لى اللواء فاضل فريد المدير السابق لسجون مصر أنه كانت له أسهم أممت وأصبح فى ظروف مادية متردية، وأضاف: أنه فى لحظة يأس كتب رسالة إلى الرئيس أنور السادات ذاكرا له أنه كان زميلا له فى المدرسة الثانوية فى الفصل الفلانى والسنة الفلانية، وأنه بعد تأميم كل ما يملك من أسهم أصبح يجد متاعب فى تغطية أحواله المادية، وذكر لى اللواء فاضل فريد أنها كانت مجرد رسالة أرسلها على سبيل محاولة لا جدوى منها، مجردة من أى نوع من الجدية».

«وإذا بالهاتف يرن فى منزله والمتحدث العقيد فوزي عبد الحافظ سكرتير الرئيس السادات يخبره بضرورة حضوره إلى مكتب الرئيس السادات، وهناك وجد حقيبة وفتحها فإذا بها أربعون ألف جنيه مرصوصة قيمة أسهمه المؤممة، وقال له فوزى: هذا ما تركه لك الرئيس السادات بناء على رسالتك، وفى الوقت نفسه دخل الرئيس السادات على اللواء فاضل وحياه بحرارة، وأشار لفوزى بأن يكرمه وقال لفريد: لولا أن هناك ميعادا مع السفير الروسى لجلست معك مدة أطول، أستمتع بصحبتك».

ومن العجيب أن رياض سامى يورد هذه الرواية على طريقته مصورا أنور السادات على أنه أحد ملوك العصور الوسطى الذين تحفل خزائنهم بالأموال ينفقونها بإشارة وبدون أية مستندات، على أن واقع الحال يخبرنا أنه لم يكن فى وسع السادات ولا الرئيس عبد الناصر أن يتصرف على هذ النحو، إنما كان قانون تأميم الأسهم والسندات نفسه يسمح بهذا المبلغ بالذات وهو يوازى قيمة الحد الأقصى فى قانون الإصلاح الزراعى (٢٠٠ فدان) ، ولكن يبدو أن رياض سامى لم يكن ملما بالقانون!!

على أن لهذا الصديق قصة أخرى فى موضع آخر انتهت بإحالته إلى المعاش:

«ومن الصفحات السوداء للنظام الناصرى، ما ذكره لى الصديق المرحوم اللواء فاضل فريد مدير جميع سجون الجمهورية (هكذا يقول

والمعنى مفهوم)، بأنه اتصل به وزير الداخلية شعراوى جمعة وأبلغه أنه فى الطريق إليه كشف بحوالى عشرين سجينا ويطلب منه أن يسجل هذه الأسماء لديه فى دفاتر السجن الرئيسى، ثم يرسل كل فترة لأهالى اثنين من الأسماء بالترتيب أن هذين المسجونين فى حالة صحية خطرة، وذلك لإخطار أهلهم ثم بعدئذ يلغى أسماءهم من الكشف على افتراض أنهم قد توفوا، إلى أن تنتهى القائمة كلها، ولما استفسر منه اللواء فاضل فريد مدير السجون عن كيفية تسجيل هذه الأسماء وبأى صورة، ثم كيفية إلغاء الأسماء مرة ثانية، رد عليه: لقد تركناك فى منصب مدير السجون رغم أن والدك باشا، وذكر لى (فاضل فريد رحمه الله) أنه بعدها بدقائق دخل عليه العميد الذى يليه فى الرتبة وأبلغه أنه مدير مصلحة السجون الجديد».

(٨)

ويحرص رياض سامى، دون داع ملح ، على أن تتضمن مذكراته رواية قصة وفاة الطبيب الكبير الدكتور أنور المفتى على النحو التالى:

«وقرر الدكتور أنور المفتى بعد فحص الرئيس عبد الناصر فحصا شاملا أنه يعانى نوعا من أمراض السكر يطلق عليه (السكر البرونزى) وصارح الرئيس بحقيقة مرضه».

«وصارح كذلك المشير عبد الحكيم عامر بحقيقة المرض، وبأن من أعراضه اتخاذ قرارات غير محسوبة».

«فقرر عبد الناصر التخلص من الدكتور أنور المفتى سريعا فما كان إلا أن قال لصلاح نصر: خلصنى من الدكتور أنور المفتى (مسجلة هكذا فى ملفات المخابرات من مصدر وثيق) وكان أن خلصه فعلا بقتل الدكتور أنور المفتى بالسم (قسم السموم بالمخابرات العامة من أشهر أقسام السموم فى العالم)».

«فبعد أن تلقى صلاح نصر الأمر من عبد الناصر، بعدها مباشرة أخذ فى التنقيب عن الدكتور المفتى فى جميغ الأمكنة وبسرعة فائقة، حتى عثر عليه ودعا الدكتور أنور المفتى إلى رئاسة الجمهورية سريعا للكشف على شمس بدران وقدم له كوب عصير جوافة بداخله السم».

«وفى المنزل نظر الدكتور أنور المفتى فى المرآة ووجد اتساعا فى حدقة العين نتيجة لتعاطى السم الذى سرى فى دمائه، ولا أمل فى وقف سريانه، فصارح السيدة الفاضلة زوجته بذلك، فطلبت منه أن يعمل كونسلتو من الأطباء لحالته فورا، فبادرها قائلا: انتهى الأمر، هذا السم لا ينفع عمل أى شىء لوقفه، سأموت، قتلونى!! ومات الدكتور أنور المفتى شهيدا فى ميدان الطب فى عهد الفرد الأوحد، نتيجة للديكتاتورية، قتله الزبانية التى لا تعرف الرحمة إلى قلوبهم سبيلا، ولم يكتفوا بذلك، بل زادوا فى قسوتهم تجاه عائلته الفاضلة بألوان شتى من المتاعب القاسية».

(٩)

ويبدو رياض سامى فى ظل حملته على نظام الرئيس عبد الناصر حريصا على أن يشير إلى ما يطلق عليه الفارق الكبير فى التعامل السياسى مع المظاهرات فى ١٩٦٨ و١٩٧٢ فيقول:

«يذكرنى هذا الموقف الحكيم من المظاهرات التى خرجت من الإسكندرية سنة ١٩٦٨، وكان كل المصريين فى غيبوبة، وفى نفوسهم ثورة مكتومة مما حدث فى حرب ١٩٦٧، فكل مصرى كان يشعر أن كرامته مجروحة مدنيين وعسكريين، خرجت هذه المظاهرات من الإسكندرية وصارت تهتف: (لا صدقى ولا الغول. . عبد الناصر هو المسئول)، فبادر البكباشى عبد الناصر (هكذا يتحدث رياض سامى عن الرئيس والزعيم) بإصدار تعليماته إلى مطار الدخيلة، والحق يقال تردد ضباط المطار فى أن تحلق طائرة مروحية لترهب وتهاجم المتظاهرين، فقد أصيب كثير من الجماهير بجروح وانفضت المظاهرة ولكن قطعا ظل ضجرهم مكتوما فى نفوسهم. بالمقارنة هناك قطعا فارق بين أسلوب وتصرف الرئيس السادات سنة ١٩٧٢ وتصرف الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٦٨».

وفى المقابل يروى رياض سامى انطباعاته عن ديمقراطية الوفد فى عصر الليبرالية وهو يرى قصته المبكرة مع زعماء الوفد وقد وقعت صدفة:

«كنت واقفا داخل محطة سكة حديد مصر، فوجدت قطارا وزحاما، ولما استفسرت قيل لى: إن هذا القطار مخصص لحزب الوفد المتوجه إلى بورسعيد فى جولة انتخابية، ومن خلال نافذة القطار وجدت مكرم عبيد باشا واقفا فقلت له: أود أن أجىء معكم، فقال: تعال يابنى، فقلت له: وإذا سألنى المفتش عن التذكرة، فقال بهدوء: أرسله لى، وهكذا صعدت وأنا شاب لم يتعد العشرين من عمره فى رحلة خالطت فيها الكبار، وفى بورسعيد شاهدت نمطا من الساسة كيف يتحاورون

وكيف يفكرون وكيف يهدفون لرفعة شأن البلاد. إنها الحرية.. إنها الديمقراطية».

كما يحرص على أن يصور صدى حرب أكتوبر عند الحكومة الألبانية والشعب الألبانى:

«ويشرفنى أنه فى أثناء عملى سفيرا فى ألبانيا حدث أن دعانى نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع الألبانى فى أكتوبر ١٩٧٣، وهو رجل عسكرى، وأبدى فى أثناء زيارتى له فى مكتبه إعجابه الشديد بنجاح الجيش المصرى فى عبور قناة السويس فى السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وقال لى: إنها معجزة لكم أن تفخروا بها، إن جيشكم عبر مانعا مائيا من الصعب القيام بهذه العملية التى لا يقدر عليها سوى جيش مدرب تدريبا جيدا، ورجانى أن أطلب من القاهرة أن يسمحوا لمجموعة صغيرة من الضباط الألبان بالسفر إلى القاهرة، ليدرسوا على الطبيعة كيف أنكم تمكنتم من عبور هذا المانع الصعب».

□

ولا تخلو مذكرات رياض سامى من الإشادة ببعض مواقف عهد الثورة (وبخاصة عهد الرئيس السادات) وبعض شخصيات الثورة أيضا.

ونلاحظ أن السفير رياض سامى شأن كل كتاب المذكرات معجب بأفكار خالد محيى الدين وموقفه فى أزمة مارس وما رواه بعد هذا:

«فى أثناء تواجد خالد محيى الدين فى القطار الملكى (سابقا) مع الملك سعود بن عبد العزيز عاهل السعودية مرافقا له، وذلك فى أواخر

مـارس ١٩٥٤ فى خـضم أزمـة مارس، لاحظ خـالد فـخـامـة القطار والأعمـدة المذهبة والمـقاعد الفـاخرة والجو الملكى الذى كـان فاروق يعيش فيه، فقال خالد محـيى الدين لنفسه بالحرف الواحد كما جاء فى مذكراته: إنه فى خضم أزمة مارس ١٩٥٤ . . . قال لنفسه الآن أستشعر وأعرف لماذا يتمسك عبد الناصر وزملاؤه بالسلطة».

وهنا يعلق رياض سامى بقوله:

«وإنى أعتبر هذه قولة حق من أصحابها».

(١٠)

ويحرص رياض سـامى فى أكثر من موضع من هذه المـذكرات على التقليل من قـيمة دور الدكتور مـحمد عبد القـادر حاتم على الرغم من فارق السن بينهـما الذى يصل إلي١٢ عامـا، وهو يروى أنه رفض عمل حـاتم معـه فى مكتب الصـحافـة فى بداية الثـورة، وهو يلخص بداية معاركه مع عبد القادر حاتم على النحو التالى:

«فى مرة كنت أزور البكباشى زكريا محيى الدين، وقت أن كان مديرا للمخابرات الحـربية فى مكتبه المجـاور للقيادة، لأبحث معه مـوضوعا معينا، وبعد أن انتـهيت من كلامى معه قال لى: «إن الصـاغ عبد القادر حاتم يود أن يلـحق معك فى مكتب الصـحافة بمـجلس قيـادة الثورة، فأوضحت له أن علاقتى مع جميع الصحفيين الأجانب القادمين لتكشف هذه الثورة، علاقة طـيبة جدا وكلها مودة، وأن الرائد أمـين شاكر مدير

مكتب البكباشى عبد الناصر شكرنى لما علمه من هؤلاء الأجانب، من إشادتهم بى فى تعاملاتى المريحة والمفيدة معهم، وأضفت للبكباشى زكريا محيى الدين أننى فى إحدى المرات طلبت تصديقا منكم (المخابرات) ليقوم صحفى بحضور خطاب للقائد نجيب فى إحدى الثكنات العسكرية، فوجدت انزعاجا شدبدا من هذا الصحفى، واعتقد أننا نضعه تحت المراقبة، وقال لى: «إن مكتبكم بمجلس قيادة الثورة هو أعلى سلطة لا تحتاج لاستئذان»، وأوضحت للبكباشى زكريا محيى الدين أن تواجد الصاغ عبد القادر حاتم فى زيه العسكرى الدال على أنه من المخابرات الحربية بالذات، أعتقد سوف يفض الصحفيين الأجانب من حوله، اعتقادا منهم أنهم تحت المراقبة المباشرة».

«وقد اقتنع البكباشى زكريا محيى الدين بكلامى، وطلب منى أن أدخل إلى حجرة الصاغ عبد القادر حاتم وأوضح له هذا الكلام، فقابلت الصاغ عبد القادر حاتم وبعد أن سردت له ما ذكرته للبكباشى زكريا محيى الدين، أخذ يلح علىّ إلحاحا شديدا وأخذ فى استرضائى بكل الوسائل التى تتنافى مع أخلاقى، وذكر لى أنه سيتكفل بالدعوات الخاصة للصحفيين ونفقاتها، وكلام هش رخيص من هذا القبيل، لعله يسترضينى، وظل بكل الطرق، بل كاد يتوسل إلىّ أن أوافق أن يرافقنى بمكتبى بمجلس القيادة!!».

«والذى حدث أننى لم أستجب لتوسلاته الشخصية، إيمانا منى ويقينا أن تواجده معى بدون مبرر سيضر بأسلوب عملى الصحفى ويشوش

علاقـاتي الودية السلسة التي أقيـمها مع أي صحـفي جاء ليتبـين ملامح ثورة الجيش. وقد أثر هذا الموقف في علاقتي بحاتم فيما بعد».

□

ويروي السفـير رياض سامي قـصة المناصب التي تولاها بعـد إبعاد الرئيس مـحمـد نجيب، وكـيف أنه ظل على عـدم الارتياح لسـياسـة وتصرفات عبد القادر حاتم :

«بعد أن تركت الرئيـس نجيب مع خروجـه من رئاسة الجمـهورية، عملت لفترة ضابطا في سـلاح الأسلحة والمهمات، إلا أنه عام ١٩٥٦ وصلت برقية من القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر تفيـد بأن الصاغ رياض سامي قد عـين رئيسا لقـسم الصحافة بالشـئون العامة للقوات المسلحة».

«وفي أثناء عملي جاء استدعاء لي لمقابلة الوزير عبد القادر حاتم في رئاسة الجـمهورية، وكنت قد تركت سـيارتي الخاصة بعـد عودتي إلى المنزل، وصمـمت أن تأتي لي سيارة من رئاسة الجـمهورية لتصـحبني حيث أقابل المسئول».

«وعندما قـابلت عبـد القادر حـاتم أخبـرني أن الرئيس عبـد الناصر اخـتارني مـديرا للصحـفيـين الأجـانب والإعلام الخـارجي بمصلحـة الاستعلامات، حيث عملت هناك وكنت من مؤسسي هيئة الاستعلامات هذه، وكانت لي اعتـراضات على أسلوب ونوعية العـمل الإعلامي وبثه داخليا وخارجيا».

. . . .

«وللأسف حاول الوزير عبد القادر حاتم أن يصفى حساباته معى، حين رفضت أن يشاركنى فى مجلس قيادة الثورة(!!) و ربأت بنفسى لكى لا أصطدم معه بصورة غير كريمة، خاصة أننى كنت مستاء من طريقة ونهج الإعلام الموجه كلية نحو الفرد، وتأليه شخصية الرئيس عبد الناصر، ولما ألمح قاصدا (الوزير حاتم) أن يعترض على سلامة وتصحيح النهج الإعلامى الذى يفيد الدولة ولا يأتى بعكس ما نصوره للآخرين، جمعت أوراقى من مراقبة الإعلام الخارجى بالاستعلامات وودعت مديرى الإدارات - تحت رئاستى - وصافحتهم وشكرتهم على حسن تعاونهم وجهدهم معى، ».

. . . .

. . . .

«وأذكر بالذات السيدتين: بثينة وهبة مديرة إدارة العرب فى الخارج، وكريمة حقى مديرة الأجانب بالخارج، لحسن تعاملهما، ثم دونت تقريرا من صفحتين، بينت فيه إعوجاج الأسلوب الإعلامى والنهج البدائى فيه وذهبت بعدها، حيث قابلت وزير الحربية شمس بدران فى القيادة(!!) وأعطيته التقرير وأخبرته أننى لن أعود إلى الاستعلامات وأقبل العمل فى أى مكان آخر قد يراه فى الصالح العام، لكنه طلب منى أن ألتحق بالقيادة العامة للقوات المسلحة وأقدم تقريرا للمشير عبد الحكيم عامر من ورقتين، تتضمن الورقتان موجزا لما ينشر فى الصحف العالمية من تعقيبات وتقريرات تخص صميم السياسة المصرية، وكنت

مخلصا لوجه الله أقدم النقد الأجنبى لسياستنا الخارجية بالذات، لألفت انتباه الرئيس جمال عبد الناصر لملاحظات كبرى الصحف العالمية وبالأخص الأمريكية والإنجليزية نحو نقدهم لسياستنا الخارجية بالذات».

□

(١١)

كذلك يوجه رياض سامى سهام انتقاداته إلى إسماعيل فريد:

«وأصارح القارئ كم آلمنى أن أجد اليوزباشى إسماعيل فريد فى هجمة تمثيلية مفتعلة يحتضن الرئيس نجيب مهنئا ومحاولا تقبيله كما يقول المثل الإنجليزى: «السياسة لعبة قذرة».

....

«ولقد طالما نصحنا الرئيس نجيب أنا واليوزباشى محمد أحمد رياض قائد الحرس الخاص أن يقصى اليوزباشى إسماعيل فريد الذى كان من طابعه المراقبة والتجسس على كل تحركات اللواء نجيب (ذكر ذلك خالد محيى الدين فى كتابه «والآن أتكلم»، ط الأهرام، ١٩٩٣)، وكان الرئيس يجيبنا: «إننى أعمل فى وضح النهار وما هو فى الصالح العام، وليس عندى ما أخفيه أو أخشى أن يعلم به أحد».

(١٢)

كذلك نرى السفير رياض سامى وهو يعبر عن عدم ارتياحه إلى اداء صلاح سالم ويذكر مواقف كثيرة له تتسم بالرعونة أو الخشونة، ولكن أخطرها ما يشير إليه حيث يقول:

« فى أثناء العدوان الثلاثى كان الصاغ صلاح سالم فى لندن والتف حوله الصحفيــون الإنجليز وقال لهمWe shall block the canal in condition of any aggressing ، فاستــاء عبد الناصر أن يفصح صــلاح سالم عن خططنا بهذه الســذاجة المتهــورة، فأرسل على الفور قائد الجناح على صــبرى إلى لندن، وفى السفارة جمع له السفير هناك الصحفيين الإنجليز وقال ما معناه: «أنا هنا أتحدث باسم الحكومة المصرية ولا يعتد بأى تصريحات سابقة».

(١٣)

وهو يشير فى مذكرات إلى خلاف وقع بينه وبين السفير سعد عفرة ويبدو لنا أن الحق كان مع السفير سعد عفرة على خلاف ما يعتقد رياض سامى:

«فى الستينيات إذ كنت مــديرا لإدارة الصحافة الأجنبية ومراقــبا عاما للإعلام الخارجى بمصلحــة الاستعلامات أو (هيئة الاستــعلامات) جاء صحفى بارز يعمل فى مجال الشئون الاقتصادية وكان صديقا مخلصا لنا اسمه الدكــتور جورج فوشــيه، يمثل صحــيفة سويسريــة، وهو صحفى دمث الخلق مــتعــاون محب لنا وقــد طلب أن يقوم بزيارة إلى بنــى مر (بلدة الرئيس عــبد الناصــر) فمــبدئــيا لم أجــد قط من نظرتى لساحــة الديمقراطية التى نشأت فيها أنه ليس هناك ما يمنع أن يزورنى فى منزلى ويزور أى مســئول أينمــا يقطن، فالــصحافــة ليس لها حــدود ومن حق الصحفى أن يعلم كل صغــيرة وكبيرة عن أى شخص مسئــول مهم، فما بال الحال مع رئيس الدولة!!».

. . . .

. . . .

«وبعد أن وافقت على أن يقوم بهذه الزيارة وصرت أعد وأرتب لقيامه بها، اتصل بى مدير هيئة الاستعلامات فى ذلك الحين سعد عفرة (ضابط المخابرات السابق) وذكر لى تليفونيا أنه يجب أن نعمل على ألا تتم هذه الزيارة».

«ولما سألته عن أسباب هذا المنع قال لى: إن هذا الصحفى بعد أن تتم الزيارة سوف يخرج من حصيلتها وشواهدها بنتيجة علمية، بما سوف يخطط له الرئيس عبد الناصر لعشر سنوات قادمة! لم أوافق على هذا المبدأ بصرف النظر عن رؤية سعد عفرة له، وتركت له الاتصال بالصحفى ومعالجة منعه بالطريقة التى يراها».

ببليوجرافيا المذكرات التى يتدارسها هذا الكتاب

- **سمير فاضل:** كنت قاضيا لحادث المنصة: مذكرات قاض عسكرى من حرب اليمن إلى اغتيال السادات، سفنكس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٣، ١٧١ صفحة.
- **أحمد طعيمة:** شاهد حق: صراع السلطة نجيب، عبد الناصر، عامر، السادات، ٢٤٣ صفحة، مطابع الأهرام التجارية، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ١٩٩٩.
- **مصطفى بهجت بدوى:** حكايات سبتمبر ٤٢: على هامش عهود فاروق وعبد الناصر والسادات، الأهرام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٠، ٣٢٧ صفحة.
- **حلمى السعيد:** شهادتى للأجيال، دار المستقبل العربي، ١٩٩٩، ٢٧١ صفحة وملحق مصور فى ١٥ صفحة.
- **رياض سامى:** شاهد على عصر الرئيس محمد نجيب، إعداد محمد ثروت، المكتب المصرى الحديث، ٢٢٣ صفحة مع ملحق للصور والوثائق، ٢٠٠٢.

كتب للمؤلف

■ **الدكتور محمد كامل حسين عالماً ومفكراً وأديباً**

سيرة حياة المفكر المصرى الكبير محمد كامل حسين (١٩٠٢ - ١٩٧٧) صاحب «قرية ظالمة» و«وحدة المعرفة» و«الوادى المقدس» و«النحو المعقول» و«التحليل البيولوجى للتاريخ».

فاز بجائزة مجمع اللغة العربية الأولى فى الأدب (١٩٧٨)، صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٨، وضمت الطبعة الثانية أبواباً وفصولاً لم تضمها الطبعة الأولى.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٢.

■ **مشرفة بين الذرة والذروة**

سيرة العالم المصرى الكبير الدكتور على مصطفى مشرفة (١٨٩٨ - ١٩٥٠)، وإنجازاته العلمية ومدرسته الرائدة وأفكاره الاجتماعية وقدراته البيانية والموسيقية، وببليوجرافيا بإنتاجه وما كتب عنه، صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٠، ونال جائزة الدولة التشجيعية فى أدب التراجم (١٩٨٢).

الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، ٢٠٠١.

■ **سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى**

يستعرض الإنتاج الفكرى والأدبى للدكتور أحمد زكى (١٨٩٤ - ١٩٧٥) فى كافة الميادين ويعرض آراءه وفلسفته فى الحياة والعلم والسياسة والفكر والاجتماع، وتتميز الطبعة الثانية باحتوائها على الببليوجرافيا الكاملة لإنتاج الدكتور أحمد زكى فى كتبه ودراساته وترجماته ومقالاته المتنوعة فى مجلات: الرسالة، والثقافة، والهلال، والاثنين، والدنيا، والعربى وغيرها.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٣.

■ **أحمد زكى حياته وفكره وأدبه**

يضم هذا الكتاب معظم فصول الأبواب الأولى من كتاب سيرة حياة العالم الأديب الدكتور أحمد زكى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٤.

■ **الدكتور على باشا إبراهيم**

سيرة حياة رائد الطب المصرى فى العصر الحديث د. على إبراهيم (١٨٨٠ - ١٩٤٧) وإنجازاته العلمية والحضارية، وآراؤه فى الحياة والعلم والطب والجامعة.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٥.

■ **الدكتور نجيب محفوظ**

سيرة حياة الرائد الأول لطب النساء فى العالم العربى د. نجيب محفوظ (١٨٨٢ ـ ١٩٧٢)، الذى أضاف إلى العلم كثيراً من الإنجازات، وعرض لفلسفته وقدراته العلمية والبحثية والبيانية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **الدكتور سليمان عزمى باشا**

سيرة حياة أول أطبائنا الباطنيين د. سليمان عزمى (١٨٨٢ ـ ١٩٦٦)، وتحليل لآرائه فى التعليم الطبى والجامعى، وفلسفته فى ربط الطب والتعليم الطبى بالحياة العامة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة أعلام العرب، ١٩٨٦.

■ **عثمان محرم .. مهندس الحقبة الليبرالية المصرية (١٩٢٤ ـ ١٩٥٢)**

يستعرض المقومات العقلية والفكرية والمهنية والسياسية التى أسهمت فى صنع إنجازات المهندس الوطنى العبقرى عثمان محرم (١٨٨١ ـ ١٩٦٣)، ويعرض لسيرته المهنية والسياسية والوطنية، ويتدارس أوراق محنته فى أول عهد الثورة حين قدم للمحاكمة كنموذج لكباش الفداء التى أراد العهد الجديد بها أن يمحو من الأذهان مهابة وقيمة رموز العهد السابق.
مكتبة مدبولى، ٢٠٠٤.

■ **سيد مرعى، شريك وشاهد على عصور الليبرالية والثورة والانفتاح (١٩٤٤ ـ ١٩٨١)**

سيرة حياة المهندس سيد مرعى (١٩١٤ ـ ١٩٩٢)، وإسهاماته السياسية والمهنية والزراعية فى ثلاثة عصور متتالية، وما تركته شخصيته من بصمات سياسية واجتماعية لاتزال آثارها باقية.
مكتبة مدبولى، ١٩٩٩.

■ **إسماعيل صدقى باشا (١٨٧٥ ـ ١٩٥٠)**

سيرة حياة واحد من أهم الشخصيات التى مرت بتاريخ مصر الحديث وأثرت فى تاريخها القومى تأثيراً كبيراً بالإيجاب والسلب، وعرض لإنجازاته الاقتصادية والحضارية، ونقد لعقليته السياسية، وتقدير لأفكاره الاستراتيجية.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، سلسلة تاريخ المصريين، ١٩٨٩.

■ **صانع النصر .. المشير أحمد إسماعيل (١٩١٧ ـ ١٩٧٤)**

سيرة حياة قائد عسكرى متميز أتيح له أن يتحقق على يديه أعظم نصر فى تاريخ مصر المعاصر، وملامح حياته وتكوين شخصيته وإنجازاته العسكرية على مدى حياته، ويناقش النقاط الخلافية فى تاريخه.
دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **مايسترو العبور .. المشير أحمد إسماعيل**

سيرة موجزة لحياة قائد القوات العربية فى حرب ١٩٧٣.
دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **سماء العسكرية المصرية الشهيد عبد المنعم رياض (١٩١٩ ـ ١٩٦٩)**

سيرة موجزة لحياة ألمع العسكريين العرب، وعرض سريع لأفكاره العسكرية والاستراتيجية وإسهاماته التاريخية.
دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **توفيق الحكيم من العدالة إلى التعادلية**

إطلالة سريعة بترتيب موضوعى على شخصية توفيق الحكيم وحياته وآثاره الأدبية، من خلال رحلته فى الحياة، وتعريف موجز بآثاره الأدبية والفكرية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، المكتبة الثقافية، ١٩٨٨.

■ **عبداللطيف البغدادى .. شهيد النزاهة الثورية**

سيرة حياة عبداللطيف البغدادى (١٩١٧ ـ ٢٠٠٠) أبرز رجال عهد الثورة فى المجال التنفيذى، وتتبع لفكره الإصلاحى والسياسى، وإنجازاته الحضارية، وإسهاماته فى الحياة البرلمانية، والوزارات المختلفة، والعلاقات العربية، ومحكمة الثورة، ورؤاه الاستراتيجية والسياسية والحربية.

دار الخيال، ٢٠٠٥.

■ **مصريون معاصرون**

مجموعة من كلمات ومقالات التأبين التى نشرت فى رثاء بعض المصريين المعاصرين أو إحياء ذكراهم، متضمنة أضواء موحية على بعض من الجوانب التى تبدت فى حياة وإنتاج هذه الشخصيات.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٤.

■ **يرحمهم الله : كلمات فى التأبين**

تراجم انطباعية تأبينية لكل من: بدرالدين أبوغازى، وصلاح عبدالصبور، ومحمد زكى عبدالقادر، ود. يحيى المشد، ومحمد فهمى عبداللطيف.

دار الأطباء، ١٩٨٤.

■ **فن كتابة التجربة الذاتية : مذكرات الهواة والمحترفين**

مجموعة من القضايا النقدية والفكرية، المرتبطة بفن كتابة التجربة الذاتية، وأساسياته، وأركانه، وتطوره، ومدى الحاجة إليه، والنقاط الخلافية فيه مع محاولة لتأصيل مذهب المؤلف فى نقد أدبيات التجارب الذاتية المنشورة فى صور مختلفة.

دار الشروق، ١٩٩٧.

■ **فى ظلال السياسة.. نجيب محفوظ .. الروائى بين المثالية والواقع**

دراسة أدبية نقدية تحليلية تستعرض الفكر السياسى لنجيب محفوظ من خلال آرائه الصريحة المباشرة وأعماله الفنية ومذكراته المتعددة، وتثبت أنه فكر متقدم تناول القضايا الوطنية برؤية واضحة ونظر ثاقب وعبّر عن وعى سياسى من طراز متميز نجا من التقولب والأيدلوجيات واستشرف الأمل فى الآفاق الرحبة لمستقبل مزدهر لأمته ونجح فى لفت النظر إلى حقيقة الإيجابيات الليبرالية التى تحققت بفضل ثورة الشعب فى ١٩١٩.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **على هوامش الأدب**

مجموعة من الدراسات والبحوث فى اللغة والأدب والنقد، تحاول فهم النقد ووظيفته وتصور علاقة الإبداع بالحياة، وتحلل الوسائل الكفيلة بالارتقاء بالذوق الأدبى العام، وتناقش كثيراً من القضايا والإشكاليات التى شغلت الحياة الثقافية، وترتاد آفاقاً جديدة فى درس علاقة اللغة بالحياة فى عصر المعلومات، وفى علاقة النقد بالذوق فى حقبة تتسم بتسارع الخطى والانكفاء على الذات معاً.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢.

- **ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة**

يناقش التأثيرات المتبادلة بين السياسة والتاريخ والأدب من خلال مجموعة من الفصول الموثقة (٢٣ فصلاً) تستعرض وقائع ثقافية وأدبية ونقدية محددة بعضها مشهور وبعضها لا يتمتع بالقدر الكافى من المعرفة به.

دار جهاد، ٢٠٠٣.

- **من بين سطور حياتنا الأدبية**

خمسة من الفصول التى يضمها كتاب ثلاثية التاريخ والأدب والسياسة نشرت مبكراً.

دار الأطباء ، ١٩٨٤.

- **أدباء التنوير والتأريخ الإسلامى**

دراسة وتعريف وتقييم لجهد ثلاثة من أساتذة كلية الآداب فى الجامعة المصرية تصدوا لكتابة تاريخ الأمة الإسلامية، تلقى الدراسة الضوء على ملامح وسمات ومميزات هذه التجربة الرائدة التى أثمرت عملاً يجمع بين الأدب والتاريخ، وقد أصبح بمثابة المصدر المفضل لأهل التاريخ وتاريخ الأدب العربى، وكثير من الدراسات الإنسانية.

الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٤.

- **كلمات القرآن التى لا نستعملها**

دراسة تطبيقية لنظرية السينات اللفظية مع جداول تفصيلية كاملة بالكلمات ومعانيها والآيات التى وردت فيها من خلال تصنيف لغوى دقيق مع شرح موجز لفكرة اختلاف السينات اللفظية والعوامل المؤثرة فى هذا الاختلاف.

صدر فى طبعتين : دار الأطباء، ١٩٨٤، دار الشروق، ١٩٩٧.

- **أوراق القلب (رسائل وجدانية)**

يضم أكثر من خمس وسبعين رسالة من الرسائل القصيرة تعبر بطريقة مبتكرة عن أحوال وجدانية متباينة، وتعكس قدرة عالية على التصوير والتعبير والقبض على لحظات الخصوصية والتفرد والمفارقة فى العلاقات الإنسانية.

الطبعة الأولى، دار الشروق، ١٩٩٤، الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

- **أوهام الحب : دراسة فى عواطف الأنثى**

يتضمن خمسة وثلاثين فصلاً ترسم الملامح الجوهرية فى الطبائع الإنسانية المتباينة، وتقدم صوراً فنية ونفسية دقيقة أقرب فى طبيعتها إلى اللقطة اللحظية، كما تقدم استعراضاً دقيقاً لتقلبات الوجدان ودواعيها وتواعبها.

الطبعة الأولى، الكتاب الأول فى سلسلة كتاب الجمهورية الشهرى، أغسطس ١٩٩٩.

الطبعة الثانية، دار جهاد، ٢٠٠٥.

- **رحلات شاب مسلم**

انطباعات ذاتية عن رحلات علمية مبكرة فى أمريكا وإيطاليا والهند وبريطانيا صورت فى دقة إبداعية بعض مشاعر الاحتكاك المباشر للمؤلف مع بيئات مختلفة وحضارات متعددة، كتبت بحرص شديد على الالتزام والدقة الموحية.

صدر فى ثلاث طبعات : دار الصحوة ١٩٨٧، دار الشروق ١٩٩٥، دار جهاد ٢٠٠٣.

■ **شمس الأصيل فى أمريكا**

يتميز بأسلوب مستحدث فى كتابة الرحلات لا يصف الطبيعة كما فعل السابقون، لكنه يحاول أن يصف الحضارة، وعلى حين أن وصف الطبيعة لا يستلزم إلا الحاسة الصادقة.. فإن وصف الحضارة يستلزم كذلك أقداراً متنامية من الدقة والإحاطة والتعمق والفهم والترتيب.. ويستلزم قبل ذلك أن تكون جندياً من جنود الحضارة لا فارساً من فرسان الطبيعة.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦، ودار جهاد، ٢٠٠٣.

■ **مجلة الثقافة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٢) تعريف وفهرسة وتوثيق**

سيرة حياة مجلة رائدة، ودراسة صحفية وأدبية تحليلية للمجلة الشهيرة التى أصدرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بصفة أسبوعية، وتشمل فهرسة كاملة للأعداد الـ ٧٣٣، وكشافات للموضوعات التى أسهم بها الكتاب الذين بلغ عددهم أكثر من ألف، مع تراجم وافية لحوالى ١٣٠ كاتباً بارزاً واظبوا على الكتابة للمجلة، وتعد بعض النبذات البيوجرافية المقدمة عن هؤلاء بمثابة النبذات التعريفية الوحيدة المتاحة عنهم.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣.

■ **الببليوجرافيا القومية للطب المصرى (٨ أجزاء)**

ببليوجرافيا كاملة للبحوث الطبية المنشورة فى مائة وخمسين دورية طبية مصرية (١٩٨٥ ـ ١٩٨٨)، مع معلومات ببليوجرافية كاملة وملخصات وافية للبحوث، صدر فى ثمانية أجزاء نشرتها الأكاديمية الطبية العسكرية على مدى الفترة من ١٩٨٨ وحتى ١٩٩١.

■ **مذكرات وزراء الثورة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات عشرة من وزراء ثورة يوليو ١٩٥٢ من ذوى الإنتماءات المختلفة والأدوار المتباينة، فضلاً عن اختلاف آرائهم السياسية: كمال حسن على، وسيد مرعى، وعبدالجليل العمرى، وثروت عكاشة، وإسماعيل فهمى، وعثمان أحمد عثمان، وضياء داود، وأحمد خليفة، وعبدالوهاب البرلسى، وحسن أبوباشا.

دار الشروق، ١٩٩٤.

■ **المرأة والحرية، مذكرات المرأة المصرية**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لقضية الحرية فى النظام الاجتماعى من خلال قراءة متأنية لمذكرات أربعة اتجاهات كاشفة عن دور المرأة المصرية فى الحياة العامة مشاركة للزوج فى مجده، أو ممارسة للسياسة، أو للوظيفة، أو عارضة لتجربة حياة متميزة: بنت الشاطئ، وجيهان السادات، ولطيفة الزيات، وزينب الغزالى، وإنجى أفلاطون، واعتدال ممتاز، وإقبال بركة، ونوال السعداوى، وسلوى العنانى، وثريا رشدى.

دار الخيال، ٢٠٠٤.

■ **مذكرات المرأة المصرية**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «الثورة والحرية»، دار الشروق، ١٩٩٥.

■ **نحو حكم الفرد: مذكرات الضباط الأحرار**

تصوير دقيق للفترة الأولى من حكم ثورة يوليو (١٩٥٢ ـ ١٩٥٤) ومقدماتها وصراعاتها والتحولات التى انتهت إليها من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات كل من: اللواء محمد نجيب، وخالد محيى الدين، وعبدالمنعم عبدالرؤوف، وجمال منصور، ومحمد عبدالفتاح أبوالفضل، وحسين حمودة.

دار الخيال، ٢٠٠٣.

■ **مذكرات الضباط الأحرار**

طبعة مختصرة ومبكرة من كتاب «نحو حكم الفرد» تضم أيضاً باباً عن مذكرات عبداللطيف البغدادى لم تتضمنه الطبعة الثانية.

دار الشروق، ١٩٩٦.

■ **محاكمة ثورة يوليو : مذكرات رجال القانون والقضاء**

دراسة لعلاقة ثورة يوليو ١٩٥٢ بالقانون، وكيف أعلت الثورة من قيمة القانون فى بعض المواقف والصراعات التى نشبت بين تنظيمات الثورة وبين رجال القضاء الوطنى وذلك من خلال مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أعلام القانون والقضاء الذين مارسوا السياسة أو شاركوا فى الحياة العامة، وتشمل مذكرات كل من: محمد عصام الدين حسونة، وممتاز نصار، ومحمد عبدالسلام، وجمال العطيفى، ومحمد عبدالسلام الزيات، وماهر برسوم، وحسن عبدالغفار.

دار الخيال، ١٩٩٩ .

■ **من أجل السلام : مذكرات رجال الدبلوماسية المصرية**

تحليل ومقارنة لرؤى مجموعة من أعلام الدبلوماسية المصرية الذين شغلوا مواقع مختلفة وعاصروا حروب مصر الدبلوماسية من أجل استعادة التراب الوطنى : أحمد عصمت عبدالمجيد، ومحمود رياض، ومحمد إبراهيم كامل، وحسين ذوالفقار صبرى، ومحمد عبدالوهاب العشماوى، وجمال بركات.

دار الخيال، ١٩٩٩.

■ **الطريق إلى النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧**

مجموعة فصول تاريخية نقدية تتناول استعراضاً ومدارسة لمذكرات قادة الصف الأول فى حرب يونيو ١٩٦٧ وتحليل لآرائهم ورؤاهم عن الأسباب التى صنعت الهزيمة أو أدت إليها، أو حالت دون السيطرة عليها فى الوقت المناسب، والدراسة بمثابة أوفى مرجع لمذكرات عبدالحميد الدغيدى، وعبدالمحسن كامل مرتجى، وأنور القاضى، وصلاح الحديدى، ومحمد فوزى. وبعض هذه المذكرات لم تنشر إلا فى صحف محدودة التوزيع.

دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **النصر الوحيد : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٧٣**

مرجع أساسى لا غنى عنه لدراسة أمجد المعارك العربية التى خاضتها الأمة العربية فى ١٩٧٣، يتضمن الكتاب مدارسة ضخمة عن حقائق تلك الحرب ووقائعها من منظور وطنى وعلمى أمين مترفع عن الانحياز والغرض، ويقدم نظرات غير مسبوقة فى تحليل أحداث الحرب وتطورها ويستعرض بأمانة وتدقيق مذكرات خمسة من قادة حرب أكتوبر من مستويات مختلفة شاركوا بجهد وافر فى صياغة وصناعة النصر : محمد عبدالغنى الجمسى، وسعد الشاذلى، وعبدالمنعم خليل، ويوسف عفيفى، وعادل يسرى.

دار الخيال، ٢٠٠٠ .

■ **فى أعقاب النكسة : مذكرات قادة العسكرية المصرية ١٩٦٧ - ١٩٧٢**

أوفى دراسة متاحة حتى الآن للفترة التى اصطلح على تسميتها بحرب الاستنزاف وهى فترة حافلة بالتناقضات فى الرأى والتصور والتكتيك ورواية الوقائع، ويقدم الكتاب تحقيقاً لكثير من هذه الجزئيات الخلافية من خلال مذكرات كل من: مدكور أبوالعز، ومحمد أحمد صادق، ومحمد صدقى محمود، ومحمد فوزى، والفريق صلاح الحديدى، والكتاب هو المصدر الوحيد لبعض هذه المذكرات التى لم تنشر إلا فى الصحف.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **على مشارف الثورة : مذكرات وزراء نهاية الملكية ١٩٤٩ ـ ١٩٥٢**

دراسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات خمسة من وزراء السنوات الأخيرة فى عهد الملكية ينتمون إلى اتجاهات وتوجهات مختلفة، مع تحليل أدبى تاريخى لما تضمنته المذكرات من حقائق وروايات، وتشمل مذكرات كل من: أحمد مرتضى المراغى، وكريم ثابت، وإبراهيم فرج، وصليب سامى، وعبدالرحمن الرافعى.

دار الخيال، ٢٠٠١ .

■ **عسكرة المجتمع المدنى : مذكرات الضباط خارج الجيش**

دراسة موسعة للتأثيرات العملية المباشرة وغير المباشرة لممارسة رجال القوات المسلحة للأدوار والمهام المدنية فى عهد الثورة فى مجالات الإدارة والوزارة والتنظيمات والسياسة والصحافة والقضاء والإعلام والدعوة والدبلوماسية والهندسة من خلال مدارسات مكثفة لمذكرات سمير فاضل، وأحمد طعيمة، وحلمى السعيد، ومصطفى بهجت بدوى، ورياض سامى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **مذكرات الصحفيين .. فى خدمة السلطة**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لعلاقات الصحافة بالسلطة على مدى عهد الثورة انتقالاً من عصر الليبرالية إلى التأميم والتنظيم إلى انفتاح محسوب، مع تحقيق لوقائع استغلال النفوذ ومصادرة الرأى: موسى صبرى، وأحمد بهاء الدين، وعبدالستار الطويلة، وفتحى غانم، وحلمى سلام، وجلال الدين الحمامصى.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **مذكرات المفكرين والتربويين .. تكوين العقل العربى**

مدارسة أدبية نقدية تاريخية لمذكرات مجموعة من أبرز المفكرين والتربويين الذين أسهموا فى تكوين العقل العربى، وعرض لرؤاهم التربوية والفكرية ولوجهات نظرهم فى الحياة العقلية فى مصر المعاصرة من خلال تحليل انطباعاتهم ورؤاهم فيما يتعلق بتكوين عقلياتهم وعقلية تلاميذهم وأساتذتهم ومعاصريهم. وتشمل المدارسة مذكرات: شوقى ضيف، وعبدالرحمن بدوى، ومحمد عبدالله عنان، ومحمد على العريان، وأحمد عبدالسلام الكردانى، ونادية رضوان.

دار الخيال، ٢٠٠٢ .

■ **الثورة والإحباط : مذكرات أساتذة الأدباء والأدباء**

دراسة أدبية نقدية لمجموعة من المذكرات كتبها الأدباء وأساتذة الأدب وأضاءت علاقاتهم بالسياسة والحياة العامة وتفاعلات الأدب والكتابة فى عهد الثورة، وخبراتهم الفنية والأدبية، والعوامل التى شكلت وجدانهم، والتجارب التى عكستها آثارهم الأدبية، وتضم مذكرات الدكتورين: أحمد هيكل وعلى الحديدى، والأساتذة صالح مرسى، وفتحى أبوالفضل، وجليلة رضا، وعايدة الشريف، وأمانى فريد.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٤.

■ **آراء حرة فى التربية والتعليم**

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من الفصول عرض فيها المؤلف آراء حرة ومدروسة فى قضايا التربية والتعليم حاول بها أن يفتح الأبواب أمام الفهم المستقيم لهذه القضايا، وأن يقدم الحلول الأكثر مناسبة والأجدى فائدة لمشكلات مزمنة، وأن يؤصل للفهم التربوى المعاصر من خلال فكر مفتوح لا يخضع للأهواء الوقتية.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبل الجامعة المصرية**

مجموعة مختارة من الأفكار والتصورات والمقترحات التى نشرها المؤلف فى الصحافة المصرية على مدى تسع سنوات مستهدفاً تجديد الرؤى فى إصلاح الجامعة على أسس علمية دون طفرة، ومعبراً عن رؤية علمية وعملية مختلفة عن تلك المطروحة على الساحة.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩ .

■ **منهجية العلوم والفنون: مذكرات الأكاديميين المؤسسين**

تحليل تاريخى وتوثيق تربوى للجانب المؤسسى فى أكاديميات التعليم المتخصص فى الشرطة والفنون والجامعات الإقليمية والاتحادات العلمية عبر مدارسة لمذكرات أربعة من الأكاديميين المؤسسين: سليمان حزين، وسمحة الخولى، وعبدالحليم منتصر، وعبدالكريم درويش.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥.

■ **القاهرة تبحث عن مستقبلها**

مجموعة من المقالات والفصول استهدفت تغيير وجه القاهرة من خلال أفكار علمية وعملية تستند إلى تحليل المعلومات وتوظيفها، والقدرة على تصور البدائل وطرح الحلول انطلاقاً من رؤية رحبة الأفق، وقد تحقق بعض هذه الأفكار، ونتمنى أن يتحقق البعض الآخر لتصبح عاصمتنا فى المكانة اللائقة بها بين بقاع الدنيا.
دار المعارف، ٢٠٠٠.

■ **التنمية الممكنة: أفكار لمصر من أجل الازدهار**

مجموعة مختارة ومنتقاة من المقالات والدراسات التى كتبها ونشرها المؤلف على مدى سبع سنوات (١٩٩٤ - ٢٠٠١) طارحاً فيها أسلوبًا جديدًا لمعالجة قضايا الوطن الاقتصادية والاجتماعية، معتمداً على منهج موظف للمعلومات من أجل الانطلاق بفكر رحب يفيد من تجارب الحضارات السابقة والنظم السياسية المعاصرة، وتتناول الأفكار مناحى متعددة فى حياة الوطن ومستقبله واقتصادياته ويجمع هذه الأفكار أنها صادرة عن رؤية عملية قابلة للتنفيذ دون أن تتطلب موارد جديدة، وهو ما يدفع إلى المطالبة بالإسراع فى الأخذ بها من أجل ما ننشده من ازدهار فى مستقبل الوطن.
الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **مستقبلنا فى مصر: دراسات فى الإعلام والبيئة والتنمية**

مقالات ودراسات مستفيضة لبعض مشكلات الحياة العامة فى مصر، تقدم رؤى مختلفة الطابع تصدر عن فهم جديد لطبيعة الحضارة المعاصرة بعيداً عن الآثار الكلاسيكية للأفكار الأيديولوجية التى صبغت بعض مناحى الحياة العامة فى مصر بما يستحسن الخلاص منه فى ظل فكر إنسانى علمى جديد يعتمد على التعويل على العناصر الإيجابية فى الإنسان، وعلى إعلاء قيمة الحرية، والتمكين للقيم الفاضلة فى حياة المجتمع، وفهم المشكلات فى إطارها الخاص بعيداً عن التعميم، وعلى استنطاق الإحصاءات بالبعد التنموى الذكى والمحافظ فى الوقت ذاته على البيئة.
الطبعة الثانية، دار الشروق، ١٩٩٧ .

■ **الصحة والطب والعلاج فى مصر**

مجموعة من المقالات والفصول والدراسات تستعرض جوهر العلاقة بين الطب والصحة والمجتمع، وتقدم لمحات عن الدين والمرض، وعن مستقبل الطب الإسلامى، وعن طب الطوارئ. كما تقدم

أفكاراً جديدة فى تطوير التعليم الطبى وتنظيم المؤسسات الطبية. وتتضمن الطبعة الثانية دراسات موسعة تستهدف تطوير الخدمات الصحية بإعادة استخدام الموارد المتاحة من خلال رؤى عصرية لسياسات العلاج والصحة.

الطبعة الأولى، جامعة الزقازيق، ١٩٨٧ .

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٥ .

■ **أقوى من السلطة : مذكرات أساتذة الطب**

استعراض للتاريخ الاجتماعى فى الحياة المصرية المعاصرة من خلال منظور طبى وتعليمى اصطبغ بالعلاقة المباشرة والتجربة الحية مع شخصيات السلطة المتعاقبة وتوجهاتها المتباينة على نحو ما تضيئه مذكرات الدكاترة: زكى سويدان، ومصطفى الرفاعى، ومصطفى الديوانى، ودمرداش أحمد، وأرنست سليمان شلبى.

الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٤ .

■ **الفلسطينيون ينتصرون أخيراً .. دراسات فى التنبؤ السياسى**

تقدم مجموعة المقالات والفصول التى يتضمنها الكتاب أفكار المؤلف وتصوراته لمسار الصراع العربى - الإسرائيلى وقضية فلسطين، وهجرة اليهود العرب إلى فلسطين، ومعضلات السياسات الفلسطينية، وأخطاء السياسات العربية فى حقب متتالية، وحقيقة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركة الصهيونية وإسرائيل.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **المسلمون والأمريكان فى عصر جديد**

مجموعة من الفصول والمقالات تتميز بجسارة فكرية وعقلية كفيلة بالنفاذ إلى جوهر المشكلات والتوجهات فى السياسة العالمية، ويجاهر المؤلف بأن الدعوة إلى الإسلام أجدى بكثير من الدفاع عنه. كما يستعرض مبرراته للتنبؤ بأن أمريكا قد تعتنق الإسلام، ويلقى الضوء على الدور الذى يلعبه الدين فى الانتخابات الأمريكية وفى غيرها من مواقع الأحداث فى عصر العولمة.

دار جهاد، ٢٠٠٢ .

■ **النخبة المصرية الحاكمة (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠)**

مجموعة من الدراسات البيوجرافية التى يمكن وصفها بلغة البحث العلمى بأنها أصيلة وغير مسبوقة، ومجموعة من المقالات (المستندة إلى دراسات) تتناول بالبحث والتعليق تكوين شخصيات النخبة الحاكمة فى النصف الثانى من القرن العشرين وعوامل صعود هذه الشخصيات إلى مواقع المسئولية.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠١ .

■ **قادة الشرطة فى السياسة المصرية (١٩٥٢ ـ ٢٠٠٠) دراسة تحليلية وموسوعة شخصيات**

دراسة عميقة لدور جهاز مهنى حيوى فى الحياة السياسية فى النصف الثانى من القرن العشرين. وتعريف بيوجرافى بستين شخصية شرطية مع ذكر أدوارها التاريخية وذلك من خلال قراءات مكثفة، ومقابلات منتقاة، ودراسات عميقة.

مكتبة مدبولى، ٢٠٠٢ .

■ **البنيان الوزارى فى مصر (١٨٧٨ - ٢٠٠٠)**

المرجع الأول والأوفى فى مجاله، وهو دراسة تاريخية وفهارس كمية وتفصيلية لإنشاء وإلغاء وإدماج الوزارات والقطاعات الوزارية وتبعيات المصالح والهيئات للوزارات المختلفة، ودراسة لتوزيع المسئوليات الوزارية والوزراء الذين تعاقبوا على كل وزارة.

صدرت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن دار الشروق، وركزت على فترة الثورة.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠ .

■ **الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم ، تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم**

توثيق تاريخ الوزارات المصرية وتشكيلاتها منذ قيام الثورة ١٩٥٢، من خلال ثلاثة أبواب، الأول: ترتيبى، والثانى: زمنى، والثالث: شخصى، ويقدم معلومات عن الوزراء ورؤسائهم ونواب رؤسائهم ونوابهم وتشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم.

صدر فى طبعتين عن دار الشروق، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ .

■ **التشكيلات الوزارية فى عهد الثورة (١٩٥٢ - ١٩٨١)**

طبعة مبكرة ومختصرة من كتاب الوزراء، تقف عند نهاية حكم الرئيس السادات، وتقدم فقط بعض ما شمله البابان الثانى والثالث من كتاب الوزراء.

الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٦ .

■ **المحافظون**

دراسة تأسيسية تشمل قوائم كاملة وترتيبية وفهارس تفصيلية وأبجدية وزمنية ودراسة لتسلسل وتطور اختيار المحافظين منذ بدء نظام الإدارة المحلية (١٩٦٠) وحتى نهاية القرن العشرين. مع الإشارة إلى خلفياتهم المهنية وعلاقتهم بالمناصب الوزارية والإدارية.

صدرت الطبعة الأولى عن دار الشروق، ١٩٩٦.

الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠١.

■ **كيف أصبحوا وزراء .. دراسة فى صناعة القرار السياسى**

فصول بيوجرافية وتاريخية فى إطار دراسة تحليلية ونقدية لصناعة القرار السياسى فى مصر، وهى دراسة لا تخلو من استرجاع ومن إحصاء ومن استقراء ومن استنباط، ومن تحقيق للروايات ومن عرض للرأى والرأى الآخر، ومن وضع المقارنات على هيئة جداول وأرقام.

دار الخيال، ٢٠٠٢.

■ **دليل الخبرات الطبية القومية وتاريخ التعليم الطبى الحديث**

نبذات وافية ومعلومات كاملة تاريخية عن تطور مؤسسات وهيئات التعليم الطبى المصرية فى الجامعات ومراكز البحوث ووزارة الصحة.

الجمعية المصرية للأطباء الشبان، ١٩٨٧.

■ **يوميات على مصطفى مشرفة .. يناير ١٩١٨ - يوليو ١٩١٨**

تحقيق دقيق لمخطوطة من اليوميات التى وجدت فى آثار العالم المصرى الكبير عن الشهور الأولى من فترة بعثته إلى بريطانيا وما حفلت به مشاعره من حس وطنى ودينى، وتفاعل مع صورة مختلفة من الحياة، وحوارات عقيدية وفكرية، وخبرات علمية وحضرية وثقافية مكثفة.

مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣.

■ **القاموس الطبى نوبل فى ٣ أجزاء (بالاشتراك مع أ. د. محمد عبداللطيف)**

قاموس طبى ضخم يحوى ستين ألف مصطلح يسهل من خلاله الوصول إلى المصطلح المقابل من خلال أى لغة من لغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية، ويشمل مسارد كاملة لكافة المصطلحات الطبية الواردة فى اللغات.

دار الكتاب المصرى، دار الكتاب اللبنانى، بيروت، القاهرة، ١٩٩٨.

■ **أمراض القلب الخلقية الصمامية ٢٠٠١**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، يستعرض الخلقية الصمامية وأسبابها وطرائق تشخيصها وعلاجها وجراحاتها ومآلها.

دار المعارف، ٢٠٠١.

■ **أمراض القلب الخلقية : الثقوب والتحويلات ٢٠٠٢**

كتاب طبى مرجعى يصلح أيضاً للثقافة العامة، عرض فيه المؤلف الأمراض الناشئة عن وجود ثقوب أو تحويلات فى تشريح القلب، مع تقديم صورة وافية عنها والاستعانة بكل ما يمكن أن يصور طبيعة المرض وحقيقته وسماته والطرق المتاحة لتشخيصه وعلاجه وجراحاته.

دار المعارف، ٢٠٠١ .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ٤٩١٣ /٢٠٠٥

I . S . B . N 977 - 01 - 9521 - 9